النظام العالمي الجديد

٧


بسم الله الرحمن الرحيم

النظام العالمى الجديد

المجلد السابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى – ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٧ النظام العالمى الجديد (المجلد السابع)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الفقراء .. وخطر العولمة !			
محمد وجدى قنديل	الاخبار	١	٠٠/٠٦/٢٥
تساؤلات حول العولمة			
محمد حسين ابو العلا	المساء	٢	٠٠/٠٦/٢٦
العولمة والعلم .. من التقنيات الطبيعية الى التقنيات الانسانية			
	الاتحاد	٣	٠٠/٠٦/٢٧
جنيف .. هل تنجح فى تجميل " وجه العولمة " القبيح؟!			
سعيد اللاوندى	الاهرام	٥	٠٠/٠٦/٢٨
عالم واحد يعنى اقتسام الاعباء			
	الاهرام	٧	٠٠/٠٦/٢٩
رؤية امبراطورية			
السيد يسين	الاتحاد	٨	٠٠/٠٦/٢٩
بعد تجارب نصف قرن : تحرير الوطن ام تحرير العقل ايهما اكثر اهمية ؟			
علاء الاعرجى	القدس	١٠	٠٠/٠٧/٠١
رمز الحياة والعولمة والعرب			
عبد الرحمن الراشد	المساء	١٣	٠٠/٠٧/٠٣
الحوار المقطوع بين الشرق والغرب			
باسم الجسر	الشرق الاوسط	١٤	٠٠/٠٧/٠٥
العولمة بين الرياضة والثقافية			
فتحى عبد الفتاح	الجمهورية	١٦	٠٠/٠٧/٠٦

مجلد رقم ٧ النظام العالمى الجديد (المجلد السابع)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حصاد رؤى المستقبل			
السيد يسين	الاتحاد	١٩	٠٠/٠٧/٠٦
العرب فى عصر الولمة			
على مهران هشام	الجمهورية	٣٣	٠٠/٠٧/٠٦
توجهات وتطلعات جيل العولمة			
عبد الهادى بو طالب	الشرق الاوسط	٣٦	٠٠/٠٧/٠٦
الخائفون من العولمة			
محيى الدين اللاذقانى	الشرق الاوسط	٣٨	٠٠/٠٧/٠٦
الشرق والغرب وحتمية العداء ؟			
عزت السيد احمد	الاتحاد	٣٤	٠٠/٠٧/٠٧
المشروع الحضارى الاسلامى واشكالية التقدم الانسانى			
عبد الله بن بجادالعتيبى	الحياة	٣٠	٠٠/٠٧/٠٧
الجنوب وتحديات العولمة			
	الاهرام	٣٦	٠٠/٠٧/٠٧
هل تستفيد المنطقة العربية من العولمة ؟			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٣٨	٠٠/٠٧/٠٨
العولمة فى مراة التفاوض			
حسن محمد وجيه	الاهرام المسائى	٤٣	٠٠/٠٧/٠٩
الانتفاضة والعجز عن الحلم			
السيد ولد اباه	الشرق الاوسط	٤٥	٠٠/٠٧/٠٩
الفائز بالغانية الحسناء			
حمدى احمد	الاسبوع	٤٧	٠٠/٠٧/١٠
هل عولمة الشركات قدر لابد منه ؟			
نبيل عبد القادر	الاتحاد	٤٨	٠٠/٠٧/١٠
مخاوف العولمة .. ووجهة نظر الاخر			
عزيز على عبد الرازق	الاهرام	٥٤	٠٠/٠٧/١١
فرص افضل امام الدول العربية والنامة للنمو فى ظل النظام العالمى الجديد			
	الاهرام	٥٦	٠٠/٠٧/١١

مجلد رقم ٧ النظام العالمى الجديد (المجلد السابع)

مجلد رقم ٧ النظام العالمى الجديد (المجلد السابع)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الليبرالية السياسية والاقتصادية فى ظل العولمة			
عبد الله هدية	الاهرام	٨٦	٠٠/٠٨/٠٣
الانتساب الى العصر ام الانتماء للوطن ؟			
السيد يسين	الاتحاد	٨٨	٠٠/٠٨/٠٣
العولمة .. لمصلحة من ؟			
صلاح الفضلى	القبس	٩١	٠٠/٠٨/٠٥
العرب والعولمة : تقليص المخاطر وتعظيم الفرص			
طه عبد العظيم	الاهرام	٩٣	٠٠/٠٨/٠٩
نحوخطاب عربى عقلانى ازاء العولمة			
خالد الحروب	الاتحاد	٩٦	٠٠/٠٨/٠٩
الميديا والادراك الاجتماعى			
السيد يسين	الاتحاد	٩٨	٠٠/٠٨/١٠
ثقافة الهامبورجر وتفسير التاريخ			
فتحى عبد الفتاح	الجمهورية	١٠١	٠٠/٠٨/١٠
العالمية والعولمة			
بلقاسم محمد الغالى	الاتحاد	١٠٣	٠٠/٠٨/١١
الديمقراطية بين ثقافة التذمر وطموحات الخروج من التخلف الى العولمة			
راغده درغام	الحياة	١٠٥	٠٠/٠٨/١١
عربة العولمة نحن مقبلون على حقبة تختلف من حيث الكيف والكم			
حمد بن عبد الله اللحيدان	الرياض	١٠٧	٠٠/٠٨/١١
حرب الرسائل			
	العالم اليوم	١١١	٠٠/٠٨/١٣
العولمة .. فى مواجهة العاصفة			
مرعى يونس	الجمهورية	١١٣	٠٠/٠٨/١٣
الدبلوماسية التجارية الجديدة			
السيد ولد اباه	الشرق الاوسط	١١٣	٠٠/٠٨/١٣
مقال فريد مان .. نموذج التناقضات			
ضياء رشوان	الاهرام	١١٦	٠٠/٠٨/١٦

مجلد رقم ٧ النظام العالمى الجديد (المجلد السابع)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
شروط الاستفادة من فرص "العولمة"			
طه عبد العليم	الاهرام	١١٨	٠٠/٠٨/١٦
الاستخدام السياسى السيىء للشعار الديمقراطى			
ماجد احمد السامرائى	الشرق الاوسط	١٢١	٠٠/٠٨/١٨
النظام الدولى بعد الحرب الباردة - مازق التناقض بين القواعد القانونية والتفاعلات الواقعية			
عماد جاد	الاهرام	١٢٤	٠٠/٠٨/١٨
العولمة : تصورها فى الدراسات العالمية			
ماهر عبد القادر محمد على	الاهرام	١٢٨	٠٠/٠٨/١٨
اما بعد			
محمود السعدنى	اخبار اليوم	١٣٠	٠٠/٠٨/١٩
العولمة ظاهرة مهيمنة			
عبد العزيز عبد الله السالم	الرياض	١٣١	٠٠/٠٨/٢٢
مفارقات العولمة !			
عبد العليم محمد	القاهرة	١٣٥	٠٠/٠٨/٢٢
العرب والعولمة : تقليص المخاطر وتعظيم الفرص لا تلوموا العولمة			
مصطفى علوى	الاهرام	١٣٧	٠٠/٠٨/٢٣
العلومة وتنمية المجتمع			
محمد توفيق عليوه	الاهرام المسائى	١٤٠	٠٠/٠٨/٢٣
نظرة واقعية للانسان الجديد!			
السيد يسين	الاهرام	١٤٣	٠٠/٠٨/٢٤
القدس .. واشكاليات مسألة "السيادة"			
محمد سيد أحمد	الاهرام	١٤٤	٠٠/٠٨/٢٤
المسلمون مطالبون بالولوج فى العولمة ومحاولة التأثير فيها لان البديل يعنى			
	الايمان	١٤٦	٠٠/٠٨/٢٥
فى مواجهة النتائج السلبية للعولمة الاقتصادية			
خالد الحروب	الاتحاد	١٥٠	٠٠/٠٨/٢٨
العلومة وشيوع الحروب المحدودة			
سلمان رشيد سلمان	الاتحاد	١٥٣	٠٠/٠٨/٢٩

مجلد رقم ٧ النظام العالمى الجديد (المجلد السابع)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العلومة فى عيون الفرنسيين			
طيب بطرس	العالم اليوم	١٥٣	٠٠/٠٨/٢٩
حقائق			
ابراهيم نافع	الاهرام	١٥٦	٠٠/٠٨/٣٠
بدلا من ثقافة الكهف .. او الجينز او المطبخ الاسيوى			
محمد السيد سعيد	الاهرام	١٥٧	٠٠/٠٨/٣٠
نحو سياسة لـ "عولمة" الاتحاد الاوروبى !			
سعيد اللاوندى	الاهرام	١٦٠	٠٠/٠٨/٣١
المطاعم والعولمة والهيمنة			
	الشرق الاوسط	١٦١	٠٠/٠٨/٣١
مؤشرات التقدم			
السيد يسين	الاهرام	١٦٣	٠٠/٠٨/٣١
مؤشرات التقدم			
السيد يسين	الاهرام	١٦٣	٠٠/٠٨/٣١
قمة الالفية تواجه اثار العولمة			
عمرو عبد السميع	الاهرام	١٦٥	٠٠/٠٩/٠٤
مصر تهتم بتطوير الامم المتحدة ودورها فى النظام العالمى الجديد			
عائشة عبد الغفار	الاهرام	١٦٩	٠٠/٠٩/٠٥
العولمة والمواجهة			
جيلان حمزة	الاهرام	١٧٠	٠٠/٠٩/١٣
حول معالجة الفقر			
محمد سيد احمد	الاهرام	١٧١	٠٠/٠٩/١٤
تقنين للعولمة ام حوار للحضارات			
رافت منيب	الاهرام المسائى	١٧٤	٠٠/٠٩/١٧
حقائق			
	الاهرام	١٧٦	٠٠/٠٩/١٧
حقائق			
ابراهيم نافع	الاهرام	١٧٧	٠٠/٠٩/١٩

مجلد رقم ٧ النظام العالمى الجديد (المجلد السابع)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
استثمار الاتفاقيات .. الوعى بحركة راس المال .. الجهورد الذاتية			
على نجيب	الاهرام	١٧٨	٠٠/٠٩/٣٠
حرب .. اسمها العولمة			
عبد المقصود حجو	الاهرام المسائى	١٨٠	٠٠/٠٩/٢٧
لا راى فرصا .. بل تناقضات تؤدى الى "عولمتين"			
عصام الدين جلال	الاهرام	١٨٣	٠٠/١٠/٠٤
حقائق			
ابراهيم نافع	الاهرام	١٨٦	٠٠/١٠/٠٤
دفاع عن العولمة			
عاطف العراقى	الاهرام المسائى	١٨٧	٠٠/١٠/١٣
ما جوهر العولمة .. ومن هم اكثر المستفدين ؟			
مصطفى عبد الله	الاهرام	١٨٩	٠٠/١٠/١٧
العلومة حقيقة واقعة لا يمكن عكس اتجاهها .. والدولة حاضنتها			
خالد العروب	الحياة	١٩١	٠٠/١٠/١٨
المواجهة			
السيد يسين	الاهرام	١٩٥	٠٠/١١/٠٢
الخلط بين العولمة والسياسات الامريكية والمؤامرة بحكم التقليد			
مروة عيسى	القاهرة	١٩٧	٠٠/١١/٠٧
مشاهد من عصر العولمة .. الامريكى والرواية العربية			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	٢٠٠	٠٠/١١/١٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٥ / ٦ / ٢٠٠١

رؤية مصرية

الفقراء.. وخطر العولمة!

هل قدر الشعوب الفقيرة أن تبقى فقيرة ومدينة وبائسة؟ وهل مصير الدول النامية أن تظل أسيرة الديون والحاجة وأن تعاني مشاكل البطالة والتخلف؟ وهل من العدل في النظام العالمي الجديد أن تحتكر الدول الصناعية «الغنية» مفاتيح التكنولوجيا والثروة بينما يحدث تهميش دول الجنوب ودورها في العولمة؟

لقد حان الوقت لمواجهة صريحة بالحوار بين الفقراء والأغنياء حول وضع الدول النامية في ظل الصراعات الإقليمية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تمسك بخناقها، ولاشك أن اختلال موازين العدالة في توزيع الثروة بين الشعوب يؤدي إلى تفاقم بؤر الصراع الدامية وانتشار عدم الاستقرار وبما يهدد النظام العالمي الجديد.. ولقد جاء مؤتمر قمة الدول الـ ١٥ في القاهرة لكي يدق جرس الانذار عاليا وينبه إلى المخاطر من عواقب العولمة - في إطارها الحالي - على الدول النامية «الفقيرة»..

وبنظرة إلى الوراء - منذ عشر سنوات - عندما ولدت المجموعة، كان التفاؤل هو السمة السائدة في العلاقات الدولية - كما ذكر الرئيس مبارك - وكان انتهاء الحرب الباردة يبعث على الأمل في تقليص حدة التوتر والعداء بين الدول وزيادة التعاون بين الشعوب، وخصوصا بعد سنوات الثمانينات العجاف التي عانت فيها الدول النامية من آثار الفقر الشديد والمديونية والجفاف والتصحر وظلت المجاعات تجتاح منطقة القرن الإفريقي بالذات.

كان هناك أمل في نظام عالمي جديد يأخذ بأيدي الفقراء ويساعدهم على التنمية والخروج من حزام الفقر والبؤس، ولكن فوجئت الدول النامية باستمرار بؤر النزاعات الإقليمية - من القرن الإفريقي إلى البلقان وإلى الشرق الأوسط وإلى جنوب ووسط آسيا - وكأنما كُتب على هذه الشعوب أن تعاني «حروب الفقراء» وأن ترزح تحت أثقال الديون، ومما أدى إلى استنزاف جهود التنمية وتضاعف الفقر في هذه الدول.. وقد وجدت الدول الصناعية «الغنية» في تلك النزاعات سوقا رائجا لتجارة السلاح وبما يعود بالانتعاش على اقتصادها ويؤدي إلى رواج صناعات الأسلحة بينما الضحايا والوقود للآلة الجهنمية من الفقراء الجائعين الذين لايجدون المأوى والطعام! ويكفي تناقص متوسط معدلات النمو في الدول الفقيرة من ٦ في المائة إلى ٢ في المائة عام ٩٨، ويعكس ذلك مدى التدني في مستوى المعيشة والدخل وإلى حد انعدام التنمية في بعض الدول الافريقية.. وقد عبر رئيس نيجيريا أوباسانجو عن هموم القارة وطلب البحث عن حلول لمشكلة الديون وحذر من تهميش دور دول الجنوب في الاقتصاد العالمي نتيجة الآثار السلبية للعولمة وتحرير التجارة!

ويوضح تقرير عن البطالة والعولمة - عُرض على قمة الـ ١٥ - أن هناك ما يزيد على مليار عاطل في دول الجنوب بسبب العولمة، ولذلك تندلع النزاعات القبلية في القارة ويحمل الصبية العاطلون السلاح «للقتل بالأجر»، مما يضاعف من الصعاب التي تواجهها الشعوب الفقيرة.. ومعنى ذلك استمرار التدهور في أحوال الدول الفقيرة ومعاناتها من الديون والبطالة وبالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تحل بها من الجفاف في السودان وأثيوبيا إلى الفيضانات في بنجلاديش!

إن الشعوب الفقيرة تكافح وتلهث وسط ظروف العولمة الصعبة لكي تجد الحلول لمشاكلها المتراكمة - من خلال التنمية - ولكن ضيق ذات اليد يضع قيودا على النمو والتقدم.. وهناك مبادرات لتخفيف مديونية الدول النامية، ولذا دعت «قمة الـ ١٥» الدول الصناعية للوفاء بالمتفق عليه في الأمم المتحدة بتخصيص ٧٫٥ في المائة من الناتج القومي لها كمساعدات للتنمية.. ودعت الدول المتقدمة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية..!

إن حرمان الدول النامية من التكنولوجيا اللازمة للتنمية في الصناعة والزراعة والتجارة ينعكس على قدرتها الإنتاجية، وبالتالي تعجز عن المنافسة في السوق العالمي المفتوح وهكذا تتسع الفجوة بينها وبين الدول الصناعية الثمانية في التكنولوجيا .. وإذن لابد أن يساعد الفقراء بعضهم في مواجهة العولمة التي تؤثر سلبيا على الجنوب.. ولابد أن تتعاون الدول النامية - في التجارة والتنمية - مثل ما تطلب من الدول المتقدمة.. ولابد من إعادة النظر في نظام العولمة بالحوار وبحيث يكون عادلا ومنصفا للفقراء!

محمد وجدى قنديل



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٦/٢٠٠١

تساؤلات حول العولمة

ماذا لو لم يستطع العالم العربي في لحظاته المعاصرة ان يساير الخط التصاعدي المطرد للعولمة؟.. وماذا لو تبدت ملامح العولمة ونذرها بشكل اخر يكشف عن انيابها الحقيقية التي يتستر وراءها خطر داهم يحدق بجملة البشر على وجه الارض؟.. وهل كانت معاني ومفهومات العالمية والكونية والكوكبية مجرد مقدمات ساذجة انطلقت بنا نحو مفهوم اسطوري له كل هذا العمق والتكامل الواعي على كافة الاصعدة؟.. وهل للعولمة بحق هذا الوجه المشرق الذي يتصايح به الغرب في محاولة دائبة نحو تأكيد مصداقيته؟ ام ان هذا مجرد بريق لفخ جديد؟ وهل تمثل العولمة مرحلة تطورية في تاريخ الانسانية سختها اليات الثورة المعلوماتية ام انها مرحلة طفيلية على هذا التاريخ المعاصر؟؟

الحقيقة ان التساؤلات حول العولمة مهما طال بها الأمد فلن تنتهي ولن يستطيع ان يتفلت من قبضتها حتى كل من اكتفى بان يحدث نفسه عنها فضلا عن ان يخاطب العالم برؤية جديدة!!

اقول انه ضمن مفارقات القرن العشرين ان تحمل سنواته الاخيرة تجسيدا حيا لنظرية براجماتية او اتجاه استحواذي هو العولمة يريد أن يستأثر بمقدرات العالم وينصف فئاته القليلة على اكثريته، وفي المقابل كان في بداياته التيار الاشتراكي الذي اعتمد في قوة تأثيره على براعة البناء الفكري له دفاعا عن الشريحة الكادحة من البشر منذ بدايات هذا القرن وحتى العقد الثامن منه لتجيء العولمة بعد ذلك بكتيبه هائلة من المؤسسات والمنظمات التي تعمل في خط مستقيم سائرة نحو هدف موحد من خلال استراتيجية شيطانية تعمل علي ابتزاز واستنزاف وبالتالي افقار وتجويع دول وافراد يصل تعدادها نحو ٢,٥ مليار وتساوي عائداتهم عائدات ٢٥٠ شخصاً. على ذلك فأمريكا تعيش بما يفوق امكانياتها على أنها باستغلال العالم لسداد ديونها التي تتجاوز ثلاثة اضعاف ديون العالم الثالث!! وبالتالي فلاغرابة ان تدعو وتلح في الدعاء وتحبب وترغب السير في ركاب سياسات العولمة وتعتبرها ديانة جديدة بعد ان تخلص العالم من تقديس الاشتراكية فعليه التوجه على عجل نحو محراب الراسمالية فهي الملجأ والملاذ لكل من اراد ان يحتمي من ويلات الاغتراب عن العولمة!!

فإذا كان الذين ابتدعوا العولمة قد جعلوا قوامها المصالح العليا وعصفوا بالمبادئ والقيم او المثل فلما يؤكد الخطاب العربي بصفة عامة اننا دائما إما مع او ضد العولمة؟

وكأن القضية يجرى عليها استبيان عالمي عاجل بينما الموقف الحقيقي والوطني والقومي المعبر عن الاحساس الصادق بايقاع هذا الزمن وتحولاته الحادة، يستوجب الوقوف امام العولمة باعتبارها كيانا ماديا مؤسسيا لامفهوم معنوي جدلي واعني تحليل وظائف مفردات الكيان على نحو يكون وجهة نظر قاطعة صارمة لها من الاستقرار والثقات مايعرب عن وعي كوني بالمفهوم المعاصر.. وعي يطرح علينا حيثيات الرفض والايجاب بموضوعية مطلقة بعيدا عن التعميم وليقل لنا صراحة ووضوحا.. ماهي التحديات او الانعكاسات والتاثيرات الخاصة بالعولمة على العالم الثالث عموما وعلى العالم العربي ومصر خاصة.. وعي يطرح علينا تحليلات فكرية واستدلالات منطقية بجانب التحليق في أجواء الكون والالتصاق بعالم الخيالات.. وعي يطرح علينا كيفية السبيل للخروج من المأزق الكوني وقد احاطتنا شبكات الانترنت وشبكات المحمول واخطبوط الشركات المتعددة الجنسية ومجموعة الشركات العالمية للوجبات والقنوات الفضائية ومجموعة الشركات العالمية للملابس.. فكيف نفرضها وقد تعايشنا معها راضين ام كارهين او كيف نقبلها دون ان نلعنها.. نريد وعيا يتحرر من الافاضة والاسهاب في تناول العولمة بالشكل الذي يضيع معه لباب القضية ونظل واقفين عند قشورها!!

نريد وعيا عبقريا يمتلك حنكة المواجهة الكونية وادوات الرد على مقولة الامريكي توماس فريدمان أحد ابرز المبشرين بطوفان العولمة ايها العرب افتحوا ابوابكم وادخلوا عالم العولمة ليس لكم من خيار وإذا بقيتم في ترددكم ومساجلاتكم فانكم ستكونون كالحيوان الملقى على قارعة الطريق لا يابه به احد. ليس لكم وقت طويل للاختيار لاتفكروا في اساليب التفاوض والضغط فهذا مالايليق مع اصحاب الاموال، غازلوهم حببوا اليهم اسواقكم.. مضى العهد الذي يمكنكم ان تفاوضوا البنك العالمي وصندوق النقد الدولي فتلك قطط اليفة مقارنة مع عالم البورصات ورؤوس الاموال وهو عالم المنافسة الذي ياكل فيه الاسرع البطيء... ولاتعليق!!

محمد حسين أبو العلا



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/٦/٢٠٠١

العولمة والعلم... من التقنيات الطبيعية الى التقنيات الانسانية



السيد ولد أباه *

تعرف ظاهرة العولمة على نطاق واسع بأنها تعبير عن المرحلة الراهنة من التطور العلمي والتقني، بحيث يتسنى تحديدها بانها في آن واحد مظهر لهذا التطور ونتيجة من نتائجه.

وتنتج عن هذا التصور مجموعة من الاستتباعات تصدر في مجملها عن منزلة العلم من حيث هو ممارسة نظرية وإجرائية في النظام المعرفي والرهانات المجتمعية والايديولوجية المعاصرة.

ومن أهم هذه الاستتباعات ما يتصل بالعلاقة بين التقنية والليبرالية الاقتصادية التي تتحدد في مستوى الآلية الادواتية (ابداع وتكييف وسائل الانتاج)، وفي مستوى الفاعلية الانجازية (ادارة الثروة وصيغ التبادل).

فالنظام الرأسمالي من هذا المنظور يمكن اعتباره حصيلة الثورة العلمية والتقنية المعاصرة التي كرست القطيعة مع القاعدة المعرفية والعيارية للعصور الوسيطة وغيرت جوهريا انماط الانتاج والتبادل في الدائرة الاقتصادية.

تنضاف الى هذا البعد الاول المنزلة الابستمولوجية للعلم الحديث من حيث هو ركيزة ونموذج الحقائق العينية، في المقابل كل انماط التعبير الثقافي الاخرى ومنها على الاخص المنبعان الرئيسيان للدلالة اللذان وقفنا عندهما سابقا اي الدين والفلسفة.

فالخطاب الايديولوجي للعولمة اذن يستند للمراجعة العلمية، ويتدثر بدثارها، طلبا للسمة اليقينية وكبحا لشوائب النظرة التساؤلية التشككية من خلال النموذج التجريبي الواقعي باعتبار ان العولمة ليست مجرد خيار اقتصادي ومجتمعي، وانما هي مسار تاريخي لا محيد عنه، محمل بغايات ومضامين عينية تمليها التطورات العلمية والتقنية ذاتها، وتلك نغمة شائعة ذائعة في الادبيات المستقبلية الاميركية.



وقبل محاولة الاجابة عن اشكالية الصلة بين اتجاه العولمة ومقاييس العلم، يتعين ان نتساءل حول أوجه ارتباط التقنية بالعلم: فهل التقنية هي قوانين تجريبية مطبقة أم ان التقنية هي اكثر من منتوجات وأدوات مخبرية بل لها جانبها النظري وخلفيتها الفلسفية والايديولوجية؟ ليس من همنا تلخيص المطارحات الابستمولوجية والفكرية التي قدمت في العقود الاخيرة ردا على هذه الاشكالية الاساسية، وانما نكتفي بالاشارة الى ما أفضت اليه في مجملها من تقويض للوهم الاختباري التجريبي الذي تأسست عليه الايديولوجيات الوضعية، وهو القول بفرضية اكتشاف العلم للقوانين الثابتة في الظواهر الطبيعية عن طريق التحقق التجريبي الذي يؤول قانونا مطبقا في شكل تقني.

فالعلم من المنظور الابستمولوجي الجديد لا يسعى لاستكناه ثوابت الطبيعة ولادراك حقائقها، وانما هو مركب نظري - اجرائي غرضه التصرف في الوقائع المخبرية المبنية لغرض النجاعة والفاعلية. ومن ثم اعتبر كارل بوبر أن معيار العلومية ليس الحقيقة بل قابلية الخطأ باعتبار ان ما يميز العلم هو محدودية مجال صلوحيته الذي لا يتماهى ومرجعية الواقع في دلالته القبلية الغائمة، ومن ثم كانت سمة تاريخ العلم هي الانفصالية والقطائع كما توضح ابحاث باشلار وكانغلام وفوكو.

ومن هنا نخلص الى ان التقنية هي في واقع الامر رؤية محددة للعلم، تتجاوز الحيز المخبري التجريبي، وتقوم على خلفية نظرية معيارية بل و«ميتافيزيقية» حسب عبارة الفيلسوف الالماني المعروف هايدغر، من حيث كونها تنطلق من تصور متكامل للطبيعة كمدى قابل للقياس والترويض وكمخزون طاقة يتعين استغلاله لغرض منافع الانسان (مشروع السيادة والسيطرة على الطبيعة كما صاغه ديكارت وثيقة للعصور الحديثة).

بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: الى اي حد تشكل التقنيات الراهنة امتدادا لهذا المشروع؟ اي بعبارة اخرى هل تمثل العولمة امتدادا لافق الحداثة او قطيعة وتجاوزا لها؟

ان هذا الاشكال الذي يستأثر باهتمام الفكر الفلسفي والاجتماعي الغربي حاليا يقتضي منا الوقوف عند بعض مظاهر التطور التي صاغت وكيفت مسار العولمة، ويمكن في هذا السياق حصر هذه التطورات في الثورتين الاتصالية والبيولوجية التي يكثر الحديث حولها في الفترة الراهنة. وليس غرضنا افاضة القول في وصف ورصد مظاهر التحولات المذكورة، وانما سنكتفي باستكناه بعض دلالاتها الاكثر اهمية.

فبخصوص التقنيات الاتصالية، نلاحظ ان اثرها الابرز يكمن في تحوير نمط تصور وادارة الزمن وفق مقومات تمثيلية جديدة غير مسبوقة، فلقد تحولت دلالة الزمن من التصور الحركي الغائي الذي واكب نشأة ونمو العلوم الحديثة (فيزياء نيوتن والبيولوجيا التطورية) وتجسد في الايديولوجيات التاريخانية (وابرزها الماركسية) الى نمط من التصور الثابت الجامد الذي عبر عنه هاجس النهاية والاكتمال (نهاية التاريخ، توحد اركان المعمورة وتماثل اوضاعها...).

فالتقنيات الاتصالية لم تؤد الى شحذ وسائل استطلاع وضبط الحدث، بل افضت على عكس ذلك الى تمويهه واضاعته كما يقول المفكر الفرنسي رجيس دوبريه، بمعنى انها قضت على مبدأ حركة التاريخ ذاته وعوضته بزمن اللحظة الممتدة حيث تنتفي الغائيات والموجهات وتضيع بوصلة الفعل والمسلك، ومن ثم فان اطروحة «نهاية الايديولوجيات» التي وقفنا عندها سابقا تندرج في هذا الافق المسدود، حيث لم يعد بامكان العلم ان يولد مضمونا ايجابيا لمسار الظاهرة وتحولاتها (الانتقال في الفيزياء من نموذج السيولة الى النموذج الافتراضي).

اما التقنيات البيولوجية فقد أدت الى قلب المعادلة الابستمولوجية الاصلية للعلم الحديث القائمة على ثنائية الذات الدارسة (العالم) والموضوع المدروس (الظاهرة الطبيعية) بتحويلها الانسان نفسه الى حقل اختبار وتجريب بل مادة اولية للصناعة والابتكار.

ولسنا بحاجة الى التذكير بالضجة الهائلة التي ولدتها تجارب التلاعب بالجينات والرصيد الوراثي الانساني، وبمخاوف تمديد تقنيات الاستنساخ الى النوع البشري.

ولعل ما يستدعي الاهتمام اكثر هو بروز تيار فكري وايديولوجي غربي مدافع عن هذا التوجه من منطلق ان ما فشلت فيه ديناميكية الحداثة وهو تكريس سيادة الانسان وتحكمه في الطبيعة يمكن ان تحققه التقنيات الجينية الجديدة التي باستطاعتها عن طريق آلية الانتقاء والانتخاب «صناعة» الانسان المتفوق المتخلص من كل مظاهر العجز والضعف والجامع بين خصال ومزايا النوع البشري. ولقد ذهب الكاتب الاميركي الذائع الصيت فوكوياما الى هذا المنحى في مقالة اصدرها في الصيف الماضي بمناسبة مرور عشر سنوات على ظهور اطروحته المشهورة حول «نهاية التاريخ».

ان ما يجمع هاتين الثورتين التقنيتين هو انطلاقهما من مرجعية الانسان بدل الطبيعة سواء من خلال نموذج الذكاء الاصطناعي (التقنيات المعلوماتية) او نموذج الصناعة الوراثية.

وبطبيعة الحال لا يتعلق الامر بإشكالية تلازم السيطرة على الطبيعة بالهيمنة المجتمعية (مباحث مدرسة فرانكفورت الالمانية) وانما بنمط جديد من تصور العلم والتقنية لا يتسنى استكناهه عبر القوالب الفكرية للحداثة.

ولنخلص الى القول، ان العولمة ليست من حيث الاطار الابستمولوجي تقنية مطبقة، وانما تطرح في ما وراء تجلياتها العلمية والتقنية اشكالات غير مسبوقة، تحتاج الى صياغة مقاييس وادوات نظرية جديدة بدل التغني الساذج ببريقها او التشكي اليائس من مخاطرها وآثارها.

---

* الامين العام لمنتدى الفكر والحوار - موريتانيا



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٠



جنيف.. هل تنجح فى تجميل «وجه العولمة» القبيح؟!

رفعت جنيف مرة أخرى شعارات مناهضة للعولمة وسط استعدادات امنية غير مسبوقة، وشارك الآلاف فى هذه المظاهرات من جنسيات ولغات متعددة احتجاجا على منتدى جنيف ٢٠٠٠ الذى يهدف إلى تجميل وجه العولمة القبيح، وجعله مقبولا لدى الشعوب. وقد اراد ساسة سويسرا الفيدراليون أن يجعلوا من مدينتهم بؤرة لأهم احداث القرن الجديد، فهل نجحوا حقا فى ذلك؟... هذا ماتكشفه هذه الرسالة:

رسالة جنيف:
د. سعيد اللاوندى

يتردد ان الحكومة الفيدرالية السويسرية تستشعر حاليا بعض الندم لانها كانت صاحبة المبادرة فى عقد منتدى (جنيف ٢٠٠٠) لمناقشة قضايا العولمة بسبب المظاهرات التى طافت ارجاء مدينة البحيرة الجميلة (جنيف) يوم الأحد الماضى، ورفعت شعارات قاسية ضد العولمة، بل وضد مؤتمرى سياتل ودافوس اللذين كانا يهدفان الى تطبيع مفهوم العولمة او ترويجه بين الشعوب ولقد اختزل المتظاهرون غضبهم المدفون فى الصدور فى تمثال (دراكولا) المرعب الذى صنعوه من الورق، وكتبوا عليه اسم منظمة التجارة العالمية فى اشارة الى الخطر القادم من هذه المنظمة التى تحرس قيم الراسمالية المتوحشة من وجهة نظرهم.

وكان طبيعيا ان يرفع المتظاهرون شعارات ضد الأمركة مثل: سحقا الى ماجدونالدز باعتباره الرمز الاقوى للوجود الأمريكى، وللهيمنة الأمريكية فى العالم، ناهيك عن شعارات اخرى تطالب بالتضامن مع شعوب العالم اجمع.. لكن الثابت أن منتدى جنيف ٢٠٠٠، الذى حضره نحو ٦٠٠ نائب واكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية تمثل نحو ٦٥ دولة من العالم، قد نجح رغم كل التحفظات، فى ان يحقق مكاسب عديدة للدبلوماسية السويسرية.. هكذا يقول بعض الخبراء لأن المنتدى، وإن جعلنا نتذكر الام سياتل، إلا انه اعاد مجددا قضايا العولمة والفقر على بساط البحث واتاح للمنظمات غير الحكومية (او بالأحرى المجتمع المدنى) ان تشارك فيه، ناهيك عن انه وبهذه الصورة الحادة قد فتح حوارا خصبا حول قضية العولمة الشائكة.

وتضيف الرئيسة السويسرية السابقة «ريت دريفيس» التى افتتحت المنتدى تعليقا مؤداه ان سويسرا تهدف من وراء هذا التجمع إلى ان تحضره الأوساط الاقتصادية والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وهذا الحضور هو فى حد ذاته تمثيل صادق للديمقراطية التى تسمح بنضال افضل ضد الفقر.

ومن جانب اخر يشرح أحد الخبراء وهو جان لوك نوردمان ان منتدى جنيف ٢٠٠٠ يسهم فى اعطاء العولمة وجها جميلا، بحيث تلقى قبولا لدى الشعوب. أما المسئول السويسرى عن متابعة مؤتمر كوبنهاجن (باسكال كوشيان) فيذكر أن الهدف الذى تسعى اليه سويسرا هو ان يتحقق (تفاهم دولى) من نوع راسخ، وان يكون ذلك مقدمة لعقد اتفاقية بين المنظمات المختلفة لتحديد سياسة اقتصادية واجتماعية مشتركة.

صحيح ـ والكلام لايزال لباسكال كوشيان ـ ان صدمة مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى سياتل، وصعوبة وضع اتفاقية متعددة الاطراف حول الاستثمارات تفرضان مايشبه الاستحالة لهذا الهدف، لكنه يبقى فى كل الاحوال طموحا مرغوبا.

التحالف ضد العولمة

ويرى البعض ان منتدى جنيف ٢٠٠٠ كشف عن وجود تيار قوى مناهض للعولمة يندرج تحت مسميات عديدة منها «التحالف ضد العولمة» و«جمعية مناهضة مؤتمر دافوس»، كما ساعد فى بلورة جملة من المطالب منها إلغاء ديون دول العالم الثالث، واقتراح ضرائب جديدة على الدول الغنية لصالح الدول الفقيرة.

واوضح ان بناء التحالف ضد العولمة ينبغى ان يتواصل عمله فى هدوء لكى ينتشر فى كل مكان، ويكسب انصارا



يوما بعد يوم.

ويستند هذا التحالف الى مجموعة من الارقام المخزية منها ان هناك ٢ ١ مليار شخص يعيشون باقل من دولار واحد فى اليوم، و١,٦ مليار اخرون يعيشون باقل من دولارين، ويطالب هذا التحالف فى الوقت نفسه بصناعة عالم افضل، سوف يسكنه بحسب الاحصاءات التقديرية نحو ٧ مليارات شخص فى عام ٢٠١٥

اما الأهداف الاخرى التى يصبو اليها فهى تحقيق الاستقرار الاقتصادى بصورة أكثر ثباتا لمصلحة الفقراء بالطبع، وزيادة الخدمات الاجتماعية.

وفى الكواليس السويسرية يتحدث البعض عن ان جنيف كانت فى حاجة الى عقد مثل هذا المنتدى لانها كانت ترغب فى ان تخرج من العزلة التى تشعر بها فى السنوات الأخيرة، ثم لكى تتفوق على مدن اخرى منافسة لها فى المجال الدولى مثل فيينا وبرن.

ويلفت هذا البعض - ومنهم من يعمل بالخارجية السويسرية - الانتباه الى ان جنيف تسعى منذ ثلاث سنوات الى اجتذاب مؤتمر مراجعة قمة كوبنهاجن وكانت قد حصلت على موافقة كوفى عنان امين عام الأمم المتحدة فى ابريل عام ١٩٩٨.

ولان معظم الهيئات المعنية بالاقتصاد والاجتماع والتنمية تتخذ من جنيف مقرا، فكان ضروريا - بحسب جان جاك الميجير (المفاوض فى منظمة العمل الدولية) - ان تستأثر جنيف به دون المدن الاخرى.

ولا ينبغى تقويم هذا المؤتمر او ذاك المنتدى على اساس حضور الرؤساء سيما وان الرئيس الأمريكى لم يحضر، لان الاهم من ذلك هو مشاركة الوزراء وهى مشاركة كثيفة على كل حال.

ومن المهم الا ننسى ان هذا التوقيت الذى ينعقد فيه مؤتمر كوبنهاجن فى جنيف، هو ذاته التوقيت الذى يشهد انعقاد مؤتمرات اخرى فى نيويورك المقر الدائم لمنظمة الأمم المتحدة.

سبب ثالث جعل السويسريين يصرون على عقد هذا المؤتمر فى جنيف هو ان كل القرارات العامة المرتبطة بالعولمة (سواء كانت تجارة او فائض راس المال) لا تؤخذ فى الأمم المتحدة وانما فى منظمة التجارة العالمية فى جنيف.. ويعزو البعض ضعف المشاركة فى مؤتمر جنيف الى ان الأمم المتحدة، وعبر اجتماعات جمعيتها العامة، سوف تناقش فى نيويورك فى شهر سبتمبر المقبل قضايا مشابهة لقضايا مؤتمر جنيف ناهيك عن ان سويسرا ليست عضوا فى الاتحاد الأوروبى، وهو ماكان يجعل قادة هذه الدول يحرصون على الحضور - والحالة هذه - تضامنا مع زميلتهم العضو (اقصد سويسرا)..

ويخلص احد المعلقين الى القول إن الدبلوماسية السويسرية لم تفشل فى مخططها، وان كانت لم تحقق النجاح الذى كانت ترجوه لان سويسرا - قبل كل شيء - ليست عضوا فى الأمم المتحدة، واحتضانها لهذا المؤتمر (ثم دعوتها لمنتدى جنيف ٢٠٠٠) يجعلها تظهر امام العالم فى صورة العضو الفاعل وان لم تكن العضو العامل!

احتجاجا على العولمة

لهذه الاسباب - يقول نفس المعلق - من مجلة الإبدو الاسبوعية - انفقت سويسرا عن طيب خاطر نحو خمسة الاف فرنك سويسرى تكاليف انتقال موظفى الأمم المتحدة من نيويورك الى جنيف!.

يبقى فى اطار هذا الرصد لأحداث جنيف ان نقول إن «التحالف ضد العولمة» اعلن عن عزمه مواصلة مسيرته لمناهضة جميع اشكال الاستغلال، واوضح المتحدث باسمه عن عقد منتدى اقتصادى اخر فى البرازيل مناهض للمنتدى الاقتصادى العالمى الذى ينعقد كل عام فى دافوس بحيث ينعقد المنتديان فى نفس الوقت على سبيل التحدى. وتؤكد المنظمات غير الحكومية على لسان بيبو هوستيت المتحدث الرسمى باسمها ان نضال المنظمات المستمر قد حقق مكاسب عديدة منها ان الامم المتحدة اصبحت مضطرة إلى ان تضع قضية العولمة بكل نتائجها وانعكاساتها على موائد الحوار التى تنظمها، واصبح كل «اعلان» يصدر من المنظمة الدولية او يتم التصويت عليه فيها، يساعد فى زيادة ضغط المنظمات غير الحكومية على الحكومات.

وبعد أن أعرب المتحدث عن امله فى ان تتحقق فكرة فرض ضرائب على الدول الغنية لفائدة الدول الفقيرة قبل عام ٢٠٢٠ حذر من التهاون مع مطالب المنظمات غير الحكومية، مشيرا الى ان التعبئة الشعبية لهذه المنظمات اصبحت امرا ميسورا بفضل الانترنت، ومن ثم فليس من مصلحة الحكومات الاستهتار بها.

جوزيه بوفيه والليلة السوداء

وضمن هذه التفسيرات والمبررات الخاصة بمؤتمر مراجعة قمة كوبنهاجن أو منتدى جنيف ٢٠٠٠ تاتى تصريحات كوفى عنان أمين عام الامم المتحدة لتلقى مزيدا من الاضواء على جوانب اخرى للقضايا المطروحة، سيما فيما يتعلق بالعولمة التى يرى عنان ان لها ايجابيات مثلما لها عيوب، وان الحكومات لا تستطيع مكافحة الفقر بمفردها، ولذلك يتعين ان تمد منظمات المجتمع المدنى مثل (النقابات، والجامعات والمنظمات غير الحكومية) يد العون لها.. إلا ان اخطر ما فى هذه التصريحات ماقاله بشان الفقر فى دول الجنوب عندما لفت الانتباه الى ان دول الشمال ذاتها فيها ايضا (جنوب) بمعنى أن من حقها ان تهتم أولا بمكافحة الفقر فى داخل حدودها..!

وأخيرا، لا ينبغى ان ننسى أن جوزيه بوفيه مؤسس فيدرالية المزارعين فى أوروبا كان الغائب الحاضر فى مظاهرات جنيف يوم الاحد الماضى.. سيما وانه كان (فارس) المظاهرات التى كانت قد اندلعت فى نهاية العام الماضى فى جنيف والسبب انه مشغول حاليا بتعبئة انصاره للتظاهر يوم ٣٠ يونيو الجارى، وهو اليوم الذى يحاكم فيه عشرة مزارعين فى جنوب فرنسا وتحديدا فى مدينة (ميو) بتهمة اتلاف - من مطاعم ماجدونالدز فى ١٢ اغسطس من العام الماضى. وقد انتهز متظاهرو جنيف الفرصة ودعوا الى التضامن مع جوزيه بوفيه الذى اعلن ان نضاله ضد (الطعام الردئ) لن يتوقف، وحذر من أن تشهد فرنسا فيلما ماساويا مثل تلك الافلام التى شهدتها سياتل ودافوس فى العام الماضى فى اشارة الى امكانية حدوث مظاهرات يستعد لها حاليا اكثر من ٢٠ الف شخص. وكان بوفيه قد جمع اكثر من ١,٢ مليون فرنك لدعم ومساندة الفلاحين العشرة. وقد حذرت أوساط مناهضة للعولمة من ان ليلة المحاكمة قد تكون (ليلة سوداء لن يطلع فيها القمر!).

بكلمة اخرى: إن تيار مناهضة العولمة قد اسـ تفحل فى كل ارجاء أوروبا، ولم يعد امام الولايات المتحدة والمنظمات الدولية سوى الاعتراف بحقوقه . تلك الحقوق التى يقول عنها جوزيه بوفيه: تستحق أن يموت كل الفقراء من اجلها.

وعلى كل حال، تبقى جنيف - مدينة البحيرة الجميلة - مسرحا لانصار ومناهضى العولمة الأعلى صوتا دائما.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى الأهرام

عالم واحد يعنى اقتسام الأعباء

من واقع المسئولية المشتركة عن مواجهة المشكلات التى تعوق مسار الشعوب النامية فى عصر العولمة، ارتفع صوت دول الجنوب مطالبا بأن تضطلع الدول المتقدمة بدور واضح ومؤثر فى تصحيح الاختلالات التى أصابت هيكل النظام الاقتصادى العالمى، وأن تتحمل العبء الرئيسى فى تصحيح هذه الاختلالات بحكم ما لديها من إمكانات، ولأنها هى التى انفردت إلى حد كبير بصياغة القواعد الجديدة لهذا النظام.

لقد ثبت أن إهمال صوت الجنوب يشكل كارثة على المجتمع الإنسانى كله، فضلا عن أن ذلك لا يستقيم مع الأخلاق والقيم الإنسانية التى ترسخت عبر القرون الماضية، فإن تشابك المصالح وارتباط الاقتصادات العالمية يحتم المعاملة على مستوى الند بين الجميع، حتى يمكن التوصل إلى حلول دائمة وعادلة. فلا يعقل أن يتحدث أهل الشمال عن الحرية والديمقراطية والمساواة ويقصروها على أنفسهم ويحرموا أهل الجنوب منها عند اتخاذ القرارات فى المحافل الدولية المعنية بتوجيه مسار الاقتصاد العالمى، ولايعقل الانفراد بمواقف تحقق مصالح الشمال وحده والدعوة لفرضها على أهل الجنوب بما يعنى الانصياع للتبعية المستمرة، فذلك لن يؤدى إلى حل دائم يحظى بالثقة ويكتسب فى ذاته مقومات النجاح.

إن ضريبة التحول من التخلف إلى التقدم يجب الا تتحملها الدول النامية وحدها، فالمشكلات التى تواجهها شديدة الارتباط بمرحلة الاستعمار التى تسأل عنها الدول المتقدمة فى المقام الأول، والفجوة الكبيرة فى الإمكانات ظالمة للجنوب، ولن تمكنه من اللحاق بركب التقدم المذهل دون المساعدة المستمرة والحقيقية من الدول المتقدمة.

ولم يعد مقبولا ـ من الناحية الإنسانية ـ استمرار المنطق القديم الذى يدعو إلى التضحية بأجيال بأكملها من أجل جيل جديد ينعم وحده بالرخاء، أو أن التحول الاقتصادى له مشكلاته الاجتماعية الحادة التى تتطلب النهوض بمستوى كل الأجيال والفئات على مستوى العالم دون تمييز. وتزداد الخطورة بالنظر إلى ما يسببه الفقر والمرض والمجاعات من مآس إنسانية فى العديد من الدول النامية، وكلها ظروف تحتم مشاركة حقيقية من الدول المتقدمة فى مواجهتها على مستوى الجنوب.

إن أمن ورخاء العالم لن يتحققا فى ظل إصرار الشمال على أن تبقى الفجوة مع الجنوب كبيرة، بل من خلال بناء جسور قوية بين الجانبين يتحملان فيها عبء المسئولية فى حل المشكلات القائمة بقدر من المساواة والعدالة.. هكذا تحدثت مصر أمام قمة الـ ١٥ ومؤتمر جنيف.

رؤية امبراطورية!



السيد يسين *

هل يمكن لأحد حقا ان ينكر ان الولايات المتحدة الاميركية تمثل في الوقت الراهن الامبراطورية العظمى المتحكمة في النظام العالمي بحكم قوتها العسكرية الفائقة، وتطورها التكنولوجي، وقدراتها الاقتصادية، ونفوذها السياسي؟

ولكن هذه الامبراطورية التي تظن انه يمكن لها ان تتحكم في مصير ملايين البشر الى ابد الآبدين، لابد ان عاجلا أو آجلا ان تلحقها عوامل التحلل كما لحقت الامبراطوريات السابقة على مر التاريخ! ليس هذا كلامنا ولكنه حديث المؤرخ الأميركي بول كنيدي في كتابه الشهير «صعود وسقوط القوى العظمى» والذي يتنبأ فيه بسقوط الولايات المتحدة الأميركية في ميزان القوة، بالمعنى التاريخي للكلمة، ونعني بعد عدة عقود، بعدما تكون دورة التاريخ قد اكتملت.

وقد تعمدت في عرضي لردود زعماء الدول الصناعية الكبرى السبعة على اسئلة شباب العالم ان أؤجل عرضي ردود الرئيس كلينتون الى النهاية، حتى نتأمل ردود الدول الاخرى قبل عرضي رؤية الولايات المتحدة الأميركية للمستقبل، حتى لا تلقي بظلها الثقيل على باقي الردود!

وقد وجهت ثمانية اسئلة متنوعة للرئيس كلينتون، بعضها يتعلق بمشكلات عالمية راهنة، وبعضها يتعلق بمواقف افتراضية، أو تسعى لتحديد رؤيته إزاء قضية معينة. ولكن يلفت النظر غياب الاسئلة التي تنتقد صراحة هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، وكأن شباب العالم قد غاب عن ادراكهم ان احد مصادر المشكلات العالمية اليوم، والتي تؤثر سلبا على بلاد الجنوب خاصة هو هذه الهيمنة ذاتها.

دارت الاسئلة حول خطورة «القنابل الاعلامية» في الصراعات بين الدول، ويقصد بها الحروب الاعلامية، ومشكلة ندرة المياه العذبة في العام، ودور الدين في المجتمع، وعن احتمال وجود حضارات اخرى خارج الكوكب، وهل سيكون نظامها ديموقراطيا، وعن العنف في المراكز الحضرية والمدن الكبرى، وعن اهمية وضع حدود في مجال الاستنساخ وبحوث الهندسة الوراثية، وعن احتمال انضمام دولة من دول الهامش الى مجموعة الثمانية، وأخيرا عن رؤيته للعالم في الألفية الثالثة.

الحروب الإعلامية!

كان نص السؤال الأول «هل السلاح الأكثر فعالية في صراع ما القنبلة الذرية أم «القنبلة الإعلامية»؟ وما هي الفوائد والمخاطر التي تمثلها «حروب الاتصال»؟

في رده على السؤال يقرر الرئيس كلينتون أنه من الصعب اليوم التقليل من سلطة التكنولوجيا وأدوات الاتصال في مجال فهمنا للعالم. ولا شك أن الفاكس والتليفون المحمول، وعلى وجه الخصوص اجهزة الكمبيوتر، قد غيرت عالم الأعمال تغييرا جوهريا، وكذلك الطرق التي من خلالها نتصل ببعضنا بعضا سواء على مستوى البلاد أو الجماعات أو الافراد.

ونتيجة هذا التقدم التكنولوجي فتح آفاق جديدة للتقدم السياسي والرخاء الاقتصادي. ومن شأنه ايضا بسط مبادئ الديموقراطية في مختلف ارجاء العالم، وتدعيم حقوق الإنسان، وتقوية مبدأ سيادة القانون.

وقد تجلت الثورة الاعلامية في ازمة كوسوفا ليس فقط باعتبارها جانبا من جوانب التكنولوجيا العسكرية، ولكن ايضا باعتبارها مصدرا من مصادر الاخبار عن تطورات الصراع. فقد عرفنا عن طريق الاعلام عن حملة الصرب للتطهير العرقي، وهذا هو الذي جعلنا نحث حلف الاطلنطي لكي يساند الموقف الاميركي. كما ان بقية دول العالم- استطاعت عن طريق الإعلام- متابعة ردود الفعل الاميركية. لقد استطاع الإعلام ان ينقل نتائج الهجوم الجوي على القواعد الصربية، قبل ان يعود الطيارون الى قواعدهم.

ومما لا شك فيه انه يمكن استخدام الاعلام لتضليل الرأي العام حتى لا يعرف الحقيقة. ولعل مثالا بارزا لذلك ما أدت اليه سيطرة الرئيس ميلوسوفيتش على وسائل الإعلام، من أخفاء لحقائق التطهير العرقي عن الشعب الصربي ذاته، من خلال بث رسائل الحقد والكراهية والتحريض على العنف العرقي. ومن هنا وجبت تحية الصحافيين اليوغوسلاف الذي خاطروا بحياتهم من اجل إيصال الحقائق والتغطية الموضوعية للاحداث. وقد سمحت ادوات الاتصال الحديثة وعلى رأسها الانترنت للإعلاميين المستقلين بأن يرسلوا رسالتهم بعيدا عن الرقابة الحكومية.

الديموقراطية

وانتقل الحوار لمناقشة موضوع الديموقراطية. كان السؤال : «نفترض انه في الغد استطعنا أن نقيم اتصالا مع حضارة بالغة التقدم خارج نطاق الكوكب الأرضي الذي نعيش عليه، هل تعتقد ان نظامهم السياسي سيكون ديموقراطيا؟».

وقد حاول الرئيس كلينتون بذكاء ان يتجنب الطابع الافتراضي للسؤال لكي يقدم دفاعا مجيدا عن الديموقراطية باعتبارها افضل النظم السياسية المعاصرة. وهو يقرر انه في كل زياراته لأركان العالم الاربعة باعتباره رئيسا



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٩

للولايات المتحدة الأميركية، وجد الشعوب جميعا يطمح افرادها لكي يعاملوا بكرامة، وان تتاح لهم الفرصة لكي يعبروا بحرية عن آرائهم، وان يختاروا رؤساءهم بطريقة ديموقراطية، وان يكون لهم حق الاجتماع وحق اختيار اديانهم، وكل هذه الحريات هي اساس المجتمع الديموقراطي والمدني. وقد أدى التطور في وسائل الاتصال في نهاية القرن العشرين الى نشر الافكار الديموقراطية في كل البلاد، وعلى وجه الخصوص في اوروبا الشرقية وآسيا وأميركا اللاتينية وافريقيا. ولا يمكن لنا ان نقرر ما إذا كانت حضارات أخرى خارج نطاق الكوكب الارضي ديموقراطية أم لا، ولكن يمكن التأكيد على سبيل القطع انه سيحكم على الدول في الحقبة القادمة ليس على اساس اتساع اراضيها أو وفرة مواردها الطبيعية أو قوة جيوشها العسكرية، ولكن بقدر الحريات التي يتمتع بها مواطنوها ولا يكفي تقرير مبدأ الديموقراطية ولكن اهم من ذلك إعماله.

الدين والمجتمع

ومن خلال سؤال في شكل عبارة ذكرها أحد القساوسة من أن صلواتنا هي التي تساعد على تماسك العالم، سئل كلينتون عن وضع الدين في المجتمع؟

أجاب كلينتون بأننا جميعا جزء من مجتمع عالمي في تطور دائم، وقد شهد هذا المجتمع تغيرات سياسية وتقدما تكنولوجيا، وتصاعدا في التنمية الاقتصادية، غير انه بالاضافة الى ذلك نواجه بأخطار قديمة وجديدة، من ابرزها الارهاب، واسلحة الدمار الشامل، ومخاطر البيئة والفقر والجوع والصراعات الحادة. وفي اطار مواجهتنا لهذه التحديات والمتغيرات، هناك شيء ثابت يتخطى الحواجز الجغرافية، وحدود الجنس واللون وهو الدين. ولا شك ان له دورا بارزا في اضفاء روح المسؤولية وبث اليقين على القدرة على مواجهة المشكلات. نحن- يقرر كلينتون- في حاجة للدين كمصدر من مصادر القوة، ومنبع من منابع اليقين. ولا شك ان التزاما دينيا يعقد بين اليهود والمسيحيين والمسلمين قادر على مواجهة عديد من التحديات.

مخاطر الاستنساخ

وأثيرت مشكلة مخاطر بحوث الهندسة الوراثية، وأهمها المشكلات التي يمكن ان يثيرها استنساخ البشر. وطرحت المشكلة من خلال سؤال طريف مؤداه ان منصب كلينتون كرئيس للجمهورية تثقله التزامات بروتوكولية متعددة، مما عوقه عن القيام بواجباته المهمة، فهل يقبل ان يستنسخ هو لكي يقوم شبيهه بالالتزامات البروتوكولية حتى يتفرغ هو للأمور المهمة؟ وبعبارة أخرى هل يرى ضرورة لوضع حدود للبحث في مجال السيطرة الجينية على الكائنات الإنسانية؟

كان رفض كلينتون قاطعا بأنه لا يقبل ان يستنسخ. ومن ناحية أخرى يرى ضرورة وضع حدود لبحوث الهندسة الوراثية، حتى لا تتجاوز التكنولوجيا النسق الاخلاقي السائد. وفي رأيه ان احد التحديات الكبرى في الألفية الثالثة، هي المشكلات الاخلاقية التي سيخلقها التقدم العلمي والتكنولوجي.

وتطبيقا لهذه الاعتبارات اكد كلينتون ان ادارته منعت التمويل الفيدرالي للبحوث التي تسعى لاستنساخ البشر. وهناك جهود جادة لدراسة المخاطر والمسؤوليات التي ستنجم لو تمت هذه العمليات الإستنساخية.

وفي اجابته عن السؤال المهم، هل يمكن لدولة من دول الهامش ان تنضم لمجموعة الدول الصناعية الكبرى المتقدمة (مجموعة الثمانية)؟ ذكر كلينتون انه ليس مطروحا توسيع الدائرة، ولكن قد يكون من الأنسب كما حدث في ابريل عام ١٩٩٨ دعوة ٢٢ دولة للاجتماع بما فيها الدول الثماني، وخصوصا هذه الدول التي حققت انجازات مرموقة في مجال التنمية الاقتصادية وهي الأرجنتين، وماليزيا، والمكسيك، وبولندا، وسنغافورة، وجنوب افريقيا، وتايلاند. وهناك جهود اخرى لتوسيع دائرة المشاركة في دراسة المشكلات المتعلقة بتثبيت المعاملات الائتمانية.

وأخيرا فيما يتعلق برؤية كلينتون للألفية الثالثة قرر ان الانسانية حين كانت على عتبات القرن العشرين لم يكن احد يتصور حجم ونوع التقدم الذي حدث اثناءه! وكذلك الحال بالنسبة للقرن الحادي والعشرين والذي سيشهد- لاشك في ذلك - انجازات خارقة في ميادين العلم المختلفة والتكنولوجيا.

وإذا كانت بعض أفلام الخيال العلمي تصور المستقبل بصورة قاتمة حيث يتوحش العلم، وتنهار الحكومات، وتسود القوة والبطش، فإنه يقع على عاتق البشر الذين يؤمنون بالمعرفة والحرية أن يخلقوا عالما تسوده الإنسانية.

وهكذا لانجد في الاسئلة التي وجهت الى كلينتون ولا في اجاباته أي اشارة الى الدور السلبي الذي تلعبه الامبراطورية الاميركية الراهنة في تعقيد المشكلات التي يواجهها العالم، وهو على مشارف الالفية الثالثة!

---

* مستشار مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

العولمة سلاح ذو حدين يفيد «العاقل» ويقتل «الجاهل»

بعد تجارب نصف قرن: تحرير الوطن أم تحرير العقل أيهما اكثر أهمية؟

علاء الاعرجي *

في اواسط القرن الماضي، كنا غالبا ما نعتمد، بوثوق بان تحرير اوطاننا من الاحتلال او الاستعمار المباشر وغير المباشر، يشكل اهم عقبة في سبيل تقدمنا. وكنا نحلم، خاصة نحن الذين كنا في مقتبل العمر في ذلك الحين، اننا سنتمكن بعد رحيل ذلك المارد الظالم ان نرتب شؤوننا كما نشاء، ونستثمر خيرات بلادنا على افضل وجه.. الخ وسيعم بذلك الرخاء والحرية ويزدهر الوطن العربي الذي لا تنقصه، لا الموارد الطبيعية ولا البشرية.

وفي اعقاب وبعد تضحيات هائلة اكتشفنا بعد تحقيق الاستقلال ان اوضاعنا لم تتحسن بل تردت: الى الحد الذي اصبح فيه بعض الناس يترحمون على عهد الاستعمار او العهد البائد في بعض البلدان العربية، بل حتى في اشبار الاراضي العربية المحررة مؤخرا من الاحتلال الاسرائيلي حيث تفاقم الفساد وازدادت انتهاكات حقوق الانسان العربي، وتدهورت اوضاع الجماهير، التي كافح الاحتلال ببسالة خلال نصف قرن تقريبا، في حين تغتني رموز السلطة وتشيد القصور المنيفة، خاصة في قطاع غزة.

والادهى من ذلك ان الامور لا تبشر بالخير، وان المستقبل لا ينطوي على الغموض وحسب، بل يستشرف انزلاقا نحو هاوية سحيقة قد لا يوجد لها قرار وعلى سبيل المثال لا الحصر، ارجو ان نتامل هذه الحقائق والمؤشرات المذهلة:

- ظل النمو الاقتصادي للفرد العربي خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين يتراوح بين الصفر والسلبي، على الرغم من ان المنطقة قد استثمرت نحو الفي مليار دولار في اجمالي تشكيل راس المال الثابت (G.F.C.F) خلال الخمس عشرة سنة الماضية فقط كما ورد في تقرير حال الامة، الذي يصدره المؤتمر القومي العربي سنويا.

- تشير التقارير الدولية ان نسبة الفقر قد ارتفعت خلال النصف الاول من التسعينات المنطقة العربية الى 32,4 في المئة، وتؤكد احصاءات البنك الدولي ان نسبة عدد السكان التي تعيش من دخل يومي لا يزيد على دولارين للفرد الواحد قد بلغت نحو 52 في المئة في مصر و24 في المئة في الاردن.

- تستورد البلدان المصدرة للنفط ومجموعة الدول الكثيفة السكان في المنطقة العربية حوالي 85 في المئة من المواد الغذائية، وتتزايد هذه النسبة في كل عام.

- بلغ اجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة البلدان العربية المقترضة حوالي 157 مليار دولار في عام 1996، ترتبت عليه خدمات تقرب من 6 مليارات دولار. ثم ارتفعت هذه المديونية الى 200 مليار دولار في عام 1997. بينما بلغت الاموال العربية المستثمرة في الخارج ما يزيد على اربعة اضعاف هذا المبلغ.

- وعلى الصعيد الايجابي فقد ارتفع عدد الجامعات في الوطن العربي من حوالي عشر جامعات في منتصف القرن الماضي الى اكثر من 175 جامعة في اواخر القرن الماضي، خرجت ما يزيد على عشرة ملايين من المتعلمين، او بالاحرى انصاف او ارباع المتعلمين الذين لم يقدموا الى وطنهم والى العالم اي عمل علمي او تقاني او فكري خارق، بل باتوا يغذون عدد العاطلين من حملة الشهادات، وحركة هجرة الادمغة الى الخارج.

قد يتساءل المرء لماذا حدث كل ذلك؟ ولم تتوال النكبات على الامة دون هوادة فضلا عن الحصارات المضروبة علينا بالفعل، بما فيها الحصار المفروض على الشعب العراقي، وحصار المياه وحصار الغذاء، وحصار التسوية المذلة، وحصار العولمة...!؟ علما بان نهضتنا قد بدأت قبل نهضة اليابان بحوالي نصف قرن، وقبل نهضة النمور الآسيوية بحوالي قرن ونصف!!

من السهولة ان نحمل «الآخر» مسؤولية تخلفنا، وهو ما يحدث الآن بالفعل، فمعظم الكتابات تكيل التهم للمصالح الاجنبية ومؤامرات «الآخر» علينا. فهل هذا صحيح؟

قد يشكل هذا السبب جزءا محدودا من الحقيقة فقط. ومع ذلك يرد تحفظ على هذا الجزء فحواه انه لولا ضعفنا وتخلفنا لما تمكن «الآخر من التسلل بين صفوفنا وهنا ندخل في مسألة الدور او الحلقة المفرغة».

والاجزاء الاخرى من الحقيقة ترتبط بهذا التحفظ بالذات ومع ان العديد من الكتاب والمفكرين يعيدون اسباب هذا الضعف والتخلف الى عوامل اقتصادية و/ او ثقافية-تعليمية و/او اجتماعية.. الا ان القليل منهم جدا يعيدها الى الاصل الجذري، وهو العقل العقل



المصدر :

التاريخ : ١/٧/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربي هو المشكل وهو السبب الجذري والاول لكل نكباتنا ومشاكلنا السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية فاذا كان العقل الذي يميز بين الأمور، صالحها وطالحها، ويختار الاولويات حسب الأهم فالمهم، وينقد ما يراه جديراً بالنقد، اقول اذا كان ذلك العقل معاباً، فان كل ما ينتج عنه من احكام واولويات وتقديرات ونقد، يكون معابا تبعا لذلك.

لذلك الحقت الهزيمة المنكرة بنا في حرب الـ67 نتيجة تقديراتنا الخاطئة، كما تورطنا في حرب الخليج الاولى والثانية، مما ادى الى هذه الكارثة التي يواجهها شعبنا العربي في العراق، لنفس السبب، وقد تؤدي عمليات التطبيع مع اسرائيل نتائج كارثية لا حصر لها. ذلك لأن اسرائيل تتعامل معنا بعقل ناضج متحضر يعتمد العلم والمعرفة القائمة على البيانات الاحصائية الدقيقة، بينما نتعامل معها بعقل متخلف. وحتى اذا وجدت لدينا فئة من العلماء والمتنورين، فانهم يفتقدون البيانات الاحصائية الدقيقة غير المتوفرة في الوطن العربي فضلا عن التاثيرات السالبة للتدخلات السياسية والضغوط السلطوية من الداخل والخارج. لذلك فان اي مفاوضات او مشاريع مشتركة بيننا وبينهم ستصب في نهاية المطاف في صالحهم في المقام الاول.

ان الصراع المحتدم اليوم بين الحضارات والثقافات المختلفة. قائم في المقام الاول على صراع بين العقول، اكثر مما هو قائم على صراع بين الجيوش فالحضارة الاكثر تقدما في مجال العقول والتعقل وما ينتج عنها من «فكر» استراتيجي وعلمي وتقني سيكون لها النصر في نهاية المطاف، كما نلاحظ من تفوق ثم انتصار حضارة الغرب الصاعدة على حضارة الشرق المتدهورة بحيث ان بعض البلدان الشرقية مثل اليابان سابقا ومجموعة بلدان النمور الاسيوية والصين مؤخرا قد ادركت هذا الامر فانطلقت تقلد الغرب في اساليبه العقلية فالعلمية فالتكنولوجية، ثم في مرحلة أولى، ثم انتقلت الى الخلق والابداع في مرحلة تالية، مما ادى الى تحقيق نهضة تلك البلدان الحديثة التي اسفرت عن احترام العالم الغربي لها، بل اصبحت تنافس امريكا في منتجات العقول الجبارة لأبنائها (مثل اليابان).

ان انتصاراتنا الجزئية على العدو الصيهوني، مثل ما حدث في الجنوب اللبناني مؤخرا، على الرغم من دلالتها المؤكدة على اهمية قوة الارادة الشعبية السياسية ومدى تصميم فئة منظمة ومضحية، للوصول الى اهدافها العادلة، اقول ان هذا الانتصار الحزبي سوف لا يؤدي الى نتائجه النهائية المرجوة، اذا لم يدعمه تطور عقلي، علمي، تكنولوجي، اي فكري، فالنصر المؤقت الذي حققه العرب في حرب الـ73، ونصر «أطفال الحجارة» او «الانتفاضة» الظافرة في الثمانينات، لم تؤد الى نتائج نهائية تذكر، بسبب تخلفنا الحضاري الذي يرتبط بعقلنا الذي لا يزال يعيش على فتات الماضي، او يرفل باغلال قهره المتواصل.

يتعذر علينا مجابهة الغرب، بما فيه اسرائيل التي تعتبر صنيعته بل تشكل جزءاً من كيانه الحضاري، بعقل مستعبد بل مقهور سواء من جانب «الآخر» اولا: الحكام بامره، السلطة السياسية، السلطة الاجتماعية، السلطة الدينية، السلطة العشائرية، السلطة الاخلاقية، او حتى السلطات الايديولوجية المستوردة (مثل الماركسية) او سلطوة العولمة التي تتحكم في الاذواق والافكار والعقول، بالنسبة للجانب الضعيف بوجه خاص اي ان «العولمة» نفسها هي مظهر متقدم لـ«العقل» الغربي الحديث، في السيطرة على «العقول» الاضعف. فالعولمة سلاح ذو حدين، يفيد منه العاقل والماهر والمفكر، ويتضرر منها الجاهل والعاجز.

والعقل العربي، شانه شأن اي من عقول البلدان التي تسمى النامية، او بالاحرى المتخلفة، خاضع ليس فقط لسلطان «الآخر» كما اسلفنا، بل لسلطان العقل ذاته، باعتباره عقلا «منفعلا» او كما يسميه لالاند عقلا مكوّنا (بفتح الواو وتشديدها)، فهذا العقل الذي يتعرض للاستعباد والقهر خلال اجيال واجيال يصبح الاستعباد جزءا من كيانه، كالطير الذي يولد في الأسر (القفص)، فلا يتمكن من الطيران اذا أطلق سراحه، بل قد يعود الى قفصه، او قد يموت اذا لم يهتد اليه.

وهكذا نجد الغالبية العظمى من العرب والمسلمين الذين استوطنوا اوروبا وامريكا، لم يتمكنوا في الغالب من الاستفادة من حريتهم الفكرية والعملية في الجيل متساوين في الحقوق والواجبات مع الآخرين، فالعرب والمسلمون في امريكا مثلا يتفوقون على اليهود من الناحية العددية، ومع ذلك فان دورهم في توجيه السياسية الامريكية يكاد يكون معدوما، لأن عقولهم التي الفت القهر، لم تتمكن من الانعتاق رغم توفر الحرية الكامنة في التعبير والتنظيم. لذلك نجد الجيل الثاني او الثالث من هذه الأمة المهاجرة اكثر نشاطا وفعالية في الميدان السياسي والفكري.

اما اليهود فقد اصبحوا جزءا من هذا المجتمع العقلاني منذ اجيال، خاصة وانهم يعرفون بدقة قواعد اللعبة، او من اين تؤكل الكتف.

لعلنا لم نبذل ما يكفي من الجهود والتضحيات في سبيل تحرير عقلنا بقدر ما بذلنا في سبيل تحرير ارضنا، ومع ذلك فقد ظهرت نخبة جيدة صغيرة جدا من رموز حركة تحرير العقل العربي في الربع الأخير من القرن العشرين، منهم زكي نجيب محمود ومحمد عابد الجابري، ومحمد اركون وغيرهم، كان لها فضل كبير في تنوير الفئة المتعلمة او المثقفة في مجال اهمية نقد العقل العربي تمهيدا لتحريره، كما اسفر ظهور هذه النخبة عن انطلاق سجالات واعتراضات وآراء مختلفة تعتبر مؤشرات صحية مهمة.

ومن اهم هذه الحركات مشروع الجابري في «نقد العقل العربي» في ثلاثة مؤلفات: «تكوين العقل العربي» و«بنية العقل العربي» و«العقل السياسي العربي»، ذلك المشروع الذي تصدى له بعض الكتاب بمقالات ودراسات وكتب، لعل من اهمها ما اصدره جورج طرابيشي في مشروعه «نقد نقد العقل العربي» الذي يتألف حتى الآن من كتابين

الأول تحت عنوان «نظرية العقل» والثاني «اشكاليات العقل العربي»، وبصرف النظر عما يشوب هذا المشروع الأخير من أسلوب «هجائي» عنيف مضاد للجابري، سواء كان ذلك حقا او باطلا، فان هذا النقاش والصراع الفكري قد يؤدي الى نتائج ايجابية على صعيد الفكر العربي، لا سيما وان الطرابيشي يقدم للقارىء معلومات وافكارا واراء ومراجع ذات اهمية كبيرة للقارىء العربي.

وجدير بالذكر ان هناك كتابا آخر ظهر لمعارضة الجابري في آرائه وهو للكاتب «هشام غصيب» تحت عنوان «هل هناك عقل عربي، قراءة نقدية لمشروع محمد عابد الجابري»، ويتميز هذا الموقف بمنطلقاته الماركسية والمادية التاريخية. كما تجدر الاشارة الى اعمال على حرب الفلسفية الناضجة، الى جانب نقده لمشروع الجابري الأخير في كتابة «مداخلات».

وفي سياق تحرير العقل العربي تنبغي الاشارة الى كاتبين مهمين: الأول «قسطنطين زريق» الذي اعاد «مركز دراسات الوحدة العربية» طبع مجموع اعماله، واشير بوجه خاص الى كتابه «في معركة الحضارة» والثاني الكاتب الجزائري «محمد اركون» الذي يكتب بالفرنسية وبترجمة المفكر «هاشم صالح» بقدرة عاليه، ومن اهم كتبه «الفكر الاصولي واستحالة التأصيل، نحو تاريخ آخر للفكر الاسلامي، اوروبا، الغرب، رهانات المعنى واردات الهيمنة» و«الاستشراق، بين دعاته ومعارضيه «بقلم محمد اركون ومستشرقين آخرين»، ولا بد من الاشارة الى انه على الرغم من ظهور هذه النخبة من المفكرين العرب الذين اجتهدوا في معالجة قضية تحرير العقل العربي، الا ان تأثيرهم لم يتعد فئة قليلة جدا من المثقفين والمتعلمين، وتبعا لعدد القراءة، فان عدد النسخ التي تطبع من اكثر الكتب رواجا في الوطن العربي لا تتعدى خمسة الاف نسخة فاذا تذكرنا ان عدد نفوس الوطن العربي قد قارب الـ 300 مليون نسمة، فلا شك ان هذه النسبة تمثل قطرة في بحر، علما بان عدد النسخ التي تباع من الكتب الاكثر رواجا باللغة الانكليزية تقدر بالملايين.

---

* كاتب من العراق مقيم في نيويورك



المصدر : المساء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ / ٧ / ٢٠٠٠

رمز الحياة والعولمة والعرب

ليس مهما ان تعرف ماهية اطلس الجينات، المورثات، البشرية التى اعتبرت فتحا عظيما وخرج زعيما دولتين يبشران الكرة الارضية بها.. المهم ان تدرك انه بالفعل حدث خطير وعظيم، مثل اكتشافات العلوم العظيمة الاخرى، الحسنة او الشريرة.. فمنذ ستة عقود فقط توصل العلماء الى سر الانشطار النووى، ومنذ ذلك اليوم ونحن نثق، وان كنا لا نفهم كيف، ان علماء الفيزياء وقعت ايديهم وعقولهم على شىء عظيم اعظم من اى تفجير تدميرى، عرفه الانسان.. هيروشيما ونجازاكى كانتا ضروريتين ليفهم الذين لا يفقهون علوم الفيزياء ماذا يعنى اكتشاف الذرة وتصنيع القنبلة الذرية.

ها نحن ندخل الان معملا اخر ونخرج باختراع جديد لن يكون سهلا علينا فهمه، مثل الهاتف الجوال، يعتبر مفتاح الحياة كيف يولد الناس طوالا او قصارا، بيضا او سودا، ان يصابوا بالسرطان او الباركنسون، ان يصبحوا مدمنين للكحول او السرقة او الاغتصاب.. هذا وفقا لما يقوله ويتوقعه العلماء من الكشف الجديد.. يمكن ان نراه حلقة اساسية مكملة لما يفعله السياسيون فى معاملهم ايضا الذين قطعوا شوطا فى توحيد البشر فى مشروع العولمة مستفيدين من التطورات التقنية الحديثة. وللمصادفة العجيبة تلتئم وفود العالم فى الامم المتحدة لبعث العولمة هذا الاسبوع التاريخى واعدة بتحقيق المشروع فى عام ٢٠١٥ كحد اقصى بحيث يقوم على سبعة اعمدة من بينها : تخفيض فقر العالم الى النصف وجعل التعليم للجميع فى كل المعمورة وتخفيض وفيات المواليد وتوفير موانع الحمل لراغبيها فى نفس هذه الايام يبشر العلماء انهم اخيرا، ولاول مرة منذ التوجه الى الفضاء والكواكب قبل اربعين عاما، عثروا على دليل واضح بوجود مياه على سطح المريخ.

وما يهمنا فى خضم الحديث عن فك رموز الحياة البشرية وتسجيلها ان ندرك سرعة القطار التى ينطلق بها العالم علميا واقتصاديا وسياسيا، وهى مسئولية الحكومات العربية بالدرجة الاولى ومثقفيها بالدرجة الثانية ان يلتفتوا الى اوضاعهم واصلاحها على مستوى التعليم اولا والادارة الاقتصادية ثانيا.

القطار السريع لن يمكن الامساك به، ولن يحفل بالعالم المتخلف وراءه طالما ان احدا يلتحق فى الدقيقة الاخيرة المثقفون العرب مسئوليتهم كبيرة فى التعرف بعقل مفتوح على ماذا يحدث فى العالم حولهم والتخلص من عقدة الحديث عن مخاوف الاستعمار والخروج من وهم انهم صناع الحضارة وارضهم نهر الحياة. فبدلا من محاربة العولمة عليهم الدخول فيها ومحاولة تسيير دفتها، وبدلا من الفرجة على الاكتشافات العلمية محاولة الالتحاق بمدارسها. لكن إن استمر العرب مبهورين ببرامج الحوارات التليفزيونية. كاعظم اختراع، فالامل فى فهم ما يحدث خارج مجلسهم ميئوس منه.

عبدالرحمن الراشد



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١١/٢٠٠٠

الحوار المقطوع بين الشرق والغرب

باسم الجسر

ليست هذه المرة الأولى التي يستلفتني فيها الفرق بين اهتمامات وسائل الاعلام في الغرب واهتمامات وسائل الاعلام العربية. لكن مطالعتي خلال عطلة نهاية الاسبوع المنصرم المقالات التي خصصت المجلات الغربية لها غلافاتها ومقارنتها بغلافات المجلات اللبنانية والعربية كان مذهلاً. فهنا لا حديث ولا اهتمام الا بالسياسة، اخباراً وتحليلاً وسجالاً. وهناك غلاف عن الاكتشاف الكبير في علم الخلايا الوراثية وغلاف عن ثورة التكنولوجيا وثالث عن العولمة والاقتصاد العالمي الجديد. هنا الجدل الدائم حول عملية السلام والنزاع العربي الاسرائيلي والانتخابات، وهناك ابحاث عن اسرار الدماغ البشري ومعالجة الامراض المستعصية. هنا جدل حول الدين والطائفية والصراع بين الشرق والغرب، وهناك ابحاث عن البيئة المهددة والتصحير والامن الغذائي العالمي. ترى هل نحن مسيسون اكثر من اللزوم؟ وهم، اقل؟ ام ان مشاكلنا وبالتالي اهتماماتنا تختلف عن مشاكلهم واهتماماتهم؟ هل هم يعيشون العصر والعالم، كما هما في عام 2000؟ بينما نحن لا نزال نعيش القرن التاسع عشر، إن لم يكن القرن الخامس عشر وهمومهما ومشاكلهما؟

قبل محاولة الاجابة عن هذه التساؤلات لا بد من بعض الملاحظات. ملاحظة اولى هي انه من الامور الطبيعية والمنطقية ان يؤدي اختلاف الاوضاع الى اختلاف المشاكل وبالتالي اختلاف الهموم والاهتمامات. فالدول والمجتمعات الغربية تجاوزت منذ زمان الاوضاع والازمات والمشاكل التي يعيشها الانسان اللبناني والعربي ومجتمعاتهما اليوم، سواء بالنسبة للتحديات الشبيهة بالتحدي الاسرائيلي، او بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولسنا بحاجة إلى الاستشهاد بارقام واحصاءات لتبيان الفرق بين السويد او سويسرا أو كندا مثلاً وبين بعض الدول والشعوب العربية. ملاحظة ثانية هي ان السياسة تحتل في حياتنا وتفكيرنا واحاديثنا حيزاً أكبر بكثير مما تحتله في المجتمعات الغربية او الانسان الغربي. والسبب، ايضاً، معروف وهو ان اللعبة السياسية الديمقراطية في الغرب تجري على اصول واضحة وبالية صحيحة وشفافة ولا يحتاج الانسان الغربي الى الاهتمام الشديد واليومي بالسياسة بل كل اربع أو ست سنوات اي عندما يدعى الى اختيار ممثليه او حكامه. بينما الامر مختلف جدا عندنا والهوة القائمة بين الحكم والشعب ما تزال واسعة في معظم البلدان العربية والاسلامية. وكلاهما مضطر الى الدفاع عن نفسه او عن حقوقه، وبالتالي الخوض في السياسة بشكل يومي ودائم. ملاحظة ثالثة وهي ان انتشار وشمول وتسهيل الاستعلام والاعلام بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة كان من المفترض فيها تقريب او توحيد الرؤية والاطلاع والاهتمام بين كل شعوب الأرض، لابعاد بعضها عن بعض فما تنقله وسائل الاعلام المرئية السمعية عن كل ما يجري في العالم الى كل من يعيش في هذا العالم يولد احاسيس واهتمامات واحدة ولكن عوامل اخرى خاصة بنا، هي التي تحول دون ذلك، حتى الآن، على الأقل.

ان هذه الملاحظات تقودنا الى ملاحظة اخطر وهي: هل تعود قلة اهتمامنا بالمشاكل والقضايا الكبرى التي تهتم بها وسائل الاعلام الغربية الى عجز او خوف أو رفض؟ أم الى الثلاثة معاً؟ وهل من وراء هذا الاهتمام غير الكافي خطر حقيقي على مصيرنا؟

هناك أولاً، بعض الحقائق التي تفرض نفسها، على كل دول وشعوب العالم والتي لا مبرر ولا عذر ولا حق في تجاهلها كالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة التي وضعت في يد ستمائة مليون انسان على الأرض جهاز هاتف خليوي (ومليارين بعد سنوات) وان هذه الشبكة من وسائل الاتصال السريع والمقترنة



بمليارات اجهزة الكومبيوتر والتلفزيون الغت الحدود الجغرافية والجمركية والرقابية بين الشعوب. وان نتيجة هذا التطور العلمي والاقتصادي الكبير هو الغاء قدرة الحكومات على حجب المعلومات عن الشعب او منع الشعب من ايصال صوته الى العالم.

ومن هذه الحقائق ان المنظمات والمعاهدات والقوانين الدولية آخذة في التحول الى شبه حكومة عالمية. ومهما تمسكت الدول بسيادتها واستقلالها ورؤيتها القومية او الوطنية أو التراثية لمصلحتها فإن ما من دولة تستطيع بعد اليوم الانعزال عن العالم أو رفض التعاون مع الدول الأخرى أو محاربة الدول الاخرى انطلاقاً من رؤية سلفية لمصالحها وحقوقها. صحيح ان العالم يغض الطرف اليوم عما يجري في الشيشان لأن روسيا دولة كبيرة من الصعب اغضابها ولكن تدخل الامم المتحدة والدول الكبيرة في البوسنة وكوسوفو وغيرهما، أوجد مقاييس جديدة لما يسمى بحق السيادة او حق التدخل لانقاذ السلام او لأسباب انسانية. ومن هنا فإن ممارسة الدول لسيادتها ودفاعها عن استقلالها ووحدتها لم يعد حقاً مطلقاً بل حقاً تراقبه وترعاه قوانين وأصول دولية جديدة.

ومن الحقائق الفارضة نفسها على العالم باسره حتمية التعاون والتعاضد في وجه الاخطار المحدقة بالبيئة والمواد الطبيعية او لمقاومة اخطار الاوبئة أو أسلحة الدمار الشامل، فصحيح ان الدول الصناعية المتقدمة هي التي تملك الأسلحة النووية وبالتالي تهدد العالم بها، لكن انقاذ العالم من حرب نووية لا يكون بفبركة اسلحة نووية اسلامية أو عربية او عالمثالثية لتحقيق توازن الرعب بل في نزع وتعطيل هذه الأسلحة. وصحيح ان الدول الصناعية هي المسؤولة الأولى عن تلوث البيئة جواً وماء وطبيعة، لكن الدول النامية تشكو من انتشار الأوبئة بسرعة فيها، كما تشكو من ازمات مائية وزراعية محدقة. والتعاون بين الدول الصناعية والدول النامية في مواجهة هذه الاخطار أمر ضروري بل حتمي.ان بعض الدول العربية لم تتردد في الانتماء الى منظمة التجارة العالمية وهو نوع من الاعتراف بالعولمة بينما هناك دول عربية واسلامية أخرى ترفض الدخول الى المنظمة وتعتبر حكوماتها ان العولمة خطر أو استعمار غربي بوجه جديد. والواقع أو الحقيقة هو ان تجاهل العولمة خطيئة، والاستسلام للعولمة لا يخلو من الخطر. ادارة الظهر الى العالم والخوف من العصر الصناعي الالكتروني - الفضائي - البيولوجي - الحر ليس بشعور أو بموقف سليم ولكن «تسليم رقبتنا» الى الايدي التي تملك التكنولوجيا وتسيطر على وسائل الاعلام وحركة الاموال في العالم (اي الغربيين - الاميركيين - اليهود) لا يخلو من المخاطر. لا سيما ان هناك دولة تدعى اسرائيل وانها تتحدى العرب والمسلمين في مقدساتهم وحياتهم وحقوقهم.

لست ادري حقيقة السبب او الأسباب التي تحمل الولايات المتحدة أو الرئيس كلنتون على دفع عملية السلام بين اسرائيل والعرب فقد تكون محض اميركية وانتخابية وقد تكون مبدئية وقد تكون لخدمة اسرائيل على المدى البعيد، لكن بصرف النظر عن الوساطة الاميركية وأسبابها، فان الحاجز النفساني والسياسي والعقائدي الذي يفصل العرب عن العالم والعصر ويلجم مشاركتهم في لعبات المصير الكبرى، ليس تخلفهم ولا تخوفهم ولا طبيعتهم أو عقائدهم بل هو النزاع العربي الاسرائيلي الذي «يكسر» أو «يحرف» النظرة العربية الى الامور السياسية أو الدولية وما لم يوجد لهذا النزاع حل عادل ودائم فإن النظرة العربية الى العالم والعصر، سوف تبقى نظرة محرفة او باهتة. كذلك نظرة الغرب الى العرب والمسلمين.

وتضيع على العرب وعلى الغربيين فرص ذهبية للتعاون وللتقدم لخدمة السلام العالمي.



المصـــدر : الجمهورية

التاريخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. فتحى عبد الفتاح

العولمة بين الرياضة والثقافة

المونديال الكروى الاوربى الذى انتهى بفوز فرنسا هذا الاسبوع ومن قبله المونديال الكروى العالمى الذى جرى فى باريس منذ عامين وفازت فيه ايضا فرنسا.

والاهتمام الواسع والكبير حتى بين المثقفين بما يجرى من تنافس كروى قارى او عالمى فتح شهية الكثيرين للحديث عن العولمة الرياضية ونجاحها وتاكيدها فى نفس الوقت اننا نعيش فى عالم مترابط ومتداخل المصالح

بل وذهب البعض الى حد القول بان المونديال الاخير حسب مفهوم القرية الكونية وانه فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة والغير مسبوقة وخاصة فى مجال الاتصالات والمعلومات والهندسة الوراثية فإن الرياضة وهى ثقافة الجسد ستؤدى الى ازدهار ثقافى وسياسى بل واقتصادى يقوم على دفع الحوار والتفاعل بين الثقافات والمصالح السياسية والاقتصادية المختلفة

وباعتبارى لست من المثقفين كرويا فقد فوجئت بصدور كتاب هام تحت عنوان «الجغرافيا السياسية لكرة القدم» عن دار نشر فى براكسل ولكن الغريب ان المشرف على جميع مادة الكتاب هو باسكال بونيفاس مدير العلاقات الدولية والاستراتيجية فى باريس ومدير المجلة الدولية الاستراتيجية وصاحب حوالى عشرين كتابا عميقا فى ميدان العلاقات الدولية .

يقول العالم الاستراتيجى الكبير فى مقدمة الكتاب ان هذه اللعبة لم تعد ممارسة جماعية خاصة فحسب وانما اصبح لها نتائجها وتفاعلاتها على المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والدبلوماسية كما ان الكرة المستديرة غدت بمثابة عامل هام فى العلاقات الدولية ..

طبعا لست بصدد وعرض هذا الكتاب الخامس والمتميز والذى يسعدنى ان اعلن اننا نقوم بالفعل بترجمته لنشره فى سلسلة كتاب الجمهورية .

ولكن السؤال الذى شغلنى هو هل يمكن ان يجرى للثقافة والاقتصاد ما يجرى فى المونديال والمهرجانات الرياضية ام ان الامر مختلف والذى لاشك فيه ان الرياضة وخاصة فى العقود الاخيرة كانت ومازالت احد الساحات الهامة للقاء الشعوب والتنافس الشريف بينها دون تفرقة او تمييز عرقى او عنصرى او دينى .

وفى المونديال الاقليمى والعالمى نجد دولا تتفوق وتتميز وبعضها ينتمى الى العالم الثالث مثل البرازيل ونيجيريا والارجنتين بينما هناك دول مثل امريكا واليابان وتنتمى الى مجموعة السبعة الكبار والاغنياء فى العالم ونصيبهم محدود ومتواضع فهل يمكن والامر كذلك اتخاذ العولمة الايجابية التى تتحقق فى الرياضة معيارا ومقياسا ونموذجا للعولمة الاقتصادية والثقافية ؟!

٠٠٠٠١٦



المصـــدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢ / ٨ / ٢٠٠٠

لقد طرح البعض فى هذا الاطار مفهوم العولمة الذى يجرى من خلال تحول العالم الى ما يشبه القريه الكونية وتراجع بعض المنطلقات الثقافية التقليدية مثل الهوية الثقافيه والاستقلالية الفكرية لصالح المنتج الثقافى السائد عالميا والذى استطاع ان يغزو العالم من خلال تملكه وسيطرته على ادوات هذه "الثورة العلمية والتكنولوجية .

بينما يرى البعض وانا منهم ان شواهد العولمة الاقتصادية تعنى انحسار مفهوم الاستغلال بالمعنى القديم تحت دعوى تداخل المصالح وتشابكها الامر الذى يعنى فى الواقع سيادة وسيطرة القوى الاقتصادية الكبرى والذى هو يعنى بالتالى هيمنة المصالح الاقتصادية الامريكية التى مازالت صاحبة اكبر اقتصاد عالمى فى ظل سياسة الاسواق المفتوحة بلا حدود والمنافسة الشرسة بلا قيود .

ومعنى ذلك ان الحدود المفتوحة والمنافسة الحرة بمفهومها الايجابى والطيب والمتوافرة في المونديالات الرياضية الاقليمية والعالمية لا تتوافر اسسها الحقيقية والموضوعية فى المنافسات الاخرى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية .

وهناك تخوفات وتحفظات واسعه ومعلنة حتى بين دول الشمال الغنى نفسه حول مفهوم العولمة بتطبيقاته الامريكية فى الاقتصاد والسياسة والثقافة .

وقد وصل الامر بكاتب امريكى مثل توماس فريدمان الى القول فى كتابه الاخير بان موسيقى البوب والافلام الامريكية اضافة الى محلات ماكدونالد للهامبورجر اصبحت احد المعالم الثقافية لعالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة وانفراط عقد الثنائية القطبية بل وذهب ابعد من ذلك ليخرج بنظرية ثقافية وسياسية حين ادعى ان المناطق والبلدان التى فتحت ابوابها لموسيقى البوب ومحلات ماكدونالد اصبحت هى المناطق التى يسودها السلام والازدهار الاقتصادى حينما ظلت البلدان المحرومة من هذه المنجزات المباركة يسودها التوتر والتخلف والحروب الاقليمية .

وطبق نظريته الجديدة والمثيرة على ماجرى من حروب فى العقد الاخير من القرن العشرين فى الشرق الاوسط «حرب الخليج» واوروبا «يوغوسلافيا» والنزاعات الملتهبة بين الهند وباكستان وكذلك الحروب الحدودية الاقليمية فى بعض الدول الاسيوية والافريقية ..

وهذا التفسير الماكدونالدى لتاريخ النزاعات المعاصرة وتفسيرها ليس نكتة او شطحة بل يعنى ومن وجهة نظر الكاتب الامريكى فريدمان ان تلك التوليفة الامريكية اصبحت رمزا لمفهوم العولمة الجديدة والمعطيات العصرية وان وجود هذه المنجزات الامريكية الحديثة فى بلد ما يعنى ان الاجواء القديمة قد تغيرت وان هناك مناخا جديدا يسوده السلام والوئام .

وفريدمان صاحب نظرية التفسير الماكدونالدى للتاريخ كاتب متمرس مثله مثل صموئيل هنتجتون استاذ جامعة هارفارد الذى خرج بنظرية صراع الثقافات الشهيرة وكلاهما استطاع ان يغلف المصالح الامريكية السياسية والاقتصادية بغلاف ثقافى خادع .

وكلاهما يخلط عن عمد مع سبق الاصرار والترصد .. بين المصالح والاهداف الاقتصادية في التوسع والهيمنة للولايات المتحدة وبين مفاهيم العولمة الثقافية والاقتصادية .

وثقافة موسيقى البوب وساندوتشات الهامبورجر ليست ولا يمكن ان تكون النمط الثقافى السائد فى عالم اليوم او الغد ولسبب بسيط هو ان جوهر الثقافة الامريكية المعاصرة القائمة على تجربة المجتمع المتعدد الثقافات تختلف اختلافا جذريا عن هذه المفاهيم .. ونحن حين نتحدث عن الثقافة الامريكية :



الحقيقية وصناعها نتحدث عن ارست همنجواى وجون شتاينبك وارثر ميللر واوجين اونيك وتنسي وليامز وشارلى شابلن وبول روبسون وغيرهم من مئات المبدعين الامريكيين فى المجالات الثقافية والفنية المختلفة الذين قدموا مضمونا ثقافيا انسانى الجوهر يختلف تماما عن ثقافة موسيقى البوب وقيم افلام رعاة البقر وجيمس بوند .

ذلك هو المضمون الحقيقى والاصيل لاى ثقافة عالمية بالدفاع عن انسانية الانسان ودعم مفاهيم الحرية والعدالة والتسامح والانفتاح والتفاعل مع الاخر وهل هناك ثقافة حقيقية يمكن ان تدعو الى الاضطهاد والعنصرية والكبت والقهر والاستغلال والارهاب ؟

ومن هذا المنطلق يقدم المونديال الكروى الاخير قيمة ثقافية عالمية ايجابية ومثمرة .



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٠

حصاد رؤى المستقبل



السيد يسين *

لعله قد آن الأوان بعد هذه الجولة الطويلة التي طوفنا فيها برؤى المستقبل كما يراها قادة الدول الصناعية المتقدمة السبع، والتي جاءت كاستجابة للاسئلة التي طرحها عليهم شباب العالم على شبكة الانترنت بواسطة ليونارد أنتوني ورشيد نيكاز، أن نتأمل حصاد هذه الرؤى، ونبحث عن القواسم المشتركة بينها، كما نركز على الاختلافات الفارقة.

وفي تقديرنا أن هناك ثلاثة مستويات للتحليل تتسم بالترابط ومن شأنها أن تجعلنا نحلل الحصاد بطريقة منهجية وشاملة.

المستوى الأول، يتعلق بالسؤال الجوهري، هل هناك علاقة بين الخلفيات الثقافية والاتجاهات السياسية لرئيس الدولة الذي أجاب على الاسئلة والرؤى التي صاغها عن المستقبل؟ ومن ناحية أخرى ماذا كان تأثير الوضع الجيوبولتيكي للدولة التي يمثلها الرئيس، وكذلك موقعها في النظام الدولي، ومؤشرات القوة الشاملة لها على هذه الرؤى؟

والمستوى الثاني، يتعلق بنوعية الاسئلة التي طرحها الشباب على قادة الدول، واهميتها لانها تعكس في الواقع هموم الشباب وهواجسهم، وتساؤلاتهم، وادراكاتهم للبيئات الدولية والاقليمية والمحلية التي يعيشون فيها.

والمستوى الثالث والأخير، يتعلق برؤى المستقبل ذاتها التي صاغها الرؤساء انفسهم، وما هو المشترك وما هو المختلف في هذه الرؤى؟ بعبارة أخرى هل نستطيع ان نصوغ صورة تأليفية للمستقبل من واقع تحليل رؤاهم التي صاغوها استجابة لما وجه لهم من اسئلة؟

الإطار المرجعي للرؤساء

نستطيع ان نقرر ابتداء أن الخلفيات الفكرية والاتجاهات السياسية والاجيال التي ينتمي اليها الرؤساء أثرت الى حد ما في رؤى المستقبل التي صاغوها. ومما لا شك فيه ان الثقافة والخلفية الفكرية التي يصدر عنها الرئيس لابد ان تؤثر في ادراكاته للعالم، وفي فهمه للمشكلات المعقدة التي يواجهها، وفي اتجاهاته ازاء الحلول التي يمكن ابتداعها. نحن نتحدث هنا في الواقع عن الخبرات الدراسية والفكرية. هناك رؤساء لهم خلفية قانونية، وآخرون لهم خلفية ادارية، وفئة ثالثة لهم خلفية سياسية، ومما لا شك فيه أن هذه الخلفيات المختلفة ط.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٠

تتضمنه من طرق معينة للتفكير واتخاذ القرار، لابد لها أن تؤثر على رؤية الرئيس. وكذلك يمكن القول ان خبرة الرئيس بالعالم الخارجي، سواء عن طريق الزيارات المتنوعة، أو الاطلاع المنظم على ثقافة وتراث الشعوب الاخرى، يمكن ان تكون عنصرا فاعلا في ادراك العالم.

غير ان الاتجاهات السياسية للرئيس تكاد ان تكون حاسمة في صياغة رؤيته للعالم. فهناك رؤساء يؤمنون بالرأسمالية والليبرالية، وهناك رؤساء آخرون يصدرون بشكل أو بآخر عن مسلمات الفكر اليساري، ونجد فئة ثالثة تحاول ان تجد لنفسها طريقا وسطا بين اليمين واليسار. كل ذلك مع ادراكنا انه بعد نهاية الحرب الباردة ماعت الفروق الحاسمة بين اليمين واليسار، وذلك في مناخ البلبلة الفكرية التي يعيشها العالم في الآونة الراهنة.

الفريق الأول من الرؤساء الذين يؤمنون بالرأسمالية والليبرالية يتركز خطابهم السياسي على الديموقراطية وحرية السوق. والفريق الثاني من الرؤساء الذين يؤمنون بقيم اليسار يركزون في العادة على بعد العدالة الاجتماعية، وأهمية إقامة التوازن بين دول الشمال ودول الجنوب. أما الفريق الثالث من الرؤساء الذين يصدرون عن رؤية وسطية فيحاولون - ربما من خلال حركة سياسية كالطريق الثالث- إقامة التوزان بين حرية السوق من ناحية والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى، متبعين في ذلك استراتيجيات متنوعة.

غير ان الجيل الذي ينتمي اليه الرئيس يمثل ايضا علامة فارقة في رؤى العالم التي يصوغها. فقد لفت نظري- على سبيل المثال- ان ما سيمو داليما رئيس وزراء ايطاليا- قرر في اجابته على احد الاسئلة التي مبناها ماذا كانت رؤيته للعالم حين كان في سن العشرين، انه كان منخرطا في هذا الوقت في ثورة الطلبة التي دارت في فرنسا والمانيا وايطاليا عام ١٩٦٨. وهي الثورة التي تزعمها الشباب ضد طغيان المفهوم التكنولوجي في ادارة المجتمع والاقتصاد، مما كان من شأنه اقصاء الشباب عن العمل، والتركيز في برامج التعليم على المقررات التي تشبع حاجات الشركات المتعددة الجنسية للمهارات العملية. وكان من شأن ذلك كله القضاء على تقاليد التعليم الليبرالي، ونعني الرؤية النقدية للمجتمع، وتحويل اعضائه الى مجرد عبيد مأجورين لخدمة أهداف المؤسسات الرأسمالية.

إذا كان ماسيمو داليما يمثل احد اعضاء هذا الجيل الثائر الذي أتيح له بعد عشرين عاما ان يتولى رئاسة الوزراء في ايطاليا، فلنا أن نتصور التأثيرات البالغة العمق لهذه الخبرة السياسية المتفردة وانعكاساتها على رؤيته للعالم، وعلى تشخيص المشكلات التي تواجه الانسانية في الوقت الراهن، والحلول المقترحة لها.

وإذا نظرنا من ناحية أخرى- وعلى سبيل المقارنة- الى جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا، لادركنا الفروق الضخمة بين الرجلين. فشيراك ينتمي الى اليمين الفرنسي، وتدرج في السلطة من كونه عمدة لباريس لمدة تقارب عشرين عاما قبل ان يصبح رئيسا للجمهورية. ومعنى ذلك ان ثقافته السياسية وخبراته العملية لابد ان تؤثر بطريقة مغايرة على رؤيته للعالم. وتبدو أهمية الجيل ايضا بالنسبة لبلدين مثل المانيا واليابان. فهناك سياسيون عاصروا ألمانيا النازية واليابان قبل الحرب العالمية الثانية، وهناك سياسيون ألمان ويابانيون لم يعاصروا النظام القديم في بلدهم، وانما ينتمون الى جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية. لاشك ان رؤى الجيل القديم لابد لها ان تختلف عن رؤى الجيل الجديد.

غير ان الخبرات الشخصية للرؤساء، تبدو أهميتها إذا وضعنا في الاعتبار الوضع الجيوبوليتكي للدولة من ناحية، ووضعها في ميزان القوة الشاملة من ناحية أخرى. فألمانيا على سبيل المثال لها في قلب أوروبا وضع جيوبوليتكي متميز، بالاضافة الى ارتفاع معدلات قوتها الشاملة. وليس هكذا الحال بالنسبة لكندا على سبيل المثال، والتي لا يمكن مقارنتها بالمانيا فيما يتعلق بهذين المؤشرين.

غير أنه يمكن القول وكما سيتبين فيما بعد أنه بالرغم من كل هذه الفروق الشخصية والموضوعية بين الرؤساء ودولهم، فإن ثمة رؤية مشتركة يصدرون عنها جميعا، ربما كانت تعبيرا عن وعي كوني صاعد، أصبح يدرك اهمية سلامة الكوكب الأرضي ذاته من منظور البيئة من ناحية، وضرورة تحقيق السلام العالمي من منظور الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي.

الهموم والمشكلات

إذا ألقينا نظرة متأملة على الاسئلة المتنوعة التي وجهت للرؤساء نستطيع لو اجرينا دراسة منهجية لها أن نحدد اكثر المشكلات ورودا في الاسئلة وأهمها على السواء.

وبغير ان نقوم بهذه الدراسة المنهجية يمكن لنا القول ان أهم هذه القضايا هي، ضرورة اصلاح الأمم المتحدة، بادخال الدول الصاعدة في النظام الدولي مثل المانيا واليابان والبرازيل والهند، ليكونوا اعضاء دائمين في مجلس الأمن. وسؤال آخر يتعلق بالتأثيرات السلبية للعولمة، وتصاعد نفوذ الشركات دولية النشاط، وهل في المدى المنظور سيؤدي التطور الى اضمحلال قوة الدول ازاءها. مشكلة اخرى تتعلق بخطورة التقدم العلمي والتكنولوجي نظرا لاكتشاف ادوات التدمير الشامل التي يمكن ان تدمر البشرية كلها. وسؤال مهم خاص بالآثار الخطيرة لبحوث الهندسة الوراثية، وخاصة

فيما يتعلق باستنساخ البشر وأهمية وضع كود اخلاقي يحكم سلوك الباحثين العلميين والشركات والدول في هذا المجال.

وحظى موضوع الديموقراطية باهتمام بالغ، كما يلفت النظر التركيز على وضع الدين في المجتمع. وحظيت خطورة الفروق بين الشمال والجنوب بأهمية خاصة. وكان لمشكلة التنمية نصيب وافر من الاهتمام، فيما يتعلق بتحقيق التوازن الطبقي المطلوب في المجتمع، ومشكلات الفقر والبطالة، والتي تهم الشباب على وجه الخصوص. لانهم يشعرون أنهم مستبعدون من مجال العمل، نتيجة للآثار السلبية للعولمة الاقتصادية. أما الثورة الاتصالية الكبرى وفي قلبها شبكة الانترنت فقد كانت احد المحاور الرئيسية للاسئلة والاجابات. وتلفت النظر اجابة ماسيمو داليما رئيس وزراء ايطاليا في هذا المجال بتأكيده على برنامج تحويل الحكومة الايطالية الى حكومة الكترونية في سنوات معدودة، مما سيؤثر تأثيرا جوهريا على سد الاحتياجات الاساسية للمواطنين.

رؤية المستقبل

نستطيع بناء على تحليل اجابات الرؤساء المتعددة ان نستخلص القواسم المشتركة في رؤيتهم لمستقبل العالم. هناك أولا تركيز على ضرورة تحقيق السلام العالمي ومنع حل الصراعات بالقوة، وأهمية التدخل الانساني لمنع الكوارث والحروب الاهلية حين تتفاقم الى درجة خطيرة. وهناك يقين بأن التقدم العلمي والتكنولوجي سينقل الانسانية في القرن الحادي والعشرين الى آفاق غير مسبوقة، غير ان هذا التقدم لابد ان توضع له في نفس الوقت ضوابط اخلاقية في شكل مواثيق ملزمة. ومن ناحية اخرى هناك اتفاق على ان الدول ستبقى وحدة رئيسية من وحدات النظام الدولي، حتى مع ذيوع التكتلات والاتحادات السياسية والاقتصادية، وتعاظم وزن الشركات دولية النشاط. وهناك اعتراف بخطورة الفجوة بين الشمال والجنوب، ومسؤولية دول الشمال في مساعدة دول الجنوب من خلال اسقاط ديونها ونقل الخبرة التكنولوجية والتنموية لها. وهناك وعي شديد بخطورة الآثار السلبية للعولمة في مجال الفقر والبطالة، وضرورة صياغة السياسات الملائمة لمواجهتها.

وتبقى أخيرا بالنسبة للرؤية العامة لمصير الجنس الانساني في الالفية الثالثة، نجد اجماعا على التفاؤل بالمستقبل، ويقينا بقدرة الانسان المعاصر في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

---

* مستشار مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية - القاهرة



المصـدر : الجمهورية

التاريـخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٠



العرب في عصر العولمة

.. يدخل العالم الالفية الثالثة فى ظل نظام اقتصادى .. عالم جديد ابرزته تطورات كثيرة سياسية وعسكرية واقتصادية وتكنولوجية واصبح من ابرز سمات النظام الاقتصادى العالمى تفعيل الحرية الاقتصادية وازالة العوائق والحواجز بين الدول عن طريق تدفق المعلومات والاتصالات والاستثمارات الخارجية والتجارة السلعية والخدمية .. وبات دخول السوق العالمية والمنافسة فيها لمن يمتلك مقومات التقدم التكنولوجى والرأسمالى وما يهمنا فى مصر والوطن العربى كيف يمكن الاستفادة من هذا النظام واين موقعنا الحالى؟ ومدى منافستنا فى المستقبل؟

لقد اصبح مصطلح العولمة من مفردات الحوار والكتابة فى مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية.



المصـــدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٠

والبيئية وانقسم الناس والدول والمفكرون بين مؤيد للعولمة او معارض او رافض لها بصفة مطلقة وادى ان نتعامل مع القضية بصورة متأنية وندرسها بعلم ودقة وتجرد ايضا حتى يمكن الاستفادة من الفرص التى قد توفرها خاصة وان هناك قناعة شبه عامة بحتمية العولمة كظاهرة اخذت تجتاح العالم ورغم انه حتى الان لا يوجد تعريف محدد شامل ومتفق عليه لمفهوم العولمة بل هناك تعاريف متعددة ومختلفة احيانا اخرى وتعبر فى الكثير منها عن ايدلوجية وفكر صاحبها .

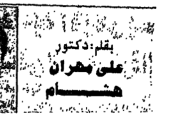
ومع ذلك فالاطار العام للعولمة كمرحلة تتمثل فى ازدياد العلاقات والتشابك بين دول العالم واندماج اقتصادياتها فى سوق عالمية شبه موحدة تنتقل فيها رؤوس الاموال والسلع والخدمات بادنى حد ممكن من القيود والحواجز وتحدد قوى السوق مستويات الاسعار دون حساب للبعد الجغرافى والاجتماعى فى احيان اخرى وهناك مفهوم اخر بأن العولمة من مخرجات انتشار وتوسع الراسمالية الغربية والاهم فى الخطاب انها اصبحت ظاهرة قائمة وملموسة وتكبر وتتسع يوما بعد يوم .

ان النشاطات الاقتصادية والبشرية و الصناعات القائمة على العلم والتكنولوجيا هى الانجح والاجدى والمستمرة فلم تعد وفرة راس المال والعمالة والموقع على اهميتها المميزات الرئيسية الوحيدة للصناعات الحديثة الناجحة .

لقد لعبت الشركات العالمية متعددة الجنسيات دورا بارزا فى نمو حجم التجارة العالمية وتشير بعض التقارير الى انه كان يوجد فى عام ١٩٩٥ م حوالى ٣٧ الف شركة تعمل من خلال ٢٠٠ الف فرع ويبلغ رصيد استثماراتها حوالى ٢,٧ تريليون دولار وتساهم تلك الشركات فى ثلث الناتج العالمى وثلاثة ارباع قدرات العالم فى مجال البحث والتطوير وهى تستخدم ٧٣ مليون عامل يمثلون ١٥٪ من حجم العمالة فى العالم .

اما فى الوطن العربى فعلى الرغم من تطبيق برامج التنمية بشكل عام وحدوث تطور فلم تستطع الدول العربية ان تحقق التعاون والتكامل بين دولها بشكل حقيقى وتلبى لشعوبها رغم توقيع اول اتفاقية عربية عام ١٩٥٣ لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وانشاء مجلس للوحدة الاقتصادية عام ١٩٦١م وصندوق النقد العربى عام ١٩٨٤م .

وتشير الاحصاءات الى ان العالم العربى يسهم بحوالى ٢٪ من اجمالى الناتج العالمى رغم انه يضم حوالى ٤,٩٪ من سكان العالم وينمو عدد سكانه بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادى ويعيش فى الوطن العربى نحو ٧٠ مليون نسمة تحت خط الفقر ويوجد اكثر من ٥٠ مليون امى وتقل اعمار اكثر من ٦٠ مليون نسمة عن ٢٤ سنة والقوى العاملة، وهذه المؤشرات لا تتناسب مع متطلبات العولمة ولا تمثل عناصر للتفاعل والاندماج معها وهى عوائق لتحقيق تنمية لتناسب ومتطلبات القرن الحادى والعشرين والامر يتطلب تحقيقا .. او السعى الى تحقيق بعض العوامل نذكر





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٠

منها :

* تطوير نظم ومناهج التعليم واتاحة المجال للإبداع دون التلقين وربط المنظومة التعليمية بمتطلبات التنمية واحتياجات المجتمع.

* تعديل التشريعات والقوانين المحلية واختصارها لتتناسب مع الاتفاقيات الدولية وذلك من خلال رؤية عربية شاملة وموحدة وصادقة

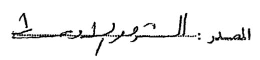
* تشجيع عمليات الاندماج بين الشركات العربية وتوسيع نشاطاتها .

* تشجيع دور القطاع الخاص وتوعيته بكيفية التعامل مع النظام الجديد لتقليل المخاطر والمحافظة على الاصول والثروات العربية .

* دخول مجال التجارة الالكترونية والمعلوماتية وفتح المجال للخبرات العربية لوقف نزيف هجرة العقول !

* قيام الدول العربية بوضع استراتيجية واضحة وقابلة للتطبيق لكيفية الدخول فى النظام الجديد مع المحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية والموروثات والهوية العربية ؟!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦/٧/٢٠٠٠

توجهات وتطلعات جيل العولمة



عبد الهادي بوطالب

قرأت هذا الاسبوع في الصحافة الفرنسية تقريرا مفصلا بالغ الأهمية عن تحقيق قام به اربعة من خريجي المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية والاقتصادية بفرنسا نالوا منها شهادتهم الجامعية في دورة 1998 وانجزوه في شكل استفسار لسبر آراء عينات من طلبة الجامعات والمعاهد العليا عبر الكرة الارضية بقاراتها الخمس في الشمال والجنوب، لمعرفة توجهات وتطلعات جيل العولمة، ممن انهوا تعليمهم او هم على وشك انهائه.

وقد اخترت ان أشرك معي قرائي في خميس هذا الاسبوع لاطلاعهم على بعض ما جاء في هذا التقرير - خاصة منهم من لا يقرأون الفرنسية - تعميما للفائدة.

سهر على عمل الخريجين الفرنسيين الاربعة وساعدهم تقنيا على اجراء التحقيق ثلاثة من اساتذتهم بالمدرسة العليا المذكورة وطاف الطلبة والاساتذة السبعة حول العالم في رحلة استغرقت اربعة عشر شهرا كاملة، وحلوا ب 24 بلدا اختاروها حسب مقاييس علمية من اقطار القارات الخمس، واستجوبوا فيها الاف الطلبة المنتمين إلى 64 جامعة مختارة، ووضعوا عليهم اسئلة عما يفكرون فيه بخصوص العولمة، والهوية، والنزعتين الفردية والجماعية وعن تقييمهم لواقع سياسة التعليم ونظرتهم إلى النظم التعليمية، وظاهرة الامية في اوطانهم خاصة وفي العالم بعامة، واستخلاص آرائهم عن مشكل الصحة وعن نظم حكمهم، وعن توجهات الديمقراطية في بلدانهم وما يتوقعونه من تطورات في القرن الحادي والعشرين، وعن احاسيس الشباب ونزواته ومطامحه وتطلعاته.

وبعدما استخلص اعضاء الطاقم الرباعي حصيلة التحقيق اودعوها في كتاب يحمل عنوان «طلبة المعمورة» وبعثوا به إلى 2500 مسؤول سياسي وجامعي ليحسسوا بما جاء فيه صانعي القرار في شمال الكرة الارضية وجنوبها.

وقد شكلت قضية مناهج التعليم والتربية والتكوين وضرورة مراجعتها الحجر الاساس في التحقيق الطلابي. وجاء ذلك متزامنا مع صدور التقرير السنوي لليونيسكو عن اوضاع التعليم في العالم الذي تضمن احصائيات مثيرة للانتباه عن حجم التفاوتات التي تسجلها نسب التسجيل في التعليم بين الشمال والجنوب.

ومن بين هذه الاحصائيات ان العالم مقسم في هذا المجال إلى فئات، توجد من بينها الفئة التي لا يتجاوز فيها التسجيل في التعليم 10 بالمائة كالسينغال ونسبتها 3.4 بالمائة، والصين التي لا تتجاوز 5.7 بالمائة، وتليها الفئة التي لا يتجاوز فيها التسجيل في التعليم 15 بالمائة، كالمكسيك الذي بلغت نسبة التسجيل عنده 14.3 بالمائة، والاقطار التي لا تتجاوز إلا بقليل 15 بالمائة كاندونيسيا والمغرب والبرازيل، ثم الاقطار التي تتجاوز 30 بالمائة كالارجنتين ونسبتها 36 بالمائة او 43 بالمائة كروسيا الاتحادية. ثم تتصاعد النسبة لتصل في فرنسا إلى 49.6 بالمائة، ولتقفز فيها الولايات المتحدة إلى 86.1 بالمائة، وهي اعلى نسبة في العالم من المؤكد انها النسبة القياسية التي سمحت للولايات المتحدة بحكم عالم اليوم قطبا

وحيدا.

ولعل فيما توحي به احصائيات تقرير اليونيسكو هذا ما يلتقي مع ما اتفقت عليه نسبة 86٪ من مستجوبي تحقيق الطلبة من ان «قضية مراجعة نظم التعليم في العالم هي القضية الاساس التي تتصدر الاهتمام في عالم اليوم» وانه يجب ان يتطور التعليم من استهدافه تلقين المعارف نظريا إلى هدف «تعليم طرائق التفكير عند الاجيال» (وهذا جاء في اجوبة 38٪ من الطلاب المستجوبين) وعن ذلك يقول طالب بالصين: «ان تعليمنا لا ينتهج اسلوب الابداع والتحليل، بل يكتفي بحشو ادمغة الطلاب بالمعلومات الخام». بينما يقول طالب من الولايات المتحدة الامريكية عن بلاده «انها تتعجل التخصص في التعليم العالي على حساب جودة التعليم في الطورين قبله». اما احد طلاب الفيزياء بجامعة موسكو فهو غير راض عن تعليم جامعته ويقول: «انني اتطلع إلى ان ابتعد عن روسيا بتهجير دماغي نحو جامعة اوروبية أو امريكية تتيح لي احداهما الانصراف إلى البحث العلمي لاجد لي منفذا إلى العمل باوروبا والولايات المتحدة ، في محيط علمي».

وتقول مجموعة من الطلاب تنتمي إلى اقطار مختلفة: «ان المعنيين بادارة التعليم عندنا حصدوا فشلا ذريعا من بحثهم المتوالي عن الاصلاح دون ان يستقروا على قراره». ويضيف طلبة اخرون: «ان شعبا من الجهال هو شعب من العبيد. والحكم الذي يحبس شعبه في غياهب الجهل لا يتغيى من ذلك إلا خنق الفكر ليتمكن بذلك من ضرب حصاره على شعب العبيد».

اكثرية المستجوبين حاكموا نظم الحكم التي تسود بلدانهم لتقصيرها في مجال تطور التعليم او تماطلها في اصلاحه، لكن طالبة سويدية من بين المستجوبين افتخرت بمنهج التعليم في بلادها الصغيرة قائلة عنه: «انه يلح على تحقيق التنمية الفردية ويتيح ازدهار الابداع، ويكون ذوي الإبداع من الباحثين والمنتجين، ويخرج من جامعاتنا اطرا مؤهلة لمواجهة المستقبل».

واثبت تحقيق الطلبة ان 82 بالمائة من المستجوبين في الاقطار التي جرى فيها وصفوا العولمة بالإيجابية واشادوا بسعيها الى تحقيق مجتمع عالمي احادي المواطنة، وقالوا إنهم يفضلون نزعتها الفردية على النزعة الجماعية التي كانت قد أخذت تغزو العالم ما بين الستينات والسبعينات، لكن 64 بالمائة اعربوا عن تمسكهم بالانتماء الى هويتهم واقطارهم ومناطقهم. وقال في ذلك طالب من جامعة جاوة باندونيسيا: «إن في القيم التي تاتينا من الغرب ما هو ايجابي كقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، لكن ترد الينا ايضا من الغرب قيم سلبية تشكل خطرا على مجتمعاتنا التي ما تزال تقليدية، كمجتمع الاستهلاك والبحث عن اللذات بلا حدود، والانفجار الاسروي».

وقالت طالبة من جامعة السوربون بباريس: «ستمحو العولمة جميع خصوصياتنا وقيمنا. وبين ان نعين ثقافاتنا المحلية على البقاء والاستمرار فإن المجال سيكون مفتوحا بلا حدود للتنميط الاذي العالمي».

ومن الجامعة المستقلة في المكسيك قالت طالبة: «إن شعب المكسيك منقسم على نفسه بين محبة الولايات المتحدة وكراهيتها، لاننا نلاحظ من جهة ان الولايات المتحدة تجسد وتحتضن نجاحات باهرة على صعيد ما يجب ان يستهلك ويرى ويسمع، ولكنه يلاحظ من جهة اخرى ان نوع حياتها صعب المنال».

وهذا طالب آخر من الهند من معهد التيكنولوجيا ببومباي يقول: «في حوار مشهور بين الزعيم المهاتما غاندي والكاتب الهندي طاغور قال طاغور لغاندي: «تاكد دائما من ان تترك بابك ونافذتك مفتوحين، والا فلن تتنشق هواء نقيا». فاجابه غاندي: «افتح دائما بابي ونافذتي، ولكن علي ان اتاكد دائما من ان رجلي تطآن الارض».

ويزيد الطالب معلقا: «وبدون ذلك يوشك ان يقتلع التاثير الخارجي كل شيء».

وقال طالب اسرائيلي من جامعة تل ابيب: «لا اجد نفسي لا في الصهيونية ولا في الدين اليهودي. ونحن في اسرائيل نجد صعوبات في ادماج اليهود القادمين علينا من اثيوبيا (الفلاشة) ولا احساس عند شعبنا بما يجمعه ويوحده. وانا يهودي لسبب وحيد هو انتمائي لاسرائيل، ولكن هذا الانتماء لا يعني بالنسبة لي اي شيء».

ويحفل التحقيق باراء الطلبة في الشمال حول نظمهم السياسية فيتهمها البعض بالعجز، ويقول البعض عن بعضها بانها متجاوزة ولا تجاري العصر. كما ان 80٪ اعربت عن ثقتها في القرن الحادي والعشرين وقالوا عنه مع ذلك: «ان كبار اليوم سيبقون فيه كبار الغد، وستبقى اوروبا موحدة ومتعددة الثقافات، وامريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) قوة كبرى لا تنال منها اية قوة، كما ستكون اسيا فيه قوة تيكنولوجية ذات حركية. اما امريكا اللاتينية فستصبح خارج الدائرة، بينما يعرب المستجوبون عن تشاؤمهم من الاوضاع التي تتردى فيها يوما بعد اخر منطقة الشرق الاوسط وقارة افريقيا.

هكذا يفكر جيل العولمة وهذه توجهاته وتطلعاته. فهل تفكر مراكز البحث العلمي عندنا في العالم العربي والاسلامي في اجراء تحقيق من هذا النوع عن تطلعات شبابنا وتوجهاته ليستلهم منه صانعو القرار في صنع سياستهم، علما بان كل سياسة لا تستلهم توجهاتها مما يفكر فيه الشباب ويطمحون اليه محكوم عليها سلفا بالعقم والافلاس.

محيي الدين اللاذقاني

الخائفون من العولمة

لا تفتح مجلة أو جريدة عربية محلية هذه الايام إلا وتطالعك تلك العناوين الصادمة والمحذرة من العولمة... حصنوا انفسكم ضد فيروسات العولمة... مطلوب مناعة ضد العولمة... وباء العولمة يهدد شخصيتنا وتراثنا... الخ.

لماذا ياجماعة؟ الستم ابناء ذلك التراث الذي صنع أول عولمة فكرية في التاريخ؟ الستم ابناء الذين ذهبوا إلى الصين، والاندلس، وسرنديب، وحلموا بإنسانية متفتحة يسافر في اقطارها الانسان دون حدود ويتمتع بمكاسب ثقافاتها ومعارفها دون عراقيل أو عقد مسبقة.

هل جاء معاوية بن ابي سفيان بالنظام الاداري للدولة الاموية من الجزيرة العربية..؟ طبعا لا، فقد وجده امامه في دمشق جاهزا منذ ايام البيزنطيين، وحلفائهم الغساسنة، فأخذه وطوره وطوعه للعقلية الجديدة والدين الجديد.

وبعد اعوام تعرب بالكامل من حيث اللغة ثم بدأ يكتسي مع الزمن بالروح العربية الاسلامية التي صارت عنوان الحضارة العالمية في حينها. العباسيون فعلوا الشيء ذاته مع النظم الديوانية الفارسية، ثم التفتوا اكثر من الامويين إلى الفكر الشرقي، والفلسفة اليونانية. فترجموا، ونقلوا، وقارنوا، ثم بدأوا يبدعون ذاتيا ومحليا عن كل ما يعبر عن تلك الشخصية العربية الاسلامية التي تشكلت بنور نبوتها وشجاعة روادها الأوائل وبما هضمته من ثقافات وأفكار استلفتها من عند الآخرين دون خوف من الفيروسات الفكرية، وتوابعها. وظل الفكر اليوناني عصيا على الفهم عربيا إلى ان قدمت الاندلس مساهمتها وصنعت ابن رشد شارح ارسطو على شاكلتها، فقدم للفكر العالمي والأوروبي في العصر الوسيط ما يشكره عليه المفكرون إلى هذه الايام السعيدة. أما الذي كان عولميا بحق وتفوق، بسبب انفتاحه على ثقافات الآخرين، فهو ابن خلدون الذي جمع امجاد الاندلس الفكرية إلى تجربة الشرق، وقارن ما عندنا مع الامم الاخرى، وخرج بنظريته في العمران التي تفسر بدقة القوانين التي كانت تتحكم بجميع ممالك العصر الوسيط واشكال مجتمعاتها المتحولة.

وما دام هذا موقف تراثنا الفكري والسياسي من العولمة، فلماذا نخاف على تراث هو بالاساس تراث عولمة وانفتاح ورحابة روحية وفكرية يندر وجودهما عند غيرنا من الامم. وبعيداً عن التراث، الا تعتقدون - يا سادة يا كرام - ان العولمة ستفتح لكم طرق المعلومات السريعة، وستساعدكم على حماية حقوقكم في التعبير، كما ستلزم حكوماتكم، حين يقتضي الامر، باحترام جميع حقوق الانسان من التعبير إلى التدبير إلى السفر مروراً بما لم يخطر على بالكم من حقوق فكرية واجتماعية وسياسية.



والآن ايها الخائفون هل هذه الانجارات القادمة في ركب عولمة متسامحة هي التي تخيف، ام الذي يخيف اكثر ذلك الانغلاق الرهيب ، الذي لم يفرخ غير القتل، والارهاب والحركات المتطرفة التي لا تعرف كيف تعيش، ولا تترك احدا يعيش، فأيهما اجدى ؟ وايهما خير وابقى...؟

M.lazikani@asharqalawsat.com



المشروع الحضاري الإسلامي وإشكالية التقدم الإنساني

عبد الله بن بجاد العتيبي *

■ التقدم لا دين له بل لا وطن، لكنه ثمرة طبيعية لعاملين اساسيين لا يستطيع احدهما العمل من دون الآخر هما: المعرفة والإرادة. فالمعرفة بلا إرادة علم لا ينفع والإرادة بلا معرفة جهد ضائع.

جاء الإسلام حاثاً على كل ما من شأنه التقدم والتجديد والحضارة، في مصطلحات لم يفكر احد قبله فيها، ونجدها مبثوثة في كثير من النصوص الشرعية، مثل مصطلح «الخلافة» و«العمارة» و«الضرب في الأرض» و«الاعتبار»، وغيرها الكثير من المعاني التي لو تمثلها المسلمون على طول تاريخهم واعتبروها من «الدين» لا من (الدنيا) واهتموا بها ولم يتركوها ويزهدوا فيها، لكانت لهم اليوم مكانة غير تلك التي يتبواونها.

كان هذا هو الإسلام كدين جاء بمشروع حضاري كامل للبشرية، فهل هو ما نعنيه بقولنا «المشروع الإسلامي»؟ بالطبع لا، فماذا نعني إذاً؟ كانت الخلافة الإسلامية على مدى قرون مركز الحضارة في العالم، تملك مرحلة «التفرد الحضاري»، ثم انحسر دورها لتكون عنصراً واحداً من عناصر اخرى في الشرق والغرب، وكانت تلك مرحلة «المشاركة الحضارية»، ثم اخيراً تغلبت عليها الحضارات الأخرى والغتها من خارطة التأثير الحضاري، بسقوط الخلافة العثمانية، ليدخل العالم الإسلامي مرحلة «التبعية الحضارية». وشكل ذلك التحول انقلاباً بكل المقاييس وفي كل المجالات، شكل صدمة لم يستطع المسلمون استيعابها.

في بداية الإفاقة من الصدمة كان هناك صراع طبيعي ومتفهم بين فئات متعددة من مفكري الأمة على طريقة النهوض والتقدم وأفضل السبل واسرعها لتحقيق ذلك الهدف، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وسعي جاد وحثيث لإعادة البناء، واستعادة القدرة على المشاركة الحضارية والتاثير الحضاري. ثم تبلورت تلك الفئات المتناثرة على شكل مشاريع نهضوية تطرح حلولاً ورؤى مختلفة بحسب اختلاف تحليلاتها لاسباب السقوط، سعياً الى الخروج من نفق «التبعية» المظلم والعودة الى فضاء «المشاركة» المضيء. ويمكن تحديدها باربعة هي: المشروع القومي العربي والمشروع العلماني الليبرالي والمشروع الماركسي والمشروع الإسلامي.

وهذا هو المشروع الإسلامي الذي نتحدث عنه.

كان النهوض الحضاري يعتمد على عاملين مهمين هما: «الوسائل» و«الأفكار»، فتلك الآليات المحايدة التي يمكن ان يستخدمها الجميع. وأما الأفكار فالتي كان يجب ان تصنع عقلياً لتنفع واقعياً. ولئن كانت المشاريع



الأخرى استخدمت هذين العاملين، في نجاح، إلى حد ما، فإن المشروع الإسلامي تأخر عن الركب، لأنه تأخر في تفعيل هذين العاملين، فلماذا كان ما كان؟

حين تختلط الأشياء وتتداخل العقد يصبح فرزها وتحليلها مهمة شاقة على الدارس والباحث، لكنها مهمة واجبة وضرورية. وهذا الاختلاط والتداخل أول ما يواجهنا هنا. فكثرة المشكلات وتداخلها وتراكمها عقّدت الموضوع، وكان للطرح غير الموضوعي من داخل التيار الإسلامي وخارجه أثر واضح في إبهام الخلل وبالتالي صعوبة رتقه وإصلاحه.

صعوبة المحاولة العلمية المنهجية لحل المشكلات وإصلاح الأخطاء تكمن في تحديد نقطة البداية. فالمشكلة كبيرة، مكونة من مشكلات أصغر يؤثر بعضها في بعض دورياً أو «دائرياً»، وتكون الواحدة سبباً للتي تليها حتى تعود إلى المشكلة الأولى، مع فارق كبير يكمن في أن مشكلتنا هنا ليست واضحة المعالم والأجزاء كذلك. ويمكن الباحث أو المحلل اليوم أن يرى أن المشروع الإسلامي (كمشروع) يقبع في المراتب الأخيرة من سلم التأثير والحركة والفعل في الحياة المعاصرة. ومن لم يكتشف ذلك، ما عليه إلا أن يتسامل في بعض الأسئلة ليظهر له الأمر على جليته. وله أن يتساءل: أين المشاريع الفكرية المؤثرة؟ والمشاريع السياسية الناضجة؟ والمشاريع الاقتصادية الفاعلة والرابحة؟ والوسائل الإعلامية المعبرة عن فكر المشروع وسياسته واقتصاده وطموحاته؟ ثم ما هو موقف المشروع من كثير من القضايا الساخنة المطروحة عربياً وعالمياً مثل الديموقراطية وحرية الرأي والقومية وقضايا المرأة وغيرها من الأسئلة الملحة بقوة على الذهنية المعاصرة.

وإن استطعنا أن نجد «بعض» الإجابات عن «بعض» الأسئلة عند «بعض» المفكرين الإسلاميين، فهذا لا يعني، بالضرورة، تبني هذا المشروع لتلك الإجابات واقعياً.

إذاً، فهذا المشروع يواجه إشكالية كبرى، كان لها أسبابها بلا شك، ومنها ينبغي أن تكون بدايتنا في محاولة للفهم أولاً وللحل ثانياً، وهي تكمن في بعدين رئيسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي. وعندما أركز على البعد الداخلي، فلاقتناعي أنه الأهم، وأن الإسلام عانى جهل أبنائه أكثر مما عانى كيد أعدائه.

الأسباب ذات البعد الداخلي

١ - بعض الأفكار المهترئة المجترة تاريخياً كسد باب الاجتهاد أو تحجيره وتعسيره والتشدد الزائد فيه، وبعض التطبيقات الخاطئة لبعض القواعد الإسلامية الصحيحة، كقاعدة سد الذرائع، التي استخدمت في تحريم ما أباحه الله ورسوله! سداً للذريعة زعموا.

٢ - التعامل الحدّي مع كثير من الأفكار والأشياء من دون النظر إلى مدى التداخل بين مكوناتها، وبالتالي التفريق بين المفيد منها من غيره، وكذلك الطرح الدوغمائي الحدّي، بإلغاء الفوارق بين المحرم لذاته والمحرم سداً للذريعة.

٣ - العصبية والتحزب المقيت بين ممثلي المشروع الإسلامي من جماعات وتيارات وأحزاب والاشتغال بالصراع الداخلي على أفكار «نظرية تجريدية» غير عملية ولا مفيدة.



٤ ـ الولع بالشعارات والخطا في ترتيب الاهتمامات، مثل شعار «الإسلام هو الحل». اما كيف يكون حلاً فذلك متروك للزمن! ومن الخطا في ترتيب الاهتمامات باللفظ على حساب الفكرة، وعدم الاهتمام بالمناهج العلمية التطبيقية كما ينبغي، والاهتمام بالعلم النظري على حساب العلم التقني والاهتمام بالحفظ على حساب الفقه او الفهم.

٥ ـ فرض الوصاية على العقول والافكار بل والتصرفات، وتقديس المرجعيات البشرية المعاصرة بكل اشكالها، اشخاصاً او هيئات او جماعات، وغياب الشجاعة الفكرية والارتياب من الجديد والخوف منه، بناء على سيطرة الحكم باللوازم المتشائمة على كل جديد، ولذلك امثلة عدة من تاريخنا القريب.

٦ ـ تقديس الإسلام كتاريخ فقهي وسياسي واجتماعي وبالتالي وراثة الفقر السياسي عن القرون المظلمة من الاستبداد في التاريخ الإسلامي، ووراثة كثير من التشدد والتعصب المذهبي ما انتج تلك العدائية الغريبة لكل من حاول الإبداع والتجديد من داخل التيار الإسلامي، وخصوصاً من اختلف معه بعد اتفاق.

٧ ـ الامتلاء الزائف بتملك الحقيقة في كل شيء، وعدم البحث عنها لأنها تعتبر من الممتلكات الخاصة منذ أمد بعيد!

٨ ـ غياب منهج الاجتهاد والعمل الجماعي، وغياب المراجعات الشاملة والتقويم الدوري للأفكار والمشاريع، وعدم وجود اليات فاعلة لنقل مراكز التاثير بين الاجيال، وعدم إيجاد الدعم المادي الكافي للمشاريع الإعلامية والدعوية.

٩ ـ وراثة المشروع الإسلامي كثيراً من علل التاريخ الإسلامي التي لم يكن اقلها تاثيراً، تلك النظرة غير المتزنة الى العلوم غير الشرعية. فقد كان هاجس الانطلاق من الإسلام في كل علم وفي كل مجال خاطئاً، بل كان احد العوامل التي وادت كثيراً من الافكار والإبداعات في مجالات حيوية من العلوم. واليوم عندما يحاول بعض المخلصين تكرار الخطا نفسه تحت مسمى «اسلمة العلوم» نعرف اننا لا نتعلم من اخطائنا، وكم سنخسر من المعارف العلمية والتجارب البشرية من جراء تلك.

الأسباب ذات البعد الخارجي

١ ـ العامل السياسي. فقد كان الكبت السياسي الذي مورس على نطاق واسع في العقود المتأخرة من حياة الأمة عاملاً رئيساً في تقهقر المشروع الإسلامي ومنعه من النضوج بمحاولة واده في المهد. فقد ولى زمن العالم المحيط بكل علم والرجل القدوة في كل شيء، وجاء زمن التخصص وتقسيم المهمات.

٢ ـ التيارات الاخرى. فقد تعرض المشروع الإسلامي لهجمة معادية شرسة وغير مبررة في كثير من صورها واحوالها، وكان للتعصب والطرح غير المنصف في تلك الهجمة دور بارز في تخندق المشروع وانكفائه على نفسه، حماية لها.

٣ ـ الغرب الخائف من الإسلام، ذلك الدين الذي يعاديه ويخاف منه، والذي يراه متمثلاً في المشروع الإسلامي. وانا لست مع نظرية المؤامرة ابداً، لكنني كذلك لست ضدها. ففي حين أعلم ان اخطاء المشروع الإسلامي من داخله هي الأكثر تاثيراً فيه، أعلم في الحين نفسه، أن الدول الغربية لم تفتا تدرس هذا المشروع وتتربص به وتدعم الدراسات والبحوث التي يكتبها المفكرون والباحثون عنه، في محاولات جادة للقضاء عليه او تشويهه. وعلى رغم ما سبق، ما زال المشروع الاسلامي موجوداً في الساحة في شكل او آخر، وهو بحاجة إلى فهم هذه الأسباب لمحاولة تفاديها وتصحيح الأخطاء وعلاج الداء، حتى يتمكن من المشاركة من جديد، إن لم نقل المنافسة على الصدارة.

تجمع عندي بناء على التحليل السابق بعض ما يمكن أن يكون مساعداً للتصحيح ومعيناً على الدواء. ولكن من الخطا أن يظن احد أن مثل هذه الإشكالية يمكن أن تحل بارقام وافكار مجردة وإن

كانت هي فإن التطبيق العملي عند رواد المشروع ستكون الثمرة المؤثرة في واقع المشروع وواقع الامة. فمن ذلك إشاعة التسامح والمحبة والتفاهم بين اتباع المشروع من جهة، وبينهم وبين «الآخر» من جهة اخرى، واهتمام المشروع بالتأصيل الفكري المنضبط والابتعاد عن الشعارات والخطب، وإحياء مؤسسات المجتمع المدني حتى يمكنه ان يعمل من خلالها، عبر توزيع الجهود والاختصاصات بحسب الكفاية والقدرة، وإيجاد اليات للمراجعة والتطوير والتجديد. وتحديد الأولويات وتغييرها بحسب ما تقتضيه طبيعة مراحل العمل، وتامين اليات فاعلة لنقل مراكز التاثير من الأجيال القديمة إلى الطلائع الجديدة في يسر وسهولة، وإعادة الاهتمام بسنن الله الكونية وعدم الاكتفاء بالسنن الشرعية لأن الاكتفاء بالسنن الشرعية فقط ليس سوى تصوف سخيف، مما يعني زيادة التركيز على العلوم التقنية والعلمية المتنوعة، وإذكاء روح التجديد والإبداع بين الكوادر الجديدة والشابة لإتقان هذه التخصصات المهمة، ودراسة هذه العلوم بناء على اصل «الاستصحاب» و«البراءة الأصلية» في مختلف مجالات البحوث العلمية والتخصصات التقنية، ولاعتبار ان ليس شرطاً ان ينص الإسلام على جواز هذا او ذاك، بل المهم الا يكون الإسلام «كوحي» وليس «كتاريخ» يمنع من ذلك أو يحرمه. ومن ذلك ايضاً ان تكون القداسة للنصوص الشرعية فقط لا لذلك التاريخ المليء بالأخطاء والأدواء والعلل، وإخضاع هذا الأخير لكثير من النقد البناء المركز، ضمن محاولة للاستفادة منه والبناء عليه، ولا بد في سبيل ذلك من تنقية الثوابت مما الصق بها من المتغيرات.

وأخيراً أن يستحضر القائمون المنتسبون إلى هذا المشروع أنهم إن لم يكونوا جزءاً من الحل فهم بلا شك جزء من المشكلة.

* كاتب سعودي.

الشرق والغرب وحتمية العداء؟

د. عزت السيد أحمد *

سؤال ما أكثر ما تردد وما أكثر ما سيتردد، وهو وإن تعددت صيغه وأشكاله فان محوره واحد، هل العلاقة بين الشرق والغرب محكومة بالعداء الحتمي؟

لعلنا لا نعدو البداهة اذا وسمنا هذا السؤال بأنه جد مهم، وبأنه يطرح ذاته بالحاح على مفكري الشرق - الجنوب وعلى مفكري الغرب - الشمال في الوقت ذاته، ومن البداهة بمكان ايضا ان تتنوع الاجابات وتختلف، حتى ممن كانوا يعيشون في الموقع ذاته. وليس من الغلواء بمكان أبدا القول إن الآراء جميعها تهمنا، وينبغي ان تكون مأخوذة بعين حسباننا اذا ما أردنا أن نحسن تعاملنا مع الآخر بما يخدم مصالحنا ويعززها.

ولكن الحري بالتنويه به هنا، بل ما لا يجوز تجاوزه، هو ان نفرا غير قليل من مفكرينا قد انجرف في سيل دعوى باطلة، وان كانت حقا فقد اريد بها الباطل، تذهب الى اننا نعتقد واهمين يتآمر الغرب علينا لمنعنا من أي وحدة أو تقارب أو تقدم أو ازدهار، وان هذا من باب تعليق الاخطاء على شماعة الآخر. فهل ترانا نبالغ حقا اذا عددنا الغرب عدوا لنا؟

ليس في ذلك اي مبالغة او تطرف، فليس يشترط للعداوة احتلال ارض او انتهاك عرض او نهب خيرات... وكل ذلك متحقق في علاقتنا مع الغرب، وانما الاصل في هذه العداوة هو العلاقة بين الامم القائمة على مبدأ الصراع لا من اجل محض البقاء، وانما من اجل البقاء على القمة او من اجل الوصول اليها. بمعنى ان هذا الصراع او العداء، الذي يحكم العلاقة بين الشرق والغرب على نحو بدأ عبر التاريخ على انه حتمي، ليس نابعا من محض التقاطب او التقابل بين الشرق - الغرب او الشمال الجنوب، وانما هو مرتبط بطبيعة العلاقة القائمة بين القوي والضعيف، بين الامة القوية والامة الضعيفة، الامة المتحضرة والامة المتخلفة، هذه العلاقة التي تحث الضعيف على البحث عن مكان له يحقق من خلاله مصالحه، وتتطلب من القوي وتفرض عليه ان يحافظ على قوته ويعززها مهما كلفه ذلك من ثمن، ومهما كانت الوسائل المتبعة، لان سماحه للآخر بالنهوض والمنافسة يعني خسارته الكثير من مواقعه وربما فقدانه مكانته.

على أن ما يستوجب التوضيح هنا أمران أولهما أن هذه العلاقة الصراعية العدائية، وان بدا تاريخيا انها بين الشرق والغرب، أو الشمال والجنوب، فانها لم تكن كذلك دائما فقد كانت بين الشرق - الشرق كما حدث في حضارات الشرق القديم السابقة على الإسلام والمسيحية، وكانت بين الغرب - الغرب كما حدث في أوروبا إبان عصر النهضة ونشوء الاستعمار. وثانيهما ان هذه العلاقة الصراعية - العدائية ليست محصورة بين القوي والضعيف، بين الأمة القوية والأمة الضعيفة وحسب وإنما هي قائمة بالحدة ذاتها، وان تباينت الآليات والغايات، بين القوى المتنافسة او المتكافئة، قوة أو ضعفا كما كان سائدا في مرحلة الاستقطاب الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، او فرنسا وبريطانيا فيما قبل، وغالبا ما كان يمازج هذا الصراع الاستقطابي اتفاق جوهري او عرضي على تقليم أظافر الطامحين الى النزول الى ميدان المنافسة.

وبهذا المعنى صار من الممكن القول ان هذا الصراع حتمي لا مفر منه، ولا محيد عنه، وكل من يقول بعكس ذلك او يعتقد بضده فهو مخطئ. ذلك ان هذه المسألة شبه مسلمة، اي ان برهانها فيها، ويضاف الى ذلك ان تاريخ البشرية كله يؤكد هذه الحقيقة، بل اننا اذا



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٧ / ٧ / ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غضضنا الطرف عن كل ما مضى فان الواقع الراهن وحده كفيل بدفعنا للتسليم بهذه الحقيقة. ولذلك نجدنا ننظر بعيني الرأفة والشفقة لحال لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي عندما تصرخ بأعلى صوتها قائلة في كتابها (جيران في عالم واحد - ص٢٢)، «ليس هناك بديل للعمل معا واستخدام القدرة الجماعية لخلق عالم أفضل». فهذه نظرة مفعمة بالانسانية الفائقة لحدود الانسانية، انها انسانية اكثر من انسانية... بل انها انسانية ملائكية، لا ترى من الانسان الا وجهه الملائكي الامثل، المجاوز في رقته وشفافيته.

والحق أننا اذ نقول ذلك فاننا لا نعني ابدا اننا ضد التعاون الانساني، ولا ضد تشارك الامم والشعوب وتكاملها، ولكن هذا الطموح الذي كحل عيون الفلاسفة متعذر من الناحية الواقعية، انه محض أمنية. اما التكامل الواقعي والموجود، والذي يكثر وروده في كتابات المفكرين، فهو من نوع آخر، ويتشعب في حقيقته الى نوعين، تكامل تراكمي عمودي وتكامل أخطبوطي أفقي. اما التكامل التراكمي العمودي فهو تكامل الحضارات المتعاقبة ورفدها بعضها ببعض بفعل التلاقح الحتمي للحضارات والشعوب، كما حدث في وراثة اليونان لحضارات الشرق القديم، ووراثة الحضارة العربية الاسلامية للحضارة اليونانية والحضارات السابقة، ووراثة الحضارة الاوروبية للحضارة العربية الاسلامية... واما التكامل الافقي فهو التكامل المتزامن بين الامم والشعوب، وهو إما ان يكون تكاملا قسريا يفرض القوى فيه إيقاعه وحاجاته على الضعيف من أجل ان يتكامل بنيانه ويزداد منعة كما الحال بين الغرب والشرق أو بين الشمال والجنوب، وبهذا المعنى «يقرع توفلر الجرس لكي يحذر هؤلاء الذين يقفون في وجه الموجة الثالثة (موجة العولمة) بان دوامة التغير سوف تجرفهم، وان هؤلاء الذين لم يركبوا الموجة سوف يظلون متخلفين في مزبلة التاريخ (بناء حضارة جديدة، سياسة الموجة الثالثة)». او انه تكامل بين حضارتين قويتين متزامنتين، وهنا تلعب المصالح والقوة الدور الحاسم في تحديد طبيعة هذا التكامل كما هو الامر بين الولايات المتحدة واوروبا واليابان مثلا، وبهذا المعنى «يجادل كينشي اوماي في ان العولمة ليست فقط من اجل تعاون اكبر، ولكن اي شركة ذات سوق محلية قوية وتصدير قوية يمكن ان تتابع عملية العولمة».

ان موقع العالم الاسلامي من الدول المتقدمة، موقع مأساوي، ولكنه، على ضوء ما سبق وأسلفنا، موقع طبيعي في اطار راهنيته التاريخية. ولذلك نحن لا نعتب على الغرب في اختراقاته وانتهاكاته حقوقنا وخصوصياتنا، ولكننا نعتب على انفسنا المتقاعسة، المتهالكة في فتح الثغرات أمام الغرب ليقوم هو باختراق غيرها، ولتتسع من ثم جراحنا أكثر وتتكثر. وبهذا المعنى يمكننا ان نفهم قول علي حرب: «ان أزمة الهوية العربية، المجتمعية والثقافية، لا تكمن في محاولات اختراقها من الخارج، بقدر ما تكمن بالذات لدى حماتها والمدافعين عنها من النخب واصحاب المشاريع الايديولوجية، العاجزين عن ممارسة الاختراق والتوسع، عبر خلق الحقائق وانتاج الوقائع». ولكننا نأخذ عليه رقته ولطفه في التعامل مع هؤلاء الذين أعملوا معاول الهدم والتخريب في بنى العالمين العربي والاسلامي جميعا: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية... عن قصد وعن غير قصد.

---

* أستاذ الفلسفة في جامعة تشرين - دمشق



المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٠٠٠/٧/٧

الجنوب وتحديات العولمة

على هامش اجتماعات مجموعة الـ ١٥، قدم مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، محاضرة مهمة فى مركز الدراسات الآسيوية التابع لجامعة القاهرة عن الدول النامية وتحديات العولمة (مساء يوم ٢٠٠٠/٦/٢٠).

وكانت هذه فرصة نادرة لمحبى الدكتور «محاضر» محمد لكى يسمعوا لأول مرة وبصورة مباشرة وجهة نظره بخصوص النظام العالمى الجديد وقدرة الدول النامية على التعامل معه. وتجربة ماليزيا فى هذا المجال معجزة تستحق التسجيل فتلك الدولة الصغيرة التى حصلت على استقلالها فقط عام ١٩٦٣، والتى لم تشتهر سوى بتصدير المواد الخام من المطاط والقصدير وزيت النخيل، تتصدر اليوم قائمة الدول الصناعية متوسطة الدخل فى اسيا.

وبرغم انها تعرضت مثل غيرها من النمور الاسيوية لضربة قاسية بسبب المضاربة على عملاتها وهروب رءوس الأموال الا انها استعادت وبسرعة وضعها الاقتصادى والمالى واليوم هى مرة اخرى تمثل قمة الاداء الآسيوى.

واهمية التجربة الماليزية متعددة. فاولا هى دولة اسلامية انطلقت من قاعدة ضعيفة الى مقدمة التنمية واصبحت نموذجا للنظام، وعدالة التوزيع، والديمقراطية. وثانيا ان لمهاتير محمد تجربة اجتماعية مهمة صهرت عناصر امته الثلاثة الملايو، الذين يمثلون حوالى ثلثى السكان، والصينيين (٢٦٪)، والهنود (٧٪) فى بوتقة واحدة، وكانت تجربة «مهاتير» الفريدة هى فى الاتفاق بين هذه الاجناس الثلاثة على العمل معا فى اطار الديمقراطية مع اعطاء اهل البلاد الاصليين «الملايو» فرصة اكبر للعمل الاقتصادى عن طريق التعليم والتدريب، والاولوية فى الحصول على منافع التنمية الاقتصادية بما يمكنهم من اللحاق بالصينيين والهنود الذين استفادوا من فرص التنمية فى ظل الاستعمار البريطانى.

وثالثا ان ماليزيا استطاعت بالرغم من اندماجها داخل النظام العالمى الجديد واعتمادها على رءوس الأموال الأجنبية واليات السوق ان تحقق قدرا مهما من استقلال القرار وان يكون لها خيارات واسعة بخصوص مسار التنمية وعلاقتها بالدول الراسمالية الكبرى.

ولقد تعجب الكثير كيف استطاعت ماليزيا ان تقف امام اطماع الشركات متعددة الجنسيات، وكيف رفضت ان تنصاع لبعض أساليب هذه الشركات فى افساد الحكام وشراء الزمم. بل ان «مهاتير محمد» قام بمقاطعة المنتجات البريطانية لفترة بسبب قيام إحدى الشركات البريطانية بمحاولة رشوة المسئولين فى بلده. وهكذا دهش العالم كيف ان هذه الدولة الصغيرة تعاقب الدولة الكبيرة، وتقلب الموائد على راس النفاق الغربى الذى يريد دائما تصوير الفساد على انه صناعة اسيوية، ترتبط بالقيم المحلية التى تضع مصالح الأسرة فوق مصلحة الوطن، وتترابط فيها دوائر الفساد بين رجال الحكم ورجال الاعمال.

وكذلك كان «لمهاتير محمد» موقف اخر اثناء أزمة البوسنة حيث انتقد وبعنف، تلكؤ الغرب فى التدخل لانقاذ شعب البوسنة المسلم من فتن العنصرية والتعصب.

وفى ضوء هذه الخلفية قد يكون للدكتور «مهاتير» الحق فى الاحساس ان الأزمة المالية العنيفة التى تعرضت لها بلاده وجيرانه فى جنوب شرق اسيا كانت بسبب طمع المضاربين على العملات الذين رأوا فى الهجوم على عملات هذه الدول المكشوفة فرصة لتحقيق الربح الكبير.

ونبه رئيس الوزراء الماليزى الى صناديق «الاستثمار» الأجنبية، وكذلك صناديق المضاربة Hedge Funds على العملات التى اصبحت قوة ضاربة فى الاقتصاد العالمى، وتفوق قوتها المالية ماهو متاح للبنوك المركزية فى الكثير من الدول الصغيرة والكبيرة وبسبب جشع هذه الصناديق والعاملين عليها من امثال المضارب الأمريكى، المجرى الاصل، جورج سوروس Soros تعرضت بلاده لخسائر فى الدخل وفى قيم الشركات التى انهارت فى البورصة تعدت ١٦٠ مليار دولار، بينما لم تتعد مكاسب هذه الشركات ٥ مليارات دولار خلال الأزمة، وهكذا يتعرض مستقبل اجيال للدمار من اجل مكاسب قليلة نسبيا لقوى الجشع العالمى الجديدة

ذلك ان الانهيار الذى اصاب العملات الآسيوية سبب انخفاضا كبيرا فى قيم اسهم الشركات التى كانت قد اقترضت من الخارج ومن ثم تضخمت التزاماتها الخارجية لانخفاض قيمة الرنجت الماليزى

ولقد اخذ السيد مهاتير محمد قرارا استراتيجيا بتجاهل نصائح صندوق النقد الدولى التى كانت تدعو الى رفع اسعار الفائدة والمزيد من التقشف. حيث ان هذه النصائح كانت كفيلة باسراع الانهيار المالى.

وقرر مهاتير ان يعلن الرقابة على العملة والغى قابلية «الرنجت» للتحويل. وتعرضت هذه الاجراءات لنقد عنيف فى الصحافة الغربية فهناك من قال انها ردة بعيدا عن الانفتاح والالتزام بالعولمة، وهناك من سخف من فائدتها وقال مافائدة الرقابة على النقدى وقد خرجت الأموال وانهارت العملة فعلا. وصاحب هذه الحملة الدولية على «مهاتير»، حملة اخرى ناصرت نائبه «انور ابراهيم» الذى رأى الغرب انه اكثر انفتاحا من رئيس الوزراء، وبالتالى كانوا اكثر استعدادا للتغاضى عن «هفواته» الاخلاقية التى دخل بسببها السجن.

ودافع مهاتير عن موقفه المالى والسياسى. واثبتت الايام ان موقفه قد انقذ اقتصاد بلاده واستقلالها معا، ففى خلال اقل من عام كان «الرنجت» قد استعاد قيمته الدولية، واعيدت قابليته للتحويل بينما تعافى الاقتصاد الماليزى ووصلت صادراته الى حوالى ٧٥ مليار دولار، هذا بينما استفادت الشركات المحلية من الائتمان المصرفى الذى أصبح متاحا بعيدا عن قيود



صندوق النقد، وعادت معدلات النمو الى مستويات ماقبل الأزمة

ماهى الدروس المستعادة من هذه التجربة؟ اكد السيد مهاتير ان القرار الاقتصادى لابد أن يتم فى اطار الاستقلال الوطنى وان صندوق النقد قد خذل الدول الصناعية الجديدة فهو من ناحية لم يدافع عنها ضد هجوم المضاربين، وعندما وقعت الواقعة قدم لهم روشتة علاج ادت الى موت المريض والى رهن مستقبل البلاد لصلحة البنوك الأجنبية.

وأكد السيد مهاتير محمد ان العولمة ماهى الا اسم جديد للرأسمالية فى اكثر صورها توحشا وقسوة حيث اصبحت الاقتصادات النامية معرضة لتقلبات الأسواق دونما حماية.

وان الدول الرأسمالية الكبرى لا تسعى الى اصلاح النظام المالى العالمى بالرغم من اعترافها بالحاجة الى الاصلاح، وحتى بالرغم من اعتراف صندوق النقد الدولى بان المضاربة على العملات قد اصبحت تهدد سلامة النظام الاقتصادى العالمى وتاكيده بان صناديق المضاربة العالمية اصبحت تتحكم فيمالا يقل عن مائة مليون دولار امريكى قابلة للزيادة بسبب حصولها على ائتمان اضافى من البنوك ولعل استقالة كامديو، مدير الصندوق، كانت تمثل اعترافا ضمنيا بالفشل فى حل الأزمة.

ويرى السيد مهاتير محمد ان مصالح العالم الغربى لم تتأثر بالأزمة الأخيرة فى جنوب شرق اسيا بل استفادت منها وهكذا نرى ان الاقتصاد الأمريكى وفى أوروبا الغربية يعيش ازهى عصوره حيث انخفضت البطالة فى أمريكا الى معدلات غير مسبوقة.

واخيرا يرى السيد مهاتير محمد ان مجموعة الـ ١٥ يمكن أن تسهم فى زيادة قوة وضعية دول الجنوب فى الاقتصاد العالمى عن طريق الاستثمار والتجارة المتبادلة وبايجاد رأى عام ينادى بالعمل على ايجاد نظام دولى جديد يراعى مصالح الدول النامية.

وهكذا استمعت القاهرة إلى صوت منعش يعكس حكمة اسيا واعتدال الاسلام واستقلال الإرادة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٧ / ٢٠٠٠

هل تستفيد المنطقة العربية من العولمة؟

د. عمر عبدالله كامل *

■ كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن ظاهرة العولمة، واكتسب تناول هذا المصطلح أهمية متزايدة سواء في العالم المتقدم أو النامي، لما سيترتب على هذه الظاهرة من تحولات جذرية في العلاقات الاقتصادية بين العالمين، ومع تبني هذه السياسة في الدول المتقدمة أخذت الدول النامية هي الأخرى في الإعداد للتكيف مع ما ستفرضه هذه السياسة من انعكاسات تتطلب في المقام الأول اعادة هيكلة اقتصاداتها حتى يسهل اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

فالعولمة تعني ازالة جميع القيود لا سيما تلك المفروضة على التجارة الخارجية سواء المنظورة (السلع) أو غير المنظورة (الخدمات بما فيها الاتصالات والتكنولوجيا ونظم المعلومات) كما تعنى العولمة انفتاح الأسواق وتكاملها عالمياً بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد من خلال المنافسة العالمية بل وانفتاح ثنائي ربما فرضته التكنولوجيا.

واذا كان العالم المتقدم سيستفيد، بل استفاد بالقطع من وراء الغاء جميع القيود والحواجز المفروضة على التجارة العالمية وهو ما وضح بالفعل منذ التوقيع على انشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، فإن الخاسر الأكبر ايضاً من العولمة هو الدول النامية، بما فيها الدول العربية، التي وجدت نفسها مضطرة إلى تعديل هياكلها الاقتصادية والاندماج في السوق العالمية بمعطياتها وشروطها الجديدة، بل الاشتراك في اصدار نظم وسياسات على عجل ربما تؤدي الى ثغرات قانونية، فبيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قدرت الوفورات والمكاسب التي ستجنيها المجموعة الأوروبية من تحرير التجارة الخارجية ما بين ٦١ و٩٨ بليون دولار سنوياً اعتباراً من عام ٢٠٠٠، أما الولايات المتحدة الأميركية وحدها، فإن مكاسبها تراوح ما بين ٢٨ و٦٧ بليون دولار، وعلى الجانب الآخر قدرت زيادة الفجوة الغذائية في المنطقة العربية من ١٢,٣ إلى نحو ١٥ بليون دولار سنوياً.

تتطلب العولمة بادئ ذي بدء اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي، والاندماج في السوق العالمية ليس بالأمر السهل، والدليل على ذلك ما اشارت اليه تقارير البنك الدولي التي تقيس درجة اندماج هذه الاقتصادات في السوق العالمية ونجاحها في عملية العولمة. وأشارت هذه التقارير إلى انه بين ٩٣ دولة نامية نجحت ١٥ دولة فقط في ان تندمج في الاقتصاد العالمي وهي الدول التي سميت بحديثة التصنيع وذات الدخل المرتفع، اما الدول الأخرى فهي تواجه صعوبات جمة في كيفية الاندماج في الاقتصاد



المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ / ٧ / ...

العالمي.

وسنتعرض في ما ياتي لأهم المعايير التي تقيس مدى نجاح الدول النامية، ومنها العربية، على الاندماج في الاقتصاد العالمي وهو معيار نسبة مساهمة التجارة الخارجية لدولة ما في التجارة الدولية، ومعيار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها في خلق فرص عمل أو في زيادة معدلات البطالة.

إن معيار نسبة مساهمة التجارة الدولية لدول ما في التجارة العالمية لهو من أهم المعايير التي تقيس درجة اندماج اقتصاد ما في الاقتصاد العالمي، فارتفاع درجة مساهمتها في التجارة الدولية وان كان يؤدي الى بعض الآثار الايجابية مثل ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، فإنه من ناحية أخرى يؤثر على نمط توزيع الدخل لشرائح كبيرة من السكان وربما يؤثر سلبياً على مستوى معيشتهم، اذ يؤدي ارتفاع درجة مساهمة الدولة في التجارة الدولية الى تحويل الكثير من السلع التي يستهلكها الفقراء نحو التصدير، وظهر ذلك واضحاً ابان فترة الاحتلال الانكليزي والفرنسي للكثير من الدول العربية والأفريقية، إذ عمدا إلى ادخال الكثير من المحاصيل (القطن مثلاً في مصر) بغرض سد حاجة المصانع في الدول الاستعمارية، وكان ذلك على حساب المزارع الوطني والحاجات المحلية، اما الدول المصدرة للنفط فمعدل النمو مرتبط بسعر النفط الذي يؤثر على معيار النمو مع انه غير حقيقي.

كذلك فإن ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي قد يعني زيادة الاعتماد على استيراد السلع الغذائية وهو ما يعني انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي في هذه السلع، وذلك ينطبق على الكثير من الدول العربية ويؤثر سلبا على الشرائح الاجتماعية الفقيرة، ناهيك عن أن ارتفاع درجة المساهمة في التجارة الدولية قد يصاحبه تعريض الدول إلى درجة أكبر من التقلبات سواء في الدخل أو في سعر صرف العملة، ويقع العبء الأكبر من هذه التقلبات على الفقراء أكثر من غيرهم، وظهر ذلك واضحاً عندما انخفضت أسعار النفط منتصف الثمانينات وما صاحب ذلك من تغير واضح في الأداء الاقتصادي لكثير من الدول العربية، وما ترتب عليه من أثر في تحويلات العمالة وفي عدد العمالة نفسها التي عادت الى أوطانها حيث ساهمت في زيادة معدلات البطالة فيها.

وظهر ذلك واضحاً في اليمن حيث اضطر اكثر من مليون عامل يمني يمثلون ربع اجمالي القوى العاملة اليمنية الى العودة، ما أدى الى ارتفاع معدل البطالة من سبعة في المئة إلى ٢٥ في المئة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢. وتزامن ذلك مع انخفاض الطلب على العمالة في أوروبا، ما أثر في معدل الهجرة من الدول العربية في شمال أفريقيا الى غرب أوروبا وأدى بالتالي الى انخفاض مستويات الاجور.

أما المعيار الثاني المؤثر في ظاهرة العولمة فهو حركة رؤوس الأموال الأجنبية سواء في صورة قروض أو استثمارات مباشرة، فهذه تؤثر في معدلات الاستثمار والنمو وبالتالي قد يرى البعض أنها تؤدي الى خلق فرص عمل جديدة، إلا أن البيانات تشير، في حالة مصر، إلى عكس ذلك، إذ نجد



المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ / ٧ / ...

أن مجموع ما ساهمت به الشركات المنشأة طبقاً لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤، وهى التي تمثل أهم نتائج سياسة تحرير الاستثمار فى مصر وبدء الاندماج في الاقتصاد العالمى، يتمثل في خلق فرص عمل لا تزيد عن عشرة في المئة من اجمالي فرص العمل التي ولدها القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٧٨/١٩٨٨. ولا تختلف تجربة مصر فى هذا الصدد عن تجارب كثير من الدول العربية الأخرى التى تتوافر عنها البيانات.

وعلى الجانب الآخر فقد تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة للضغط على كثير من الدول الفقيرة والتاثير على صانعى القرار، وبالتالي انحسار دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، فالحياة الاقتصادية والاجتماعية تخضع في ظل العولمة إلى تاثير قوى السوق وهذه بدورها تخضع إلى تاثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة، فكما ان مبدأ «سيادة المستهلك» اخذ في الانحسار تاركاً مكانه لتعاظم أثر المنتجين في انماط الاستهلاك وفي اذواق المستهلكين، فإن «سيادة الدولة» هي أيضاً اخذة في الانحسار تاركة مكانها اكثر فاكثر لسيطرة منتجي السلع والخدمات، سيما وان كثيراً من الدراسات أشار إلى أن القرن المقبل هو قرن الشركات الضخمة التي لا يتجاوز عددها الف شركة التي ستؤثر في اقتصادات العالم باكمله، وايضاً أرباح الاستثمارات الأجنبية تمثل ضغطاً على ميزان المدفوعات فلا بد ان يؤخذ في الاعتبار ما إذا كانت منتجات الاستثمار الأجنبي موجهة للسوق المحلية وبالعملة المحلية، وما إذا كانت الأرباح تحول بالعملة الصعبة بعد ذلك.

كما أن دخول هذه الاستثمارات وما يصاحبها من ارتفاع الدخل لشريحة معينة من السكان دون غيرها قد يؤدي إلى ازدواجية اجتماعية نتيجة فجوة بين أنماط الاستهلاك للشرائح الاجتماعية المختلفة، وقد ظهر ذلك واضحاً في مصر عقب تطبيق سياسة الانفتاح خلال السبعينات وظهور طبقة الطفيليين مثل وكلاء الاستيراد وسواتر الاستثمار الخارجي.

وختاماً نقول إنه إذا كان كثيرون يعتقدون أن النظر الى ظاهرة العولمة كظاهرة حتمية يجب الأخذ بها، فإن المطلوب عدم الاندفاع او التسرع في تقبل هذه الظاهرة، فالاندماج مع الاقتصاد العالمي يجب ان يتم تدريجاً،



فظاهرة التخصيص، على سبيل المثال، والتي اجتاحت العالم اليوم، وكذلك منح الكثير من الامتيازات للاستثمارات الأجنبية استجابة لضغوط العولمة، لا يغني القبول بهما عن التفكير المتعمق في كيفية الاستفادة منهما وان يتم ذلك في الوقت المناسب وحسب ظروف كل دولة، فالسرعة او الجرعة التي تعتبر مرغوبة في دولة ما قد لا تكون كذلك في دولة اخرى، وفي جميع الأحوال يجب ان يتم ذلك في ضوء دراسة ما يترتب عليهما من اعباء خاصة على الطبقات الفقيرة الأشد تاثراً وعلى ميزان المدفوعات ومسالة تشغيل الأيدي العاملة.

وعلى الجانب الآخر قد يكون هناك دور للدول العربية ككل في مواجهة ظاهرة العولمة ومحاولة تحقيق الاستفادة القصوى منها وذلك من خلال الدخول في ترتيبات او تحالفات اقليمية من شأنها أن تزيد من قدراتها التفاوضية والتنافسية مع الشركات الدولية متعددة الجنسية، من اجل تخفيف الآثار السلبية التي قد تنتج من دخول هذه الشركات سواء على مستوى العمالة او على رفاهية المستهلكين أو حتى على البيئة والثقافات المحلية. وهنا نعود مرة اخرى إلى ضرورة وجود السوق العربية المشتركة كمخرج اصبح ضرورياً واتباع سياسات لدعم الصناعات المحلية لا تعترض عليها منظمة التجارة العالمية، كذلك إنشاء المدن الصناعية وتحمل اعباء التدريب وقصر التمويل المحلي على المشاريع الوطنية.

* اقتصادي سعودي.



المصــدر : الأهـرام المسـائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٠

العولمة فى مرآة التفاوض

هذه المقالة جزء من دراسة.. فى مرحلة الانتهاء، لكاتب السطور، يحاول من خلالها رصد أهم الحجج المثارة لصالح أو ضد العولمة كما ظهرت فى ملفات تفاعلاتنا العربية وكذلك على ساحة التفاعل فى الغرب وذلك من أجل الاسساك بخيوط الفعل الايجابى، وليسمح لى القارىء الكريم أن أترك البسمة الطيبة لديه أولا.. عندما أتذكر هنا مقولة للفنان محمد هنيدى فى حوار له مع مفيد فوزى وقد وردت كذلك فى فيلم «صعيدى فى الجامعة الأمريكية» وهى «العولمة فى غياب المضمون.. ربنا يعيدنا منها على خير يا والدى!!»..

وأقول هنا وبشكل علمى جاد، ان كثيرا من الطرح عن العولمة كان فعلا فى «غياب المضمون».. والمضمون هنا ليس فقط محتوى الكلام وسياقه ولكن مضمون الحجج المثارة عن العولمة فى إطار عملية التفاوض التى ينبغى أن نديرها وينبغى أن ننظر هنا الى أطراف التفاوض وأجندته ونوعه وقناة التفاوض من أجل تحقيق هدف تفاوضى بعيدا عن الوصف المحبط والانبهار والادانة او التمجيد وانتظار ما سيحدث. وبما أن للموضوع متشعب ومركب للغاية وكوكبى بطبيعته، فإن الهدف الاول ينبغى أن يكون التعرف على مساحات التفاوض الممكنة بغية التحرك طبقا لهذه الرؤية التى ارى أن هذه المساحات مهجورة

وهنا ارصد الحجج الرئيسية التالية:

١ - إن العولمة هى الشكل الحديث للاستعمار او «الكولونيالية الجديدة».. وادواتها الجات والبنك الدولى وصندوق النقد.. الى اخره..

٢ - إن العولمة هى هيمنة «الشركات العملاقة متعددة الجنسية».. وإن هذه الشركات هى قاطرة العولمة ومن ورائها العالم..

٣ - إن العولمة هى امركة العالم وصبغه بالصبغة الامريكية وتعميم الثقافة الامريكية بكل ملامحها من جنس وهمبورجر واغانى الروك الخ وذلك من خلال اعلام امريكى متعولم.. وامبريالى.. يهدف الى تعميم القيم الغربية وطمس الهوية الثقافية للآخرين.

٤ - إن العولمة هى طمس لقيم الأديان وترسيخ الحداثة بمعناها الواسع فقط»

٥ - «إن العولمة هى نهاية الوظائف وكثير من نسب البطالة وانها تأتى بمفهوم فائض الموظفين وتقليص مزاياهم لصالح فئة مميزة قليلة النسبة على مستوى دول العالم. وان كانت الدول النامية الاكثر تضررا..

٦ - أن امريكا لا دخل كبير لها بالعولمة.. لان العولمة تطور انسانى جماعى وان امريكا وطبقا لمفاهيم مثارة على ساحة التفاعلات الدولية قد تنكوى هى الاخرى بنيران العولمة.. فامريكا تقوم على ساس عولمى يتجسد فى مفهوم «بوتقة الانصهار الامريكية» (MELTING POT). وان هذه البوتقة لم تعد تصهر عناصر المجتمع الامريكى كما كان الامر قبل ذلك ولذلك اطلق خبراء علم اللغة الاجتماعى تعبير طبق السلطة SALAD BOWL. وبدات تظهر ملامح مستجدة تدعو للانفصال (انفصال جمهورية تكساس) والتى تم قمعها لتظل فى بوتقه الانصهار او طبق السلطة.

٧ - «إن العولمة مؤامرة كبرى.. البعض يعتبرونها كذلك فى عالمنا العربى بمسميات براقة، كما ان قطاع كبير من المواطنين الامريكيين ينظرون لها بنفس المعنى

٨ - «إن العولمة تتحرك فى إطار ثلاثة محاور: عولمة اقتصادية +عولمة عسكرية وسياسية + دور متميز للجمعيات الاهلية/غير الحكومية وانه وطبقا للعولمة. فان لهذه الجمعيات دور غير مسبوق لابد أن تقوم به حيث انها من المفترض أن تمثل الصوت والقوة الحقيقية للشعوب.. إلا انه وفى واقعنا العربى تختلط الكثير من الأمور وهناك قطاع يقول ان الجمعيات الاهلية هى «فلوس وتطبيع وتخريب» وهناك جدل دائر عن نسبة هذه الجمعيات التى تقوم بدور وطنى ودولى ملتزم ونسبة من يقومون بادوار مشبوهة وما ينبغى ان تكون عليه الأمور وتحديد دور الدولة فى هذا السياق ومعادلاته..»

٩ - إن العولمة تعنى انحسار دورا الحكومات وترك المجالات لحرية العمل فى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية وان تدخل الدولة له حدود والانخراط فى العولمة حتمى!..

١٠ - «..إن العولمة تنزع الى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج بين الدول والاف الفاعلين الدوليين الاخرين.. وانها تسير بسرعة فائقة كقطار سريع ولايمكن تجاهله او الوقوف امامه او عدم ركوبه والا كان التهميش هو المصير».

١١ - «إن العولمة هى عالم التجمعات الاقتصادية الكبرى.. «الاتحاد الأوروبى «النافتا» وغيره ولابديل للعرب من ان يكونوا تجمعهم.. وأن هناك هامشا كبيرا للتفاوض ينبغى استغلاله فى هذا العالم.. للتوحد العربى الاسلامى وأن هذه التجمعات عبر العالم كله من ايجابيات العولمة.

١٢ - «إن العولمة» تعنى توحد البشرية لمواجهة تحديات كونية فى البيئة والصراع والأمراض والسكان والمصادر والا كان سيناريو الفوضى المدمرة للجميع.. فالتفاوض الايجابى مطلوب من الجميع ليس من دافع اخلاقى فقط ولكن من دافع المصلحة البحتة»..

١٣ - «.. إن العولمة تعنى عولمة الاعلام كوسيلة لدعم التدفق الحر للمعلومات وحرية الاتصال وتوفير فرص غير محدودة وافاق غير مسبوقة تعنى مزيدا من حرية الاختيارات للجمهور بين وسائل الاعلام والحصول على ما يريد من معلومات يختارها الفرد بحرية تامة طالما توفرت له الحقوق.. والادوات المعلوماتية»

١٤ - «إن العولمة فى مجال العلم هى سهولة ويسر الحصول على الأبحاث عبر العالم وسهولة حضور عشرات المؤتمرات عبر الانترنت (TELE CON FEREN CE) وكذلك هى هجرة العقول حيث البيئة الأكثر ملاءمة لها مع ازدياد الهوة بين الشمال والجنوب والتقدم والتخلف..»

١٥ - «إن العولمة تعنى كوسوفا والبوسنة والصومال.. كحالات للتدخل العسكرى الدولى وكذلك رواندا كحالة لعدم التدخل»

١٦ - .. إن سلبيات العولمة كفيلة بالقضاء على الاقتصاد العالمى كله ولاسبيل الا التكافل ومراعاة الأبعاد الاجتماعية وقيم العدل وخلافه ولاسبيل إلا لطريق ثالث يعظم الجوانب الايجابية ويقلل السلبيات..

(١٧) ان العولمة تعنى الالتفاف حول دور الامم المتحدة والعمل على تهميشها واستخدامها كغطاء لصالح الدول العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإيجاد هيئة دولية فعلية أخرى قد تكون متمثلة فى الناتو أو قد يظهر لها اسم اخر فى المستقبل «كحكومة العالم».

(١٨) ان السلطة المعنوية للأمم المتحدة هى الاقوى فى عالم اليوم والغد بكل القيود القائمة.. وان العالم اكثر تقبلاً لها كممثل للشرعية الدولية وانه لا سبيل إلا بإصلاحها كى تلعب دوراً عادلاً بعيداً عن الازدواجية وان العالم كله فى حاجة لهذه المنظمة خاصة فى عصر العولمة..

مما سبق يتضح لنا إن العولمة كمضمون ذى ابعاد عديدة ورؤى سلبية ورؤى إيجابية. ولا شك اننا اذا نظرنا الى كل حجة من الحجج الرئيسية الـ ١٨ المرصودة من ملفات التفاعلات حول العولمة من منظور غير ثقافى بالتحليل الكافى لكان هذا الامر خارج نطاق هذا المقال...



المصـــدر : الأهـــرام المســائى

التاريـــخ : ٩ / ٨ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن ما يمكننا تسليط الضوء عليه هو ما يلي:

١- ان مساحات التفاوض التى ينبغى تحديها والعمل على استغلالها من اجل تعظيم الأجندة الوطنية وكذلك المساهمة دولياً في مباراة اخلاقية يكسب منها الجميع ولو بنسب متفاوتة (حسب الجهد وميزان القوة ومعرفة التحرك الملائم وتنفيذه.) هى مساحات موجودة بالفعل لمن يريد العمل فى اطارها بل وتوسيعها وإيجاد مساحات أخرى...

٢- إن هناك سحرا تفاوضيا لا يتم إلا عن الطريق الرسمى اى من خلال دبلوماسية المسار الأول (اى كما فى حالة التفاوض فى إطار الجات أو مع البنك الدولى او صندوق النقد) وإن هناك سحرا تفاوضيا من الافضل والأوقع ان يتم من خلال دبلوماسية المسار الثانى غير الرسمية وهناتقع فى عالم اليوم اغلب عمليات التفاوض الجمعى وتشكيل ذهنية الاخرين ولهذا تفاصيل عديدة رصدتها فى سياق آخر..

٣- ينبغى التنسيق فى الادوار بين الفاعلين على المسار الدبلوماسى الأول والثانى من أجل تعظيم المنافع وتعميق فكرة الحشد الفعال على المستوى الاقليمى العربى وعلى مستوى تفاعلات الجنوب من اجل تفاوض افضل مع الشمال المتقدم.

٤- ان كثيرا من عمليات التفاوض على المسارين الأول والثانى فى اطار خريطة الحجج المثارة الـ١٨ ينطبق عليها تعبير «التفاوض النضالى» الذى يحتاج الى طاقة ومهارات عالية والابتعاد عن حالة سائدة فى واقعنا تتسم عادة بإتخاذ موقف الاحباط واليأس والادانة ثم التوقع والانتظار. وهى حالات يصاحبها رؤية اختزالية شديدة للواقع كأن يرى البعض العولمة على أنها ذات تعريف أو اثنين دون النظر الى الخريطة الذهنية المكونة من ١٨ حجة كما أوضحنا أو ينظر الى امريكا على انها كتلة صماء واحدة أو الغرب كذلك او حتى لانفسنا فيما بيننا مع إن الواقع اكثر تعقيداً وتركيباً ونحن نحتاج إلى هذه الرؤية فى الكثير من تفاوضنا مع بعضنا البعض ومع الأخرين كى ننجح فى تطبيق التفاوض النضالى الايجابى الذى لابد وأن تؤتى ثماره فى النهاية وهو من اصعب انواع التفاوض ومن الناحية التقنية يطلق عليه «تفاوض إعادة الهيكلة».

ولعلى ارصد التحليل هنا وعلى سبيل المثال لا الحصر. ما تثيره الحجتان الاخيران رقمى (١٧) و (١٨) بخصوص ما يتعلق بدور الأمم المتحدة فى عصر العولمة وكيفية رؤيتنا لهذا الدور وتعاملنا معه...

ولقد كنت طرفاً فى حوار ممتد عن هذا الموضوع دولياً ومحلياً حيث اثير هذا الموضوع على هامش مؤتمر جمعية مستقبليات العالم WFS التى شاركت ببحث فى وقائعه فى يوليو ١٩٩٩ وامتد نقاش نفس الموضوع ولكن من زاوية أخرى فى القاهرة فى اغسطس ١٩٩٩ ولكن كان من الملابسات الطريفة للغاية ان اشاهد بعد تلك المناقشات الساخنة فى واشنطن وفى القاهرة برنامجاً فى احدى الفضائيات العربية (ART) يوم الاثنين ١٩٩٩/٨/٢٣ عن نفس الموضوع «يحذافيره» اداره الاعلامى المعروف د. عمر الخطيب ومعه ضيوف على درجة عالية من الكفاءة والتميز وهم د. حازم الببلاوى والسفير جورج طعمة ود. حسن نافعة ود. على عتيقة.

على أوجه الخلل القائمة فى اداء الأمم المتحدة وهل تحولت لتكون اداة للقوى العظمى وهل استطاعت او تستطيع الدول النامية أن تنمى او تطور دور الأمم المتحدة او تتعامل معه بشكل إيجابى؟

ولعلى ارصد هنا بعض ملامح الاجابات التى وردت على لسان هذه الكوكبة دون الاستغراق فى التفاصيل لأن هذه الملامح تجسد ما أعنيه بالتفاوض النضالى المطلوب حيث اجمع المناقشون على مايلى:

● انه لا سبيل إلا بإصلاح بيتنا من الداخل فعندما نطالب الأخرين بأن يكونوا اكثر عدلاً معنا فعلينا ان نكون اكثر عدلاً واكثر ديمقراطية من الداخل.. وتكون لنا جهودنا الفاعلة والفعالة فيما بيننا دون وصاية وتسلط

● ان النظام الدولى القائم يعكس عادة دور الأمم المتحدة... ولكن الانسحاب أو عدم التأثير أو محاولة التأثير فى الأمم المتحدة هو القصور بعينه وهو الموقف الأكثر سوءاً

● انه لا شك أن الدول الكبرى هى المستفيد الاكبر من الامم المتحدة ولكن الدول الأخرى وإن كانت اقل استفادة فهى مستفيدة كذلك وأن هناك تشبيها بليغا اتى به احد المتحدثين حين قال ان الامم المتحدة مثل النادى لا يستفيد من انشطته إلا الاعضاء الاكثر وجوداً وفهما لما يحدث به.. ولا شك ان كل عضو يمكن ان يكون نشيطاً فى حدود قدراته.. وكلما ابتعد عن اليأس والاحباط كان أكثر اندماجاً مع ما يمكن وأن يحققه.

● إن تفعيل دور مهم لنا فى الأمم المتحدة على المستويات المختلفة لابد أن يبدأ بتفعيل منظماتنا الاقليمية والدخول بها الى اروقة الامم المتحدة وعلى راسها جامعة الدول العربية التى تحتاج الى اصلاحات وتطوير كبيرين.

● ان هناك فوائد جنتها الدول الصغرى فى حالات بعينها لايمكن انكارها على اصعدة الصحة والتعليم وبرامج التنمية المختلفة. فلم الادانة المطلقة للأمم المتحدة؟!

● ان هناك حالات من الازدواجية ومن الظلم وأن الامم المتحدة قد استخدمت وتستخدم كغطاء لممارسات جائرة للدول الكبرى إلا ان هناك دائما وسائل لكبح وتهذيب هذا الجور ولو بنسب مختلفة وهذا يحتاج الى تفاوض نضالى من قبل العرب ودول الجنوب وبشكل مستمر لان البديل اكثر سوءا وبشاعة

● ان مخاطبة شعوب العالم والتركيز على مقولة ميثاق الامم المتحدة «نحن شعوب العالم ..» فى غاية الأهمية ولقد ضرب د. الببلاوى مثالا عن حالة فيتنام وقال ان حالة فيتنام توضح انه ومع التفوق العسكرى الامريكى إلا ان فيتنام نجحت فى مخاطبة الشعب الأمريكى فى عقر داره واستطاعت ان تحركه حتى يقلب الدنيا راسا على عقب على حكومته لصالح ماتريده فى نهاية المطاف . ولعلى اضيف مثالا حديثا جدا يتعلق بفكرة نجاح المنصات الفكرية فى عمق الساحة الدولية حيث استطاع رجل مدرب وله مهارات عالية للغاية ان يحرك قطاعات هامة من الاعلام الامريكى لصالح شعب البوسنة وهو وزير خارجية البوسنة شاكر بك لما له من قدرات متميزة ويعلم كيف يخاطب الراى العام الامريكى وهو الامر الذى كان حاسما فى ضغط الاعلام الامريكى اليومى على الادارة الامريكية التى تحركت فى نهاية الأمر تحت هذا الضغوط ايجابيا وهناك حالات أخرى يمكننا الاسترسال فيها.. والخلاصة ان هذا هو الذى يحقق الفرق بين تبنى وتجسيد النضال التفاوضى وبين الاحباط والتوقع والخوف والتخويف الظالم لنا ولقدراتنا الكامنة.

● لعلى اختتم هذا المقال بامثلة ايجابية تحققت بفعل تطبيقنا لمفهوم التفاوض النضالى ففى سياق مؤتمرات السكان التابعة للأمم المتحدة ارصد من وقائع التفاوض فى مؤتمر بوخارست عام ١٩٧٤ أنه قد تم تفنيد نظرية مالتوس الخاصة بالسباق الكمى بين السكان والموارد وهوسباق كيفى تلعب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التى تقودها الدولة فى كل مجتمع الدور الاساسى فى رفع المستوى العام للانسان اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا والانتهاء بهذا السباق لصالح السكان والتنمية والامكانيات الطبيعية فى آن واحد.. ولقد كان الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله وزير التخطيط المصرى الاسبق ومعه رؤساء الوفود العربية ودول العالم الثالث اول من



المصـــدر : الأهـرام المسـائى

التاريـــخ : ٩/ ٨/ ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. حسن محمد وجيه

تصدى لمفاهيم مالتوس هذه بنجاح وتم تفنيدها واستبدالها بالتركيز على التنمية فى المقام الأول..

● أما المثال الثانى. فهو من الوقائع التفاوضية التى حدثت فى مؤتمر المكسيك للسكان عام ١٩٨٤ للأمم المتحدة ايضا حيث ورد فى التوصية رقم ٣٦ فى ذلك المؤتمر حيث حاولت القوى الصهيونية تغييرها لتتفق مع التغيير الديموجرافى فى الاراضى العربية المحتلة وتصدت المجموعة العربية المشاركة فى المؤتمر حينذاك لمعارضة كل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية مما ادى الى اخذ الراى بالتصويت وأيدت الاغلبية حينذاك بقاء التوصية رقم ٣٦ كما هى تأييدا لوجهة النظر العربية.

● أما المثال الثالث فيشير اليه الدبلوماسى والباحث جون ماكدونالد فى بحث له بعنوان «التأثير الكونى لتكنولوجيا المعلومات» والمنشور فى كتاب وقائع المؤتمر الذى جاء بعنوان «آفاق القرن الـ٢١.. مقدمة للألفية الثالثة».. حيث اشار فى اطاره الى انه وفى عام ١٩٦٦ استطاعت مصر ان تحصل على موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة لكى يتم انشاء كيان جديد بالأمم المتحدة وهو ما عرف بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ومقرها فى فيينا بالنمسا الآن.. ويذكر أن عبء ومجهود التحرك قامت به مصر فى ذلك الوقت من خلال شخصية مصرية متميزة وهو د. ابراهيم حلمى عبدالرحمن - رحمه الله - حيث تتم من خلال مثل هذه المنظمة محاولات الوصول الى صيغ للتعاون بين الشمال والجنوب فى مجال التنمية الصناعية (ص١١٨).

● اما المثال الرابع والأخير فى سياقنا هذا فهو عن تجربة جماعية عربية خرجت من وقائع مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ ودعيت فيه من قبل الجمعيات الأهلية العربية لتقديم دورة تدريبية فى مهارات التفاوض لعدد كبير من المشاركين والمشاركات من الجمعيات العربية الاهلية فى المؤتمر، حيث بدأت هذه الجمعيات تستشعر أهمية الدور الفعال الذى يمكنها أن تلعبه فى مثل هذه المؤتمرات وأهمية التنسيق فيما بينها، خاصة أن الأمم المتحدة اصبحت تعترف بأن هذه المنظمات غير الحكومية عبر العالم لها تأثيرها الفعال فى عملية اتخاذ القرار فى مثل هذه المؤتمرات، ولقد نجحت هذه الدورة التدريبية نجاحا كبيرا بفضل الله وبفضل روح التعاون الكبيرة للمشاركين والكفاءة الرفيعة والمتميزة للسيدتين الفاضلتين د. أمانى قنديل ود. منى ذو الفقار وآخرين فى الاعداد الجيد للفكرة وتبنيها وتنفيذها.. ولقد كللت هذه التجربة الجماعية الهامة بالنجاح.

وفى اطار بعض الوقائع التى صاحبت المؤتمر لا انسى «لقطة تفاعلية» كانت فى سياق وجود حالة من الاعتراض الشديد لدى كافة التيارات بخصوص ماجاء فى وثيقة ذلك المؤتمر عن «مفهوم الأسرة» و «الاجهاض» بما لايتناسب مع قيمنا الثقافية وعقيدتنا.. ولقد كان هناك فى الحقيقة تفاعلات ايجابية فى مصر تؤكد معادلة هامة مفادها أن للقاهرة رسالة عالمية تحاول من خلالها ان تكون العلاقات ايجابية بين دول العالم اجمع ولكن دون ان يفرض احد اى انماط ثقافية تخالف عقيدتنا وتقاليدنا وهو الأمر الذى اكده الجميع ووقف الرئيس حسنى مبارك معه بكل حسم ووضوح لصالح القيم السامية التى هى فى صالح الانسانية كلها . واتذكر اننى اشرت فى ذلك الموقف الى نص الوثيقة للمبدأ الرابع - الذى يقول إن وضع وتنفيذ السياسات السكانية حق سيادى لكل أمة. واتذكر اننى عندما قلت ان هناك خبر يفيد بان جهود القاهرة قد أثمرت ونجحت حملة اعلاء القيم السامية وهذا ما عبر عنه وزير خارجية امريكا كريستوفر فى ذلك الوقت حين قال «ان بلاده لاتؤيد الاجهاض كوسيلة لتحديد النسل.. وان الادارة الامريكية لن تتخذ موقفا مؤيدا للاجهاض فى مؤتمر السكان بالقاهرة». (الأهرام ٩٤/٧/٢٩)... وهنا علق محاور - بالرغم من مركزه المرموق إلا انه يعتبر من طائفة المحبطين دائما قائلا «هذا خبر ملفق».. كما لو أن سيادته لايصدق أن احد الأطراف الهامة فى المؤتمر هو امريكا يقيم وزنا لما نراه وتمليه علينا معتقداتنا وتقاليدنا وان امريكا وغيرها تحترم من يحترم نفسه وقيمه هذا بالاضافة الى وزن القاهرة الحاضر دائما.. فكما لو ان هذا المحاور يأبى إلا ان يكون منسحقا مفروضا عليه ما قد يحاول الغير فرضه..

★ خبير لغويات التفاوض والحوار الدولى



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠/٧/٣٠

الانتفاضة... والعجز عن الحلم

لم يكن جوزي بوفيه سوى فلاح مغمور براس نقابة فلاحية صغيرة، قبل ان يقود مسيرة غاضبة لتحطيم بناية ماكدونالد في مدينة مايو الفرنسية، رمزا لمحاربة العولمة وما تمثله من استغلال وتهديد للهويات القومية وللمنتوج الزراعي المحلي.

ومن يومها اشتهر الفلاح الفرنسي وصار نجما تتسابق وسائل الاعلام الكبرى الى استضافته والاستماع لآرائه، فيحتل الصفحة الاولى من صحيفة «نيويورك تايمز» وتصنفه مجلة «بيزنيس ويك» ضمن الخمسين نجما اوروبيا الاكثر شهرة وتقدم قناة CBS الاميركية تقريرا كاملا عنه، في حين اكتسح كتابه «البيع ولكن التفكير ايضا» سوق النشر وبيعت من طبعته الاولى 80 الف نسخة.

اما مدينة مايو الصغيرة الهادئة فهي منذ 30 يونيو (حزيران) الماضي اضحت كانها عاصمة دولية استقطبت آلاف الزائرين من مختلف الاقطار الاوروبية ومن الولايات المتحدة، جاءوا للاعراب عن تضامنهم مع جوزي بوفيه في محاكمته المثيرة، رافعين شعارات ولافتات غاضبة ضد «التطرف الراسمالي» وعقيدة الربح والمنفعة. وقد اصبح جوزي بوفيه ـ كما تكشف استطلاعات الرأي الاخيرة ـ احد ابرز الشخصيات الفرنسية شعبية واستقطابا للجماهير.

وبالرجوع الى كتاب جوزي بوفيه ومقابلاته الصحفية العديدة، يتبين انه لا يدافع عن ايديولوجيا ثورية راديكالية، ولا يتقدم كزعيم شعبي، وانما يلخص كفاحه بقوله «لقد قمنا بتفكيك بناية الماكدونالد لجلب الانتباه الى طريقة التعامل الفاضحة التي تمارسها الولايات المتحدة ضد مزارعينا والى قواعد التجارة الدولية الجائرة».

ويضيف جوزي بوفيه: «ان غرضنا هو تحقيق تنمية متوازنة تضمن لمختلف بلدان العالم وسائل تغذية سليمة ومتوازنة»، ومن ثم ينظر الى منظمة التجارة العالمية كاداة لليبرالية المتطرفة وكذراع حديدية للمصالح الاميركية، تتمتع بسلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية مطلقة، مما ينجر عنه تهديد فعلي لنمط الحياة الديمقراطي ولسيادة البلدان الفقيرة، اما ادوات النشاط السياسي التي يستخدمها جوزي بوفيه فيلخصها في تعبئة المستهلك وتوجيهه للدفاع عن مصالحه، من خلال انتهاج خط «اللاعنف الفعال».

تلك هي ابرز الافكار التي يطرحها الزعيم النقابي جوزي بوفيه، وهي على بساطتها تعتبر صرخة حادة وقوية في مواجهة نظام اقتصادي دولي مختل الموازين في مرحلة انحسرت البدائل المغايرة بعد انهيار التجارب الاشتراكية والايديولوجيات العالم ثالثية المرتكزة على مفهوم التنمية المستقلة وفك الارتباط مع المراكز الراسمالية.

ومن المفارقات المثيرة ان الحركة المناهضة للعولمة قد عرفت نشاطا متناميا في المسرح الغربي قبل غيره، في سياتل وداقوس ومايو... وحملت لواء الدفاع عن المستهلك والمزارع ومواطن العالم الجنوبي المنكوب الخارج من الدورة الاقتصادية الراسمالية.

وبتحليل الشعارات والمقولات التي تستخدمها هذه الحركة المتمايزة المكونات والخلفيات، يتبين لنا اننا لسنا امام ايديولوجيا جديدة ولا حتى افق نظري مغاير للاتجاه الرأسمالي السائد، وانما تترجم في حقيقتها ازمة الانتقال من حقبة الحداثة بمحدداتها الفكرية والمؤسسية الى عصر العولمة الجديد بارضيته المختلفة وتوازناته الثقافية والمجتمعية غير المسبوقة.

وبالرجوع الى مرتكزات الحداثة، يمكن تلخيصها في عناصر اربعة رئيسية هي: الذاتية قاعدة فلسفية، والتجريب مرتكز علمي، والدولة القومية مؤسسة سياسية، والسوق الصناعية



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٧/٢٠٠٠



السيد ولد أباه

ارضية اقتصادية.

فبخصوص الذاتية، تتعين الاشارة الى ان هذا المفهوم الذي اعتبره هيغل مبدأ عظمة العصور الحديثة هو الذي غير جذريا اطار المعرفة و مقاييسها المنهجية، وبه ارتبط مفهوم العقلانية المرتكزة على الانا افكر، كما فسح المجال امام تحويل قاعدة الشرعية السياسية وبنائها على التعاقد الحر والارادة المشتركة.

اما فكرة التجريب فهي عماد العلم الحديث المستند الى تطبيق المقولات الرياضية على الوقائع الطبيعية عن طريق الاختبار التقني، بينما تمثل الدولة القومية التي حلت محل الامبراطوريات المركزية حقل المواطنة وتشكل وحدة النظام الدولي، وبها ارتبطت النظم الديمقراطية والايديولوجيات القومية والوطنية.

اما السوق الصناعية، فهي حصيلة مزدوجة لتطور الثورة العلمية التي افضت من جهة الى تغيير التوازنات الاقتصادية الموروثة عن الموجة الزراعية (حسب عبارة توفلير) ومن جهة اخرى الى بلورة علاقات طبقية تتناسب وقسمة العمل وخارطة القوى المجتمعية.

ان هذه المرتكزات الاربعة قد مسها التغير، وان ما زالت تحكم المخيال الجماعي، باعتبار ان عصر العولمة الجديد، لم يتمكن من بلورة مشروع فكري وايديولوجي يناسبه ويلائمه.

فالفلسفات المعاصرة ومنظومات ما بعد الحداثة قد ارست قطيعة حاسمة مع مقاييس الذاتية والانسانوية النظرية، ورأت فيها اعلاء لغرور الانسان ومركزيته، بينما اطلقت العلوم الراهنة المقياس التجريبي بدلالته الابستمولوجية السابقة (أي مفهوم الاختبار للتحقق من صلوحية النظريات والقوانين) وكشفت عن الطابع الابداعي الاختراعي في الممارسات العلمية التي تتحرى محض النجاعة.

اما الدولة القومية فلم تعد تمثل قاعدة وحيدة للانتماء السياسي، كما لم يعد بمقدورها القيام بوظائفها التقليدية في عالم تتوحد ارجاؤه وتقترن مصالحه. وكذلك الشأن بالنسبة للسوق الاقتصادية، التي تحولت من سمتها الصناعية التقليدية الى وضع جديد انتفت فيه قسمة العمل المألوفة، وتبدلت خارطة العلاقات الطبقية، ونشأت معادلة جديدة غير مسبوقة تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد اردنا التذكير المقتضب بهذه التحولات، لتبيان ان الانتفاضات الجديدة ضد العولمة بقدر ما تترجم امتعاضا حقيقيا من حركية مخيفة تستهدف مصالح فئات عديدة داخل العالم الرأسمالي وخارجه، الا انها تمثل من منطلق تحليل اعمق الانزياح المتزايد بين ديناميكية العولمة وانماط استيعابها الفكرية والايديولوجية.

فايديولوجيا العولمة تكتفي بالتماهي مع الواقع القائم، وترفعه معيارا سلوكيا وقيميا، دون تأسيسه فكريا وايديولوجيا، في حين يتلخص الخطاب الرافض لها في هاجس الاحتماء بالهويات المهددة سواء من المنظور الحضاري (الثقافات غير الغربية) او السياسي (الدفاع عن الدولة القومية) او الاقتصادي (حماية الاسواق المحلية).

ان المطلوب هو ابعد من هذه المواجهة الاستعراضية الهشة، بالعمل على الاستكناه النظري المعمق لحركية العولمة لا في ابعادها الاقتصادية والتقنية البارزة، وانما بالدراسة الرصينة والجادة لأسسها النظرية والاجرائية والمعيارية، ومن ثم تحديد الرؤى والمواقف منها، اي بلورة وبناء مقاييس الخطاب الايديولوجي الذي يلائمها.

وبعبارة اخرى، اذا كانت عصور الحداثة قد انتجت فلاسفة وحالمين كبارا بقدر ما انتجت العلوم وفجرت الثورات السياسية، فإن عهد العولمة لم يشهد سوى التوسع العلمي والاقتصادي دون ان يواكبه عمل الفكر واحلام الايديولوجيا.



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/٢٠٠٢

رؤية

الفائز بالغانية الحسناء خاسر (٢-١)

تشغلنى فى الصحو والمنام . تحتل مساحة غير قليلة من تفكيري . اقرا كثيرا عنها . اصرف من قوت أولادى ومن دخلى للتواضع على كثير مما تصدره دور النشر وتخطه حروف المطابع، ولم اصل فى هذه القضية إلى قناعة ترضينى . هذه الحسناء القبيحة (العولمة) يتبارى انصارها فى وصف جمالها، وما أرى فى كل تفاصيل جسدها إلا دمامة وجهها. هى حسناء ولكنها غانية اخشى أن اصبح من عشاقها فارجم عاصر جيلي حروبًا عالمية الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، والحرب العالمية الثالثة التي شنها الغرب على العرب، وما اصطلح على تسميته حرب الخليج أو عاصفة الصحراء، تلك الحرب التى اشتركت فيها ثلاثة وثلاثون دولة واعتقد الكثيرون انها كانت لتحرير الكويت وقد انتهت باحتلال عسكرى بغيض، كانت اراضينا قد تخلصت منه لعقدين فقط ثم عاد مرة أخرى إلى أرض العروبة. خربت هذه الحرب اقتصاديات الأمة العربية. خرجنا منها بديون للغرب وافقار للعروبة، توقفت فيها وتقزمت كل خطوط التنمية فى الوطن العربي، ناهيكم عن التشرذم والفرقة وغياب التنسيق العربي، وافتراس اسرائيل لحلم القومية وعلو كلمتها، وخنق قضية فلسطين وضياعها.. كنا دائما نعرف ان هناك الشرق الأقصى والشرق الأدنى، ثم عرفنا الشرق الأوسط الذى دخل حياتنا وأصبحنا نردد هذا المصطلح فى السياسة والأدب، وفى لغة العوام حتى نسينا تماما الشرق العربي . دسوا علينا مصطلح دول الطوق، ولقد كتبت كثيرا عن خبث هذا المصطلح، والذى إذا ما ترجم بلغات الغرب لاعطى مدلولا لرجل الشارع الغربى باننا وحوش، نكاد نطبق على رقبة (المسكينة) اسرائيل، لقد سمعت تعليقا من وزير خارجية مصر يستنكر هذا المصطلح وقد روى لمحدثيه انه لا يستعمل هذا المصطلح ابدا، وحمدت له في نفسى هذا التصحيح.. دخلت إلى لغتنا كلمات تثير الضحك وايضا تثير الغيظ كتعبير (الاقلمة) و(القولبة) و(القبول بالآخر) الذى لا يقبلنى.. واخيرا الغانية الحسناء (العولمة) من عجب أن كثيرين من المثقفين استهوتهم هذه الحسناء.. هيفاء القد ممشوقة القوام، لقد نظروا إليها وهى تتقدمهم، فما شاهدوا وجهها القبيح.. شاهدوا وجهها القبيح ولم يقولوا للذين لم يروها من قبل أو من دبر ماذا تعنى ملكة جمال هذا العالم الغامضة؟.. طالعتنا هذه الحسناء وراح الكل يخطب ودها ويحلم بأمسية معها او ليلة وهى لا تتحدث غير لغتها، وأمام هذا الجمال الطاغى نسى عشاقها لغتهم ليفوزوا بهذه الليلة الحرام.. نسوا كلمة الوطنية والقومية وانجرفوا ناحية ما يدعو إليها وجهها القبيح من التغريب، وطمس الهوية، ومن لم يسر فى ركابها يتهم بالتخلف الثقافى امطرونا بتعبيرات من كلمات عن الحداثة وما بعد الحداثة . ثم اغرقنا فى صناعة وتجارة البرمجيات وشغلنا بملوكها وامبراطوريتهم التى لا يغيب عنها الدولار.. كل ساعة يخرجون للناس بجديد يبهر ويلغى ما قبله، ويلهث الناس وراء سراب لا يعرفون مداه ولا منتهاه.. فضاء مفتوح للجنس والعرى واستعمار الفكر، ومسخ شبابنا ولهوهم عن قضاياهم القومية والوطنية والمصيرية، والجرى وراء وهم اسمه العالم قرية كونية واحدة.. أصبحت كلمتا الوطن والدين تعنيان التخلف، انشغل الناس عما يجرى حولهم من تقسيم الدول إلى دويلات، والعالم إلى شمال وجنوب، والتمهيد لاسرائيل نحو السيطرة الاقتصادية على العالم العربي، خصوصا دول الخليج بوهم السلام الشامل واقامة دولة فلسطين المسلوبة الإرادة والتى عرشها على ماء.. ملامح العولمة المؤكدة، هى خطط البنك الدولى لافقار الدول الصغيرة والمتوسطة، وتكبيلها بالديون المستحيلة السداد، لضمان تبعيتها إلى هذا العالم الجديد، وسيطرة الشركات العملاقة، الشديدة الثراء التى يملكها ٢٠٪ من سكان العالم فقط وما اصطلح على تسميته الشركات المتعدية القومية.. أى لا مكان لرءوس الأموال القومية او الوطنية، وتحديد وتحجيم دورها فى الاقتصاد القومى وتصبح كل عروشنا فوق الماء . ظهرت فى العالم نشاطات غير اخلاقية وأبعد ما تكون عن روح الانسانية والاديان، كالهندسة الوراثية، والاستنساخ، وتجارة الأعضاء التى اصبح لها سوق وبنوك، وتهريب البشر من القارات الأخرى لهذه الأغراض.. وافقار شعوب بعينها حتى انتشرت بين سكانها تجارة الرقيق الأبيض واصبح للدعارة بورصة وسماسرة. صار كل شيء فى ظل هذه (العولمة) لصالح الأغنياء.. قوانين تسن ومؤتمرات تعقد هنا وهناك تحت مسمى مؤتمرات اقتصادية وأخرى مؤتمرات للسكان.. من فنون (العولمة) انتشار مراكز بحثية لها أهداف فينا، تعرى كل ما نحاول ستره وتعلن ادق أسرارنا للغير، عدو الأمس واليوم، صارت عندنا أحزاب يديرها ويفكر لنا فيها الآخر، وبشكل سافر.. أصبحنا نعانى تدخل كل صنوف النقد المتعددة الألوان والأغراض والجنسية.. تمويلات غير منزهة القصد بدعوى دعم حرية التعبير وتداول المعلومات فى العالم (القرية) وسقطت معانى الشرف والوطنية عندهم وحل مكانها التبجح وسقوط الاقنعة، وبلا خجل، ومن عجب ان هناك مؤيدين ومتحمسين لها من ادعياء الثقافة، أما رجل الشارع فنصيبهم منه الاحتقار، وإلى لقاء آخر إن شاء الله مع أمنا الغولة (العولمة).



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٢م

هل عولمة الشركات قدر لا بد منه؟

نبيل عبد القادر *

مما لا شك فيه أن العولمة ليست كلها اقتصاداً ومالاً، وإن كان الاقتصاد والمال عمودها الفقري، والدافع المحرك لها. فللعولمة جوانب ثقافية وحضارية تتصل بطرح وتعميم النموذج الغربي عامة، والأميركي بشكل خاص، وغزو الثقافات والحضارات الأخرى، وتغيير أنماط السلوك والتفكير في بلدان العالم لاستيحاء النموذج الأميركي الأقوى الذي تمتلىء به وسائطنا القديمة كالصحف والإذاعة والتلفزيون، أو وسائطنا المستحدثة الجديدة كالإنترنت، التي ما زالت في جزئها الأعظم وسطاً أميركيا بامتياز.

ولكننا سنقتصر في عجالتنا هذه على الجانب الاقتصادي والمالي من العولمة، ذلك الجانب الذي تسيطر عليه وتتحكم به الشركات العالمية الكبرى العابرة للقارات والمتحكمة بمليارات الدولارات ومليارات البشر في هذا الكوكب.

ولعل من المشروع طرح السؤال الوارد في عنوان هذا المقال، لأن الكثير من المعلقين والسياسيين والاقتصاديين أخذوا «يبشروننا» كل يوم بأن العولمة قطار لا بد من ركوبه، تحت طائلة التخلف والتهميش ومجافاة روح التطور، ويتبارون في «بيعنا» بطاقات الصعود قبل أن نبقى مهمشين على أرصفة محطات العصر.

وإذا كنا لا نريد التجني على أحد من هؤلاء المبشرين بهذا الدين الجديد الذي يراد لنا أن ننصاع له انصياع الشياه لجزاريها، فإننا نقول إن بعض من يقولون بذلك ربما كانوا يرددونه دون تدقيق عميق ومسؤول بما يمكن وما لا يمكن، وما هو مشروع وغير مشروع، وما هو حق ينبغي الامتثال له والاعتراف به، وما هو ظلم تنبغي مقاومته بشدة ودون هوادة.

غير أننا نزعم أن الكثيرين ممن يروجون لهذا الخضوع للحتمية التاريخية الجديدة المزعومة إنما يروجونه للتغطية عن عجزهم على مواجهة الضغوط الهائلة التي تمارسها الشركات الكبرى عليهم، سواء مباشرة او عبر ممثليها في المناصب السياسية الغربية. فهم عندما يرددون المقولة السائدة بأن العولمة قادمة لا محالة، وأن على الشعوب أن تستعد لها، وتتكيف معها، و«تصوب» أوضاعها لتكون جاهزة لاستقبالها.. إنهم عندما يرددون ذلك، فهم يخلطون - عمداً - بين ما هو حتمي فعلاً (كالتعامل مع الإنترنت وثورة الاتصالات والوسائط الجديدة، وما يقتضيه ذلك كله من تغييرات كبرى في السياسات التعليمية والإعلامية والاقتصادية) وبين ما هو خيار يمكن رفضه أو قبوله، أو يمكن على الأقل مواجهته بشرف بغية تغييره وتكييفه بهدف صيانة أكبر قدر من المصالح الوطنية للشعوب التي يحكمونها.

فهل من الحتمي فعلاً الرضوخ لدواعي العولمة الشركاتية في مجال المال والاقتصاد؟ هل من الحتمي على الدول أن تتخلى عن مؤسساتها الحكومية؟ وتقلص دور الدولة في مجتمعاتها؟ وتبيع مؤسساتها الوطنية للطبقات الغنية فيها؟ وتفتح أسواقها المالية للمضاربات المالية العالمية وسماسرة الشركات الكبرى؟ وترضخ لأباطرة المال، ومرابي العصر؟ وتستسلم لما هو جائر من قوانين حماية الملكية الصناعية؟

نحن نزعم أن ذلك ليس بالأمر الحتمي الذي لا راد لقضائه، ولا دفع لمشيئته!

ولإثبات ذلك يجب أن نبدأ من الغرب، حيث بدأت ظواهر العولمة الاقتصادية والمالية أساساً، وحيث تأثرت المجتمعات سلباً بهذه العولمة الشركاتية المتوحشة. وإذا ما أخذنا الولايات المتحدة الأميركية مثلاً على ما نقول، باعتبارها مهد العولمة، ومستقر كبريات الشركات العالمية، لوجدنا أن إحصائيات الاقتصاد الكلي الأميركية مثلاً تؤكد على أن الاقتصاد الأميركي يتطور باطراد، ويعيش فترة ازدهار هي الأطول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.. بل أن بعض السياسيين الأميركيين أخذ يتباهى بأن ما شهده الاقتصاد الأميركي منذ ما يزيد على عشر سنوات قد أبطل إلى الأبد نظرية الدورات الاقتصادية التي يتعاقب عليها الازدهار والركود، وأخذ هذا البعض يتحدث - لأهداف سياسية بحتة - عن المعجزة الأميركية الحالية.



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٢١/٧/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن نظرة سريعة على واقع الاقتصاد الأميركي من الداخل تظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا النمو في الأرقام العامة لا يعبر بالضرورة عن نمو اقتصادي فعلي يشمل حياة الأميركيين جميعا، ويزيد من رفاهيتهم ومستوى معيشتهم، فقد رافقه هبوط مطرد وملموس في مستوى معيشة عموم الأميركيين العاديين. فمثلاً، ذكرت مجلة «بيزنس ويك» أن كبار المديرين في أكبر مئة شركة أميركية كانوا يتقاضون عام ١٩٨٠ راتباً وسطياً يعادل رواتب ٤٢ عامل مصنع، بينما أصبحوا يتقاضون عام ١٩٩٧ راتباً يعادل رواتب ٣٢٦ عاملاً من عمال المصانع! أي أن نظام عولمة الشركات كان يأخذ المال من صغار العمال ليعطيه لكبار المديرين.

وتؤكد إحصائيات مكتب الإحصاء الأميركي أن معدل أجر العامل الأميركي لكل ساعة تضاءل بنسبة ١٢ بالمئة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٨، مع الأخذ بالاعتبار عوامل التضخم. وفي حين كان دخل أغنى ٥٪ من العائلات الأميركية يشكل نسبة ١٥,٦ بالمئة من إجمالي الدخل العام سنة ١٩٦٩، أصبح يشكل ١٨٪ عام ١٩٨٩، و٢٠,٣٪ عام ١٩٩٦، ويقدر أنه وصل إلى ٢٤٪ عام ٢٠٠٠.

إن هذه الأرقام الرسمية الأميركية تشير بوضوح إلى المزيد من تركز الثروة في أيدي القلة على حساب مستويات العيش بالنسبة لعامة الناس في الولايات المتحدة، وهي مهد العولمة الشركاتية، وأكبر ساحة لها على هذا الكوكب. فما الذي حدث حتى وصل الأمر إلى هذه الدرجة من انعدام العدالة؟

الذي حدث هو أن الشركات الكبرى قد سيطرت تدريجياً على مظاهر الحياة العامة، وعلى القرار السياسي الأميركي، وأخذت توجه السياسة الداخلية والخارجية الأميركية بما يحقق مصالحها وبما يراكم ثرواتها ويزيد من نفوذها الهائل، حتى وصل الأمر إلى أن يصبح اختيار الرئيس الأميركي نفسه خاضعاً لاتفاق تلك المصالح والشركات أكثر مما هو منوط بصناديق الاقتراع.

وقد ضغطت تلك الشركات في سبيل رفع القيود التي تمنعها من استغلال رساميلها الضخمة على مستوى عالمي، وبذلك تم إسقاط اتفاق بريتون وودز الذي نظم أسعار تبادل العملات. ثم استغلت تلك الشركات ثورة المعلومات التي حصلت في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات لتدخل مجال المضاربة المالية العالمية حيث يتم انتقال مليارات الدولارات بكبسة زر، ويتم شراء الصفقات والأسهم، والمضاربة بذلك كله، وتحقيق أرباح خيالية لا يرافقها أي جهد اقتصادي أو إنتاجي حقيقي.

وبذلك تضاعفت مراراً ثروات تلك الشركات والبيوتات المالية، مما زاد من شراستها في إخضاع الحكومات الغربية لمصالحها، سواء داخل تلك الدول نفسها، أو للمصالح الكونية التي أصبحت الحكومات الغربية تتبناها مع دول العالم كله. كما زاد في تلك الدول تراجع مظاهر دولة الرفاه، وانخفضت الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وزاد الفقر والتهميش لطبقات بأسرها. ولعل حقيقة خروج المواطنين الأميركيين تحديداً للتظاهر والاحتجاج على العولمة تصلح دليلاً على أن تلك العولمة لم تؤد حتى إلى تقدم وازدهار الشعوب الغربية نفسها.

غير أن سيطرة طغاة رأس المال على الطبقة السياسية الحاكمة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات صنع الرأي العام كانت قد تحققت وترسخت. وأصبحت السياسات الداخلية والخارجية تقرر إلى حد بعيد في اجتماعات مجالس إدارات الشركات الكبرى، ثم تحول إلى المؤسسات السياسية للتنفيذ. ومن المعروف مثلا أن هناك لجنة تمثل أهم الصناعات الأميركية تقوم بصياغة أهداف السياسة التجارية الخارجية للولايات المتحدة، وتعمل بالتنسيق الوثيق مع وزارتي التجارة والخارجية.. وعندما تتناقض مصالح الشركات الكبرى مع أي قرار حكومي داخلي أو خارجي فإن الأولوية تعطى دائما لمصالح الشركات، وتضطر الحكومات للرضوخ في نهاية الأمر. ولعل أوضح مثال على ذلك تلك القضية التي منعت الإدارة الأميركية بموجبها إدخال الوقود المنتج في فنزويلا إلى الولايات المتحدة لعدم مطابقته لمواصفات وضعها قانون حماية البيئة الأميركي، فما كان من شركات النفط الأميركية العاملة في فنزويلا أن أقامت دعوى لدى منظمة التجارة العالمية تعتبر القرار الأميركي تدخلاً في حرية التجارة، وتطالب بإلغاء الحظر الأميركي.. وقد صدر



المصدر : الدار

التاريخ : ١٧/٧/٢٠٠٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم بتأييد الشركات النفطية، واضطرت الإدارة الأميركية للرضوخ لمصلحة الشركات النفطية على حساب القانون وبالضد من مصلحة المواطن الأميركي.

إن هذه السيطرة الشركاتية على الحكومات الغربية قد جعلت حكام الغرب يضغطون على دول العالم كلها كي تفتح أسواقها، وتحرر تجارتها، وتتبع نهج التخصيص. وأصبحت عبارة «الإصلاح الاقتصادي» رديفاً لتخلي الدولة عن مسؤولياتها، وترك المواطن وحيداً أمام قوى السوق العاتية، وإدخال مختلف أنواع الشركات الغربية لتخنق المؤسسات المحلية المنتجة وتخرجها من السوق. وكأن الإصلاح الاقتصادي لا يمر إلا من خلال هذه الوصفة الجاهزة التي ثبت فشلها حيثما طبقت!

فهل سياسة فتح الأسواق على مصراعيها، والسماح بالمضاربات المالية التي تستنزف دماء الشعوب لصالح حفنة من الأثرياء، وتدمير البيئة، وحقوق العمال، ومستويات معيشة الشعوب.. هل هذا كله أمر حتمي لا بد من حصوله بحكم حتميات التاريخ، أم أن بيد الشعوب أن تغير ذلك، وترفضه، وتعيد تنظيم اقتصادياتها على نحو أكثر عدلاً وإنسانية؟

تقول الإحصائيات إن ما يبلغ ٨٠٪ من التجارة العالمية إنما يتم بين الدول الصناعية المتقدمة الكبرى.

٨٠٪ من التجارة العالمية إنما يتم بين الدول الصناعية المتقدمة الكبرى. وجميع هذه الدول تتبنى الديمقراطية منهجاً، منتخبة فاعلة هي التي تشرف على سن القوانين، ومنها تتشكل الحكومات

وجميع هذه الدول تتبنى الديمقراطية منهجاً، وتمتلك برلمانات منتخبة فاعلة هي التي تشرف على سن جميع القوانين، ومنها تتشكل الحكومات. وليست تلك الدول بالتي يمكن أن تحدث فيها انقلابات عسكرية تطيح بحكوماتها مثلاً.. وبالتالي فإن بوسع آليات عملها الديمقراطي أن تضع ضوابط مالية واقتصادية وتجارية تحد من نفوذ الشركات وتمنع انتشار هذا الوباء، وتحافظ على ما بقي من كرامة للإنسان، وما بقي له من حقوق العمل والسكن والملبس والعيش الآمن، دون أن تخشى حدوث انقلابات عسكرية أو ثورات شعبية.. فالشعوب ستكون إلى جانب تلك الإجراءات، ولن تجرؤ الشركات الكبرى على خرق التقاليد الديمقراطية التي ترسخت منذ مئات السنين.



غير أن على الطبقات الحاكمة في الغرب أن تتخلص أولاً من تمثيلها لمصالح الشركات الكبرى، وترفض تبعيتها لأرباب المال ومرابيه. وهي مهمة لن تكون يسيرة على أية حال، ولكن ما شهده المناخ الشعبي في الغرب خلال العامين الماضيين من وعي لمخاطر عولمة الشركات وما عبر عنه من رفض لتلك السياسات الأنانية كفيل بتخليص الساسة الغربيين من ترددهم وخوفهم، وهو ما بدأنا نرى بوادره بالفعل في أوساط الاتحاد الأوروبي، بل وحتى على لسان الرئيس كلينتون، ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير اللذين اضطرا - وغيرهما من السياسيين - إلى المطالبة بالإصغاء لشكاوى الشعوب، وإبداء الحساسية لأضرار عولمة الشركات، وهو أمر لم يكن ممكناً قبل أحداث سياتل أوائل ديسمبر الماضي.

أما بلدان العالم الثالث التي ترزح تحت ضغوط التخلف والفقر ونقص رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، فقد تم إفهامها بأنها لن تنال بركات التمويل الدولي من مؤسسات العولمة الاقتصادية والمالية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واستثمارات الشركات الكبرى إلا إذا انصاعت لإملاءات تلك القوى، فاتبعت نهج التخصيص، وفتح الأسواق، وبيع المؤسسات الحكومية، وتقليص دور الحكومات وحجمها، وعدم تدخلها لتنظيم قوى السوق. وهو نهج يخير الضحية بين الموت ذبحاً أو تفضيل الخنق البطيء للشعوب.

فهل ثمة خيار للدول الفقيرة في رفض هذه المعادلة والخروج بمعادلة تكفل التقدم والتنمية دون التخلي عن المواطن، ودون السماح باستباحة البلاد والعباد من قبل حيتان المال العالميين.

نحن نزعم أن هناك بدائل يمكن، بل يجب، أن تعتمدها الشعوب والدول للخروج من هذا الخيار القاتل. وقد تم تجريب هذه البدائل بشكل أو بآخر، هنا أو هناك، في بلدان تتراوح بين ماليزيا في أقصى الشرق وكندا في أقصى الغرب. وحققت كثيراً من النجاح الذي يمكن تطويره والبناء عليه. ويمكن تلخيص هذه البدائل بمجموعة من الإجراءات التي تُعتبر رزمة متكاملة للنمو والتحديث والانفتاح الحقيقي الذي ينصب في مصلحة الشعوب. وأهم هذه الإجراءات:



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠٠٠/٧/٢٠

١- استنهاض قوى الشعوب وإرادتها الخيرة للعمل والعطاء والإنجاز، وتوفير الفرصة للناس كي تبدع وتبني، وتسهيل عودة الخبرات المهاجرة، وحماية العقول والعلماء، سواء بما يتوفر لهم من حرية وإمكانات، أو بما ينالونه من مستوى حياتي متقدم. فليس من المعقول ولا من الإنساني أن يشكل دخل راقصة في أحد بلداننا العربية مثلاً ألفاً وثلاثمئة ضعف دخل أكبر عالم ذرة في ذلك البلد!

٢- اعتماد النهج الديمقراطي فعلاً، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني، والانفتاح على الشرائح الواسعة في المجتمع، ومحاسبة المفسدين والعابثين بالمال العام دون هوادة، لأن مثل هذا النهج هو الكفيل بتحقيق الشفافية التي تمنع الفساد وتكفل عدم هدر المال العام ونهبه من قبل الذين يفترض أنهم حراسه. ولعل العالم الثالث موبوء بالفساد الذي يقتل جهود التنمية في مهدها، وتتخذه المؤسسات المالية العالمية عذراً لعدم مساعدة تلك الدول التي تعاني منه.

٣- إن كان لا بد من تخصيص المؤسسات الحكومية بغية زيادة كفاءتها، وإدارتها على أسس اقتصادية ربحية، فمن الأولى منح العاملين بتلك المؤسسات القسم الأكبر من أسهم تلك المؤسسات، فمن شأن ذلك توفير حافز للعاملين لزيادة الكفاءة وتحقيق مزيد من الربحية التي ستعود عليهم في النهاية. كما يجب منع استفراد أفراد بعينهم، أو عائلات بعينها، بحصص الأسود في المؤسسات التي تم تخصيصها، كيلا تتحول إلى إقطاعيات لا بد أن تصبح لاحقاً طبقة كومبرادورية طفيلية مرتبطة بالشركات الأجنبية الكبرى.

٤- وضع التشريعات التي تستوفي ضرائب معينة على صفقات المضاربة المالية، كيلا تصبح المضاربة أداة في يد القوى المالية الكبرى لتحطيم جهود التنمية وتقويض أسعار العملات المحلية كما حدث في تجربة نمور آسيا.

٥- تصليب المواقف إزاء المؤسسات العالمية التي تمثل أذرع العولمة، كمنظمة التجارة العالمية، ومنظمة حماية حقوق الملكية وغيرها، والإصرار على حق الدول في الاختلاف، وفي حماية صناعاتها الوطنية، وفي توفير الدواء - مثلاً - لشعوبها دون تسليط سيف

حقوق الملكية على رقابها. والمطالبة بوضع شروط تجبر القوى الكبرى على الالتزام في المقابل بنقل التكنولوجيا، وفتح أسواقها أمام صناعات العالم الثالث، والالتزام بما يسمى بحقوق المضمون في صناعاتها المصدرة إلى العالم الثالث.. وهي كلها أمور تتهرب منها الدول القوية اليوم.

٦- وأخيراً ضرورة توحيد جهود الدول النامية حتى تستطيع فرض خياراتها ضمن المؤسسات الدولية، وهو ما دعا إليه مؤتمر دول الجنوب (٧٧) الذي عقد في هافانا قبل شهرين. فليس من المعقول أن تندلع شرارة مواجهة جشع العولمة الشركاتية من الغرب الذي كان تضرر شعوبه منها أقل من تضرر دول العالم الثالث عموماً. كما ينبغي دعم ذلك التيار المناهض لغول المال في الغرب، وتنسيق المواقف وتبادل المعلومات معه لتحقيق مزيد من الضغوط المشروعة على الشركات الكبرى.

إننا نزعم أن تطبيق هذه الحزمة من الإجراءات بإخلاص وشفافية وتصميم من شأنه أن يضع أمام الشعوب بديلاً للخيارات المرة التي تواجهها بين شبح التخلف والفقر والجوع، وشبح الارتهان للشركات الكبرى الذي سيؤدي بالنتيجة إلى نفس المصير. كما أن تطبيق مثل هذه الحزمة سينزع من العولمة الشركاتية ومؤسساتها المالية والسياسية تلك الأسلحة التي اعتادت أن تشهرها في وجه الدول الفقيرة لتبرر تخليها عن مسؤولياتها تجاه تلك الدول. ونعني غياب الديمقراطية، واستشراء الفساد، وغياب الاستقرار الذي يحتاجه رأس المال والاستثمار.

إن هناك بديلاً لعولمة الشركات، فهي ليست بالقضاء المبرم الذي لا مفر منه. ولكن على المخلصين لشعوبهم أن يبحثوا عن ذلك البديل، ويطبقوه بكل شرف ونزاهة وإخلاص، وعندها ستكثر التجارب التي تلهم شعوب العالم طرقاً جديدة أكثر إنسانية ورحمة.

---

* كاتب صحفي - سورية



المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريــخ : ١١/٧/٢٠٠٠

مخاوف العولمة.. ووجهة نظر الآخر

د. عزيزة على عبدالرازق
معهد التخطيط القومى

فى الوقت الذى تطالعنا فيه الأبحاث والدراسات المتعددة والكثير من الكتابات الصحفية عن الخوف من العولمة من وجهة نظر الدول النامية، والتى توجت أخيراً بمؤتمر القمة لمجموعة الـ ١٥ «حاليا تسعة عشر» لبحث سبل دعم الدول النامية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وكيفية التعاون المأمول بين الجنوب والشمال فى منظومة تكفل العدالة والتكافؤ لكلا الطرفين، ودعت قمة الـ ١٥ إلى ضرورة تدعيم الحوار مع مجموعة الدول الصناعية الثمانى الكبرى لارساء مشاركة حقيقية ـ وأكدت المجموعة ضرورة وجود نظام اقتصادى دولى يقوم على الديمقراطية والعدل، وان تصبح قمة الألفية المقررة فى نيويورك، والمتوقع لها أن تكون فى سبتمبر ٢٠٠٠، ركيزة لوضع إطار ومضمون التعاون الدولى بحيث يتم الأخذ بمصالح الدول النامية فى الاعتبار.

والواقع أن متابعة سلوكيات القوى دائما تجعلنى اتأمل على المستوى الشخصى تداعيات تلك القوة وتجعلنى أتسائل دائما عن اسباب الجبروت والتعالى والزهو، واجدها دائما واهية ضعيفة فى جوهرها. وعلى مستوى الدول فقد طالعت وجهة النظر الأخرى، أو وجه العملة الآخر وهو خوف الدول المتقدمة وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمى بـ Glob-aphobia اى الفزع والخوف من العولة، أى أن القوى أيضا يكون بداخله خوف من المجهول بحساباته الخاصة وان طرفى العلاقة يتنابهما المشاعر والمخاوف نفسها.

ففكرة أن بلدان العالم الثالث، تشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية تعد انقلابا خطيرا على الطريقة التى ينظر بها لتلك البلدان ـ فحتى زوال الاتحاد السوفيتى كانت البلدان النامية ساحة معارك بالنسبة للأيديولوجيتين المتنافستين الرأسمالية والشيوعية، وكان القتال يدار فيها أحيانا بالسلاح، ولكن الأكثر شيوعا انه كان يدار بالاستمالة تارة والمناورات تارة أخرى، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى توسيع التجارة معها كطريقة لاقناع البلدان النامية أنها ستصبح اكثر ثراء، وتوازنا وبان الرأسمالية والديمقراطية، هما الطريق الأوحد لتحسين الأوضاع الاقتصادية، بعيدا عن فكر التخطيط المركزى والشمولية.

وقد كسبت الديمقراطيات الرأسمالية الجولة الأولى والمعركة الأيديولوجية، ومع ما يبدو ظاهريا بانتصار الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها بالساحة الدولية، وخلو الملعب للاعب واحد فقط، فإن الكثيرين فى الولايات المتحدة الأمريكية، قد فقدوا إيمانهم بسياسة الانفتاح التى ساعدت على إحراز تلك الانتصارات.

وتصاعدت الهجمات من عدة اتجاهات مختلفة ضد العولمة والسياسات التى شجعتها. وفى الثمانينيات كان النقد محدودا تماما، وإن كان يعد معتدلا بمقاييس التسعينيات. وقد قيل أن الولايات المتحدة تتنافس فى ملعب لا تتكافأ فيه الفرص مع البلدان الأخرى التى تحتفظ بحواجز أعلى بكثير أمام التجارة والاستثمار، وأصبح الاتجاه صوب العولمة موضعا للهجوم بحجة أنها تسلب للأمريكيين وظائفهم وتخفض أجورهم، خاصة أجور أقل العمال مهارة، ولم يتوقف الكثير من النقاد عند ذلك فهم يزعمون انه نتيجة لاتفاقية جولة أورجواى التجارية فى ١٩٩٤، والتى انشأت (منظمة التجارة العالمية) ضحت الولايات المتحدة بجزء من سيادتها، وفى الوقت نفسه، يشير اخرون الى نوع جديد من الساحات غير المتكافئة (المقصود بغير المتكافئة من وجهة نظر الأمريكيين) تتسم بتهاون المعايير التى تحكم العمل والبيئة ـ ويتساءل الكثير من النقاد الأمريكيين فى غضبة قوية كيف يمكن أن نتوقع أن تبرم الولايات المتحدة صفقات تجارية مع بلدان لا تعترف بالنقابات وتشغل الأطفال فى اعمال كثيرة متنوعة بالقطاع غير الرسمى وقد تكون فى بعض الأحيان غير امنة بدعوى انتهاك حقوق الإنسان وتفسد البيئة بإهمال لا يبالى؟

وقد يبدو الادعاء القائل بان التجارة الأكثر حرية، تدمر الوظائف مقنعا للوهلة الأولى والوقوع فى مأزق «دوامة الشفط للوظائف» التى حذر منها روس بيرو والمثال على ذلك الوظائف الأمريكية قد تذهب للمكسيك بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وأنه بعد إلغاء الحواجز التجارية، فإن ملايين الوظائف ستكون من نصيب المكسيك والمثال الآخر الذى يسوقه دعاة الخوف والفزع من العولمة أو الـ Globapholia من وجهة نظر الآخر، أن الشركات الأمريكية عندما تنقل مصانعها فان الكثير من الوظائف سوف تنتقل الى العمالة الأقل اجرا، وذلك لأدراك تلك الشركات حجم الأموال التى يمكن توفيرها من تكاليف العمل ـ ويرجع أصحاب وجهة النظر او (الآخر) أسباب تدمير الوظائف بالولايات المتحدة الأمريكية لكثير من الشركات متعددة الجنسيات سواء الأمريكية أو الأجنبية الباحثة عن الربح أينما كان بغض النظر عن الأبعاد الاجتماعية والانسانية. وتدمير او إيجاد فرصة العمل ليس



المصـــدر : الأهــــــرام

التاريـــخ : ١١ / ١٢ / ٢٠٠٠م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هو العنصر الحاكم فقط في التجارة فالمبادىء والحقائق الاقتصادية لابد ان تقوم على إيجاد وظائف حقيقية منتجة وافضل ومستوى معيشة أعلى على المستوى القومى ونوعية حياة متوازنة ومستمرة.

والأسلوب النفعى الذى يقوده دعاة الخوف من العولمة (الوجه الآخر للعملة الامريكية) يسوقون الأمثلة لعدم انتفاعهم من الدول النامية بالصورة التى يتوقعونها وان المنتجات والخدمات التى ينتجها الأمريكيون لم تتم بصورة قوية فى العالم النامى والمثال لذلك.

١ ـ ان التليفونات المحمولة او الـ Celleur Phone كما يسمونها والتى يبدو أنها تكتسح الأسواق الناشئة بالبلدان النامية، لم تحقق الطفرة المطلوبة (من وجهة نظرهم)، لأن ٥٠٪ من سكان العالم لم يجروا مكالمة تليفونية مطلقا «تقدير بيت مورجان ستانلى دين ويتر للاستثمار عام ١٩٩٧».

٢ ـ على الرغم من ادعاء دول العالم النامى بغزو ثقافة الماكدونالدز وتغيير أساليب وانماط الغذاء المتعارف عليها بتلك الدول. فإن شركة ماكدونالدز لاتزال تخدم نصفا فى المائة فقط من سكان العالم.

٣ ـ وفى حين أن شركتى فوجى دكوداك تتعاركان فى الأسواق فإن نصف سكان العالم لم تلتقط لهم صورة فوتوغرافية مطلقا.

٤ ـ هناك تفاوتات كبيرة ومتزايدة فى الأجور فى المجتمع الأمريكي خاصة بعد زيادة التحرير، وأن هذه التفاوتات تنعكس بصورة كبيرة على التفاوت الضمنى والتمييز النوعى فى الأجور، ويؤدى ذلك إلى انخفاض حقيقى فى المستوى المعيشى ليس فقط عن طريق السلع التى تشتريها الأسرة، وانما أيضا بمقدار الخطر الذى تتعرض له نوعية الرعاية الصحية التى يمكن الحصول عليها، لذلك فإن عدم المساواة فى الدخل لا يتعلق بالنقود فقط وانما يتعرض لطول الحياة نفسها ونوعيتها. ويشير اصحاب (الرأى الآخر) بأصابع الاتهام للبلدان النامية منخفضة الأجور، فقد زادت البطالة بالولايات المتحدة بالنسبة للعمالة الأقل مهارة وانكمش الطلب عليها، نتيجة زيادة عرض العمالة منخفضة الأجر فى الدول النامية.

٥ ـ وتثار انتقادات ضد العولمة أيضا من أن التوسع فى التكنولوجيات والاتصالات المتقدمة والإنترنت ـ بالرغم من أنها توسع فرص حصول المستهلكين على المعلومات والترفيه على وجه التحديد ـ بالإضافة إلى السلع والخدمات التقليدية فإن الثقافة العالمية البازغة تهدد المعايير المحلية (وجهة النظر الأمريكية) وايضا موردى المعلومات والثقافة المحلية!!!

٦ ـ ان العولمة وتقليل الحواجز التجارية بين البلدان، قد تضر باتفاقيات العمل الدولية ونوعية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية ـ ويجب عليها الا تتفاوض على مزيد من تقليل تلك الحواجز التجارية مع البلدان التى لا تلتزم بحد ادنى من المعايير البيئية وقائمة من معايير العمل التى وضعتها (منظمة العمل الدولية) تتضمن حق العمال فى تكوين نقابات ومساومة جماعية وخطر تشغيل الأطفال وتمكين المرأة.

وهكذا نجد ان الخوف والهلع من العولمة او الـ Globaphobiax ليس مقصورا فقط على الدول النامية. وانما هناك أصوات كثيرة تتعالى فى الولايات المتحدة الأمريكية بان العولمة ستقوض سيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتؤدى لنمو أبطأ لمتوسط الدخل، وارتفاع البطالة وانخفاض الإنتاجية والخلل الذى يتعرض له العمال فى الأجور ويذهب المغالون بان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تخسر فى الملعب الدولى نظرا لانفتاحها بقدر أكبر بكثير مما قام به الآخرون (العالم النامى)، وتلك مفارقة تستحق التأمل حقيقة لأن أمريكا دائما كان لها الريادة فى تشجيع العالم على تحقيق مزيد من الاندماج والتكامل بين الاقتصادات القومية ويكلف ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إقامة شبكة أمان اجتماعى قوية ومتنوعة لمساعدة العمال على التغلب على انعدام الأمان والخوف الذى يواجهه العمال الأمريكيون فى الاقتصاد العالمى الجديد وعولمته. ويؤكد تلك المخاوف حقيقة البشر أن القوى يخاف ويفزع أيضا فهو يخاف على مكانته وتميزه وانتصاره وان الحكيم يدرك أن الدول أيضا لها أيام انخفاض وارتفاع.

رغم أزمات الأسواق المالية

فرص أفضل أمام الدول العربية والنامية للنمو فى ظل النظام العالمى الجديد

فى ندوة دولية بالكويت طالب المجتمعون الدول العربية والنامية بالتعامل مع النظام العالمى الجديد دون مخاوف على الرغم من الانهيارات التي شهدتها بعض الأسواق العالمية أخيرا خاصة فى مجال أسواق المال حيث إن هذه الانهيارات لا تعدو كونها عملية تصحيح عادية للأسعار ومن الممكن حدوثها فى أى وقت.

فقد كشف إبراهيم شكرى دبدوب رئيس المدراء العاملين ببنك الكويت الوطنى عن أن العولمة قد زادت من الترابط بين اقتصاديات العالم وإن هناك أكثر من ١٢٠ مليار دولار وضعها مستثمرون خلال الفصل الأول من هذا العام فى صناديق استثمار موجهة إلى شركات الاقتصاد الجديد.

ابراهيم دبدوب

رودى درنبوش

أما بالنسبة لأسواق الأسهم العربية فيعود تراجعها أساسا إلى أسباب محلية أكثر منها عالمية ولهذا السبب لم تتأثر أسواقنا العربية بشكل مباشر بما حدث فى سوق نازداك أخيرا إلا ان ذلك لم يمنع حدوث بعض التراجع فى أسعار اسهم الشركات المرتبطة بالتكنولوجيا والواقع أن الأسواق العربية مازالت تعانى من ضعف النمو الاقتصادى وتراجع ثقة المستثمرين وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض مستوى الشفافية وأيضا عدم وجود الكثير من الشركات العاملة فى قطاع تكنولوجيا المعلومات التى أصبحت اليوم عامل جذب رئيسيا للمستثمر المحلى والأجنبى.

ويرى المصرفى الكويتى ان تنامى حركة العولمة سوف يوجد أسواقا أكبر فى الحجم لا تعرف حدودا جغرافية لتزيد من حجم المنافسة الأجنبية وأن ينمو الاقتصاد العالمى خلال الأعوام القادمة بشكل أسرع مما يتصوره الاقتصاديون والخبراء كما أن الدول التى تتبنى سياسات مشجعة للإبداع والابتكار والتجارة الحرة والأنظمة المالية المفتوحة سوف تحظى بميزة تنافسية أكثر من غيرها.

أما البروفيسور رودى درنبوش أستاذ الاقتصاد بجامعة ماساتشوسيتس للتكنولوجيا الأمريكية فقد أبدى تفاؤلا كبيرا تجاه مستقبل الاقتصاد العالمى الجديد على الرغم من بعض الانهيارات التى شهدتها أسواقه فى الفترة الأخيرة. وأضاف أن جميع الأسواق تثبت يوما بعد يوم استعدادها الكامل للتعامل مع الاقتصاد العالمى الجديد الذى يقدم نموذجا واسعا من الخيارات أمام المستثمرين وهو أمر لم يكن متاحا مع الاقتصاد القديم وهو ما يعنى تمتع المستثمر الآن بفرصة اختيار ما يناسبه ويحقق أهدافه إضافة إلى ان الانفتاح العالمى فى مجالات المعرفة والمعلومات يتيح أيضا أمام المستثمرين فرصة التعرف على الحقائق والتأكد من الاختيار الصحيح فلم يعد ممكنا الآن إخفاء أى شىء فى ظل ثورة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات المتطورة.



المصدر : الإتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/ ٧/ ٢٠٠٠

الإعلام العالمي في فخ العولمة

بقلم : جورج المصري *

لقد تحولت العولمة الى واقع يثبت دعائمه مع بروز الاندماج بين الشركات دولية النشاط التي تلتهم الكيانات الصغيرة وهو بالطبع مايهدد الرأسماليات المحلية ويلقي بظلال من الشك حول مستقبل السيادة الوطنية.

وافتتحت العولمة الألفية الثالثة بأكبر حدث تكنولوجي باعلان الاندماج بين اميركا أون لاين لخدمات الانترنت وأكبر شركة للإعلام والترفيه في العالم وهي تايم وارنر. وتجاوزت الصفقة ٣٥٠ بليون دولار مما أقلق الاوروبيين والدول النامية حيث التقى عدد كبير من رؤساء الشركات وصانعي القرار في اوروبا مؤخراً للبحث في السبل التي تسمح للاتحاد الأوروبي بالفوز بحصة أكبر في سوق الانترنت في العالم بعد التطورات الاخيرة.

صعوبة الاندماج بين الشركات الاعلامية الكبرى

وتزيد حجم الصفقة من القلق الأوروبي اذا علمنا انها تعادل في قيمتها اجمالي الناتج المحلي للهند (ثالث الدول كثافة سكانية والدولة الـ ١٥ في الأقتصاد العالمي) هذا بالاضافة الى انها تزيد على القيمة المشتركة للنواتج المحلية لكل من بلغاريا وأوكرانيا ونيوزيلندا وبيرو وباكستان والتشيك. ويبرز هذا الأمر أن العولمة تؤكد البعد الثقافي الاتصالي للتراكم الرأسمالي على صعيد العالم وأن الاستثمار الأجنبي ليس اساسيا فقط لاستمرار أو ربحية التراكم الاجتماعي على الصعيد القومي ككل أو بالنسبة للرأسمالية ولكن عائده هام بالنسبة للشركات الكبرى.

فالمقصود هنا هو توحيد الظروف الفنية للانتاج التي تحكم على وجه التحديد علاقة رأس المال والعمل وتطور الانتاج التكنولوجي الدولي. والواقع ان الاندماج الاخير يفسر لا التدويل الانتاجي في المجال الصناعي فقط وإنما ايضا الاستثمار المباشر والأشكال الحديثة للنشاط الرأسمالي في مجال الخدمات. ففي هذا القطاع تكون تكلفة العمل اقل أهمية بالنسبة لقيمة المنتج وهو مايتيح تنويع الانتاج رأسيا وأفقيا في الانترنت والتلفزيون لضمان مصدر التسويق والخدمات في العالم.

ويشكل هذا الجانب العنصر الأكثر تأثيراً وحسماً في مجال توحيد السوق العالمية. ويترتب ذلك على أن دور الشركات دولية النشاط في توحيد التكنولوجيا وتقييدها بعوامل الاحتكار اكبر من دورها في أسواق التجارة السلعية ورأس المال حيث تكاد الشركة الجديدة تحتكر مصادر التجديد التكنولوجي في العالم بأسره. ولاتنبع القوة الجديدة من فرص تنمية اساليب انتاج ومنتجات اعلامية بقدر ماهي نتيجة لامكانية فرض هذه الاساليب باعتبارها المعيار الأرقى لقياس نجاح الاعمال والقدرة على التسويق. ولهذا إن تجارة



التكنولوجية الاعلامية تعتبر اكثر انتشاراً من الاستثمار المباشر لتوحيد السوق الدولية عامة بتنميط اساليب الانتاج الاتصالي وتحديد ظروفه الفنية والثقافية لبسط النفوذ الاميركي على عقلية وأذواق البشر دون الاهتمام بالثقافات المحلية. وبهذا المعنى يمثل تصدير التكنولوجيا من الشركات دولية النشاط دعوة مفتوحة لاقتحام ثقافة وتكوينات المجتمع المستورد المولع بشبكة سي. إن. إن الاخبارية والانترنت ذلك أن اختزال نقل التكنولوجيا الاعلامية الى مجرد تسويق للتقنيات الاعلامية المتطورة يخفى الجانب الرئيسي فيها باعتبارها ثمرة لعملية انتاجية اجتماعية لظروف بيئية مختلفة لأنها تنتج تفاعلات مركبة بين مجمل المعارف الاميركية والنظام الاقتصادي الرأسمالي في صورته الجديدة وهو ماتخشاه الدول النامية وحتى أوروبا.

التأثير على الثقافة الوطنية

ولاتقتصر المسألة على الثقافة المستوردة ولكنها تمتد الى عملية صنع السياسة بتشكيل العقلية والوجدان والتحالف غير الرسمي مع قسم من الطبقات الرأسمالية. وقد يصل الحال الى الحد الذي قد تخوض فيه الشركات المندمجة القوية، المعارك الحاسمة بطرق عديدة غير مباشرة عندما يظهر تهديد بانتصارات للأحزاب الوطنية المعادية للتغلغل الخارجي. وعندما نتحدث عن التحالف فليس المقصود تكوين تعبير سياسي متماسك مثل الأحزاب وجماعات الضغط. ولكنها استقطاب لطبقات وطنية في تأييد منظومة من السياسات المعادية لاستقلالية السوق الوطنية والقومية. وينبع التأكيد على هذا الجانب للمرحلة الراهنة من تطور النشاط الرأسمالي في العالم مما يعني اندماج هذه الطبقة في اطار اجتماعي فوق وطني نتيجة لاستحالة استمرار استقلاله بقاعدة التراكم والانتاج والتسويق الوطنية مما يعرض مؤسسة الدولة الوطنية للتهديد بالاضمحلال التدريجي لصالح نمو مؤسسات فوق وطنية تشعل الصراعات الداخلية. ويشمل التحرك الاندماجي للشركات دولية النشاط وضع حدود قصوى على المنافسة والتقسيم الضمني للأسواق. وتنتشر في زمن العولمة أنماط مختلفة من الروابط بين الشركات الاميركية العاملة في اوروبا والعالم الثالث تتضمن اتفاقيات الترخيصات وتبادل براءات الاختراع وحقوق استخدام التكنولوجيا وعقود البحث والتنمية. ويمكننا ادراك كثافة هذه التفاعلات اذا علمنا أن ٩٨ الف شركة دولية النشاط منها ٨٠ بالمائة في اوروبا و ٩ بالمائة في الولايات المتحدة وأقل قليلاً من ٧٥ بالمائة من هذه الشركات تنتسب لاميركا والأخرى لدول أوروبية. وهكذا تبدو السيطرة الاميركية على الانتاج العولمي وفرض قبول إطار مشترك من قبلها للتوسع على حساب الشركات الصغرى والدول النامية وحتى أوروبا. وتتحدد فلسفة العمل المستقبلية باحتكار الموارد الرأسمالية والتكنولوجية المتقدمة لتقليل المنافسة.

---

*كاتب وباحث عربي ـ القاهرة



رؤية

الفائز بالغانية الحسناء خاسر (٢-٢)

من فنون (العولمة) إشعال الحروب الصغيرة بين دول الجوار، أو داخل الدول الصغيرة نفسها لفتح اسواق جديدة للسلاح، وحتى لا يكون هناك استقرار إلا فى دول الأغنياء فقط . من فنون العولمة وبدعوى اللحاق بقطار التحديث والتكنولوجيا، إلهاء شبابنا لساعات طوال امام فنون البرمجيات من العاب كمبيوتر والعاب انترنت ومحطات بث الجنس أو تعبئته في شرائط لشباب دول فقيرة تعاني ازمات اقتصادية طاحنة تتأخر فيها فرص الزواج الشرعى الشريف وبالتالى يغرق شبابنا فى الجنس أو الزواج العرفى أو الصداقة المحرمة .. فى كل هذه البحور الغريقة من فنون العولمة ينسى شبابنا المحاصر بترسانات إعلامية قضايا وطنه وعقيدته فلا وقت للدين أو الوطن.

هذه العولمة وحربها القائمة تعيد الى ذهنى عصر الحرب الباردة بين القوتين العظميين فى ذلك الوقت، وسباق التسلح واطلاق الصواريخ فى الفضاء والاقمار الاصطناعية، والمقامرة بثروات الشعوب فى تحد لم يكن له نهاية ولا حتى جدوى، وكان الانتصار لمعسكر الغرب .. فى هذه الحرب الباردة، تحول المقامر العنيد الاتحاد السوفيتي الى سكير مفلس وتفتتت امبراطورية عظمى بفعل العولمة السوفيتية :الجلاسونيت والبروسترويكا.

هذه العولمة الاستعمارية .. قديمة قدم العلاقة بين قابيل وهابيل، ولقد عرفناها فى زمن عبدالناصر بمسمى الامبريالية العالمية، وكان لنا معها معارك عنيفة ونضال مرير حاولنا فيه التمسك بقوميتنا وهويتنا، فما حدث للاتحاد السوفيتي من وقوع فى فخ الحرب الباردة رسموه لنا، فقد كان عدوان ١٩٦٧ ايضا يستهدف اسقاط النظام الثورى المصرى فى عملية اطلقت عليها المخابرات المركزية الأمريكية (عملية اصطياد الديك الرومى) كان هدفها اسقاط جمال عبدالناصر، هذا الجهاز له ماض مؤسف فى تصفية انظمة وطنية عبر العالم الثالث خاصة. فى ظل العولمة تقول مادلين أولبرايت: «لابد من إعادة ترتيب المنطقة» وقد تم لها ما أرادت فى بعض الدول .. مرة بيدهم وأخرى بيد عمرو .. الم أقل لكم ان العولمة هى الحرب القائمة التى يشنها الغرب الغنى على كل دول العالم وخاصة الصغيرة منه والفقيرة. حين وقفنا ندافع عن عقيدتنا ضد قطار العولمة السريع، الذى لا تبقى قضبانه إلا جثثنا . قال الآخر اننا متخلفون ثقافيا. فيما وصف بأنه حدث تاريخى اجتمع فى احدى قاعات جامعة كارينجى ميلون بمدينة بيتسبورج الأمريكية ممثلون من جميع انحاء الكرة الارضية للتوقيع على وثيقة لتوحيد الأديان. مائتان وخمسة وعشرون شخصا يمثلون قارات العالم الست انتهوا الى وثيقة تتألف من واحد وعشرين بندا تنص على التعايش بين الاديان .. هل هناك بين هذه البنود الواحد والعشرين، بند واحد يمنع الحروب وسفك الدماء؟.. هل هناك بند واحد بين هذه البنود، يوقف نهب ثروات قارات الفقراء؟.. هل هناك بند واحد بين هذه البنود . يجعلنا لا نرى شكل اطفال المجاعات والامراض تفترسهم؟!.. هل سيوقف هذا المؤتمر مصانع الاسلحة وآلة الدمار، التى تستهدف أرواح البشر من اهل الجنوب فقط؟!.. هل سنرى اطفال العالم الثالث، يلبسون الاحذية وينتظمون فى قاعات الدرس ويمرحون فى الملاعب؟.. هل ضمن بنود ممثلى الاديان فى القارات الست رفع الحصار ووقف الغارات على العراق المسلم، والتى بلغت حتى كتابة هذه الرؤية اكثر من عشرين الف غارة؟ .. هل ضمن بنود ممثلى الاديان القضاء على البطالة فى العالم وتقريب مستويات دخل الفرد فى بلاد الاديان الأخرى؟.. هل ضمن بنود قرارات الاديان عقوبات لمن لا يحترم حق الجوار واحتلال ارض الغير بالقوة؟..

هل .. وهل والف هل.. اخرها هل سيصبح دور الأمم المتحدة فعالا ويسقط حق الفيتو من ايدى الخمسة الكبار أم ستظل امريكا هى الدولة المهيمنة على كل الاديان ويظل الرجل الأمريكى الابيض هو السيد فى هذا العالم ولا سواه؟.. ان الهدف واضح .. وهو القضاء على الشرائع والاحكام والثوابت لاى أمة .. وقتل القيم الانسانية داخل الاسلام بالذات، حتى ترتع الرأسمالية والشركات المتعدية القومية على هواها، ولا رادع من دين أو شريعة .. ولا يقف انسان ما يدافع عن أخلاقيات وسلوكيات وثوابت دينية ضد ما تفعله من قبح، وحتى يصبح دين العالم الموحد هو (العولمة).



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٧/٧/٢٠٠٠

الوحدة العربية.. بين العولمة ومحكمة الاستئناف!!

د. مصطفى عبدالغنى

هذه قضية قد تبدو غريبة غامضة؛ غير ان إعادة النظر إليها في ضوء ما انتهت إليه حالة الأمة في زمن العولمة، يدفعنا إلى التوقف عندها، والتامل، ليس بالضرورة فيما تدعو إليه، وإنما فيما قد تثيره في هذا الواقع الذى نعيش فيه.

والقضية ببساطة تدخل بنا إلى المحاكم بشكل رسمى بتهمة التقصير فى بناء الوحدة العربية إما على مستوى الأمة العربية كلها وإما على مستوى احد هذه الاتحادات الإقليمية (كاتحاد المغرب العربى بالتحديد) خاصة فى عصر المؤسسات الدولية الضخمة فلنتمهل اكثر عند هذه القضية على مستوى القطر الواحد.

(٢)

ولكى نتعرف اكثر على الموضوع او القضية لابد من الاقتراب من حيثياتها.

الحيثيات تقول إنه خلال هذا الاسبوع تنظر محكمة القاهرة الطعن فى قضية أطلق عليها قضية (الوحدة العربية) يتهم فيها صاحبها - وحيد الأقصرى - الحكام العرب لتقصيرهم فى إقامة الوحدة العربية لما آل إليه حال الأمة العربية التى باتت تعانى أقسى انواع المذلة والهوان فى ظل النظام العالمى الجديد بسبب تفرقها ولختلافها.. كما نقرا فى الدعوى التى رفعت.

وفى الوقت نفسه ينظر النائب العام فى الجزائر قضية رسمية اخرى اطلق عليها قضية (اتحاد المغرب العربى) اتهم فيها صاحبها - حسن النورى - زعماء دول المغرب العربى بـ «العجز عن تحقيق حلم الجماهير المغاربية فى بناء اتحاد مغاربى فعال وقوى..» كما نقرا ايضا فى حيثيات الشكوى الرسمية التى رفعت.

وقريب من هذا نقرا مثل هذه الدعاوى او الطعون او الشكاوى باشكال مغايرة وإن لم تكن متطابقة فى المشرق العربى.

والمهم هنا هو ما يشير - بشكل عام - إلى ان الجماهير الشعبية العربية اصبحت اكثر وعيا من قبل بما يجرى على المستوى العالمى الآن حيث اصبح من آثار التجاوب مع التطورات العالمية إعادة ضرورة هيكلة اقتصاد الأقطار العربية او ضرورة الإسراع بها فى منظومة النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

وحين نعود خاصة إلى القضية التى طرحت فى مصر نجد ان هذه القضية كانت قد طرحت على جميع الملوك والحكام العرب تحت دعوى (إلزام بتنفيذ جميع المواثيق والاتفاقات والمعاهدات التى أبرموها لتحقيق التضامن العربى وصولا إلى الوحدة العربية الشاملة).

والحيثيات تشير اكثر إلى ان الدعوى أقيمت فى مارس من العام الماضى ولاقت من المدعى كما كبيرا من المعوقات والتجاوزات فى الحث على ضرورة إعلان المدعى عليهم فى منتصف العام نفسه، وهو ما انتهى منها إلى تاجيل القضية وإدخال امين عام جامعة القاهرة كخصم.

وكانت القضية تقوم أساسا على ضرورة تحقيق الوحدة العربية استنادا بوجه عام الى الأخطار التى تواجهها الأمة كلها ثم التذكير بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى بين الاقطار العربية وميثاق التضامن العربى فى مؤتمر القمة فى منتصف الستينيات واتفاقية الوحدة الاقتصادية المبرمة بين دول جامعة الدول العربية واتفاقية (السوق العربية المشتركة) التى تم الاتفاق عليها مرورا بميثاقات مجلس التعاون العربى وميثاق الاتحاد المغاربى وميثاق مجلس التعاون الخليجى وما إلى ذلك من الوثائق والمستندات الموقع عليها من قبل.

وقد تبين من مراحل تداول القضية انه باستثناء إعلان السيد رئيس الجمهورية المصرى وامين الجامعة العربية فإنه لم يبلغ بقية المسئولين العرب فى حين ان محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ٢٩ فبراير هذا العام قضت بعدم قبول الدعوى (لرفعها من غير ذى مصلحة) مما دفع المدعى بالطعن على هذا الحكم بالاستئناف وتحدد النظر فيه فى محكمة الاستئناف بعد ايام قليلة (يوم ٧/٢٢ من هذا الشهر).

وعبورا فوق إجراءات عدم قبول الدعوى والطعن والاستئناف وانتظار النظر.. إلى غير ذلك فإن القضية، قضية إقامة الوحدة العربية بين اقطار عربية متفرقة فى هذه الحقبة الخطيرة التى نعيش فيها، تصبح من أهم القضايا التى تعرض لها.

ولن نبالغ إذا قلنا إنها من اهم القضايا التى تحدد المصير العربى فى الحقبة القادمة.

وهو ما يثير الكثير من المرارة والألم.

(٣)

إن تناول قضية (الوحدة العربية) اليوم و(أوراق القضية وحيثياتها فى ملف ضخم بين أيدينا) يخرج من المفهوم التقليدى للوحدة العربية التى كنا نتحدث عنه كثيرا ونمارسه بالقول والفعل والنص والاغنية منذ الخمسينيات إلى واقع آخر تماما اليوم.

فابناء جيلى يتحدثون كثيرا عن هذه الوحدة التى تجسدت بما لم يحدث من قبل فى الخمسينيات لاسيما مع قيام الوحدة المصرية - السورية بين مصر وسوريا، غير ان ما نشاهده الآن ونعيشه (خاصة بعد ازمة الخليج الثانية) وبدء نظام عالمى جديد تكرر تاكيده عبر بوش وآليات العولمة السياسية وإجراءاتها العسكرية فى العقد المنصرم من القرن العشرين، وما نعانيه الآن كلما ذهبنا إلى بلد عربى او رصدنا الواقع العربى فى هذا القطر او ذاك فى عالم يتجه إلى التكتل (الاقتصادى على الأقل).... هذا وغيره يدفعنا إلى النظر لقضية (الوحدة العربية) بشكل اكثر جدية، ولن نبالغ إذا قلنا بشكل ينطلق أساسا من الخوف من المصير الذى ننتهى إليه فى حالة تفرقنا كدول عربية نامية فى عصر العولمة.

ولن اكون مغاليا إذا قلت إن ابتعاد هوة هذه الوحدة السياسية - على المستوى الشخصى - تزيد كلما ذهبت إلى أى قطر من الاقطار العربية اليوم.

لقد اصبح كل قطر مشغولا بما فيه مرة.

ومشغولا بما بينه وبين القطر العربى المجاور له مرة ثانية.



المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ١٧ / ٧ / ٢٠٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومشغولا بين هذا المجلس الخليجي والمجلس المغاربي - على سبيل المثال - مرة ثالثة.

لقد أصبحت مظاهر الشقاق أكثر من غيرها اليوم.

وأصبحت كل الاتفاقات والتقارير والتمنيات التي طالما حلمنا بها تتمزق مع تمزق الوعي العربي إلى شتات في محيط عربي تزداد فيه الجزر، بل وتتفتت الجزر بفعل إلغاء جميع الحواجز والحدود على التجارة العالمية والأراضي العربية.

إن البديهيات التي تردد الآن في تطور مفهوم العولمة تؤكد أنها - أي العولمة - تعني بوضوح شديد إزالة كل القيود المفروضة على التجارة الخارجية لكل مناطق العالم (الكتل الموحدة أو الأقطار المتفرقة) حيث تحدث المنافسة سواء المعروفة وفي مقدمتها التجارة العالمية والسلع.. إلخ وغير الملحوظة أو الملحوظة وفي مقدمتها وسائل الاتصالات والتكنولوجيا ونظم المعلومات وما إلى ذلك مما يفرض هيمنة الشمال على الجنوب ليس في التقنية والآلات الذكية في الظاهر وإنما - وهو أخطر ما يواجهنا - في تحدي الثقافة العربية التي أصبحت تواجه القوى الكبرى بأصحاب متفرقين متناحرين.

وهناك بديهية أصبح يرددها الآن الاقتصاديون من أنه منذ اتفاقية الجات ١٩٩٤ - وإلغاء جميع القيود والمعوقات على التجارة العالمية أصبح الخاسر الأول هو الأقطار العربية، لسبب جوهري، هو أن الاضطرار إلى تعديل الهياكل الاقتصادية والاندماج في السياق الاقتصادي العالمي تم بشكل منفرد وليس جماعيا.

الأكثر من هذا أن التقارير العالمية أشارت إلى خسارة التعامل مع الغرب بغير استراتيجية واحدة! فقد أصبحت تواجه بهذا الشكل - في الغالب - (صعوبات جمة في كيفية الاندماج في الاقتصاد العالمي) وهو ما يؤدي ليس إلى انخفاض مستوى المعيشة في كل قطر عربي فقط وإنما إلى زيادة الفجوة بين فئتين: رجال الأعمال والغالبية من الجماهير.

إن القضية التي رفعت لتوحيد الأمة العربية كانت تتجه في أهدافها إلى اتجاهات مثالية كان تتحدث عن اتخاذها - أي الوحدة - وسيلة مشروعة تعبر عن رغبة الجماهير في وحدتها الشاملة أو استغلال القضية في التوعية بأهمية القومية العربية التي تعبر عن الولاء والانتماء للوطن العربي.. وإيقاظ الصحوة العربية.. أو.. وسيلة للرد.. إلى غير ذلك مما نجده من أهداف هذه الدعوة أو القضية التي رفعت غير أن معاودة النظر إلى ما يحدث اليوم يدعونا إلى أن نرى أن الوحدة بين الأقطار لابد أن تكون في إطار (حتمية العولمة) التي أصبحت واقعا فاعلا في هذه الحقبة التي نعيش فيها.

إن التنبه إلى حتمية العولمة لا تتحدد فقط في التنبه لآثارها الاقتصادية الخطيرة فقط وإنما تمتد بها وخلالها إلى آثار تدني مستوى الدخل على الفرد، وبالتبعية، تدني مستوى الوعي الثقافي مما نشأ عنه ضعف الهوية العربية في وقت أصبحنا فيه أمام مجموعات ضخمة تحركها أمامنا الهياكل الاقتصادية واقتصاد السوق الغربية مثل (الوحدة الأوروبية) أو كتلة (النافتا) أو جماعة (الآسيان).. في وقت افتقدنا فيه - بالفعل - كتلة (ولا نقول - حتى - وحدة عربية) تستطيع التعامل مع الكتل الاقتصادية الضخمة أمامنا.

••

ولهذا وغيره، نقول إن قضية (الوحدة العربية) المرفوعة الآن لا تدعو إلى التضامن العربي بشكل (يوتوبي) وإنما تعدت الشعارات القومية وتحددت في واقع اقتصادي وتجارة عالمية أصبحت هي البديل الوحيد لمواجهة هذه المنافسة أو فلنقل لمواجهة هذه القوى الغربية الجديدة التي لا تريد استعمارنا سياسيا - كما كان - أو اقتصاديا - كما نسعى الآن - وإنما (ثقافيا) أيضا.

وبعد، فإن هذه الدعوة التي تدخل إلى محكمة الاستئناف بعد أيام لا تريد (وبشكل أكثر أمانة) لها أن تتوقف فقط عند العامل السياسي، فإن الحديث عن وحدة سياسية الآن أصبح يحول بينه ويلات كثيرة، وإنما تدعو على المدى القريب إلى وجود (السوق العربية المشتركة) لمواجهة (اقتصاد السوق) الغربية ضمنا، أي الدعوة إلى وحدة اقتصادية قبل أن تغيب الثقافة العربية، أو الهوية العربية.

وقبل أن تغيب الوحدة الثقافية العربية من هذا الوطن العربي، أو الذي مازلنا نقول عنه (الوطن العربي) حتى اليوم!!



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨/٧/٢٠٠٠

نحو الحرية « مكافحة العولمة »

مهنة بعض الشيوعيين

د. وحيد عبدالمجيد

أصابني دوار من كثرة الضحك عندما طالعت خبراً بثته وكالة الأنباء الفرنسية قبل أيام عن تصدي «شيوعيي العالم» للعولمة. كان الخبر - النكتة - عن اجتماع ممثلي ٥٨ حزباً شيوعياً ويسارياً من ٥٢ دولة في أثينا لبحث سبل مكافحة العولمة.

كان مبعث الضحك - أولاً - أنه مازال هناك ٥٨ حزباً شيوعياً ويسارياً في عالم اليوم. وربما يظن البعض أن الإشارة إلى أحزاب يسارية قد تعني تجمعات غير شيوعية كأن تكون اشتراكية ديمقراطية مثلاً. ولكن هذا مستبعد في السياق الذي نتحدث عنه، والذي يضم أحزاباً شيوعية وأخرى شيوعية «بشرطة»، أي تخجل من أن تصرح باتجاهها الحقيقي.

وقبل ذلك كانت هناك أحزاب شيوعية تحمل أسماء أخرى لأسباب تتصل بخداع الرأي العام أو لاعتبارات أمنية. وقد حدث ذلك في مصر سواء قبل ١٩٥٢ أو بعد تجاوز التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية الحزبية في منتصف السبعينات. غير أن العامل الأساسي اليوم وراء تجنب التسمية الصريحة هو الخجل. وقد يبدو هذا تطوراً إيجابياً. وهو كذلك بالفعل، ولكن ليس في هذا السياق.

فالاجتماع المشار إليه يضم الشيوعيين الذين لم يطرأ عليهم أي تطور إيجابي بخلاف شيوعيين آخرين في مختلف أنحاء العالم أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من معسكر الحرية، وكان بعضهم في قلب هذا المعسكر حتى في وجود الاتحاد السوفيتي السابق وقبل الانهيار الذي تعرض له.

ونجد هذا الانقسام في مصر الآن. مثلما كانت هناك مؤشرات عليه في الانقسام الذي حدث في أوساط الشيوعيين تجاه الانقلاب على الديمقراطية عام ١٩٥٢ وتكريسه عام ١٩٥٤.

ولكن في حالة مصر سارت الأمور في اتجاه التدهور، حيث التحق كثير من الشيوعيين بالنظام اللاديمقراطي بعد أن حلوا أحزابهم وقبلوا أن يلعبوا دور الخدم في بلاط هذا النظام. ومع ذلك قدم بعض الشيوعيين المصريين نموذجاً في النضال من أجل الحرية عندما رفضوا تلك الصفقة التي انتفع من ورائها قليل منهم رغم كثرة من وافقوا عليها.

وكانت عيون هؤلاء المنتفعين على مؤسسات الصحافة والإعلام والثقافة. ونجحوا بالفعل في التغلغل فيها. وهؤلاء هم الذين مازالوا يتصدرون النشاط الشيوعي الرسمي في مصر الآن سواء السياسي أو الإعلامي. ووصل تشعبهم بأساليب النظام الذي عملوا في خدمته إلى حد أن شيوعيتهم امتزجت بفاشية مفزعة مثلهم مثل أقرانهم الذين اجتمعوا في أثينا لمكافحة العولمة. وهذا الامتزاج هو أحد العوامل التي تفسر تخليهم عن قسم من ميراثهم الأيديولوجي وهو الجزء المتعلق بالأممية فيه.

فالشيوعية بطابعها أممية أو عولية، أي كانت تطرح نموذجاً ذا طابع عالمي. ولكن مشكلتها أن هذا النموذج قام على رؤية مغايرة بل مناقضة لمسار التطور الطبيعي للعالم وعلى تصور يتعارض مع الطبيعة الإنسانية.

لقد أرادت الشيوعية وقف المسار الطبيعي لتطور العالم من أجل مسار آخر له نفس الطابع العالمي. ولكن الفرق أن المسار الذي تصوره



الشيوعيون لم يكن طبيعياً، ولذلك كان المطلوب هو فرضه من خلال تغييرات اجتماعية واقتصادية تجتاح العالم. وقد فشلت تلك المحاولة واستمر العالم في تطوره الطبيعي الذي يظن البعض أنه كان مخططاً له.

ولكن ادرك كثير من الشيوعيين أن العولمة الراهنة لا ترتبط بخطة يجري تنفيذها وإنما بتطور طبيعي ناجم عن التقدم التكنولوجي الهائل وخاصة في مجال الاتصالات والمعلومات فضلاً عن التطور الطبيعي للرأسمالية في العالم. وهم إذ يدركون ذلك يفهمون ما يفهم غيرهم، وهو أن هذه العولمة فيها خير وشر، وأنها تتيح فرصاً للكل مثلما تحمل تحديات للجميع أيضاً. إذ إن العامل الحاسم هو مدى قدرة كل شعب على أن يخلق ويدعم الإمكانات التي تحسن مركزه التنافسي.

ولذلك تجد اجتهادات بالغة الأهمية لكتاب ومفكرين شيوعيين في هذا المجال. وهؤلاء هم الذين فتح الله عليهم وحرر عقولهم. أما أقرانهم الذين انغلقت عقولهم، فقد وجدوا في مكافحة العولمة حرفة جديدة في مرحلة لا يعرفون ما يعملونه فيها. ولذلك يعاني بعضهم اضطراباً في العقل أو السلوك أو في كليهما. ويضع بعضهم الآخر نفسه في خدمة كبار العالم رغم أنهم لا يكفون عن سب وشتم الكبار الذين يفرضون العولمة.

ونجد بين هؤلاء من يعملون في خدمة أكثر القوي تخلفاً في الغرب، وهي القوي التي تنظر إلى العالم من منظور ديني أو طائفي وتسعي إلى إثارة فتنة طائفية هنا وهناك. فكان بعض الشيوعيين في مصر، ومازالوا هم أهم خدم هذه القوي التي يناضل شيوعيون آخرون مع غيرهم من القوي الوطنية ضدها.

ولكن أخطر ما يترتب على «بطالة» الشيوعيين الأكثر تخلفاً - والأكثر [illegible] من أقرانهم المحترمين في [illegible] الأحيان - هو أنهم يتحولون [illegible] أدوات في أيدي قوي غربية تستخدمهم إما بشكل صريح أو ضمني.

وهذا هو ما لاحظه الصديق المبدع وليد نويهض في مقال نشره في جريدة «الحياة» الدولية أخيراً تحت عنوان «الغرب ينفخ في بوق الماركسية مجدداً والكثير منها يستفيد منه الأمريكيون».

وكان نويهض يعلق على معلومتين لفتتا انتباهه، وهما احتلال «البيان الشيوعي» صدارة الكتب الأكثر مبيعاً عام ١٩٩٨ بمناسبة مرور ١٥٠ سنة على إصداره، واختيار كارل ماركس كأحد أهم المفكرين في الألف سنة الأخيرة.

ولاحظ أن الغرب لم يعد يخاف من الشيوعية ولا من أحزابها في الغرب لأنها لم تعد عيوناً وآذاناً تزود الاتحاد السوفيتي بمعلومات أو تساعده في حالة اجتياح الجيش الأحمر وتوابعه في حلف وارسو حائط برلين الذى سقط وانتهي.

فبعد أن زال كل تلك لا بأس مما أسماه نويهض الاستئناس بأفكار لا تأثير لها بل لا مانع من أن يتعاون الغرب مع بعض قادتها ومثقفيها الذين تحولوا للعب في الملعب الرأسمالي وعرض خدماتها لإعادة استخدام بعض ما بقي من الماركسية ولكن لصالح أعدائها القدامي.

غير أن ما لم يلتفت إليه نويهض وآخرون - اهتموا بالعلاقة الجديدة الناشئة بين الغرب وبعض الشيوعيين في بلاد مختلفة - هو أن الخدمة الأهم التي يقدمها هؤلاء لسادتهم الجدد هي الهجوم على العولمة.

فعندما يأتي الهجوم من فاقدي المصداقية، يصبح عوناً وليس عائقاً. وليقارن أي شخص بين العولمة الراهنة - بإيجابياتها وسلبياتها - وبين ما كان سيترتب على الأممية الشيوعية لو تحققت. صحيح أن العولمة الرأسمالية ليست جنة لأن فيها مظالم واختلالات وعدم تكافؤ. ولكن يصعب القول بأن الأممية الشيوعية بالطريقة السوفيتية الستالينية ليست جحيماً حقيقياً.

وهكذا يصبح نقد أنصار الأممية الشيوعية دعماً غير مباشر للعولمة الرأسمالية التي لابد أن مؤيديها



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الــوفـــد

التاريـــخ : ١٨/ ٧ / ٢٠٠

يتمنون انعقاد مؤتمرات مناهضي العولمة الشيوعيين كل يوم. وهؤلاء مثلهم مثل الشيوعيين عملاء القوى الأمريكية التى تزعم الدفاع عن الحرية الدينية هم الأوفر عداء لقيم الحرية والأكثر قابلية لاستخدامهم لصلحة الغرب. فهل يفعلون خيراً بأن يعتزلوا؟



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٢٠٠٦/٧/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر ومجتمع المعرفة



السيد يسين *

أقام المجلس المصري للشؤون الخارجية وهو جمعية غير حكومية مؤتمره السنوي الأول في الرابع من يوليو الجاري وكان موضوعه «الشرق الاوسط في مفترق الطرق».

وقد دعيت للاشتراك في المؤتمر في جلسته الاخيرة التي خصصت لموضوع مهم يشغل النخبة المصرية السياسة والفكرية منذ فترة، وهو الدور المصري في مرحلة «مابعد السلام». وقد قدم ورقة العمل في الموضوع د. أسامة الغزالي الخبير السياسي المعروف ورئيس تحرير «مجلة السياسة الدولية».

وقد أثارت ورقة العمل بما طرحته من قضايا مهمة مناقشات بالغة الخصوبة، اتجه بعضها الى الاتفاق مع الدكتور الغزالي في اطروحاته، ونزع بعضها الآخر الى الاختلاف معه سواء بشكل كامل أو جزئي.

لقد أثرت ورقة العمل في الواقع أن تبدأ بسرد البعد التاريخي للدور المصري، ثم ما لبثت ان تساءلت أي دور لمصر بعد السلام؟ وقررت ان الذي يحدد الاجابة على هذا السؤال عنصران حاسمان، الأول ما تنجزه مصر على صعيد بناء قوتها الذاتية الداخلية، والعنصر الثاني هو طبيعة النظام الدولي المعاصر لمرحلة مابعد السلام. وقررت الورقة ان هناك ثلاثة منظورات لدور مصر، الأول سياسي من زاوية دور مصر في اعادة صياغة العلاقات العربية -العربية من ناحية، وعلاقات العرب بجيرانهم في الشرق الاوسط من ناحية ثانية، والمنظور الثاني اقتصادي ودور مصر فيه مجال عالم «الجنوب» وهدفه هو دعم التعاون بين البلاد النامية والاسهام في صياغة شروط اكثر عدلا لعلاقاتها الاقتصادية مع عالم الشمال المتقدم. والمنظور الثالث ثقافي حضاري بالضرورة، ومقتضاه قيام مصر بدور رائد في ترشيد وترويض صراع الثقافات. ثم انتقلت ورقة العمل للحديث عن الفرص والقيود في قيام مصر بهذا الدور.

صياغة مختلفة للمشكلة

وقد أثرت في تعليقي على ورقة الدكتور الغزالي ان اعيد صياغة المشكلة. لأنني احسست بأن الحديث في الورقة عن دور مصر، وهو موضوع ثابت في الخطاب السياسي المصري المعاصر، يردد في الواقع مقولات تقليدية، وأن كان حاول ان يربطها بالتغيرات الدولية الجديدة كالعولمة وثورة الاتصالات. كما ان الخلاصة عند هؤلاء الذين يتحمسون للقيام بدور مصري بارز في المحيط العربي والدولي غالبا ما يقترحون صراحة أو ضمنا ان هذا الدور يتحقق لو قدمت مصر «النموذج» السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يمكن ان تحتذيه الدول العربية، كما اقترح ذلك المفكر المصري المرموق حازم الببلاوي في مقالة له نشرت في جريدة «الحياة» مؤخرا.

وقد أحسست أنني بحاجة الى ان نخرج من القيود التي تكبلنا في مناقشة هذا الموضوع، والتي تتمثل في تكرار الحديث عن «الدور» و«النموذج» ووجدت ان النهج الاسلم في الاقتراب من هذه المشكلة المهمة، هو الانطلاق من مرحلة التطور الراهنة في المجتمعات الانسانية المتقدمة، وهي انتقالها السريع من مرحلة بناء مجتمع المعلومات الى بناء مجتمع المعرفة. وقد قررت بهذا الصدد في مقال سابق لي بعنوان «مجتمع المعرفة» ان تخليق مجتمع المعلومات في الدول المتقدمة لم يكن سوى الخطوة الاولى في بناء مجتمعات عصرية سيسود نموذجها القرن الحادي والعشرين. فقد بدأت ملامح الخطوة الثانية الحاسمة، وهي الانتقال من مجتمع المعلومات الى مجتمعات المعرفة. ومنطق الانتقال ان المعلومات بذاتها ليست معرفة، وانما هي المواد الخام- ان صح التعبير- لتخليق صور شتى وانماط متعددة من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية. ومن ثم فلابد من الدراسة المتعمقة لكيفية تخليق المعرفة، وابتداع اساليب حديثة لبلورة المعرفة وتحليلها ونقدها، والعمل على تطويرها باستمرار في ضوء تلاحق الكشوف العلمية وتعميق التطورات التكنولوجية، بل والسعي الى التجاوز الدائم للمعرفة الراهنة».

وأضفت ومعنى ذلك كله، ان المجتمع الانساني المعاصر في حاجة الى بلورة نظم حديثة لانتاج المعرفة، بحيث تصبح المعرفة الشاملة هي اساس اتخاذ القرارات. ولذلك كان منطقيا ان يوصف الاقتصاد المعاصر المتطور باستمرار بأنه اقتصاد المعرفة.

في ضوء ذلك كله اقترحت صياغة جديدة للمشكلة تتمثل في طرح التساؤل الاساسي الذي مؤداه: ما هي قدرة الدولة والمجتمع في مصر على الاستيعاب المنهجي المنظم للمعرفة المعاصرة، وما هي امكانية تحويل مصر الى مجتمع معلوماتي، وما هي احتمالات اسهام مصر في انتاج المعرفة العالمية في المستقبل المنظور؟

وكان وراء هذا الطرح ادراكنا من واقع بحوثنا السابقة المنشورة في كتابنا «الوعي التاريخي والثورة الكونية»، (القاهرة، الطبعة الثانية عام ١٩٩٥)، ان هناك بعد سقوط النماذج المعرفية القديمة ثورة كونية تتمثل في ثلاث ثورات متزامنة، ثورة سياسية تركز على الديموقراطية



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٢/٧/٢

والتعددية واحترام حقوق الانسان، وثورة قيمية تتمثل في الانتقال من القيم المادية الى القيم مابعد المادية، وثورة معرفية هي الانتقال من الحداثة الى ما بعد الحداثة.

المشهد المصري الراهن

وقد قدمت فروضا أربعة تمثل تشخيصي للمشهد المصري الراهن في جوانبه السياسية والاجتماعية والمعرفية.

● الفرض الاول ان الدولة المصرية مازالت تفتقر الى رؤية استراتيجية متبلورة ومتماسكة. ودليلي على ذلك الاضطراب الواضح في مجال الاختيارات التنموية، وعدم الاستقرار على سياسات محددة للتكيف مع العولمة، وخصوصا فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، ومشروع الشراكة الاوروبية المصرية.

● الفرض الثاني ان النخبة السياسية المصرية قد تكلست وتجمدت، وتفتقر الى المتابعة النقدية المنظمة للمتغيرات العالمية، وللافكار التي يمور بها الحوار الفكري على مستوى الكون.

ودليلي على ذلك الحوارات التي اجراها تحت اشرافي فريق من خبراء مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مع قادة الاحزاب المصرية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار، قبيل اجراء «الحوار الوطني» منذ سنوات، والتي من خلال تحليلها تؤكد ما خلصنا اليه من عدم المتابعة، بما يكشف عن الحاجة الماسة لتجديد قيادات الاحزاب، والدفع بأجيال الشباب الى المقدمة، والى متابعة رؤى العالم الجديدة.

● الفرض الثالث ان المجتمع المدني المصري البازغ يمر بأزمة عميقة، ويكشف عنها بكل وضوح تجمد عمل النقابات المهنية منذ سنوات، سواء بسبب التدخلات الحكومية، أو نتيجة للانشقاق الحاد في صفوف النخب النقابية، ومحاولة بعض الاتجاهات وابرزها تيار الاسلام السياسي الهيمنة والسيطرة الكاملة على نقابات المحامين والمهندسين على سبيل المثال. كما ان فساد بعض المنظمات غير الحكومية وخصوصا تلك التي اسست على أنها شركات مدنية، وخصوصا في مجال حقوق الانسان يلقي بظلال كثيفة من الشك على مصداقية هذه المنظمات والشركات مادامت قيم نبيلة مثل حقوق الانسان اصبحت سلعا تباع وتشترى!

● الفرض الرابع ان النخبة المصرية الفكرية واعني المثقفين على وجه الخصوص متخلفون عن متابعة التطورات العميقة في الفكر العالمي، ماعدا قلة منهم لديها الرغبة والقدرة معا على التحليل النقدي لما تنتجه مصانع التفكير في العالم.

مصادر انتاج الفكر العالمي

ويلفت النظر في العقود الاخيرة، ان بعض المؤسسات العريقة مثل اليونسكو، أو الجديدة مثل «المشروع الالفي» الذي تتبناه جامعة الامم المتحدة في طوكيو، اصبحت من اهم مصادر انتاج الفكر العالمي في الوقت الراهن. وحين نتحدث عن الفكر العالمي فنحن نتحدث في الواقع عن الفكر الانساني المعاصر الذي ضاقت فيه الحدود بين المحلي والكوني. فكل مشكلة كونية مثل البيئة أو العولمة أو ثورة الاتصالات هي مشكلة محلية في نفس الوقت. وكذلك فكل مشكلة محلية سواء كانت الفقر، أو التطرف، أو الارهاب، او الهيمنة، هي مشكلة كونية ايضا بحكم ثورة الاتصالات، وطابع الاعتماد المتبادل السياسي والاقتصادي والثقافي الذي اصبح يسم العالم في الوقت الراهن.

وقد اصدرت اليونسكو كتابين أساسيين يحفلان بالافكار الجديدة، وبالتحديات التي ستواجه الانسانية في الالفية الثالثة. الاول صدر باسم فردريك مايور السكرتير السابق لليونسكو وحرره جيروم باندية وهو رئيس وحدة التحليل والمستقبليات في اليونسكو، ومن اهم المثقفين المعاصرين في تنظيم الحوارات الفكرية الدولية.

وهذا الكتاب يتحدث عن صياغة عقد اجتماعي جديد، فيناقش مشكلات السكان والفقر واستبعاد بعض الفئات الاجتماعية ووضع المرأة ومشكلات التحضر كما انه يتحدث عما يسميه «العقد الطبيعي للمستقبل» ويعني مشكلات العلم والتنمية والبيئة. وهو يناقش مشكلات التصحر والمياه والغذاء والبيوتكنولوجيا.

وينتقل للحديث عن عقد ثقافي والانتقال من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة. وينتهي بحديث عن عقد اخلاقي جديد، يشمل «السلام والأمن» ومستقبل الامم المتحدة، ونحو ثقافة للسلام. أما «المشروع الالفي» فهو يصدر كل عام الآن تقريرا سنويا عن «حالة المستقبل» يحدد فيه المشكلات العالمية بناء على استطلاع آراء مئات الخبراء في العلم الطبيعي والاجتماعي.

وإذا أضفنا الى انتاج المؤسسات العالمية، انتاج رواد الفكر في بداية الالفية، ومن اهمهم مانويل كاستلز صاحب ثلاثية «عصر المعلومات» ورونالد انجلهارت صاحب الكتاب الخطير «التحديث وما بعد التحديث»، لادركنا أننا- في أي حديث عن دور مصر في المستقبل- لابد ان نعتمد في المقام الاول على الاسهام الفعال في استيعاب المعرفة المعاصرة، تمهيدا ضروريا للاسهام في انتاج المعرفة على الصعيد الكوني.

---

* مستشار مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]

جلال أمين *

العولمة تغريب وانسلاخ.. وخطر على الهوية

على الرغم من ان استخدام لفظ «العولمة» لوصف ما يحدث في العالم، هو استخدام حديث، فان الظاهرة نفسها قديمة جدا. فاذا نحن فهمنا العولمة بمعنى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات البشرية، سواء في ما يتعلق بانتقال السلع او الاشخاص او رؤوس الاموال او المعلومات او الافكار او القيم، فان العولمة تبدو لنا كأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الانسانية.

ووجود الوعي بظاهرة العولمة لا بد انه قديم ايضا، وهو متجانب بين التأييد والاعجاب.. والخوف. فالمعارضون للعولمة وللانفتاح الشديد على العالم يخشون ما ينطوي عليه هذا الانفتاح من تهديد لثقافتهم وهويتهم الخاصة من ناحية، ومن تهميش لنسبة لا يستهان بها من امتهم، او ربما لغالبية هذه الامة، من ناحية اخرى. وفي الجانب الاخر، ترى المؤيدين للعولمة والمتحمسين لها، يبدون انبهارا شديدا بمدى كفاءة التكنولوجيا الحديثة وقوتها، وثقة تامة بقدرة هذه الاخيرة على تحقيق الارتفاع بمستوى المعيشة للجميع، على الاقل على المدى الطويل، ويميلون الى الاستهتار بالاثار السلبية للعولمة على الاستقلال الثقافي والحضاري، بل ويبدون تفاؤلا بقدرة هذه التكنولوجيا الحديثة نفسها على دعم الثقافات الوطنية وتقويتها.

لكن (وبرغم ان العولمة قديمة) الا ان العالم شهد في السنوات الاخيرة تطورا مهما من حيث الاتجاه الى مزيد من العولمة، من خلال ما اسفرت عنه جولة الاوروغواي في مفاوضات «الغات» من اتفاقات دولية في منتصف التسعينات، تدشن مرحلة جديدة من مراحل تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الاموال من دولة الى اخرى. وتضم الدول الموقعة عليها عددا غير مسبوق في تاريخ الاتفاقات الدولية، ومن ثم تنبئ بدخول العالم حقبة تتسم بارتباط وتفاعل في المجال الاقتصادي وبالتالي في مجالات الحياة الاخرى، اكبر ما عرفه العالم في اي وقت مضى.

٣ مدارس

هنك مدارس عربية عدة حين يتعلق الأمر بمسالة العلاقة بين الشرق العربي والغرب خلال القرنين الماضيين.

فهناك اولا، «مدرسة التقدم المطرد» التي تقول ان هذه العلاقة أدت الى ان يكون كل شيء تقريبا اليوم في الوطن العربي اكبر حجما ويتحرك بسرعة اكبر مما كان يفعل قبل مائتي سنة. ولا يكاد يكون ثمة شك في ان كلا الامرين له علاقة وثيقة بالاتصال بالغرب.

فحجم السكان في الوطن العربي اليوم يقرب من ٢٥٠ مليون نسمة ، بالمقارنة بما لا يمكن ان يزيد على عشرين مليونا وقت قدوم الحملة الفرنسية الى مصر عام ١٧٩٨. معنى هذا انه خلال هذين القرنين تضاعف حجم السكان على الاقل ١٢ مرة، وهو امر لا يمكن تصوره لو لم يتعلم العرب من الغرب الاساليب المؤدية الى خفض معدل الوفيات.

لكن لكي يتحقق تخفيض بهذا القدر، كان لا بد أن يحدث نمو سريع في ميادين عدة: في مساحة الارض المزروعة، وفي الانتاج الزراعي وبخاصة انتاج الغذاء، وفي طرق المواصلات اللازمة لنقل الغذاء من مكان الى اخر، وفي قدرة الدولة على فرض احترام القانون ونشر وسائل مكافحة الامراض والاوبئة. وكل هذا تعلمه العرب من الغرب، او ادخله الغرب عنوة في بعض الاحيان.

والامر نفسه ينطبق على اسباب الزيادة في عدد سكان المدن في الوطن العربي، وعلى نسبة الامية وتطور الصناعة، وارتفاع متوسط الدخل ثماني مرات، وارتفاع معدل الاعمار من ٣٥ سنة الى نحو ٦٥ سنة الان.

ثم هناك ثانيا، «مدرسة الاستغلال المطرد» التي ترى أن الغرب لم يات الى الوطن العربي بقصد إحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي العربي، بل لدفع عجلة النمو في الغرب نفسه. فاذا كان الوطن العربي قد شهد على رغم ذلك «تقدما» فلا بد ان يكون هذا قد حدث من باب المصادفات السعيدة.

نعم ازدادت المحاصيل الزراعية ولكن لم يكن في الاساس القصد توفير الغذاء لعدد اكبر من الناس او لتحسين مستوى تغذيتهم ، وإنما انتاج كميات اكبر من محاصيل التصدير لتلبية حاجة الصناعات الغربية او لطلب المستهلكين في الغرب.(كما في حالة استبدال القمح بالكروم في شمال افريقيا).

والتقدم في الصحة ومكافحة الامراض والاوبئة، حدث في الحدود التي رسمتها احتياجات الاوروبيين وسلامتهم.

طبقة عالمية

أما في ما يتعلق بنمو التفاوت والبعد عن المساواة في توزيع الدخل، فيمكن الجزم كقانون عام انه حيثما حل الاوروبيون في الوطن العربي، مال توزيع الدخل الى الابتعاد عن المساواة. وهذا ليس بمستغرب. ففي مجتمع فقير ولكنه يتمتع بدرجة عالية من المساواة في الدخل، يصعب ان تجد بين السكان من لديه القدرة على شراء المنسوجات الانكليزية غالية الثمن، او العطور الفرنسية، او سيارة الكاديلاك الاميركية. إن تصريف مثل هذه السلع يحتاج الى وجود طبقة عالية تستاثر بنصيب الاسد من دخل المجتمع الفقير. ومن ناحية اخرى، يحقق التفاوت في الدخل مزايا اخرى للدولة الغازية، هي ضمان استمرار الولاء من جانب الطبقة المحلية التي تتولى السلطة ولو بالنيابة عنها او بالاشتراك معها، إذ تشعر هذه الطبقة بحاجتها المستمرة الى دعم المستعمر لها اذا ما ارادت الاحتفاظ بما تتمتع به من مزايا في الثروة والدخل.

ان هاتين المدرستين ، ومهما بدا من تعارض بينهما، تقومان في الحقيقة على المسلمات نفسها، وتصدران عن مرجعيتين متشابهتين حيال مسالة العلاقة بين العرب والغرب، هي المنطلقات والمفاهيم والمسلمات الغربية.

ذلك ان انصار المدرسة الاولى يقبلون سلفا المقولة بان التقدم الاقتصادي معناه زيادة متوسط الدخل ، وارتفاع درجة التصنيع، وازدياد حجم التجارة وسرعة المواصلات. ثم يزيدون الطين بلة بان يفهموا ويعرفوا هذه الامور كلها بالمعاني نفسها التي يفهمها ويعرفها بها الغرب، وكانه ليست هناك طرائق اخرى وانماط اخرى للانتاج والسلوك والتفكير.

وهذا ايضا ما يفعله اصحاب المدرسة الثانية، اي الذين يرون الى قصة العلاقة بين الشرق والغرب على انها قصة قهر واستغلال. ذلك ان الفارق الحقيقي بين الفريقين، ليس في ما اذا يقبلون المسلمات الغربية من دون نقاش او لا يقبلونها، بل ان الفريق الثاني (اصحاب نظرية الاستغلال) يريدون أن يتمتع الجميع بما لا يتمتع به الا القلة.

وانا اريد ان اطرح هنا الفكرة الاتية: ما ان نتخلص من تلك المسلمة التي تعتبر النمط الغربي في الاداء والسلوك هو النمط الوحيد المقبول ستظهر لنا العلاقة بين الشرق والغرب في ضوء جديد تماما، وسيبدو واضحا لنا ان وصف الاثار الاقتصادية لهذه العلاقة على انها تمثل قصة تقدم مطرد او قصة إخفاق واستغلال، ينطوي على إهمال لأهم جوانب هذه العلاقة طردا، كما انه ينطوي على تجاهل وإهمال لاكثر جوانب هذا اللقاء بين العرب والغرب درامية. نعم ان العرب أحرزوا تقدما اقتصاديا لا شك فيه، كما انهم تعرضوا الى الاستغلال بلا شك ايضا، ولكن الاهم بكثير من هذا وذاك هو انهم تعرضوا خلال هذين القرنين لعملية انسلاخ واغتراب شديدة الوطاة.

إن اهم اثار هذه العلاقة بين العرب والغرب طيلة القرنين الماضيين لم تكن ما اذا كان في حوزة العرب من هذه السلع او تلك الخدمات، قد زاد او قل، بل في ان طبيعة الاشياء التي اصبحت في حوزتهم مختلفة تماما عما كان في حوزتهم من قبل. إنهم اصبحوا يستمتعون باشياء مختلفة ، ويطمحون الى اشياء مختلفة عما كانوا يستمتعون به او يطمحون اليه قبل ان يتصلوا بالغرب.

ان المأساة الحقيقية اذا، في قصة الاتصال بين العرب والغرب ليست هي ان كان من الممكن للعرب ان يحققوا تنمية اسرع مما تحقق لهم لو تمتعوا باستقلالهم، وإنما هي انهم كانوا سيحققون التقدم بطريقتهم، وطبقا لامالهم وطموحاتهم هم، والمعدل الذي يختارونه.

المهم اذا، كما يبدو لي، هو انه خلال هاتين المائتي عام المنصرمة، مر العرب بعملية «انسلاخ او استلاب او اغتراب» هي ما يمكن تسميته بعملية «التغريب» وهي عملية او تطور ليس من السهل وصفه بانه كان خيرا او شرا، ولكنه بلا شك كان تطورا على اعلى مستوى من الدرامية.

وانا شخصيا لا اتعاطف مع تلك المتغيرات التي يشار اليها عادة بلفظ التغريب. ولكن هذا الموقف من جانبي يعكس مزاجا شخصيا مما لا يجوز لي فرضه على احد.

أنواع التغريب

لقد ظل الاتصال بين العرب والغرب في الاساس، ولمدة تقرب من نصف قرن ، اتصالا بين العرب وأوروبا. ثم اصبح مصدر التغيير الاساسي في السنوات الخمسين الاخيرة الولايات المتحدة الاميركية بدل اوروبا. ومن ثم تحولت عملية التغريب من الاوربة الى الامركة. والفارق بين الاثنين كبير جدا.

فقد شهد تغريب الوطن العربي في عهده الاميركي إهمالا عاما للزراعة، وانخفاضا في نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، حتى اصبح العرب اليوم في حاجة الى استيراد ليس فقط نصف ما يستهلكونه من غذاء، بل ايضا نصف واردات العالم منه.

في الحقبة الاميركية كان التنقيب في الجزيرة العربية يجري عن النفط لا عن ابار الماء. والعرب عموما خضعوا في الحقبة الاميركية للاستغلال كمستهلكين اكثر مما خضعوا له كمنتجين. فبدلا من إجبارهم على شحن المواد الاولية وتوريدها لاوروبا باسعار تتضمن غبنا شديدا، اصبح النفط العربي



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/٧/٢٠٠٠

اليوم يجري شراؤه باسعار تساوي عدة اضعاف نفقة إنتاجه بشرط ان يقوم العرب بانفاق ايراداتهم من النفط على الاسلحة الاميركية التي لا نفع لهم بها.

قد يعطى العمال العرب الان في الحقبة الاميركية اجورا اكثر ملاءمة للادميين من اية اجور حصلوا عليها خلال الحقبة الاوروبية، ولكن بشرط ان تنفق هذه الاجور العالية، او جزء كبير منها، على سلع مستوردة من الولايات المتحدة.

ثمة تطور مهم طرأ منذ نحو اوائل التسعينات على حركة التغريب الذي يخضع لها العالم العربي، وقد يكون الفصل الاخير من الرواية. إذ يبدو ان وسيطا جديدا هو الذي سيتولى اتمام حركة التغريب في هذا الجزء من العالم. وهذا الوسيط الذي يحل مكان اوروبا واميركا الان هو اسرائيل.

الان، هل لنا ان نتوقع مزيدا من النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل؟ نعم، وبلا ادنى شك. وهل لنا ان نتوقع مزيدا من الارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة وانخفاضا في معدلات الامية؟ نعم. وهل سنشهد المزيد من شق الطرق ومد السكك الحديدية وانابيب النفط والموانئ والمطارات؟ نعم، سيحدث هذا ايضا، وان كان من المرجح ان يمر عدد كبير من هذه الطرق وخطوط السكك الحديدية والانابيب بمدن وموانئ اسرائيلية كتل ابيب وحيفا، بل حتى التجارة في ما بين الدول العربية قد تصر اسرائيل على ان تدخل فيها كوسيط بين كل طرفين.

ان الثمن الباهظ سيكون حقا، كما كان من قبل، هو ما سيتعرض له العرب الى المزيد من المسخ لهويتهم. فبعد عشرين أو ثلاثين عاما من العلاقات الاقتصادية بين العرب واسرائيل، قد يصبح من الصعب على العرب ان يتذكروا ما كانوا عليه بالضبط قبل قرنين من الزمن، وقد يصعب على احد ان يتعرف على عربي حين يصادفه في الطريق.

* باحث ومفكر مصري

■ عن جلال امين: العولمة والتنمية العربية - من حملة نابليون الى جولة الاوروغواي ١٧٩٨ - ١٩٩٨- مركزدراسات الوحدة العربية - بيروت - سبتمبر - ايلول ١٩٩٩■



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٠

شيراك يشيد بـ «أنسنة العولمة»

■ ناجو (اليابان) - اف ب : أشاد الرئيس الفرنسي جاك شيراك أمس بالرغبة التي ابدتها دول مجموعة الثماني في ختام اعمالها في اوكيناوا بضرورة العمل على «أنسنة العولمة» للوقاية من المخاطر التي قد تنجم عنها. وقال شيراك في مؤتمر صحافي «من نتائج هذه القمة وعيها وادراكها ان العولمة رغم حتميتها وما تحمله من مظاهر تقدم وفرص عمل وغنى فهي تحمل ايضا مخاطر وانحرافات».

وعدد شيراك من بين المخاطر استبعاد بعض الدول او الشعوب وتضرر البيئة وازدياد معدلات الجريمة. واضاف شيراك ان مخاطر من هذا النوع «تفترض وجود رغبة بالسيطرة على هذه العولمة وأنسنتها. وهذا امر بتنا نشعر به اليوم اكثر مما كنا نشعر به العام الماضي».

كما اعتبر الرئيس الفرنسي ان مثل هذه القمم «عنصر عظيم الأهمية في الانفراج العالمي» ووضع «حدود دور مجموعة الثماني» التي «ليس من رسالتها ان تقرر عن العالم». واكد شيراك ان قمة الثماني ليست «استعراضا» كما يقول البعض مضيفا ان «اضمن وسيلة لعدم تقدم الامور ولتغلية التناحرات هي عدم الالتقاء وان يبقى كل منا قابعا في ركنه الصغير». وقال شيراك ان «جلوس الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وديا الى الطاولة افضل من زمن الحرب الباردة» حيث «لم يكن هناك استعراض وانما صقيع». واضاف شيراك ان «هذه الاجتماعات هي اساس الحياة الديموقراطية للعالم» مشيرا الى انها «افضل طريقة لحماية الديموقراطية والاتجاه نحو التنمية». وقال ان «مجرد التعارف والتناقش بحرية عامل كبير الاهمية في الوفاق العالمي».

لكن الرئيس الفرنسي اعتبر انه «توجد حدود لدور مجموعة الثماني». وعرض الرئيس الفرنسي «رؤيته لمستقبل مجموعة الثماني» محددا «خمسة مبادئ» موضحا «نحن هيئة دفع وليس بأي حال هيئة ادارة»، علينا العمل بدعم المؤسسات الدولية التي تملك وحدها الشرعية وعلى رأسها الأمم المتحدة، علينا قصر مساعينا المشتركة على قضايا السياسة العامة او العمل العام، وعدم السقوط في فخ الرغبة في حل المشاكل الخاصة، علينا مقاومة اغراء معالجة القضايا السياسية وعلينا ضم المزيد من باقي اعضاء المجتمع الدولي واجراء المزيد من الحوار معهم.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٠



الوطنية.. ومواجهة العولمة

مازال شبح العولمة يسيطر على فكر ورؤى خبراء الاقتصاد العربي، فهناك من يرى فى العولمة دماراً لمقدرات المنطقة العربية، حيث سيسمح ذلك النظام بفتح الاسواق العربية على مصراعيها امام المنتجات الاجنبية، ومن ثم ضرب الصناعات الوطنية والقضاء عليها تدريجيا، والسيطرة والتحكم فى الاسواق والاسعار، وهناك فريق آخر اقل تشاؤما يرى ان الدخول الى العولمة فرصة لتحسين جودة المنتجات الوطنية فى المنطقة العربية والوصول بها الى درجة عالية من الكفاءة مكنتها من الدخول الى الاسواق الغربية واخذ نصيب لا باس به من كعكة التجارة العالمية، ويرى ذلك الفريق ايضاً ان الحل الامثل لمواجهة العولمة هو السوق العربية المشتركة التى من خلالها يمكن للعرب فرض سيطرتهم على المنطقة باكملها وصد محاولات الغرب للتغلغل داخل اسواقهم، وفى نفس الوقت العمل على تحسين ورفع كفاءة المنتجات.



المصدر : الـعالم اليوم

التاريخ : ٢٦/٧/٢٠٠٠م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ازدهار الدول والمؤسسات فى زمن العولمة هو امتداد لتقدم منظومة الوطن .. وبالتالى فان قدر الانجاز فى التنافسية العلمية وقدر التواصل الايجابى مع الاخرين على المستوى العالمى يعتمد على مدى وجود ركيزة صحيحة يستند عليها عند ممارسة القفز الى الهدف المطلوب فى البيئة العالمية وبدون الركيزة المناسبة من قوة الوطن فان التفاعل على المستوى العالمى «سواء فى اطر العولمة او من منظور العالمية» لايكون صحيحا.

والمسافة شاسعة بين «العولمة» و«الكوكبية» فالعولمة جنوح الى افعال وافتعالات ناتجة عن مصالح لفئات عالمية محدودة .. واما الكوكبة فهى التوجه الى اخلاقيات عالمية ترتبط بمصالح البشر والارض ككل.. ومن منظور انسانى محض وهكذا تكون المسافة شاسعة بين العولمة والكوكبية ويظل هناك الكثير عما يمكن وينبغى تحقيقه فكريا وسياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا لعبور هذه المسافة واول البدء فى ذلك تعظيم فاعلية المخزون الوطنى من الميزة النسبية البشرية .. بحيث يتحول هذا المخزون الى «قدرات تنافسية متمكنة. باستمرار – من التعامل مع متطلبات وتحديات التقدم فى اطار العولمة» .. ولذلك شروط رئيسية يمكن بلورتها فى – الاعتماد على طبيعة العصر وهى «المعرفة» بحيث تقوم عمليات الاستكشاف والتفعيل والتطوير الامثل لميزة النسبية البشرية من خلال الآليات الجديدة التى توصلت اليها المعرفة الانسانية بشان التغيير كما يجب ان تتم عمليات الاستكشاف والتطوير والتفعيل من خلال احلال قيم اصلية «مثل احترام الاخر واستحسان التنوع والالتزام بالموضوعية.. الخ» مكان قيم مرضية «مثل التملق والواسطة والشللية والعنف.. الخ» ومن الواجب ان يحدث التغيير او التطوير الى الافضل من داخل الانسان «موضوع الميزة النسبية» وليس من خلال المحاكاة او التبعية فى الاداء والتفكير الجديد يحدث على مستوى العالم .. وذلك عبر الجهود الابداعية فى علوم ومجالات علم النفس والاجتماع والادارة والسلوكيات والتربية والفنون.

وهنا يجدر بنا ان نتتبه الى انه فى الوقت الذى تفرض فيه آليات العولمة «من دول كبرى ومنظمات وعلاقات دولية» مسارات عولمية خاصة على الدول النامية مثل التفتيتية والفردية .. فان متعددات او متعديات الجنسية فى الدول الكبرى تأخذ الاتجاهات المضادة لذلك «مثل التحالفية والتكتلية والجماعية.. الخ».

«العولمة» اذن تعنى للشمال شيئا .. وتعنى للجنوب شيئا اخر ان الامر يخرج عن اطار ان نكون مع او ضد العولمة .. حيث يظل علينا فى الجنوب واجب كبير وهو ان نفهم جيدا «العولمة» وبيئة العولمة وأن نتعرف جيدا على النهج الذى من شأنه ان يحصر العولمة فى خصوصيتها «المرحلية».

مع الاعتراف بالملمح الايجابى الرئيسى فى العولمة وهو بزوغ المعرفة كمكون رئيسى فى انشطة الانتاج والخدمات. الا ان ارتباط ذلك بالحركية المتسارعة لرأس المال .. كان سببا فى تعويق توظيف تلك المعارف العلمية والتكنولوجية فى اطار عالمى من اجل رفاهية العالم ككل. وتاكيدا على هذا الاستنتاج فيكفى ان نشير الى خلو نشاطات واجندات المؤسسات الدولية «البنك الدولى – صندوق النقد الدولى – منظمة التجارة العالمية» من اعمال جوهرية تختص بنقل المعرفة «المعنية بالتقدم» الى الجنوب .. اللهم فيما عدا المعرفة الخاصة بانقاذ اتفاقيات الجات .. كما نشير الى ازدياد تركيز الثروة على المستوى الدولى وكذلك داخل كل دولة على حدة وهو الامر الذى ينذر بوجود دكتاتورية صاعدة لرأس المال تتحكم فى مسارات العالم وتمسك به رهينة فى قبضة كبار المضاربين .. ولعل ذلك يجعلنا نحذر من الخصخصة الجارية والتى تساهم فى ذلك التركز للرأسمال داخل البلدان النامية وخارجها كما ان سلطة الدولة فى مجالات حماية المجتمع من العنف .. وضبط التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية المجتمعية تتراجع مقابل هيمنة الشركات الكبرى ومصالحها التى تزيد وتفاقم المشكلات الاجتماعية مثل البطالة وانخفاض الاجور .. وتقلص الخدمات الاجتماعية وحدة التقسيم الطبقى مع تآكل الطبقة الوسطى .. وتهميش الانتماءات الوطنية.

ورغم التسليم بعدم امكانية خروج اى دولة رشيدة عن بيئة التجارة العالمية واتفاقياتها الا انه يمكن التمييز بين ردود الافعال تجاه العولمة حيث هناك قدر من الكراهية البازغة من الحماس الوطنى .. ومن امثلة ذلك قرار منظمة «اسيان» فى 1998/11/24 منح الجائزة الاولى فى مسابقة فنية الى مصور ماليزى تقديرا لصورة رسمها بعنوان «ايها المضارب المالى الاجنبى قف عن تدمير بلادنا.. وداعا سوروسى والصهاينة.. اهلا وسهلا باليابان» – كما ان هناك تفكيرا مثاليا يتجه الى اقتراح وسائل تساعد فى الانقاذ .. وذلك على غرار انشاء جامعات كبرى تختص بالبحث العلمى والتكنولوجيا فى بعض بلدان الجنوب او استصدار وثيقة اعلان عالمى للتعامل بين دول الشمال والجنوب ذلك بالاضافة الى مناشدات من قيادات الجنوب بشأن تعاون الشمال مع الجنوب فى نقل التكنولوجيا والمعرفة .. وهناك الدعوة لاحياء المجتمع المدنى وتنشيط المنظمات غير الحكومية .. واتباع اليات جديدة لضمان المصالح الوطنية فى المجابهة مع اتفاقيات غير الحكومية .. و اتباع وابتداع اليات جديدة لضمان المصالح الوطنية فى المجابهة مع اتفاقيات التجارة العالمية مثل ضريبة القيمة المضافة



على السلع المستوردة وكذلك التخطيط التاشيرى واخيرا بزوغ توجهات وممارسات سياسية تهدف الى تهذيب العولمة مثل : عولمة مسئولة - طريق ثالث - البحث عن خيارات بديلة.

ويهمنا هنا ان نكشف عن النموذج الياباني بالمقارنة ببقية النماذج .. حيث انطلق من توجهات خاصة ومهمة كانت تركز على المصلحة الوطنية من منظور جماعي مجتمعي وليس من منظور راسمالي فردي.. لذا تضمنت استراتيجيتهم معدلات عالية من الادخار والاستثمار وتخصيص الموارد للقطاعات راقية التكنولوجيا من خلال خطة سياسية وتعليم وتدريب درجة اولى وسياسات واسواق من شانها تشجيع المصانع اليابانية على ان تفكر من منظور طويل المدى وادارة الاستثمار الاجنبي المباشر على ارض الوطن بواسطة «بيروقراطيين مهرة» يعملون من اجل خدمة المصلحة القومية .. ان يكون السبيل لتحقيق ربح للشركة هو تشجيع وتحقيق الرفاهية والسعادة للعاملين من ذلك ننطلق الى ان الوطنية هي مدخل حقيقي للتفاعل مع العولمة من منظور مصالحنا ورؤيتنا لمشروع نهضتنا وهي مدخل حقيقي تصحيح العولمة.

والابداع الجماعي الوطني ضرورة وخاصة في ظروف وتحديات العولمة .. والطريق الى هذا المستوى من الابداع يقوم على خليط متوافق من الادارة والتعليم والبحث والثقافة والتراث والانفاق الوطني العام لذا فالابداع المجتمعي يؤسس على التزام الافراد والجماعات بالعمل كل في تخصصه وتعميق وتجويد مهارات الاداء ونظم التاهيل والتطوير في التخصصات المختلفة .. وسيادة التفكير السليم والمنهج العلمي على جميع المعايير والقيم والممارسات في المجتمع والتحفيز والتنظيم المجتمعي للابداع الجماعي من تخطيط وتقويم وتشريع وترفيه .. وهنا تكمن اهمية التوظيف الاجتماعي للعلم والعلماء.. وهو الامر الذى يكفل التعرف على خصوصية ومهام العلماء في بلداننا النامية .. وتتحدد وظائف العلم ومهام العلماء في اطار صياغة اهداف محددة للبحث العلمي في سياق مشروع الدولة التنموى وفي سياق ماحدث من تطورات علمية في الدول المتقدمة.

ومن اجل نقلة حقيقية في بلداننا النامية لابد من اعطاء كل الاهتمام للحوار الوطني اولا حتى يتم الاتفاق على مشروع للنهضة وقواسم مشتركة للانفاق بين كل القوى السياسية والاقتصادية والثقافية في تلك المجتمعات على ان يشمل ويهتم هذا الحوار الى «الناس اللي تحت» .. ويعرى سلبيات القهر الادارى ويطور من الادارة الاستراتيجية للمشروع .. كما يهتم بانشاء فكر ادارى وطني جديد .. كما يجب اعطاء الاولوية للعلم والتكنولوجيا في هذا المشروع ايمانا بالبناء الوطني قبل العولمة ومدخلا فاعلا وقويا للتفاعل مع عالم اليوم بتكتلاته ومؤسساته.

حكومة الغد: دول على حافة العولمة

السيد عليوة

استاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان

دول عديدة ومجتمعات كثيرة تقف على حافة العولمة، ورغم المخاطر التى تطل عليها فإنها احسن حالا من اقطار ارتضت العزلة أو فرض عليها التهميش حيث كانت العولمة بالنسبة لهم بمثابة الكارثة او الصدمة المدمرة.

أما «العولمة الأزمة» فهى التى أيقظت فجأة شعوبا من سباتها، سرعان ما فتحت عينيها وتسمرت قدماها عند الحافة عندما اكتشفت عمق الهوة التى تفصلها عن العالم الصناعى الغنى حينذاك ركبتها الهواجس والكوابيس منها الوهمى ومنها الحقيقى، واصبح لزاما عليها التعامل مع العصر الجديد من منطلق إدارة الأزمة.. التى تنطوى على الوجهين: الفرص والمخاطر

على حافة الهاوية نجد الهاجس الأمنى ضد مخاطر الاختراق الأجنبى وهاجس المركزية ضد نزعة التفكيك المحلية، وهاجس القبضة الحكومية للوقاية من طيش المجتمع المدنى، وهاجس الرقابة الوطنية للوقاية من الرشوة الدولية وكذلك هاجس الانضباط الإعلامى خوفا على الخصوصية القومية، فضلا عن هاجس الحضور الثقيل للبيروقراطية تحصينا للمجتمع من طوفان أمواج المعلوماتية.

والحق نقول إن معظم هذه الهواجس ليست وساوس من عمل الشيطان وإنما لها أساس من الصحة يتعين علينا تحليله وفهمه حتى نتعامل مع العصر بمعاييره ولغته مثلا تهديدات الصحافة الخارقة قائمة ومتزايدة وبالأخص فى ظل استمرار الصراعات السياسية والممتدة ذات الحدود الحضارية والثقافية برغم الدعوة إلى نبذ الحروب والتوجه نحو التسويات السلمية. فكلنا يلحظ فى الأفق علامات هيمنة لوبى صهيونى عنصرى أو قوى عالمية غامضة. بالإضافة إلى التداعيات السلبية لظاهرة العولمة والتى تشكل حافزا معاكسا ضد تيار العولمة نفسه. بمعنى تأكيد سيادة الدولة القومية وتحقيق الأمن الوطنى ضد محاولات الاختراق الأجنبى. وهذه تسند استراتيجية الدفاع ضد الثغرات المهددة من الجريمة الدولية المنظمة من عصابات المافيا والارهاب والتطرف المذهبى وغسل الأموال والقرصنة وبيع الأعضاء البشرية والرقيق الأبيض والمخدرات والإدمان وتزييف العملة والتجارة السرية فى التكنولوجيا النووية

كذلك التحذير من اندفاع بعض عناصر المجتمع المدنى التى قد لا تحسن الحسابات السياسية والتى قد تتوهم ان تعدد الجنسية ودعاوى الديمقراطية وحقوق الانسان تمنح حصانة ضد سلطة القانون والسيادة القومية بالمفهوم المتعارف عليه.

أما التمويل الأجنبى للعديد من الانشطة الأهلية مثلها فى ذلك مثل المشروعات الحكومية، هذا التمويل أصبح جزءا من المنظومة الدولية فى عالم بلا حدود يعترف بحرية تدفق السلع والخدمات والأفكار والمعلومات والأموال والتكنولوجيا دون قيود تذكر مع إمكانية الاستفادة من تقاسم المعلومات مع طرف أكثر تقدما وقوة، ولا ننسى كذلك حالة الخصوصية القومية المهدرة والتدخل الثقافى والبث التليفزيونى عبر السموات المفتوحة مما يضع انصار المجتمع المحافظ فى حرج شديد مقابل تسامح حضارى فسيح، هناك أيضا مضاعفات الثورة المعلوماتية المنادية بالشفافية والوضوح مما يجعل محاولات التكتم والتعتيم سلوكا ينتمى إلى عصور الانغلاق.

كيف إذن ندير هذه التناقضات الصارخة، وكيف نعبر هذه المرحلة الانتقالية الشائكة والتى يضاعف من صعوبتها ذلك الاتساع المتنامى لعدة ظواهر. الأولى: ظاهرة اقتصاد السوق التى تعنى تفاعل العرض مع الطلب وأن لكل سلعة ثمن مادام هناك طلب عليها. هذا المفهوم الوحشى لاقتصاد السوق غمر كل الموارد بما فى ذلك الموارد العامة الطبيعية التى وهبها الله للجميع مثل المياه والهواء والشمس.. الخ أما الظاهرة الثانية فهى تضارب وتشابك دوائر الحريات على سبيل المثال حماية حقوق الإنسان وتضاربها أحيانا مع حق المجتمع فى تأمين سلامته القومية أو حرية الصحافة فى نشر المعلومات والأخبار مقابل حرية الأفراد فى الخصوصية، ومنع التشهير والاغتيال المعنوى للشخصية. تبقى الظاهرة الثالثة وهى استشراء الفساد الذى طال الكثيرين فى معظم النظم والبلدان حتى بات الطهر والتعفف هو الاستثناء الذى يؤكد القاعدة.



نستطيع أن نقترح عدة مناهج للتعامل مع هذا الوضع المراوغ. هناك منهج للتعامل الحيوى بمعنى التمييز بين التناقض العدائى (الذى يهدد البقاء والوجود) وبين التناقض الثانوى الذى لا يشكل خطرا داهما. وهناك منهج التمويل الشفاف (المعلن عنه) للجمعيات الأه[illegible] [illegible]حر البحوث مع تفضيل التمويل الوطنى الداخلى على الاجنبى سواء من الدولة أو منظمات الاعمال.

هناك أيضا منهج التعامل التفاعلى مع معطيات العديد من المعلومات والإعلام . التكنولوجيا.. التنافس.. حقوق الانسان.. بمعنى المشاركة والتعلم من خلال المنافسة والمحاولة والخطأ والصواب، فأبناؤنا افضل منا، نحن نتفرج على التليفزيون بسلوك المتلقى السلبى، وهم يتفاعلون معه بمعنى انهم يلاعبونه ويتفوقون على مبارياته.

هذه هى الآلية الذكية للتعامل مع العصر الالكترونى وتناقضاته الاجتماعية الصارخة وصراعاته السياسية الظاهرة والخفية، وذلك بهدف حماية المجتمع والسيادة القومية من الأزمات المالية والاضطرابات الاقتصادية والتلوث البيئى من البلبلة الإعلامية الناجمة عن المعلومات الغزيرة والتدخلات الثقافية وتأمين التنافس السلمى، فهذه جميعا ليست مسئولية الشركات العملاقة المسيطرة على النظام العالمى، الموقف يتلخص فى تقوية المجتمع المدنى وتحجيم الحكومة وتعظيم الدولة التى سوف يستمر دورها برغم أنف العولمة.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/١١/[illegible]

النظام العالمي الجديد...
وتراجع الاهتمام بالإنسان الافريقي

■ القاهرة - أ ش أ : بدأت في العاصمة الكينية نيروبى أمس أعمال المؤتمر الوزاري المشترك والذي يضم عددا من الدول الافريقية وكلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ويخصص لمناقشة الأوضاع الأمنية والصراعات في منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات العظمى.. يأتي ذلك في الوقت الذي لاتزال فيه الدول الغربية الثلاث تطبق المبادرة الثلاثية التي طرحتها بشأن الاستجابة للأزمات في افريقيا أو «أفريقان ريسبونس كرايسز» بالرغم من تحفظ منظمة الوحدة الافريقية عليها قبل نحو ثلاث سنوات ورفض بعض الدول الافريقية لها.. ففي أعقاب فشل القوات الأميركية والدولية في الصومال أواخر التسعينيات طرحت الدول الغربية الثلاث هذه المبادرة لدفع الدول الأفريقية الى أن تتولى بنفسها فض ومنع النزاعات التي تنشب داخلها دون أن تتكبد الدول الغربية خسائر بشرية بين جنودها في فض نزاعات داخل هذه القارة.

ويعقد هذا المؤتمر في الوقت الذي تتزايد فيه الانتقادات الى المجتمع الدولي خاصة مع تراجع اهتمامه بالانسان الافريقي وبطء تحركه لفض الأزمات والنزاعات مقارنة بتعامله مع أزمات أخرى مثلما حدث في يوغوسلافيا والعراق وأندونيسيا.. في الوقت الذي لايزال البعض يتذكر مسؤولية النظام العالمي أيضا عن المذبحة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ التي كان بالامكان تفاديها.

والدول الافريقية المشاركة في المؤتمر هي كينيا وأثيوبيا وأريتريا وجنوب افريقيا وتنزانيا وزيمبابوي وأوغندا ومالاوي وجيبوتي وبوروندي ورواندا والكونجو الديموقراطية وسيشيل، يشترك معظمها في هذه المبادرة الثلاثية الغربية والتي تقضي باختيار كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لوحدات من جيوش بعض الدول الافريقية لتدريبها على التدخل لفض الأزمات في حال تفجرها.

ويرى المراقبون أن المبادرة الغربية التى رفضها العديد من الدول هي محاولة لتنصل الغرب من ارسال جنود الى مناطق النزاعات في افريقيا وأن تقتصر مساعداتهم فقط على المعونات الانسانية واللوجستية الى الأفارقة الذين يتعين عليهم أن يتولوا علاج مشاكلهم. وقد قوبلت هذه المبادرة بتحفظ بعض الدول الافريقية لسببين،

أولاً، لغياب معايير عادلة من جانب الدول الغربية بشأن أسلوب اختيار الدول التي ستحظى جيوشها بالتدريب والذي غالبا ما يتم على أساس معايير الصداقة مع بعض الدول الافريقية ذات الأنظمة الصديقة للغرب.

ثانياً، أن المبادرة تجسد التمييز بين افريقيا وباقي مناطق العالم الأخرى وتقلل من نصيب افريقيا من عمليات حفظ السلام الدولية رغم أن دولها أعضاء في الأمم المتحدة يتعين أن تحظى بنفس الاهتمام الذي تحظى به المناطق الأخرى كالبلقان وغيرها.

ومنطقتا القرن الافريقي والبحيرات العظمى، اثنتان من البؤر الأكثر توترا وسخونة على مستوى القارة الافريقية.. فالبرغم من أن هناك نحو ١٢ من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في القارة، إلا أن ماتشهده المنطقتان من صراعات مسلحة يعد الأكثر دموية ومأساوية مقارنة بغيرها من نزاعات افريقيا.

فعلى مستوى القرن الافريقي، لم تسلم أي من دول المنطقة من الصراعات أو حالات عدم الاستقرار.. حيث أصبحت الأزمة في الصومال أكثر الحروب الأهلية تعقيدا وتشعبا نتيجة للمصالح الفردية للفصائل المتناحرة وتورط العديد من المصالح الأجنبية والبريطانية والأميركية وحتى الافريقية داخل هذه الدولة التي تعيش بلا حكومة.

كما أصبحت الصومال نتيجة هذه الأوضاع منطقة ترانزيت ومأوى للكثير من الأنشطة غير المشروعة كالاتجار في المخدرات والأسلحة وغسيل الأموال والارهاب.

وهناك الحرب التي مضى عليها أكثر من عامين بين الجارتين الفقيرتين اريتريا وأثيوبيا والتي كشف الخبراء العسكريون عن أن الموجة الأخيرة منها فقط قد أدت الى مقتل عشرات الآلاف من الجنود والضباط في جيشي الدولتين، كما تسببت هذه الحرب في تشريد أكثر من نصف مليون شخص حتى الآن.

ومنطقة القرن الافريقي، لاتقتصر محنتها على النزاعات المسلحة بل يضربها الجفاف والتصحر دوما حيث قدرت الأمم المتحدة عدد الأشخاص المعرضين لخطر الجفاف في المنطقة هذا العام بنحو ١٣ مليون نسمة.



ولا تسلم المنطقه من التوترات التي تنشب بين الحين والآخر بين دولها كما حدث بين أريتريا والسودان وبين أريتريا وجيبوتي.. و أثيوبيا وبعض الفصائل في الصومال لمطاردة عناصر «الاتحاد الاسلامي» المعارض في اقليم الاوجادين والتي تلجأ الى أراض صومالية.. وعلى صعيد منطقة البحيرات العظمى.. فانها أكثر مناطق القارة نصيبا من عدد اللاجئين والمشردين في افريقيا الذين يزيد عددهم على ٦ ملايين لاجئ و ١٥ مليون مشرد في افريقيا.



المصـــدر : الأهرام المسائى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٣٠ / ٧ / ٢٠٠١

العولمة نعمة أم نقمة؟

فى ٣ يناير ١٩٩٢ استجاب مجلس الأمن لدعوة الرئيس الأمريكي لعقد قمة خاصة لتحديد معالم نظام عالمي جديد، وصدر عن القمة بيان ختامى اقتصر على طرح مبادىء عامة لتصور جنينى اخذ اسم «العولمة» التى تولى القطب الأمريكى تنظيرها وترجمتها إلى واقع علاقات المجتمع الدولى وهذا ما اشتهر باسم «الخطاب الامريكى للعولمة».

ولعل اولى الندوات العلمية العربية التى تناولت الموضوع هى الندوة التى نظمها مركز البحوث العربية بالقاهرة بتاريخ ١٢ مارس ١٩٩٧ تحت عنوان «التطورات العالمية والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى» ثم نظم التجمع الدستورى الديمقراطى «بتونس بتاريخ ٣ ، ٤ نوفمبر ١٩٩٧ ندوة تحت عنوان «التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية فى العالم» وتلاه «مركز دراسات الوحدة العربية» فى بيروت بتاريخ ١٨ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧ بتنظيم ندوة تحمل اسم «العرب والعولمة» كما نظم المجلس الأعلى للثقافة فى مصر بتاريخ ١٢ ـ ١٦ إبريل ١٩٩٨ مؤتمرا تحت اسم «العولمة وقضايا الهوية القومية» كما هى العادة فى مثل هذه الندوات والمؤتمرات تنوعت الافكار وتداخلت وتباينت حول المواضيع المطروحة وفى مقدمتها موضوع «العولمة» وهى الظاهرة التى تحمل العديد من الاشكاليات والكثير من الالتباسات . ربما يتساءل القارىء العزيز عما تعنيه كلمة العولمة GLOBALIZATION لقد عرف الاستاذ الدكتور إسماعيل صبرى العولمة كما جاء فى مقال الاستاذ / السيد يسين المنشور فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٤ بانها: «التداخل الواضح لامور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة او انتماء إلى وطن محدد او لدولة معينة دون حاجة إلى اجراءات حكومية».

لاحظت كباحث أن مفهوم العولمة يكتنفه سحر خاص به، وبعض السحر ينصل من الجوانب التى تخفى علينا فتخيفنا . اما الجوانب الواضحة لبصيرتنا فتطمئننا . والعولمة هى مزيج مما نعرف ونجهل ونأمل ونخشى فى أن واحد

لقد اختلف البعض حول بدايات العولمة ، إلا ان كل الباحثين يوافقون على أن هذه الظاهرة طفت على العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة التى شهدت سقوط المنظومة الشيوعية والتى كانت تضع الحواجز فى وجه التبادل الحر لرؤوس الأموال والتصدير والتكنولوجيا والمعلومات . وحلت محل هذه المفاهيم المنهارة مفاهيم تختصرها عبارة «اقتصاد السوق».

انطلقت العولمة فى البداية فى مجال الاقتصاد الذى قال عنه الخطاب الأمريكى ان عولمته هى وحدها الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للعالم، وأن تعاون العالم على عولمة الاقتصاد على النهج الذى اقره النظام الأمريكى سيكون المنطلق للتعاون العالمى لاقامة نظام عالمى جديد شامل ومتكامل . وهذا ما كان يسمى دائما «نظام الاقتصاد الحر» الذى يقوم



د. رأفت منيب

على اساس التعددية والتنافسية ويتجلى فى فتح السوق للراسمال القادر على غزوها . والذى أصبح يحمل اسما مرادفا هو «اقتصاد السوق» ومع بداية التسعينات اتسع حجم عولمة الاقتصاد نتيجة الترابط الذى احكم بين رؤوس الأموال من جهة ، وبين أسواق المنتجات والخدمات من جهة أخرى، خاصة بعد أن تسارعت دول العالم إلى الانخراط فى منظمة التجارة العالمية التى كانت قد أسست فى جنيف عام ١٩٤٨ من ثلاث وعشرين دولة فقط لتكون رديفا لصندوق النقد الدولى، ولم يتزايد الاقبال عليها الا فى التسعينات ، أى عندما بدا



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٠

التلويح يجرى لنظام العولمة.

وازداد حجم عولمة الاقتصاد بصفة اخص فى جولة أورجواى الثانية، حيث انشئت منظمة عالية جديدة للتجارة العالمية خلفت منظمة جنيف سالفة الذكر. ومن هذه المنظمة الجديدة انبثقت «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» التى جاءت بمقتضيات تصب كلها فى تعزيز المنافسة الحرة على التجارة بين الدول والشركات الكبرى، وعلى تخفيض الضرائب الجمركية على التجارة العالمية، واستبعاد المعوقات المخلة بحرية تنقلها ، وعلى إدخال خدمات التامين والمصارف فى مجال التجارة الحرة . وبمقتضى هذه الاتفاقية كذلك، فالسلع والخدمات التى تنشأ فى فضاء اقتصادى محلى او وطنى تظل تصمم وتنتج فى فضائها ، لكن يجب فى تصديرها لأسواق العالم أن يتناسى منشأها لتصبح موزعة ومستهلكة فى فضاء دولى. وبذلك تندمج الاقتصاديات الوطنية عبر العالم فى الاقتصاد العالمى بلا حدود فى نطاق ما اصبح يطلق عليه اسم «الانفتاح الاقتصادى الشامل».

ويبدأ التباين فى الرأى ما يبدأ الكلام عن كيفية الانخراط فى آليات العولمة، وتنقسم اراء الخبراء والباحثين إلى تيارين · تيار تبهره العولمة ويتصورها فرصة سانحة لانتقال الدول النامية من التخلف إلى التقدم، ويدعو إلى الانصياع لمقتضياتها بأى ثمن وكأنها النعمة المأمولة والتيار الآخر يرى فيها خطرا داهما على الهوية الوطنية والخصوصيات الثقافية ويخشى ان تتحول الى اداة جدية لفرض هيمنة القلة المتقدمة من دول العالم على الغالبية الساحقة من الدول النامية وإعادة إنتاج استعمار اقتصادى جديد، ويذهب البعض الى حد التحذير من مغبة مخاطرها وكأنها نقمة اتية يقتضى تجنبها.

وفى رايى الشخصى ان الولايات المتحدة الأمريكية هى صلب العولمة، بل هى العولمة نفسها. ولا شك لى ان أحد مخاطر العولمة هو «الأمركة» وتتم هذه الأمركة عبر الشركات المتعددة الجنسيات، والحلف الأطلسى الجديد وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية وانظمة وسائل الاتصالات والاعلام والمعلومات المتعارف على تسميتها «وسائل الاعلام المتعددة الوسائط» ووصل الجنون الأمريكى الى حد الاعتقاد بأن التاريخ قد انتهى بانتصار الحضارة الأمريكية التى تختزن قيم حقوق الانسان والتعددية السياسية وحرية التبادل، فكتب «فوكوياما» مؤلفه الشهير «نهاية التاريخ» وأتبعه «صمونيل هنتنغتون» بكتاب «صراع الحضارات» الذى ينتهى بانتصار الحضارة الغربية

ومن المفترض ان نتبصر ونتعقل قبل الانخراط فى العولمة كى لا تبتلعنا حركتها وآلياتها. إننى ارى أن الخطوة الأولى التى لابد منها تقتضى بأن يتكتل العرب فى إطار «السوق العربية المشتركة».

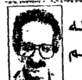
★ الأستاذ بأكاديمية نيويورك للعلوم



المصدر : اخبار الادب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٧/٢٠٠٠م

خطاب العولمة



صنع الله ابراهيم

نشرت مجلة «نص الدنيا» فى عددها الاخير حوارا مع السفير الفرنسى الجديد تحت عنوان رئيسى يقول «كتاب مصر مدينون لفرنسا بالشهرة العالمية».

ويقول السفير موضحا انه بدون الناشرين الفرنسيين والمترجمين الفرنسيين ما كان هؤلاء الروائيون المصريون ليحظون بهذه الشهرة العالمية التي يتمتعون بها اليوم وقد أخذ المترجمون الفرنسيون على عاتقهم تقديم الكتاب المصريين على الساحة العالمية وهؤلاء يدينون لفرنسا.

وواضح أن هناك مغالطات عديدة فى هذه الصياغة اولها اعتبار التواجد فى السوق الفرنسية صنوا للعالمية والحاصل ان كثيرا من الكتاب المصريين عرفوا طريقهم الى لغات أخرى عالمية أيضا قبل ان يهتم بهم المترجمون والناشرون الفرنسيون. والحديث عن الفرنسية كمفتاح للعالمية فيه مبالغة واضحة تشهد بها اللغات المستخدمة فى تصفح الانترنت اليوم.

ويفترض السفير ان الروائيين المصريين يحظون بشهرة عالمية وهى مبالغة شديدة ازعجت المجلة نفسها فعقبت عند تقديم الحوار قائلة: «كان هؤلاء الكتاب قد صاروا فعلا مشهورين فى العالم بينما هم يكادون يعرفون فى بلدهم. وهى ملاحظة صائبة تماما ففيما عدا نجيب محفوظ لا اعتقد أن روائيا مصريا اخر يتمتع بالشهرة العالمية او المحلية الحقة «فتوزيع ستة الاف نسخة من رواية فى السوق العربية لا يجعل الكاتب مشهورا وتوزيع مثلها فى السوق الفرنسية لا يحوله الى كاتب عالمى لكن قارىء المجلة سيتغاضى عن ذلك ويقنع نفسه بحقيقة هذا الانجاز العظيم وبعد أن يسترخى راضيا يتلقى «الحقيقة» التالية وهى أن الفضل فى ذلك للمترجمين والناشرين الفرنسيين.

المغالطة الثالثة هى تكبيل الروائيين المصريين الغلابة بالدين لفرنسا والمعروف انه فى المحصلة النهائية للعلاقات الثقافية بين الامم والحضارات لايكاد يوجد دائن ومدين وعملية الترجمة يستفيد منها الجميع: المؤلف والمترجم ثم الناشر الذى يتقاضى معونة خاصة من الدولة الفرنسية تساهم فى تنشيط سوق النشر الفرنسى مما يعنى وظائف جديدة واخيرا الضرائب المستقطعة من حقوق المؤلف والتى تذهب بطبيعة الحال الى الشعب الفرنسى.

لقد تمنيت أن يكون



الامر مجرد عثرة لسان او خطأ فى الصياغة أو الترجمة ذلك أن حديث السفير يتميز بشموله لكافة مجالات «التعاون» بين البلدين والمساعدات التى تقدمها فرنسا الينا فالى جانب الترجمة والجامعة الفرنسية والاثار والنايل سات، هناك الطاقة والاتصالات والمواصلات ومعالجة مياه الصرف فضلا عن الازيا. والديكور الداخلى والطهو وما يسري على الترجمة كنشاط ذى فائدة متبادلة يمكن ان يسرى ايضا على انواع النشاطات الاخرى وهو الامر الذى حدده فى منتصف الثمانينات مدير مركز التخطيط الفرنسي «بوتولو» عندما اعلن «مقابل كل فرنك تنفقه فرنسا على مساعدة الدول النامية تحصل على ستة فرنكات من التجارة.

ان خطاب السفير يذكرنا باشكال قديمة من الخطابات حاول السفير ان يتملص منها عندما اشار الى «المشكلات» على مدى القرن الماضى التى كان من شأنها ان تبعد البلدين كلا عن الاخرى و«الثورة المصرية واحداثها وحرب ١٩٥٦ قد نسيناها جميعا الآن» وسواء كنا حقا قد نسينا او هناك محاولة جاهدة لاجبارنا على النسيان «كما اتضح من حديث مماثل جرى بين الدكتور مصطفى الفقى والسفير البريطانى على ظهر فرقاطة انجليزية فى قناة السويس وعرضه لنا فى الاهرام منذ عدة اسابيع فاننا فى الواقع امام خطاب عصرى تماما. فالسفير يحدد مهمته بانها «تسهيل اندماج مصر فى العولمة المبنية على التبادل الحر للتجارة والنموذج الامثل الذى يقدمه على ذلك هو شراء شركة لافارج الفرنسية لمصنع اسمنت بنى سويف.

٠٠٠٠٨١



المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٧/

ازديـاد الـهـوة بين الاغـنـيـاء والفـقــراء

انقرة ـ مكتب «الرياض»:

■ ان عالماً يعيش فيه الفـقـراء والاغنياء جنباً الى جنب يشكل فيه التوزيع غـير العادل للثروة لا يبقى عند التهديد للسلام الداخلي للدول فحسب بل يتسع ليـشـمل الســلام العـالمي ايضــاً. واذا لم ننجح في القضاء على الفقر فإن النتائج ستكون مخيفة. . هذه الكلمات مـقـتبسـة من تقرير وكالة التنميـة الدولية IDAوتحذير وكالة التنمية الدولية موجه الى الدول الكبرى بأن مصائب كبيرة تنتظرها في حالة قطعها المسـاعدات عن الدول الفـقـيـرة. فالارقـام المتعلقـة بالسودان مـثلاً مخيفـة، ان عدد الذين ماتوا نتيجة الجدب الناشئ عن الحرب الاهلية بالاضافة الى عدم وصول مـسـاعـدات بقيـمة ١٠١ مليـون دولار بلغ مليوناً وثلاثمائة الف من البشر.

وحـسب احصـاءات الأمم المتـحدة فـإن نسبـة البطالة تزداد يوماً بعد يوم على المستوى العالمي كما تتـسع الهـوة في الدخل بين الناس ان عـدد سكان العالـم يبلغ الآن حوالي ٥٫٧ مليـارات نسمـة وعدد القوى العاملة مليارات وثمـانمائة مليون، بينهم مائة وخمسة وعشرون مليوناً لا يجدون ما يعملون فيه. كمـا نجد في عـشرين من الدول المتطورة صناعـياً عاطلاً واحـداً عن العمل من كل عـشرة من السكان. وفي الدول الصناعية يصل دخل الفـرد الى عشرين الف دولار، بينمـا نجد دخل الفـرد في البلدان قليلة النمو في حدود خمـسمائة دولار. وفوق هذه الكرة الارضية يعيش الآن اكثر من مليار ومائة مليون من البشر تحت خط «الفقر المطلق».

حماية الارواح

هناك كثيـر من مجموعـات الابحاث لدى الغرب تشـيـر الى ان سـوء توزيع الدخل على المسـتـوى العـالمي سيـؤدي الى صراع كـبـير في المسـتقـبل القريب. واذا لم يقض الشـبعانون على الجـوع فإن وجـودهم ايضــاً سـيكون في خطـر. ولذلك فـإن القضــاء على الفقـر في هذا العالـم اصبح بالنسـبة للاغنياء ضرورة ملحة وليس ربحية مهم. ان اشباع البطون الجائعـة له اهميتـه من حيث «ضمان حـياة الاغنيـاء» وليس لبـعده الانسـاني وحب مـسـاعـدة الآخرين.

ان اخشى مـا نخشاه ان الفـقر الذي يبـدو اليوم صامتـاً قد يتحول غـداً الى «قنبلة اجتمـاعية». واذا كـانت هناك حكومـات تـضـحـي بكل وارداتهـا من الضرائب كي تؤمن فوائد لاربعين الفاً من مستثمري الاموال، وتدفع المجـتمع الى البلادة وعدم الشـعـور، والنوم بهناء بينمـا جاره يتضـرر جوعـاً فإن هناك الكثـير مما يجب عـمله من اجل الصراع مع مـشكلة الفقر.

تحذير من آسيا

المسـؤولون في البلـدان الآسيـويـة التي خطفت الانظار في نموها وتطورها السريع، يرون ضرورة اجراء اصـلاحات اقـتصادية مـهمة للـحيلولة دون تهميش هذه الدول في الاقتصاد العالمي.

وجاء فـي اجتمـاع وزراء مجـموعـة الـ ٧٧ في مؤتمر الـتجارة والتـنمية التـابع للأمم المتـحدة في العاصمة الاردنية عـمان ان الدول الآسيوية التي لم تنوع مواردها الاقـتصاديـة وانحصرت صـادراتها على القـليل من المواد الخـام والسلع والمنتـجـات الزراعية كانت الاضعف امام نـظام التجارة متعددة الاطراف.

كمـا ان المسؤولين في المؤسسات الماليـة الدولية اعلنوا بـأن كـثـيـراً من الدول التي تواجـه خطر التـهـمـيش الحـقـيقي ولفـتـوا الانظار الى ان هناك ضغـوطاً تجاه الدول النامـية لتسـريع اصلاحـاتها الاقتصادية لتكون ملائمة لاقتصاد السوق.

العولمة:

ويرى خبـراء المؤسسـات المالية ان العـولمة تدفع هذه الدول الى اطلاق حـرية الاسـعـار والمرونة في الاحكام والقوانين وفتح مـزيد من المجالات للتنافس والخـصخـصة وزيادة اسـتثـمار رؤوس الامـوال الاجنبية المباشرة.

ويرى روبنس روكيبيـرو الأمين العام للاونكتاد ان «العـولمة عـلى طرفي نقـيض، فـهــو الدافع الى التكامل من جـهة والى الـتهـميش من جـهة اخـرى «وتشمل مجـموعة الـ ٧٧ التي تمثل عـدم الانحياز في عضويتها دولاً مـتطورة في آسيا مثل سنغاورة ومـاليزيا ودولاً اخـرى مـتخلـفة اقـتـصادياً مـثل منغوليا.

عقدة الخوف من الصين

يتـوقع مع حلول ٢٠٠١ ان تزداد نسبـة البطالة في مدن الصين حتى تصل الى ٧٫٤٪. وجاء في خبر نشـرته جريدة اخبـار النساء الصـينيـة ان نسبـة



المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٧ / ٢٠٠٠

البطالة على مستوى البلاد بلغت في العام الماضي ٢٫٩٪ وان هذه النسبة تتزايد كي تبلغ ٤٫٧٪ واضافت الجريدة ان عدد العاطلين عن العمل في المدن سيزداد خلال السنوات الخمس القادمة بمقدار ٢٫٧ مليون، حتى يصير عدد العاطلين عن العمل في كافة انحاء المدن الصينية ٥٤ مليوناً.

اما المسؤولون الصينيون فيعملون على ابقاء البطالة عند مستوى ٤٫٥ حتى نهاية عام ٢٠٠٠ ويؤكدون على ان السنوات الخمس القادمة ستشهد زيادة في الايدي العاملة المدربة تبلغ ٢١٤ مليوناً بينهم ٧٧ مليوناً من ذوي المهارات الفنية.

ويبلغ عدد القوى العاملة في الصين كلها ٦١٠ ملايين ٤٥٪ منهم من النساء. وهذا يعني ان عدد النساء العاملات ٢٨٠ مليوناً.

مشكلة الطاقة:

بقي استهلاك الطاقة على مستوى العالم على حاله في الاعوام ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣، بينما ارتفعت نسبة الاستهلاك ١٪ في عام ١٩٩٤. وجاء في تقرير للجنة الطاقة الدولية فيما يتعلق بعام ١٩٩٤ ان نسبة الطلب على الطاقة في العالم اذا استثنينا دول الاتحاد السوفييتي السابق زادت بمقدار ٢٪. بينما تراجع الطلب في دول الاتحاد السوفييتي السابق بنسب قياسية وصلت الى ٤٫١٠٪.

وفيما بقي الطلب على الطاقة في اوروبا الغربية ثابتاً، فإن شدة البرودة في الولايات المتحدة الامريكية وشدة الحرارة في الصيف باليابان ادت الى زيادة استهلاك الطاقة في هاتين الدولتين. كما ادت التطورات الايجابية واعادة البناء في دول اوروبا من خارج دول الاتحاد السوفييتي السابق الى التخفيف من حدة الهبوط في الطلب على الطاقة.

وفي اوروبا الغربية لا يزال الغاز الطبيعي يحتل المرتبة الثالثة في الطلب بعد البترول والفحم. بينما بقي البترول يحافظ على نسبة ٤٠٪ في سوق الطاقة وعلى مكانته كاهم وقود تجاري في العالم.

اما النقص في احتياطي البترول في العالم فقد كان عملاً دافعاً لاستثمار الحقول الموجودة بطريقة امثل وللبحث عن حقول جديدة. ويتوقع ان يكون احتياطي البترول كافياً لتلبية احتياجات العالم في الاعوام الـ ٤٢ القادمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ٢ / ٨ / ٢٠٠٠

العولمة المحلية... وعولمة العالم

خلال هذه المرحلة من التاريخ الانساني الطويل يعيش العالم حاليا فى ظل قوة عظمى نجحت فى ان تنفرد بالدور القيادى فيه نتيجة للقدرات الهائلة المتفوقة التى حققتها فى المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بجانب القوة العسكرية الضخمة والحديثة التى تمتلكها...

وانطلاقا من دورها القيادى هذا نرى انها تتزعم وتتبنى الان سياسة العولمة التى نتعايش احداثها وذلك من المنظور الامريكى بمشاركة الدول المتقدمة المتعاونة معها من اجل تحقيق مزيد من التقدم والثراء لهذه الدول فى مقابل مزيد من الفقر والمعاناة لباقى الدول خاصة الدول النامية والفقيرة. ومن خلال هذا التطور استرجعت وبنظرة تحليلية شخصية الوضع الجغرافى والخلفية التاريخية للولايات المتحدة الامريكية لعلى اجد البعد الذى تستمد منه تبنى هذه السياسات وتوصلت الى ماسميته مجازا بمرحلة العولمة المحلية او العولمة الامريكية التى سبقت ومرت بها امريكا على مدى قرنين من الزمان تقريبا منذ اواخر القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن العشرين. فمن حيث وضعها الجغرافى فهى دولة تعيش على جزء كبير من قارة امريكا الشمالية على مساحة تزيد قليلا على ٩ ملايين كم٢ وتمتد من المحيط الاطلنطى فى الشرق الى المحيط الهادى فى الغرب لمسافة حوالى ٤٥٠٠كم وتتمتع بالتنوع فى كافة انواع الاراضى من سهول ووديان وانهار واراض منبسطة الى الغابات والصحارى والمناطق الجبلية وايضا بالتنوع فى كافة انواع واشكال المناخ.. ومن حيث الخلفية التاريخية يشكل مواطنوها عالما مصغرا من البشر الذين نزحوا وهاجروا اليها من كل ارجاء المعمورة تقريبا والان يعيشون على ارضها وينعمون بخيراتها (التعداد الحالى حوالى ٢٧٠ مليون نسمة يشكلون نسبة ٤,٥٪ من سكان العالم) وقد مرت هذه العولمة المحلية كما سميتها بعدة مراحل صهرتها وجعلتها فى النهاية قادرة على ان تكون الدولة الرائدة فى العالم بنهاية القرن العشرين . ففى النصف الثانى من القرن الثامن عشر شنت حرب الاستقلال عن انجلترا (عام ١٧٧٥) واستقلت مستعمراتها الاولى (١٣ مستعمرة عام ١٧٧٦) وانتخب اول رئيس لها جورج واشنطن (عام ١٧٧٩) وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر خاضت حربا اهلية ضروسه بين الشمال والجنوب استمرت حوالى خمس سنوات (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) هذه الصراعات بلورت هذا المجتمع وافرزت ايجابياته ونجحوا فى النهاية فى سن الدستور المناسب ومن اذابة العرقيات والاجناس من خلال الشخصية الجديدة التى عولوا بها شخصية المهاجرين الى امريكا بالأمركة تحت مسمى المواطن الامريكى (American Citizen) الذى يتمتع بكافة حقوق وواجبات المواطنة دون النظر الى جنسيته الاصلية او الجذور التى يمتد اليها وان كان البعض ممن يتعايشون بالقرب من الحياة الامريكية يرددون احيانا ان هناك وتحت السطح نوعا من التفرقة خاصة فى الامور التى تتعلق او ترتبط بالموضوعات التى تهم الامن الامريكى واستطاعوا اقامة اتحاد فيدرالى تزايدت ولاياته واصبحت حاليا خمسين ولايه (بانضمام الاسكا وهاواى عام ١٩٥٩) يعتمد فى اسلوب ادارة الدولةعلى مركزية الاطار العام لسياسة الدولة ولا مركزية الحكم المحلى على مستوى الولايات و من خلال الادارة الناجحة لهذا العالم الصغير ارتكازا على اختيار الصفوة المتميزة والمتخصصة من ابناء المجتمع الامريكى الجديد ومن ينضم اليهم من الصفوة الجديدة التى يتم اغراؤها وجذبها من الخارج والالتزام بتطبيق الديمقراطية وتحقيق العدالة بين افراد المجتمع انطلقوا نحو التقدم فى كافة المجالات وعلى مراحل خاصه الانطلاقه البارزه التى تمت خلال السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين (اختراع الكهرباء/ بناء وفتح قناه بنما/ التطور فى مجال الطيران/شبكات الاتصالات والمواصلات الجيده/ريادة الانتاج السينمائى واثاره الثقافية/التقدم والتوسع فى انتاج السيارات/الدعم الكامل للدول الاوروبية خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية/التقدم العلمى فى مجال الذره واستخداماتها العسكرية والسلمية، اقتحام الفضاء الخارجى فى نهاية الخمسينات وهنا يبرز التساؤل هل تجربة العولمة المحلية الامريكية التى نجحت بنتائجها الباهرة فى تحقيق اكثر مما كانت تصبوا اليه منذ قرنين من الزمان قد دفعتها وشجعتها على سرعة الانطلاق لانجاز مزيد من التقدم وفرض السيطرة من خلال تجربة اكبر هى العولمة الدولية وبما يعود عليها اساسا وعلى حلفائها ايضا بمزيد من الرواج الاقتصادى والسياسى والعلمى ولكى تثبت لنفسها ولغيرها على انها قادرة على ادارة شئون العالم وفق الرؤى والاساليب والانظمة التى ترتضيها.. لذا نلاحظ انه خلال النصف الاخير من القرن العشرين تسارعت معدلات الانطلاقة فى كافة المجالات ووصلت الى مايسمى بعصر الثورات فى كل المجالات الحياتية التى تعيد تشكيل انماط حياه الانسان (الطفرة المذهلة فى الحاسبات الالكترونية واستخداماتها/ انطلاقه ابحاث واكتشافات الفضاء/الانتشار الواسع لثورة المعلومات والاتصالات/البصمات البارزة للثورة التكنولوجية/التشعب والتعمق للثورة العلمية فى الانشطة الحياتية/الهندسة الوراثية/ قوات عسكرية ذات تقنيات علميه وفنيه عالية لم يسبق لها مثيل/ التقدم المبهر فى مجالات الذره واستخداماتها...الخ) ولكن عندما نستقرأ من خلال الاحداث نظرة العولمه الحالية التى تسعى لتحقيقها الولايات المتحده الامريكية بالتعاون مع شركائها نجد انها تهدف وبطريق غير مباشرالى فرض نوع من السيطرة العالمية على مقدرات باقى دول العالم وتوظيف مواردها بالدرجة الاولى لخدمة مصالح الدول المتقدمة وذلك من خلال الاطر والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التى تفرض انواعا واشكالا جديدةمن السيطرة الاقتصادية والتجارية بل والسياسية ايضا الى جانب استغلال امكانات ثورة الاتصالات والمعلومات فى عمليات التمهيد والغزو الثقافى الذى يخدم تنفيذ المخططات الاقتصادية والتجارية وفى نفس الوقت ايجاد تطبيقات مختلفة تاخذ الطابع الدولى للتدخل العسكرى فى المواقف والمناطق التى لاتخدم اوضاعها سير هذه المخططات فى مساراتها المستهدفة. فاذا كان هذا هو الوجه المطلوب للعولمه من وجهة النظر الامريكية والغربية فهو اذن بعيد كل البعد عن تحقيق العدالة الانسانية بين بنى البشر والشعوب ويتضمن العديد من السلبيات التى ستؤدى بالقطع الى التفاوت الرهيب بين دول العالم حيث سيؤدى الى ايجاد اقليه من الدول على درجة عالية من الثراء الفاحش والترف واغلبية من الدول تعانى كل اوجه المعاناة والفقر.. ولتجنب الابعاد الخطيرة للعولمة تحاول الدول النامية جاهده منفرده، ومن خلال التكتلات والمنظمات والمجموعات التى شكلتها ايجاد المخارج والسبل المناسبة واتباع الخطوات التى من خلالها يستطيع ان يحقق نظام الاقتصاد العالمى الجديد موقفا اكثر عدالة يراعى فيه مصالح هذه الدول . ولعل ما تم تناوله اثناء انعقاد مؤتمر القمه العاشرة لدول مجموعة الخمس عشرة النامية الذى انعقد فى القاهرة خلال شهر يونيو الماضى بزعامة مصر من حوارات هادفه وموضوعية وافكار مفيده بناءه وقرارات ايجابية تهدف الى ايجاد عالم اكثر عدلا وانصافا ونظاما اكثر رسوخا واستقرارا. وتحرص مصر دائما من خلال دورها الريادى بالمنطقة ومنزلة التقدير التى تلقاها من المجتمع الدولى ان يكون لها رؤيه واقعية تحقق الخير والنماء والتقدم لكل الدول وتولى هذا الموضوع جانبا اكبر من الاهتمام لمواجهة التحديات الحالية والمقبلة للعولمة، وفى هذا المجال فانى اجد ان هناك عدة دوائر يجب ان نركز عليها استرشادا بالمؤسسات الناجحة فى الدولة التى تتسم بالالتزام والجدية والنظام والدقة فى الانجاز والاخلاص فى اداء الواجب.

الدائرة الأولى.. تكوين مجموعة من العلماء والمتخصصين الذين فى استطاعتهم التعايش مع الواقع بصدق وامانة ولديهم القدرة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ / ٦ / ٢٠٠٠

على التنبؤ والتقدير بأبعاد المستقبل القريب وتأثيراته وتحديد متطلبات وخطوات التحرك المطلوبه مع قيامهم بإعداد وتأهيل وتحصين الجيل الجديد الذى سيجابه متغيرات المستقبل.

الدائرة الثانية .. بث النخوه الوطنية في دماء كل ابناء الوطن الذين يمثلون اركان القوى العاملة والانتاجية بالدولة لكى يقدسوا روح العمل والاخلاص ويبذلوا قصارى جهدهم خلال هذه المرحلة لتطوير القدرات الانتاجية والموارد الاقتصادية للدولة بما يوفر لنا الوقوف على ارض صلبه نستطيع من خلالها مواكبة هذه التطورات.

الدائرة الثالثة .. تفعيل العمل المشترك واوجه التعاون والتنسيق مع الدول النامية القادرة على المساهمة الايجابية المشتركة فى دفع عجلة التنمية مع عطاء عناية خاصة لتنشيط جميع صيغ التعاون والتكامل العربى.



المصـــدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢ / ٨ / ٢٠٠٢

الليبرالية السياسية والاقتصادية فى ظل العولمة

د. عبد الله هدية

لا يستطيع اى نظام سياسى فى البلاد المتخلفة ان يسير فى مسالك الديمقراطية السياسية الى نهايتها، فإذا كانت هذه الديمقراطية السياسية تعنى فى المقام الأول: حرية التعبير والنقد وتكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والثقافية والنقابات المهنية، وحرية التنقل.. اى مجموع الحريات العامة الواسعة والتى تهدف فى النهاية الى المشاركة السياسية فى صنع القرار على مختلف المستويات: المحلية والسياسية فى المؤسسات والأحزاب.

واذا كانت هذه الليبرالية السياسية تقتضى قدرا كبيرا من المعلومات والحقائق تحت بصرها وملك يمينها تستطيع ان تستخدمها فى النقد الموضوعى وتقويم مسيرة النظام السياسى وتصحيح الأخطاء أولا بأول، اذا كان ذلك كذلك فإن أول سهام النقد تستخدم ضد انحرافات السلطة الاقتصادية.

واذا كانت غنيمة اى نظام سياسى استخدام السلطة السياسية فى الحصول على مزايا وامتيازات السلطة الاقتصادية، تلك التى يدور حولها الصراع، بحيث بات من المسلم به، أن السلطة السياسية فى البلاد المتخلفة لا تطلب لذاتها بقدر كونها الإداة الحاسمة فى الاستئثار بمزايا وغنائم السلطة الاقتصادية.. وربما تكشف تجربة البلدان المتخلفة فى الفترة الأخيرة مدى صحة هذه المقولة بشكل تقريبى.. فاندونيسيا على سبيل المثال.. نتذكر أن «سوهارتو» تحدث كثيرا فى ١٩٦٥ عندما استولى على سدة السلطة وقام بانقلاب عسكرى اطاح «بسوكارنو» عن تقدم البلاد وازدهارها ورفع مستوى معيشة الشعب وعن العدالة ... ولكن التجربة كشفت بعد ازيد من ثلاثين عاما تقريبا أن الهدف كان الاستيلاء على السلطة الاقتصادية وتمتعه بكل ما تغله هذه السلطة له وللأسرة ولسدنه النظام . والتى تدلنا فى النهاية الى استخلاص حقيقة مؤكدة: أن الليبرالية السياسية حدودا تقف عندها وتمنع وتصادر هذه الليبرالية السياسية اذا خاضت كثيرا فى المسائل الاقتصادية وعمليات المضاربة والشراء والبيع والتربح من نفوذ السلطة السياسية بهدف تكديس الثروات الفائقة الغريبة فى حجمها.. لتذهب الليبرالية السياسية الى الجحيم وتبقى الحرية الاقتصادية بكل عملياتها سواء المشروعة أم غير المشروعة.

البنيان القانونى: ولفهم هذه المسألة بدقة، يتعين أن نستخدم بعض جزئيات المدخل التاريخى والقانونى الذى يثبت أن الطبقة البورجوازية الصاعدة على انقاض النظام الاقطاعى فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، استفادت من حركة الكشوف الجغرافية والتقدم التقنى وأتاح لها ذلك تراكم ثروات هائلة قفزت بها الى أن تكون اكثر ثراء من الطبقة القديمة : وهما النبلاء والاقطاعيون.

غير أن البنيان القانونى ظل كما هو لم يتغير، وهو بنيان يعطى امتيازات واسعة للطبقة القديمة. ولما كان لكل دولة وسلطة رجالها، فلكل سلطة سياسية بنيان قانونى يمنح امتيازات واسعة للفئة او الطبقة التى تتكون منها هذه السلطة الجديدة.. ولهذا فقد الغت الطبقة البورجوازية امتيازات النبلاء، والغت الطوائف وقررت حق النشر بحرية للكتب والجرائد وتقرير حق الاجتماعات والتظاهر وتكوين الجمعيات. واعفت اصحاب المهن الذين يعدون شريحة مهمة من الطبقة المتوسطة ـ كالمحامين والاطباء من الضرائب ونقلت هذه الضرائب على عاتق الطبقات القديمة.. واقتضى هذا كله ان تفرض قيودا على تدخل الدولة وعدم السماح لها، بالتدخل فى النشاطات الانسانية المستقلة وتحديد منطقة صغيرة أو مجالات محددة تتدخل فيها الدولة خاصة بالجيش والقضاء والشرطة.. وترك المواطنين يمارسون التفكير والكتابة والطباعة بحرية مثل حرية البيع والشراء.

وكانت الليبرالية السياسية فى بداياتها الأولى حذرة من «الحكام» وتتوجس منهم خيفة. اثناء ممارستهم لسلطاتهم، حيث أن السلطة تفسد «الأنبياء»، لذا يتعين أن يحدد بدقة مضمون هذه السلطة المخولة للحكام ووضع قيودا على ممارساتها.. ولذا ابتدعت الليبيرالية السياسية اليات محددة تضمن بها رقابة الحكام وعدم جنوحهم نحو العنف والاستبداد: التمثيل النيابى، انتخابات الحكام، النيابة محددة المدة وذات طابع مؤقت، امكانية رد النائب وسحب الثقة منه، تقرير مبدأ فصل السلطات حيث السلطة تحد السلطة، التعددية السياسية، الرقابة القضائية والسياسية.. وهكذا كانت تعتقد الليبرالية السياسية انها بهذه الآليات المحددة والنصوص عليها تسلط «سيف ديموقليطس» على رؤوس الحكام حتى يحول بينهم وبين الاستبداد والعسف

ثم غالت الليبرالية التقليدية فى تصوراتها ورأت ان الليبرالية السياسية والاقتصادية وجهان لحقيقة واحدة، فحرية الصناعة والتجارة تعد شكلا خاصا للحرية الفردية والمساواة بين المواطنين، وان الطابع التكاملى بين الليبراليتين يتقضى فصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية وعدم تركيزها فى يد واحدة او تستأثر بها جهة واحدة وان الفصل هذا يضعف الدولة وبالتالى «الحكام».. فالسلطة الاقتصادية تتوزع بين شركات خاصة متعددة تعد مركز «القرارات» الاقتصادية وهى شركات مستقلة ـ تقريبا عن الدولة.

غير أن التجربة، كشفت عن وهم هذا التصور، فى القرن التاسع عشر وفى بدايات النظام الراسمالى الليبرالى، لم تتمتع مطلقا السلطة السياسية باستقلال أصيل وإنما كانت السلطة الاقتصادية تؤثر عليها على الدوام وتوجهها نحو وجهة معينة فى إتخاذ قراراتها، فالرأسماليون يقبضون على الخيوط الأساسية التى تشد الحكام ويوجهون «الدولة» الى اصدار قرارات تهدف فى النهاية الى تحقيق صوالحهم.. اى لم تنفصل مطلقا السلطة السياسية عن الاقتصادية.

التوازن التقريبى لليبراليتين فى النظم الغربية: بيد انه فى الأنظمة الرأسمالية المعاصرة ـ لا سيما ـ فى أوربا ومع ازدياد قوة التنظيمات العمالية والنقابية والأحزاب الراديكالية وظهور مؤسسات فكرية قوية تتمتع بهامش نسبى من الاستقلال كالصحافة

والجامعات.. أدى الى حدوث توازن أمام القوى الاقتصادية . وبالرغم من القوى الاقتصادية مازالت مقصورة على أقلية تحتكر الثروة الا أن تنامي وتساعد القوى السياسية والاعلامية والنقابية أعاد بعض التوازن وكبح جماح السلطة الاقتصادية بالإنفراد بالمجتمع وميلها الى العسف والطغيان. غير أن المسألة التاريخية العامة والتي يتعين أن نؤكد عليها هي انه عندما تصبح ممارسة الليبرالية السياسية خطرا على الليبرالية الاقتصادية، أي تناقض الحريات فى التعبير والمظاهرات والأحزاب مع الحفاظ على ملكية وسائل الانتاج واستغلالها فى جلب الأرباح وملكية الرأسمالية يسارع الليبراليون الى الغاء الحريات السياسية والعصف بالمواثيق والدساتير وحقوق الانسان وتجلى ذلك فى القمع الدرامي الذى مارسه الليبرالي كافيناك فى ١٨٤٨ وتايير فى ١٨٧١ فى فرنسا.

فى الولايات المتحدة الأمريكية تتجمع معظم الرأسمالية الكبيرة والاحتكارات الضخمة داخل اطار الحزب الجمهوري. واذا كانت آفاق النظام السياسي السائد فى تفاعلها مع تطورات الواقع الموضوعي تدفع احيانا أن يصعد الى سدة الرئاسة بعض الفصائل الليبرالية داخل اطار الحزب الديمقراطي، إلا أنها لا تستطيع أن تتجاوز خطوطا معينة وتغالى فى راديكاليتها بحيث تمس بالضرر مصالح هذه الرأسماليات والاحتكارات الكبيرة.. حيث أن هناك آليات فى النظام نفسه تقوم هذه الاحتكارات بإستخدامها تسبب ازعاجا لا مثيل له للرئيس المغالي فى الليبرالية وتذكرة بتوخي الحذر وسرعة الارتداد داخل اطار المصالح الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية والتى هى فى نفس الوقت معظمها مصالح للقوى الرأسمالية الكبيرة، ثم تستخدم بكل قوة آلية تأقيت مدة الرياسة والنيابة وتحشد كل قوتها من أجل استبعاد أى فصيل ليبرالي متمرد يتسلل الى هذه الفعاليات الأساسية فى نظام الحكم.

إنه بانعام النظر وعقد مقارنة بسيطة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية فى هذه الجزئية، نكتشف أن القوى السياسي الأمريكية الفاعلة هي فى الإطار المحافظ واذا حدث ان صعد او تسلل الى مؤسسات النظام الفاعلة أى ليبرالي جانح فإن الآليات الأخرى الموضوعة فى النظام سرعان ما تصحح هذا الوضع.. وأحيانا يتم الخروج عن الآليات الشرعية لتصحيح هذه الأوضاع والحفاظ على المصالح الرأسمالية الضخمة لقوى الرأسمالية القوية . (تشير الى اغتيال كيندى واستبعاد كارتر وازعاج كلينتون بقضية الآنسة لوينسكى)

غير أن الوضع فى أوربا - يتبدى - أنه يفعل العكس، حيث أن القوى الشعبية الرسمية التى يفرزها الواقع الموضوعي ويعترف بها النظام كالأحزاب السياسية وتجمعات الطلاب ونقابات العمال والصحافة والجامعات.. هي التى تقود الحملات الضارية ضد جنوح الليبرالية الاقتصادية وميلها الى الجور على المجتمع المدني أو المساس بالحقوق الاقتصادية لهذه الفئات الواسعة من المواطنين.. عن طريق زيادة الأسعار أو خفض وثبات الأجور أو التقليل من امتيازات الصحة والعجز والشيخوخة والاسكان..)



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٨/٢٠٠٠

الانتساب الى العصر أم الانتماء للوطن؟



السيد يسين *

الى متى تهيمن النظم السياسية المختلفة على الشعوب، مرة باسم الديموقراطية المزيفة ومرة أخرى باسم السلطوية الفجة والصريحة؟ وما هي أشكال التحرر التي يمكن للجماهير أن تلجأ اليها حتى تفلت من قبضة التحكم والسيطرة؟ وهل مازال خيار الثورة قائما أم أنه زال وانقضى بنهاية القرن العشرين، وبروز الدولة المعاصرة باعتبارها المؤسسة الأقوى في مجال احتكار القهر، والأحدث في ميدان استخدام تكنلوجيا العنف؟

وهل يمكن أن تكون الثورة الاتصالية الكبرى وفي قلبها شبكة الانترنت، ملاذا للمضطهدين وموقعا للمناضلين في سبيل الحرية والعدل واعتمادها وسيلة لتحقيق التحرر الحقيقي من خلال بث الرسائل الالكترونية على الشبكة، وعرض الايديولوجيات السياسية المستحدثة، وتعبئة الجماهير، وحثها على الحركة بدلا من الجمود الذي ترسف فيه، وقبل ذلك كله اجراء حوار حضاري واسع المدى يسهم فيه المثقفون والسياسيون والمناضلون من كل جنس، من خلال الثقافات المتعددة، بلا حدود ولاحواجز ولا قيود تضعها الدولة المعاصرة المستبدة؟

كل هذه الأسئلة أثارتها في ذهني المخاوف من الانترنت التي عبر عنها اجتماع القمة للدول الثماني الكبرى الذي انعقد مؤخرا في أوكيناوا، وما سبقه من اجتماع القمة لوزراء مالية هذه الدول.

ترى ما الذي يجعل هؤلاء الرؤساء الأقوياء بحكم تميز دولهم، وصدارتهم في السباق الاقتصادي وريادتهم للتطور التكنولوجي، يعبرون عن القلق من التأثير البالغ الذى أصبحت الانترنت تحدثه في حياة الناس السياسية والاقتصادية والثقافية؟ أصبح العالم سياسيا أكثر شفافية، فبفضل الانترنت تنتقل المعلومات وتتداول عن أحوال النظم السياسية وقرارات القادة وخطابات الساسة وردود فعل الجماهير في طرفة عين، ويستطيع كل من يتعامل مع الانترنت أن يتابعها دقيقة بدقيقة.

واقتصاديا أصبحت التجارة الالكترونية من أبرز الظواهر الاقتصادية في بداية القرن الحادي والعشرين، لأنها تتعامل مع بلايين الدولارات وتؤثر تأثيرا عميقا في نمو اقتصادات الدول، وثقافيا يدور على الشبكة من خلال البريد الالكتروني والانضمام لجماعات النقاش أوسع حوار حضاري بين مختلف أنماط البشر، وعلى وجه الخصوص بين شباب العالم الذين بحكم الواقع هم الذين سيقودون الدنيا في العقود القادمة في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة.

هذه- كما نرى -تطورات بالغة الأهمية من شأنها أن تجعل الشخصية الإنسانية تنمو وتزدهر من خلال الاحتكاك والتفاعل مع الاخر الذي ينتمي الى ثقافات أخرى، بمايساعد في بلورة وعي كوني، سيتجاوز -شئنا ذلك أم أبينا- الوعي الوطني الضيق، والوعي الاقليمي المحدد.

ولعل مايساعد على بلورة هذا الوعي الكوني، عولمة المشكلات الإنسانية لأول مرة في تاريخ البشرية، فلم يعد الفقر مشكلة محلية، ولاندرة المياه العذبة، ولا الإرهاب، ولاالفساد، ولاغسيل الأموال القذرة، ولامشكلات التنمية، وإنما أصبحت مشكلات

عـالمـيـة، على العـقل الجـمـعي الانسـاني أن يسـاهم بصورة ابداعية في حلها على المستوى الكوني.

■ مشكلات الانترنت

ماهي المشكلات التي يمكن أن تثيرها الانترنت في إدراك قادة الدول الثماني الكبرى. لقد حاول المفكر الفرنسي المعروف جي سورمان أن يشرح ادراكات القادة الثمانية لكي يكشف عن سر مخاوفهم وقلقهم من الانترنت، وذلك في مقالة نشرها في صحيفة لوفيجارو الفرنسية. ونشرت الأهرام مؤخراً مقتطفات منها بعنوان «الانترنت يتجاوز الدولة».

يقول سورمان ان الانترنت والشبكة التي ترتبط بها والتي يطلق عليها الشبكة العنكبوتية «ولدا معا في نفس الوقت وتطورا خارج كل تدخل رسمي، بل وخارج حدود الدولة. والشبكة لاتعير أي اهتمام بالحدود ولابالقوانين العامة».

ويتساءل سورمان «ألايثير ذلك خوفا في نفوس الزعماء الذين يعتبرون أنفسهم أسياد الإبداع والتحديث والسياسة الاقتصادية، ووضع القوانين، لمجرد شعورهم أن أهم شيء في الوقت الحالي لايقع تحت سيطرتهم، بل ويتحداهم».

إذن فالخطيئة الأصلية للانترنت أنها ولدت وتطورت وانتشرت هذا الانتشار الواسع المدى، والذي يجعل مئات الملايين من البشر في كل أرجاء المعمورة يتفاعلون مع كل لحظة، وكل ذلك بعيدا عن سيطرة الدولة التي تمرست تاريخيا بالهيمنة على كل مقدرات المجتمع، من خلال تقنين وضبط حركات أفراده وجماعاته، بل عن طريق الهيمنة الصريحة أو الخفية على أفكارهم وأذواقهم واختياراتهم.

ومن ناحية أخرى كيف يتسنى للانترنت أن تكون منبعا وأداة في نفس الوقت للابداع الانساني في مجالات العلم والسياسة والاقتصاد والثقافة، وتشارك في هذا الإبداع الجماهير من كل أنحاء العالم، مع أن القادة والزعماء والساسة التقليديين كانوا هم على مر التاريخ منبع هذا الابداع ومحتكريه؟ وكيف يمكن لهذا الإبداع وبخاصة في مجال التحديث السياسي والاقتصادي أن يتحدى رقابتهم الضارية لحركة الشعوب؟

ويحاول بعض الخبراء وفي مقدمتهم الاقتصادي الأميركي المعروف ميلتون فريدمان أن يثير المخاوف من التجارة الالكترونية مقررا أنه بالنسبة لأوروبا فإن هذه التجارة هي بمثابة قاتلة للضريبة بحكم إفلاتها من شبكة الضرائب التي تفرضها الدولة، مما سيؤثر سلبا على اقتصادات الدول.

ومن ناحية أخرى يثير بعض الخبراء السياسيين مشكلة خطيرة ستخلفها الإنترنت كما يقولون، وهي أن يبدأ البعض في الانتماء الى الشبكة العالمية، فيفقدون جنسيتهم أو انتماءاتهم مع الوطن الأصلي، ويعتبرون أنفسهم مواطني الشبكة العالمية، وينتسبون الى عصرهم قبل انتسابهم الى وطن ومكان.

ويتساءلون بخبث، ترى كيف سيكون شكل الدولة إن نحن دخلنا الى عصر مواطني الشبكة الاثيرية؟

وفي تقديرنا ان هذا القلق الشديد من الآثار التي يرى بعض الساسة أنها سلبية، لأن من شأنها أن تؤثر على انتماء المواطن الى بلده، يحتاج الى تأمل عميق وهو يثير في الذهن المخاوف التي أبداها شباب العالم في الأسئلة التي وجهوها الى قادة الدول الثماني والتي حللناها من قبل في سلسلة مقالات «أوراق ثقافية» حول سيطرة الشركات المتعددة الجنسية، واحتمال زوال الدولة بحيث يصبح المواطنون تابعين لشركات عالمية وليس لدول محددة لها تاريخها وتراثها وتقاليدها. مخاوف مشتركة من زوال الدولة بكل التراث الذي تمثله في التاريخ الانساني، وكأن هذه الدولة لو زالت سينتهي التاريخ وتعم الفوضى أرجاء العالم!

والواقع أن العولمة من شأنها ولاشك اضعاف سطوة الدولة في ميادين متعددة، ولكن في تقديرنا ستظل الدولة مع ذلك هي الوحدة الفاعلة في النظام الدولي، حتى لو تنازلت عن أجزاء من سيادتها لصالح مؤسسات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية، أو لصالح التكتلات الاقليمية مثل الاتحاد الأوروبي و«النافتا» و«الآسيان». غير أن الوضع في مجال الانتماء قد يختلف حقا! فما الذي يجعل مواطنا في دولة تمارس القهر المنظم ضده وضد زملائه من المواطنين ينتمي الى هذه الدولة؟ وهل الشعور بالانتماء مسألة آلية تتعلق بمولد الشخص في بلد معين، أم لابد لهذا الشعور بالانتماء أن يعتمد على أسس متينة من الاحساس بالحرية الانسانية وبالعدالة الاجتماعية؟

وكيف تطالب الدولة المعاصرة المستبدة المواطن بابقاء جذوة الإنتماء مشتعلة دائما وهي التي تمارس القهر السياسي والاقتصادي بل والثقافي عليه كل يوم؟ولماذا لايهرب هذا المواطن الى شبكة الانترنت لكي يمارس من خلال الحوار الديموقراطي المفتوح مع أقرانه من كل أنحاء العالم حريته السياسية، ولكي يعبر عن خصوصيته الثقافية من ناحية، وعن انفتاحه على العالم من ناحية أخرى؟

يقول سورمان محللا ادراكات القادة الثمانية بذكاء شديد «من أجل تجنب الانهيار المتوقع للسياسة التقليدية يعمل أعضاء نادي الثمانية الكبار، الذين لديهم نفس المصالح، من أجل استعادة السيطرة على الانترنت».

غير أن اتجاه ارادة هؤلاء الزعماء للسيطرة على الانترنت تصاغ بخبث شديد، على أساس أنها محاولة لتحقيق مايمكن أن يطلق عليه «العدالة الاتصالية»! وهم يقولون أن هناك «فجوة رقمية» بين من يستخدمون الانترنت ومن لايستخدمونه سواء على مستوى البلد الواحد، أو بين البلاد المختلفة، وهذه الفجوة ستتسبب في تفاقم عدم المساواة الاجتماعية



والاقتصادية بين الأغنياء الجدد والفقراء الجدد، وذلك داخل الدول الغنية وبين الدول الصناعية والدول الأخرى؟ ماالحل اذن؟

الإجابة التي يطرحها القادة الكبار هي أن تتدخل الحكومات من أجل اقامة العدالة الاجتماعية، وبدلا من أن تؤدي الانترنت الى اضعاف الدولة، تجعلها ضرورية أكثر من ذي قبل ذلك. هذا هو الجدل الدائر حاليا بين هؤلاء الذين يؤيدون عودة الدولة باسم الانترنت، فهم يطالبون بوجود أكبر للدولة، وليس باقامة مواقع أكثر أو السماح بحرية أكبر، وهكذا تبدأ الانقسامات التي تنبئ بمعركة ايديولوجية قادمة بين مواطني الشبكة الأحرار ومواطني الدولة.

ومعنى ذلك أن الدولة المتقدمة المعاصرة تسعى جاهدة للحفاظ على المواقع التقليدية للسلطة والثروة والنفوذ، من خلال محاولة السيطرة على مسارات التقدم التكنولوجي، وفي مقدمته الثورة الاتصالية وشبكة الانترنت.

وهكذا تتبلور معركة من أكثر المعارك ضراوة والتي يبدأ بها القرن الواحد والعشرون مسيرته التاريخية، وقد يكون شعارها «أيها الملاحون عبر الأثير، يا أعضاء شبكة الانترنت، اتحدوا ضد الدولة ضمانا لحريتكم السياسية والثقافية!.

مستشار مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية - القاهرة



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

العولمة.. لمصلحة من؟

بقلم: صلاح الفضلي

بدأت منظمة التجارة العالمية بممارسة نشاطها في بداية عام ١٩٩٥ لتخلف منظمة الغات للتعرفة الجمركية، واتسع بذلك نطاق التبادل التجاري بين الدول ليشمل المنتجات الزراعية والحقوق الفكرية والخدمات، بعد ان كان مقتصراً على المنتجات الصناعية.

وفي حين كانت توصيات الغات غير ملزمة، فان قرارات المنظمة ملزمة لجميع اعضائها، وتعتبر منظمة التجارة العالمية احدى اهم مؤسسات ظاهرة العولمة التي روجت لها الولايات المتحدة بحماس ومن بعدها دول الاتحاد الاوروبي.

المفترض ان يصب وجود منظمة التجارة العالمية في مصلحة الجميع حين تتم ازالة العوائق التي تمنع من التبادل التجاري والفكري بين أعضائها، ولكن الاختلال الحاد بين امكانات وموارد أعضاء المنظمة تطرح تساؤلا جادا عن المستفيد الحقيقي من عمل المنظمة، فالكثير يعتقد ان المنظمة هي غطاء لاستفادة مجموعة محدودة من الدول في مقابل الاغلبية المغلوبة على امرها، اذا علمنا ان ٢٠٪ من دول العالم تمثل أكثر دول العالم ثراء، وتستحوذ على ٨٤٪ من التجارة الدولية تتبين مصداقية هذا الاعتقاد.

رفعت الراسمالية بعد انتصارها على الشيوعية إثر تفكك الاتحاد السوفيتي شعار «حرية السوق ستحل كل المشاكل، وتقضي على البطالة والفقر»، وكانت وسيلتها في تحقيق هذا الشعار مؤسساتها العملاقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، واستبشرت الدول الفقيرة وشعوبها بقرب عهد الخلاص من الفقر والبؤس، لكن امالهم سرعان ما تبخرت عندما تبين ان الدول الغنية وأصحاب رؤوس الأموال هم المستفيدون على حساب الدول الفقيرة.

لعل ابرز مظاهر العولمة الاقتصادية تتمثل في الشركات العابرة للحدود، فما يقدر بحوالي ٣٧٠٠ شركة مع فروعها ١٧٠٠٠٠ المنتشرة في جميع انحاء العالم هي المسيطرة على الاقتصاد العالمي، وبلايينها هي التي تحدد سعر صرف العملات وقوتها الشرائية، واذا عرفنا أن حوالي ٦٠٪ من هذه الشركات تنحصر في خمسة بلدان هي اليابان والولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا وفرنسا يصبح من الواضح الاختلال الكبير في موازين الاستفادة من العولمة الاقتصادية.

في بداية الثمانينات، توجس الاوروبيون خيفة من تحول العالم الى مجتمع الثلثين، الذي يتمتع فيه الثلثان بالرفاهية والثلث الباقي يكون من المعوزين، لأن هذا الثلث سوف يكون مصدر ازعاج وتوتر لمجتمع الثلثين، لكن الواقع اصبح اكثر سوءا في التسعينات، اذ تحول العالم الى مجتمع العشرين في المائة، اي ان عشرين في المائة من سكان العالم فقط سوف يتمتعون بمصدر دخل ثابت وبحياة مرفهة، بينما يرزح ٨٠٪ من البشرية تحت وطأة الفقر والحاجة. هذا الواقع يمثل مصدر قلق للدول الغنية، باعتبار ان مجتمع الثمانين في المائة سوف يشكل مصدر



ازعاج وخطر لمجتمع العشرين في المائة.

لذلك اتجه التفكير الرأسمالي الى الهاء الثمانين في المائة عن واقعهم المزري، وتفتق هذا التفكير عن فكرة الهاء مجتمع الثمانين في المائة بإبر مخدرة على شكل مساعدات مالية تسد الحاجات الرئيسية لهذه الدول.

تحقق مؤسسات العولمة الجديدة من خلال مساعداتها للدول الفقيرة هدفين رئيسيين: الهدف الأول يتمثل في التأثير السياسي على هذه الدول لكي تصبح تابعة للدول المولة لمؤسسات الدعم، والهدف الثاني هو تخدير هذه الشعوب بما ترميه لها من فتات حتى لا تفسد جو الأنس والنعيم الذي تعيش فيه الدول الغنية

وهذا التفكير هو ما عبر عنه مستشار الأمن القومي الاميركي سابقا برجينسكي بمقولة «الالهاء بمص حلم الاثداء المخدرة» في اشارة الى الحليب الذي يفيض عن ثدي المرضعة.

هل عرفنا الآن في صالح من يصب معين العولمة؟.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ٩ / ٨ / ٢٠٠٠

العرب والعولمة: تشخيص المخاطر وتعظيم الفرص

يبدأ «الحوار القومي» فتح صفحته اليوم، لاجتهادات في الرأي تحاول اعادة استكشاف موضوع العرب والعولمة من زاوية أخرى.

وليس خافياً أن الواقع الراهن لظاهرة العولمة ونتائجها، يلقى مخاوف شعبية ورسمية في أكثر من مكان. ومن مشاهد هذه المخاوف مظاهرات الاحتجاج التي جرت في فرنسا (أغسطس ٩٨) وفي سياتل أمريكا (نوفمبر ٩٩) وفي واشنطن (أبريل ٢٠٠٠) وفرنسا مرة أخرى (يونيو ٢٠٠٠) ثم في جنيف (يونيو ٢٠٠٠)، ومن المخاوف الرسمية، نذكر ما أبداه رؤساء ووزراء دول الجنوب في خطابهم السياسي والاقتصادي، كما حدث في قمة مجموعة الـ١٥ بالقاهرة ومؤتمر وزراء الخارجية في كوالالمبور.

والحاصل أن الكتابات العربية تناولت ظاهرة العولمة من زاوية شرورها ومخاطرها وخسائرها. ولأسباب كثيرة، ليس هنا مجالها، فإن التعامل مع العولمة لن يكون بمحاربتها أو بتجاهلها. لأن محاربتها خيال وحرث في مياه المحيط. كما أن تجاهلها يعني التهميش.

من هنا تأتي الزاوية الأخرى لاجتهادات الرأي التي ننشرها: ماهي الفرص والاختيارات المتاحة أمام العرب للاستفادة من العولمة وتقليل مخاطرها، اقتصاديا وسياسيا وثقافياً؟ وكيف يتعامل العرب مع هذه الفرص؟

ونبدأ اليوم بمقال يتناول جوانب الاقتصاد السياسي لمواجهة تحديات العولمة.

وسوف ينشر «الحوار القومي» مايصله من تعليقات على اجتهادات الرأي هذه، في حدود ٦٠٠ (ستمائة) كلمة لاعتبارات المساحة.□

في تقديرنا ان عاملا رئيسيا يفسر المازق الراهن في التفاعل مع العولمة في بعدها الاقتصادي يرجع بدرجة اساسية في مصر - كمافي غالبية البلدان النامية - الى افتقاد الرؤية الواقعية الصارمة لجوهرها وقصور التحليل الموضوعي النقدي في تشخيصها. واضافة الى ماسبق، اونتيجة له، يتفاقم المازق في ظل قصور السياسة العملية في التعامل مع تحديات وتهديدات العولمة «الاقتصادية»، انطلاقا من تحديد واضح للقيم القومية، من جانب، وغياب الحساب الرشيد للتكلفة والعائد في خيارات وأولويات التفاعل مع قيود وفرص العولمة في بعدها الذي نتناوله، من جانب اخر.

ويهدف المساهمة في تقديم تشخيص واقعي وموضوعي للعولمة «الاقتصادية» - ومن أجل ترجيح اليات الاستجابة العملية والمبدئية لتحدياتها استنادا الى هذا -نركز في هذا المقال على محاولة الاجابة على ثلاثة اسئلة مبدئية: اولها، ماذا نقصد بعولمة الاقتصاد، او العولمة في بعدها الاقتصادي؟ أو ماهو جوهر العولمة في بعدها الاقتصادي؟ وثانيها، كيف نفسر عولمة الاقتصاد، عملية وادارة؟ او ماهي علاقات السبب والنتيجة، التي تفسر ظاهرة العولمة؟ وثالثها، ماهو التهديد الرئيسي المترتب على عولمة الاقتصاد؟ ويمثل منهج الاقتصاد السياسي مدخلنا للاجابة على هذه الأسئلة المطروحة.

ماذا نقصد بعولمة الاقتصاد؟

تكشف قراءة الواقع، من ناحية، أن العولمة الاقتصادية تزحف نحو اقتصاديات جميع البلدان على نحو متسارع وإن بدرجات متفاوتة، وأن اقتصادات سائر البلدان أيضا تتقدم نحو هذه العولمة وإن تباينت



د. طه عبدالعليم

تاثيراتها ايجابا وسلبا، من ناحية اخرى، ولانقصد بهذه العولمة ماجرى قبل قرون حين بدأ تشكيل سوق عالمية: ارتكازا الى توسيع الراسمالية الصناعية الأوروبية لأسواقها على امتداد رقعة العالمين القديم والجديد وذلك بفضل الكشوف الجغرافية الكبرى وقهر الغزو الاستعماري الأوروبي - وإنما نقصد بعولمة الاقتصاد ظاهرة معاصرة تسارعت في العقد الأخير من القرن العشرين نتيجة متغيرات يتشابك فيها الاقتصادى التكنولوجي بالسياسى الايديولوجي، ولكن في الغالب الأعم «بدون أن تسبق الراية التجارة» كما جرى في عهد الفتوح الاستعمارية.

وقد نؤكد بادئ ذي بدء، ان العولمة ظاهرة لم يكتمل تشكلها بعد سواء بابعادها المتعددة المتشابكة، أو حتى في بعدها الاقتصادى المركب. ورغم هذا التحفظ المبدئي، نرصد بين أبرز تجليات ظاهرة العولمة كما نتحدث عنها - أو العولمة من منظور الاقتصاد السياسى إن شئنا الدقة - هي تعمق دمج أو اندماج اقتصادات شتى البلدان في الاقتصاد العالمي عبر تقسيم دولى جديد للعمل أبرز مافيه هو التخصص الانتاجي في مصنع عالمي، من جانب. وتعاظم فتح أو انفتاح اسواق جميع البلدان على السوق العالمية، اى عولمة أسواق بتحرير تدفقات السلع والخدمات والمال والنقد والائتمان والتمويل والاستثمار في قرية عالمية، من جانب اخر.

ونستدرك هنا لنسلم بأن اندماج الاقتصادات وعولمة الأسواق، تتم ضمن حدود ضيقة في مجالين اساسيين، هما: تحرير انتقال واقامة العمالة وتحرير تدفقات المعرفة والتكنولوجيا. أضف الى هذا، اننا ندرك أيضا واقع قيود الحمائية الجديدة الخفية، التى تجابه تحرير تدفق الصادرات السلعية من الشمال الى الجنوب تحت دعاوى معايير العمل أو الاشتراطات البيئية أو المواصفات القياسية..الخ.

وفي سياق عملية العولمة بمعطياتها الراهنة، نرصد أن ادارة العولمة لاتزال - اذا استثنيا مالا يزيد على عشر دول صناعية جديدة وصاعدة - تكرس تقسيما غير متكافئ للعمل بين الشمال والجنوب، بسبب التفاوت الهائل في علاقات القوى الاقتصادية والتكنولوجية على الخريطة العالمية، ومن ثم مدى المشاركة في وضع قواعد وادارة مؤسسات العولمة وفي المحصلة تتضاعف فجوة توزيع الثروة العالمية حسب تفاوت القدرات على جذب واستخراج الموارد المتاحة في السوق العالمية، ومدى ارتقاء المشاركة في التخصص الانتاجي في اقسام المصنع العالمي، وتباين المحتوى المعرفي والقيمة المضافة لمنتجات وصادرات البلدان والأقاليم

كيف نفسر عولمة الاقتصاد؟

في قراءة العولمة، كثيرا مايجرى الخلط بين أمرين: أولهما، عملية العولمة، التي تمثل محصلة متغيرات موضوعية من حيث الأساس، اى أنها معطى يستحيل تجاهله، وثانيهما، ادارة العولمة، التي تتوقف على ارادات وقدرات وتحالفات الأمم بدرجة حاسمة، اى انها مجال يسمح بالفعل الارادي. وهذا التمييز بين الأمرين يسمح لنا بتقديم اجابات على ثلاثة أسئلة منطقية: ماهي القوى المولدة والدافعة للعولمة؟ وهل العولمة مجرد مؤامرة أمريكية غربية للهيمنة؟ وماهي فرص وقيود ووسائل اقامة عولمة منصفة؟

وتتجلى عملية العولمة - واقعا لا توقعا - في تقليص الزمان والمكان على كوكب الأرض؛ في قرية عالمية ومصنع عالمي، وبهذا المعنى، فان العوامل المولدة والدافعة للعولمة تتلخص في: الثورة العلمية التكنولوجية في موجتها الأحدث المتواصلة وبدور أمريكي قائد - خاصة في مجالات المعلومات والاتصالات - بتقليصها لأبعاد الزمان والمكان، وما ترتب عليها من تحولات في هيكل الاقتصاد العالمى ونمط التخصص الانتاجي الدولي. وتداعي المنظومة الاشتراكية وانتصار المنظومة الراسمالية بعد هزيمة الاتحاد السوفيتى السابق في المباراة الاقتصادية والحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وماترتب على هذا من نهاية لانقسام العالم بين نظامين متناقضين راسمالي واشتراكي، وعالمية التحول الى اقتصاد السوق واحتلال هيكل القوة، نتيجة التفاوت الهائل في توزيع القدرات الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من عوامل القوة بين شتى البلدان ومجموعات الدول. ومن ثم تباين قدراتها على المشاركة في وضع قواعد وادارة تفاعلات العولمة والسعي المحموم لتعظيم الربح من جانب الشركات الدولية عابرة القومية أو متعددة الجنسية، بل واحيانا المستثمر الفرد بواسطة الكمبيوتر ومن منزله في الأسواق العالمية. وتراجع دور الدولة وتقلص السيادة الوطنية في ميادين اتخاذ القرار بشأن تخصيص مدخلات وتبادل مخرجات الانتاج، وذلك مع سقوط او اسقاط الحواجز المانعة أو المقيدة للتجارة والمدفوعات.

كيف نفهم إدارة العولمة؟

في ضوء ما سبق، نسلم ضمنا بأن ادارة التحولات التي تجسد عولمة الاقتصادات تمثل محصلة لعمل ارادى تجسده استراتيجيات وسياسات واجراءات اقتصادية وغير اقتصادية، ومن جانب، وتستند الى القدرات التنافسية للأمم - اى تلك القدرات النسبية المتباينة والمحددة لنصيب كل منها من الثروة العالمية - من جانب اخر. ولعل هذا، ما يستند اليه البعض في انطلاقه من نظرية المؤامرة الأمريكية أو الغربية في تفسير ظاهرة ونقد حصاد العولمة.

والى جانب تداعيات الثورة العلمية التكنولوجية، قد نوجز فنقول أن اليات العولمة الاقتصادية تركز الى فشل نظم اقتصادية الأوامر، واخفاق وتجارب التنمية المستقلة، التي تفسر من حيث الجوهر عولمة النظم



الاقتصادية الاجتماعية باعادة تشكيلها على صورة اقتصاد السوق بواسطة تنفيذ برامج صندوق النقد الدولى للاستقرار الاقتصادى وبرامج البنك الدولى للتصحيح الهيكلى.

واما عولمة السياسة الاقتصادية باعادة صياغتها وفق اتفاقات منظمة التجارة العالمية، فانها تأتى محصلة لعوامل متناقضة ، يكمن بعضها فى قيادة فاعلة للعولمة تحركها المصلحة وتساندها القدرة ويحفزها الكسب من جانب الدول الصناعية الرئيسية ، ويرجع بعضها الآخر الى مزيج من الأمل والضعف والخوف من جانب غالبية البلدان النامية والبلدان الاشتراكية السابقة . كما نفهم عولمة الأولويات الاقتصادية للتأقلم الايجابى مع ضرورات تعظيم التنافسية العالمية.

وتبدل الدور الاقتصادى للدولة ، ومتطلبات تصفية فقر الدخل وفقر القدرة ، وتحديات حماية البيئة . ونستوعب عولمة المفاهيم الاقتصادية، كما تتجسد فى تبدل مفهوم الأمن القومى تحت تأثير التعليم من الهزيمة السوفيتية فى الحرب الباردة، وتبدل مفهوم التقدم فى ضوء ضرورة شمولة لمنظومة القيم الانسانية من كفاءة وعدل وهوية وحرية وأمن. وتغيير مفهوم التكامل الاقتصادى الاقليمى فى ظل العولمة.

ماهو التهديد الرئيسى للعولمة؟

رغم ماتتيحه العولمة من فرص ومكاسب وقدرات، لا يخلو اندماج اقتصاد بلد ما فى الاقتصاد العالمى من مخاطر وخسائر وتهديدات بسبب تفاقم ضعف الحصانة او عدم المناعة، وذلك ازاء اى متغيرات اقتصادية سلبية يعانيها الاقتصاد العالمى، وتجاه أى من الضغوط الاقتصادية الخارجية التى تحركها تناقضات سياسية أو غير سياسية. وفى ظل العولمة تتوزع بلدان العالم بين بلدان قطعت أشواطا وتتقدم نحو أشواط أخرى على طريق تعظيم فرص ومكاسب العولمة، وأخرى تكابد قيود وخسائر اليات التهميش او العولمة المضادة.

وهكذا، فان على صانع القرار فى غالبية البلدان النامية ان يفاضل بين خيارين: اولهما قبول المخاطرة المحسوبة للاندماج فى عملية العولمة، وثانيهما، الرضوخ لآليات التهميش على الخريطة الاقتصادية العالمية التى تتسارع اعادة تشكيلها بفعل اليات العولمة التى أوجزناها .

ومن جهة نظرنا أن الخيار الأول اكثر واقعية وعملية ورشادة ويستند رأينا هذا الى تحليل المؤشرات الاقتصادية العالمية التى تقودنا الى استنتاجين مهمين:

الأول يتلخص فى أن تجنب التهميش يمثل الشرط الرئيسى لتقليص قيود وخسائر وتعظيم فرص ومكاسب العولمة من زاوية غالبية بلدان الجنوب . ويتحقق تجنب التهميش بتعظيم قدرة الأمة على مضاعفة حصتها من الثروة العالمية عبر المشاركة فى ثمار تحرير التدفقات العالمية، الاستثمارية والتمويلية والتكنولوجية والتصديرية وغيرها، وبتعظيم قدرة الأمة على المشاركة المتكافئة فى التخصص الانتاجى فى المصنع العالمى، على أساس ارتقاء مساهمتها فى المحتوى المعرفى والقيمة المضافة للمنتج العالمى.

اما الاستنتاج الثانى، فقد نوجزه فى أن مصاعب وصول البلدان النامية الى فرص ومكاسب العولمة تتزايد إن استمر عدم انصاف ادارة هذه العملية. ويتجسد عدم الانصاف فى واقع أن تحرير الأسواق يتسارع ولكن مع استمرار بل وتزايد القيود على انتقال قوة العمل ونقل التكنولوجيا الأحدث، وفى تقليص مشاركة الدول النامية فى مؤسسات ادارة ووضع قواعد العولمة، فضلا عن مظاهر فتور اهتمام بلدان الشمال بتقديم العون اللازم للارتقاء بمدخلات التنمية الشاملة فى بلدان الجنوب

وفضلا عما سبق، فان تقليص التهميش وتعظيم الانصاف يتوقف – فى تقديرنا – على تعظيم مصالح الشمال فى الاعتماد على مشاركة ومساهمة الجنوب فى منظومة العولمة، من جانب، والعمل المشترك بين بلدان الجنوب من أجل تقليص نزعات الشمال الى تجاهل مصالح وتهميش اقتصادات الجنوب ☐

[كاتب المقال، نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.]☐



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٨/٢٠٠٠

نحو خطاب عربي عقلاني إزاء العولمة

خالد الدروب *

اذا حاول المرء حصر اكثر المفردات المعبرة عن مضامين مركبة والتي تتعرض لتنديد متواصل في الكتابات العربية الراهنة فان العولمة سوف تقفز في المقدمة. وبالتأكيد، وقبل اي شيء آخر، علينا ان نقر بأن العولمة كمفهوم أو حركة تاريخية أو تفكير مؤدلج تستحق شديد الاهتمام من قبلنا تأملا ونقاشا ثم اتخاذ موقف. فهي صيرورة تاريخية واسعة التأثير بحيث تشمل زوايا الارض جميعا، وهي في الآن ذاته مركزة الأثر اذ تترك بصماتها على المجتمعات المحلية إن على صعيد السياسة او الاقتصاد او الهوية والثقافة.

لكن ما يلفت الانتباه في تناول موضوعة العولمة في الخطاب العربي المعاصر هو سطحية التناول وعمومية النقاش ثم الانسياق باتجاه تفكير التآمر واعتبار العولمة إما «الخطر الجديد» أو الشماعة الجديدة التي نعلق عليها كل عجزنا ومشكلاتنا المستديمة. ولأن مفهوم العولمة ما زال فضفاضا وعصيا عن التعريف الدقيق فإن العديد من الكتاب وجدوا في ذلك فرصة لإعطائها التعريف الذي يناسب النقاش او التهمة او التحليل المسبق الذي يتبنونه. فالبعض لا يراها الا من زاوية ثقافية وإعلامية هدفها طمس وتدمير الثقافات والهويات المحلية لصالح نمط الأمركة والثقافة الغربية بشكل عام. والبعض الآخر لا يرى منها سوى الجانب الاقتصادي المتمثل في تحرير التجارة واطلاق العنان للاستثمارات العابرة للحدود وتوظيفات الأموال القائمة على تعويم أسعار العملات وفوائدها. وبعض آخر مأخوذ بجانبها السياسي المتعلق بضعف سيادة الدولة مقابل اشكال من التنظيم السياسي الدولي، سواء الامم المتحدة او غيرها من منظمات دولية، باتت تستحوذ على صلاحيات للتدخل في شؤون الدول رغم انفها بخلاف ما ساد النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهناك ايضا من يرى العولمة فقط انتشار البث الفضائي والانترنت وانماط التكنولوجيا المتقدمة. وكل جانب من هذه الجوانب تتفرع مؤثراته على جوانب حساسة وهامة في المجتمعات سواء المتقدمة او النامية



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٨/٢٠٠٠

فتتحدى صيغا قائمة او تكرسها. ولا يبتعد المرء كثيرا عن الواقع ان قال بان معظم جوانب الاجتماع السياسي سواء القومي او الاممي قد تاثرت وتتأثر بتيارات العولمة متعددة الجوانب. وهذه التأثيرات ليست في معظمها ايجابية وعلى كل الصعد وليست سلبية وعلى كل الصعد. فمثلا أتاحت بعض جوانب العولمة الاعلامية و«الانترنتية» حرية اكثر للافراد الذين يتعرضون لانظمة اعلام استبدادية لا تتيح اي مجال للرأي الآخر وهذا جانب ايجابي.

لكن في الوقت نفسه فان نفس الجانب الاعلامي من العولمة له تأثيرات سلبية مباشرة على هويات وثقافات المجتمعات التي لا تمتلك الوسائل والمصادر المالية للانخراط في عولمة إعلامية تنافس تلك القادمة من وراء الحدود. على جانب الاقتصاد نرى نفس القصة قائمة من الايجابيات توازيها قائمة من السلبيات بحيث لا يستطيع المرء اطلاق وصف مفرد يقول بان العولمة جيدة او العولمة سيئة. والاجدى من التقييم القيمي هو تناول كل جانب من جوانب العولمة وتأثيراته المحدودة على هذا المجال او ذاك ثم الخلوص الى رأي يقود الى فعل وليس الى رأي لا تنبني عليه اي فائدة في مجال الفعل أو رد الفعل. فعلى سبيل المثال يتعرض مفهوم سيادة الدولة لهجوم كاسح من قبل مفاهيم معولمة جديدة أهمها التدخل الانساني، أي إعطاء الصلاحية للامم المتحدة أو لشكل معين من الدول لاقتحام حدود دولة من اجل ايقاف انتهاكات فاضحة لحقوق الانسان. وفي هذا الامر ايجابية واضحة وسلبية واضحة على حد سواء. هناك انقاذ لملايين البشر من همجية حكام موتورين مستعدين لإبادة الجماعات والشعوب من أجل نزوات توسعية، وهناك في الوقت ذاته فتح للمجال أمام الدول الكبرى لتوظيف مفهوم حق التدخل لتنفيذ اهداف وممارسات تخدم مصالحها بالدرجة الاولى وتتستر وراء المفهوم الانساني.

وخلاصة هذا وخلاصة القول كله في هذه النقطة هو ضرورة ترشيد الخطاب فلا يجمح نحو الاتهام المتسرع والميسور ولا نحو الترحيب والتأييد غير المتحفظ.. بل تناول كل قضية على حدة وكما تستحق.

---

* كاتب وباحث - كامبردج

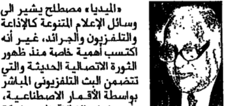


المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ٨ / ٢٠٠٠

الميديا والإدراك الاجتماعي

المرحلة التاريخية الراهنة تتسم بصراع ثقافي واسع المدى بين أطراف متعددة ومختلفة، يحاول كل طرف أن ينتج خطابا يهيمن فيه على الآخرين، سياسيا واقتصاديا أو ثقافيا



السيد يسين *

«الميديا» مصطلح يشير الى وسائل الإعلام المتنوعة كالإذاعة والتلفزيون والجرائد، غير أنه اكتسب أهمية خاصة منذ ظهور الثورة الاتصالية الحديثة والتي تتضمن البث التلفزيوني المباشر بواسطة الأقمار الاصطناعية، وأهمها على الإطلاق ظهور شبكة الإنترنت التي أصبحت تتيح للإنسان المعاصر وسائل غير مسبوقة للاتصال والحصول على المعلومات واكتساب المعرفة، بالإضافة إلى أنها أضافت إلى رصيد وسائل الإعلام المعاصرة، بحيث أصبحت قادرة على الوصول الى كل مكان على سطح الأرض.

ونتيجة لثورة الاتصالات الحديثة، فإن التفكير في الدور الذى تلعبه الميديا في الوقت الراهن في تشكيل الوعي الكوني والوعي الاجتماعي والوعي الفردي بشكل عام، يمثل أحد التحديات المعرفية التي تواجهنا في بداية الألفية الثالثة.

ويكفي أن نتأمل وقعها على الجماهير الواسعة، وتأثيراتها العميقة في مجالات المعلومات والمعرفة والثقافة، بل ونفاذها الى أعماق ذواتنا، لندرك أهمية الدراسة التحليلية والنقدية لتأثير الميديا على الإدراك الاجتماعي داخل كل قطر على حدة، وعلى المستوى الكوني على السواء.

وفي مجال الدراسة والبحث، بادرت وحدة التحليل والتنبؤ باليونسكو الى الدعوة لمؤتمر لبحث الموضوع، بالاشتراك مع مجلس العلوم الاجتماعية ومعهد التعددية الثقافية في جامعة كانديرو فينوس، انعقد في ريودي جانيرو في مايو ١٩٩٨ لمناقشة مختلف الموضوعات المتعلقة بوسائل الإعلام الحديثة وأبرزها علاقة الميديا بالثقافة، والميديا في المجال الكوني، والتساؤل عن الواقع الافتراضي وتخطيط الفضاء المعلوماتي الجديد، وقد نشرت أعمال هذا المؤتمر في كتاب أصدرته هيئة اليونسكو عام ١٩٩٩ بعنوان الميديا والإدراك الاجتماعي.

الميديا والصراع الثقافي

تثير وسائل الاتصال الحديثة وفي قلبها شبكة الإنترنت مشكلات متعددة معرفية وعلمية، ولعل أهم هذه المشكلات هو تضارب الآراء حول الآثار الايجابية والسلبية لهذه الوسائل الجديدة، فهل صحيح- كما يذهب عديد من أنصار الثورة الاتصالية- أن العالم أصبح أكثر شفافية بفضل شبكة الإنترنت وماتتيحه من إمكانيات الحوار المفتوحة بين البشر من كل أنحاء العالم، أم أن الوضع على العكس من ذلك، حيث لم تؤد العولمة الاتصالية الى الشفافية المطلوبة، بحكم الحواجز والقيود



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٨ / ٢٠٠٠

المختلفة التي تمنع فئات عريضة من البشر لاتستطيع النفاذ الى شبكة الإنترنت، ولاالاستفادة من كافة المواقع على الشبكة، لأن عددا كبيرا منها أصبح مثل النوادي المغلقة، لايسمح للغرباء بدخولها إلا إذا دفعوا الثمن!

وإذا أضفنا إلى ذلك أن المرحلة التاريخية الراهنة تتسم بصراع ثقافي واسع المدى بين أطراف متعددة ومختلفة، يحاول كل طرف أن ينتج خطابا يهيمن فيه على الآخرين، سياسيا واقتصاديا أو ثقافيا، لأدركنا صعوبة الإبحار في محيط شبكة الإنترنت بغير منهج تحليلي مرهف، ورؤية نقدية بصيرة.

والمتتبع لهذا الصراع الثقافي سيدرك أنه يدور في مجالات قديمة وان كان بأساليب مستحدثة، أبرزها الصراع الإيديولوجى حيث تحاول الرأسمالية المعاصرة باسم العولمة أن تجعل خطابها بكل مايتضمنه من حقائق وأساطير أن يكون هو الخطاب السائد، نافيا بذلك كل الخطابات المنافسة، فالليبرالية هي المذهب السياسي المعتمد، وحرية التجارة ورفع كل القيود أمامها هي المبدأ المقدس، والتنافس العالمي في ظل وهم الندية الكاملة بين كافة الدول لا فرق بين المتقدمة منها والنامية هو الفلسفة الجديدة.

غير أن هناك مجالات جديدة يدور فيها الصراع الثقافي باسم الخصوصية الثقافية التي تحاول الوقوف ضد موجات العولمة المتدفقة، وبعض هذه المحاولات ينطلق من مبادئ مشروعة تريد تأكيد حق الهويات الثقافية المختلفة أن تعيش وتحيا وتزدهر في عصر العولمة، بدلا من الدعوات البدائية لتنميط وتوحيد أساليب حياة البشر وفق قيم الحضارة الغربية، غير أن هناك في هذا المجال محاولات تنطلق من رؤية مغلقة للتاريخ، لا تؤمن بالتقدم الإنساني، وتريد إقامة أسس المجتمع المعاصر في ضوء الارتداد إلي مرجعيات الماضى، من خلال اتجاه انعزالي يظن أنه يستطيع أن يحمي الثقافة والمجتمع من مفاسد العولمة المعاصرة، ومن هنا تختلط في حلبات الصراع الثقافي الكوني على شبكة الإنترنت ذاتها دعوات الإحياء الثقافي الأصيلة، من نزعات الرجعية السياسية والمحافظة الثقافية.

غير أنه يمكن القول أن الصراع الثقافي الدائر على شبكة الإنترنت ليس سوى أحد مظاهر الثورة الاتصالية الحديثة، غير أن لهذه الثورة آثارا اجتماعية ونفسية وثقافية ومعرفية بالغة الأهمية وتستحق منا أن نقف أمامها بالدراسة والتحليل، ولعل أبرز هذه الآثار مايتعلق بالممارسات التى تتم فيما يطلق عليه الواقع الافتراضي أو الظاهري، فقد أصبح اليوم ممكنا- بفضل شبكة الإنترنت- أن ينعقد مؤتمر يضم ثلاثمائة أكاديمي لمناقشة أحد الموضوعات السياسية أو الاقتصادية كحركة «الطريق الثالث» على سبيل المثال دون أن يجتمعوا بالفعل! وذلك عن طريق دعوة على شبكة الإنترنت من جامعة معينة ولتكن في إنجلترا أو فرنسا للعلماء الراغبين في تسجيل أسمائهم في المؤتمر أن يرسلوا- عن طريق البريد الإلكتروني- بأبحاثهم في الموضوع المحدد حسب اختيارهم، وهذه الأبحاث ستنشر على الشبكة، وسيتم النقاش والحوار حولها، الى أن يصل المؤتمر الى نهايته بنشر تقرير كامل عن اتجاهات المناقشة، وهؤلاء العلماء يمكن أن ينتموا الى أي دولة في العالم، ومن هنا نجد في مثل هذا المؤتمر الافتراضي إسهامات من الصين والهند واليابان بالإضافة إلى الإسهامات الاوروبية والأميركية. نحن نعيش إذن في عالم جديد يقف فيه الواقع الافتراضي جنبا الى جنب جوار الواقع الحقيقي لدرجة انه يمكن القول إن هذا الواقع ليس هو الواقع غير المادى أو غير الملموس، ولكنه واقع جديد لايقل أهمية عن الواقع الحقيقي.

وإذا أضفنا الى ذلك أنه- وفق بعض التقديرات- بأن قوة العمل في دول الشمال التي ستعمل من خلال وسائل الاتصال الحديثة بمعنى عدم ضرورة توجههم كل يوم الى مكان العمل، لن تقل عن نسبة ٢٠ ٪ لأدركنا أى تغيير عميق سيصيب العمل الإنساني، ونوعية الحياة الاجتماعية ذاتها.

وإذا ولينا وجوهنا ناحية التعليم، لوجدنا أن التعليم عن بعد، سيصبح هو، بفضل وسائل الاتصال الحديثة، وسيلة التعليم المثلى التي يمكن أن تتلافى سلبيات وسائل التعليم التقليدية، ومن ناحية أخرى، فإن لوسائل الاتصال الحديثة آثارا بالغة العمق فيما يتعلق بالجوانب المعرفية للإنسان، فعمليات مثل التدريب والتذكر والنشاط البحثي لن تتعامل بعد الآن مع معرفة متجمدة، ولكنها ستتعامل مع معرفة متغيرة ومتجددة في كل لحظة، مما سيجعل هذه العمليات بذاتها تسهم في خلق المعرفة الجديدة، وهذه المعرفة الجديدة سيتم استخلاصها من ركام ضخم من المعلومات المتناثرة والمفتتة، وهذا الواقع يدعو إلى القيام بثورة تعليمية، تؤدى إلى تشكيل العقلية التحليلية والنقدية، القادرة على الربط الذكى والفعال بين هذه المعلومات والمتناثرة، وصياغتها في شكل خطاب معرفى متسق.



المصدر : الرشاد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١٨/٢٠٠٢

ومن هنا، فوجهه النظر الساذجة التي تظن أن شبكة الإنترنت تحوي مضامين المعلومات، يستطيع أن يغرق منها ما شاء، تعقد عن فهم أهمية الانتقال من المعلومات الى المعرفة، ومن أهمية الالتفات الى أننا نعبر الآن من مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة العالمي من خلال جسور التحليل والنقد والتركيب، ومن هنا أصبح الاتجاه الآن الى تشكيل مجتمعات المعرفة، التي تقوم على اقتصادات المعرفة، والتي لا تقنع بالمعلومات وإنما ترتقي بها من خلال أدوات شتى الى مستوى المعرفة الراقية والفعالة والمنتجة.

شراء المعلومات والفقر الاتصالي

وإذا كنا قد عرضنا الجوانب المشرقة من الثورة الاتصالية الكبرى، إلا أن هذا قد يحمل على الظن بأننا بصدد يوتوبيا أو مدينة فاضلة تكنولوجية يتاح فيها لكل أنماط البشر بغير تفرقة على اساس الجنس أو اللون أو الدين أن يتفاعلوا معا وينعموا بثمار المعلومات المتنوعة، والمعارف الإنسانية التي لاحدود لها.

غير أن بعض الباحثين البارزين ومن أهمهم جيروم بانديه عالم الاجتماع الفرنسي يذكرنا بالجانب المظلم من الصورة، ويقرر أن هناك في العالم المعاصر ٦٠٠,٠٠٠ مدينة وقرية تفتقر الى الكهرباء تضم حوالي ٢ بليون إنسان، ومن هنا السؤال: ماذا تعني الوسائل الاتصالية الحديثة بالنسبة لهم؟

وهناك أيضا ٨٠٪ من سكان العالم ليست لديهم الوسائل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويقرر بانديه أنه حتى لو نظرنا الى الميديا التقليدية، وركزنا على توزيع الكتب لاكتشفنا أن هناك جوعا عالميا في مجال توفير الكتب للناس، في تحديد من البلاد النامية، وقد أجرى اليونسكو مسحا عالميا في ٩٢ بلدا تبين منه أن حوالي ٦٠٪ من التلاميذ الذين انهوا دراستهم الثانوية لم تكن لديهم كتب مدرسية كافية.

ويضيف بانديه أن المشكلة ليست ثقافية فقط ولكنها سياسية أيضا، وتتعلق بالأوضاع الديموقراطية من ناحية حرية التفكير والتعبير وحرية الاتصال لتبادل المعلومات.

غير أننا في الواقع لسنا من أنصار هذه الصورة المتشائمة التي تركز على الوضع الراهن وكأنه سيظل هكذا الى الأبد!

وتستطيع الدول النامية أن تجيد استثمار إمكانياتها ومواردها بصورة أفضل تتيح لمواطنيها حرية سياسية حقيقية، وقدرة أكثر فعالية في مجال الاتصال العالمي، فقد زال وانقضى عصر الانعزال، ومن لم يتقن فنون العصر الجديد سيحكم على نفسه بالانقراض بالمعنى التاريخي للكلمة.



المصـــدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١ / ٨ / ٢٠٠٠



ثقافة الهامبورجر وتفسير التاريخ..

بيني وبين الكاتب الأمريكي توماس فريدمان علاقة خاصة وغريبة..

ولا اعني هنا بالعلاقة الخاصة اننا تجمعنا علاقة صداقة او حتى عداوة، فنحن لم نلتق أبدا في يوم من الايام، وحتى في زيارته الأخيرة للقاهرة في يناير الماضي حيث احتفى به البعض واقيمت له الحفلات والندوات، كنت ايامها أعيش أزمة صحية عاصفة واستعد للرحيل الى كليفلاند لإجراء عملية جراحية في القلب.

ولكن أزعم انني واحد من القلائل في العالم العربي الذين لفت نظرهم توماس فريد مان ومايكتبه منذ اكثر من عشرة اعوام وطوال تلك الفترة كنت اجد نفسي دائما على الشاطئ الآخر والعاكس فيما يعرضه من افكار، وقد احصيت ست مقالات كتبتها في السنوات السبع الماضية ارد فيها على مايعرضه فريدمان في النيويورك تايمز والهيرالدتريبيون حتى ولو لم يكن الأمر يتصل بشكل مباشر بمصر او بالمنطقة العربية.

وقد دفعني الى ذلك إحساس مبكر منذ ١٩٩٣ ان الرجل فيما يكتب ويعرض من افكار إنما يعبر بشكل ذكي بكثير من الصنعة عن اراء اجهزة القرار في الولايات المتحدة وخاصة البيت الأبيض.

كما احسست بانه يكمل الطريق الذي بداه فوكوياما بالقول بنهاية التاريخ والانتصار الأبدي للأفكار الليبرالية الامريكية بجذورها المسيحية واليهودية، وسار عليه صموئيل هنتجتون في نظريته بحتمية صراع الحضارات والثقافات.

وان هذا الثالوث الذي برز او ابرز على الساحة الفكرية إنما يمثل سياسة العولمة من وجهة النظر الامريكية.

وهذا مافعله توماس فريدمان طوال العقد الماضي وتوج تلك الجهود باصدار كتابه الأخير (السيارة اكزس وشجرة الزيتون) والذي ناقشته منذ أكثر من ستة شهور في صحيفة الجمهورية وفي نفس هذا المكان وتحت عنوان العولمة والهيمنة وشجرة فريدمان..

فالعولمة شيء والهيمنة والسيطرة شيء آخر، فالعولمة ظاهرة موضوعية وتحتاج الى المزيد من الجهد والترابط الانساني لاشاعة العدالة ولتطويع كل منجزات العلم والعقل لخدمة الانسان وتحريره من كل المعوقات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تشل من امكاناته وقدراته.

اما ما يقوله توماس فريدمان وطريقه الواحد وهنتجتون وصراع الحضارات ومن قبلهما فوكوياما ونهاية التاريخ فهؤلاء يمثلون الطرف الآخر حيث يدعون إلى الهيمنة والسيطرة، ويفسرون فكرة العالم الواحد المتداخل والمترابط المصالح إلى العالم الواحد الخاضع للسيطرة والهيمنة الأمريكية.

وفريدمان يقدم في هذا الكتاب تفسيرا عصريا للغاية لقضية الحروب والصراعات في العالم، وملخص النظرية التي يطرحها هو انه ما من بلد أو مجموعة بلدان قامت فيها حروب أو نزاعات ساخنة في العقود الأخيرة إلا وكان السبب انها ليست لديها مجموعة مطاعم ماكدونالد الأمريكية التي تقدم الوجبات السريعة.

وطبق نظريته الجديدة على ماجرى من حروب اخيرة في الشرق الاوسط والبلقان والمنازعات الملتهبة بين الهند وباكستان وكذلك الحروب في بعض الدول الاسيوية والافريقية، وهو يعتقد ان الحرب دارت بين ايران والعراق لانه لايوجد محلات ماكدونالد في بغداد أو طهران..

٠٠٠١٠١

وهو يعتقد مثلا ان معاهدات السلام بين اسرائيل ومصر والاردن قد أمكن تحقيقها بنجاح لأن البلدان الثلاثة كان لديها بالفعل محلات ماكدونالد بينما تتعطل وتتعثر المفاوضات على المسار السورى لأن دمشق خالية من تلك المحلات (وعلى فكرة لقد جرى توقيع عقد اتفاق اخير لافتتاح محلات ماكدونالد فى دمشق . خبر).

وهذا التفسير الماكدونالدى لتاريخ الحروب المعاصرة والذى جعل شرط السلام مرتبطا بافتتاح مطاعم ماكدونالد ليس نكتة او شطحة. فالكاتب يقدم تفسيرا لذلك يتلخص فى ان قبول اى بلد لافتتاح تلك المطاعم فى اراضيها يعنى ان الاجواء القديمة قد تغيرت وان هناك مناخا جديدا يسوده الوئام وبعيدا عن التوتر والتشنج وبالتالى فقد اصبح جاهزا للتفاوض وليس للقتال.

ولقد عرفنا من قبل التفسير المادى للتاريخ والتفسير الميتافيزيقى والتفسير الجغرافى بل والعرقى قبل ان نسمع عن التفسير الماكدونالدى.

ومايقوله فريدمان أخطر بكثير من النظر إليه على أنه قول سطحى وضحل، فالذى يعنيه الكاتب الامريكى الوثيق الصلة باجهزة القرار ان محلات ماكدونالد وتداعياتها من موسيقى البوب والكوكاكولا أصبحت رمزا لمفهوم العولمة الجديد والارتباط بمعطيات العصر والتى تعنى ان امريكا هى القوى الوحيدة المتفردة على الساحة الدولية، وبالتالى فان فتح الأبواب لماكدونالد يعنى تسليما بهذا الواقع.

وإذا كان النفوذ الأمريكى يتلخص عند فريدمان بافتتاح ماكدونالد فهو يرتبط ايضا بالمساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة لتلك الدول والتى يكون لها عادة بعض الشروط التى تعمل على زيادة التفاهم والتعاون معها

وحدوتة المعونات الأمريكية لمصر مثل حدوتة ماكدونالد يشوبها الكثير من المبالغة والتهويل، رغم أننا بالطبع لانقلل من اهميتها ولا حتى نطالب بوقفها، ولكننا نتصور أنه قد آن الاوان لأن توضع فى حجمها الحقيقى والواقعى.

فالثابت ان هذه المعونات الأمريكية المقدمة تعود بالفائدة على الدولة المانحة اكبر بكثير من الدول المتلقية، كما ثبت ان اكثر من ٦٠٪ من هذه المعونات تستنفدها الولايات المتحدة سواء من خلال اجور الخبراء الأمريكيين المشرفين عليها او من خلال الشروط المرتبطة بها والتى تحتم إستيراد المعدات والآلات والبضائع من الدولة المانحة وبالأسعار التى تحددها وتفرضها والتى غالبا ماتكون اكبر من اسعار السوق بنسب تصل احيانا الى ٤٠٪.

وهى ايضا توفر على الميزانية الأمريكية الكثير من النفقات المنظورة وغير المنظورة، إضافة الى انها غالبا ماتستهدف عدم معارضة الدول التى تتلقاها للسياسات الأمريكية، وهذا ماكشفه او مافضحه توماس فريدمان فى مقاله الأخير عن مصر..

ومع ذلك فقد نسى فريدمان أن مصر وهى تتلقى هذه المعونة وتحرص على دعم التعاون المصرى الأمريكى، كانت تعطى لنفسها حق الخلاف مع الكثير من السياسات الأمريكية.

اختلفت مصر حول معاهدة الحد من انتشار الاسلحة الذرية واصرت على ضرورة قيام اسرائيل بتوقيع هذه المعاهدة واختلفت مصر حول المشاريع الخاصة لفرض محاور او مخالفات فى المنطقة بهدف تقسيم الشرق الأوسط الى اقاليم فرعية امنية، كما اختلفت حول مواصلة المقاطعات الاقتصادية ضد العراق وليبيا والسودان.

واصدرت مصر بيانات مشتركة مع فرنسا والصين وروسيا تشجب فيها هيمنة او سيطرة قطب واحد على الساحة الدولية.

ومن الطبيعى ان تساند مصر إلى اقصى حد الشعب الفلسطينى وحقه المشروع فى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس..

حتى ولو اغضب ذلك توماس فريدمان ومحلات ماكدونالد وموسيقى البوب وثقافة الهامبورجر.



المصدر : البلاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٠٠٤/٨/١١

العالمية والعولمة



د. بلقاسم محمد الغالي *

■ مصطلح العولمة لغة يتطلب زيادة توضيح ليفهمه القارئ العادي. فالعولمة في اللغة العربية مصدر اشتقاقي لفعل مستحدث، عولم يعولم عولمة. فيقال إن الحياة تعولمت بعد أن تعولم الاقتصاد، وإن السيولة المالية قد تعولمت، وكذا المواصلات والمعلومات.

وإذا كان التحديد اللغوي سهلا فإن التحديد الاصطلاحي متشعب، لأن العولمة عملية اقتصادية بالأساس، ولكنها ذات أبعاد ثقافية وسياسية واجتماعية.

ويمكن تعريف العولمة بأنها عولمة الإنتاج، والرأسمال الانتاجي، وقوى الإنتاج ونشرها خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله ليصير «سوقا واحدا»، ثقافة واحدة حتى يذوب الصراع وتقل حدة الاختلاف بين بني البشر. وهناك عوامل تساعد على التلاحم بين أسواق العالم ودوله تأتي في مقدمتها قوانين التجارة العالمية التي تسهل اختراق سيادة الدول أمام الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسيات ويساعدهم في ذلك ثورة الاتصالات وبنوك المعلومات وانتشار الإنترنت وخدمات الحاسوب الذي سخر كل شيء أمام حرية انتقال رأس المال وترويج السلع في مختلف أرجاء الكرة الأرضية في سرعة منقطعة النظير.

ويمكن اختصار تعريف للعولمة بـ «الكوكبة»، نسبة إلى كوكب الأرض. وأحيانا يقصر بعضهم تعريف العولمة على «الأمركة» من باب تسمية الشيء بأهم عنصر فيه، وهو سيطرة القيم الغربية والنظام الأميركي خاصة على العالم. وهذه التسمية ناتجة عن القطبية المتفردة التي تعيشها الولايات المتحدة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشيوعية.

أما فكرة العالمية عميقة الجذور في التاريخ الإنساني حاول من خلالها الإنسان أن يمثل العالم النموذجي المثالي الذي يعيش فيه جميع البشر على مبدأ الوحدة الإنسانية القائمة على أسس قانونية طبيعية أو دينية أو وضعية، دون التمييز بين الأفراد بسبب اللون أو المعتقد الديني أو العرقي. والعالمية تعني التفتح على العالم وكل ماهو كوني، كما تعني الأخذ والعطاء من الثقافات الأخرى وهي لاتنفي التعارف والحوار والتلاقي بل تقر التنوع والتمايز والمنافسة والتكامل ولا يمكن تجاهل العالمية في عصرنا فهي حدث بارز فيه، وحقيقة ماثلة في جميع المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي ليست شرا مطلقا ولا ينبغي التعامل معها بالانكفاء على الذات والتقوقع بل التفتح على العالم والأخذ من علومه ومعارفه ومخترعات أمر تفرضه طبيعة عصرنا.

وخير من مثل العالمية في دعوتها الى الآخر والانفتاح عليه دين الإسلام لاشتماله على خصائص ومقومات ذاتية جعلته متلائما مع إنسانية الإنسان في مختلف العصور والمستقرئ للنصوص والأحداث التاريخية يخرج بحقيقة تتمثل في عالمية الدعوة الإسلامية يبرز ذلك من خلال الكتاب والسنة وشهادة التاريخ.



ففي القرآن الكريم نصوص تزخر بعالمية الدعوة الإسلامية كمثل قوله تعالى، «تبارك الذي نزل الفرقان ليكون للعالمين نذيرا» (الفرقان/١)، «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» (الأنبياء/١٠٧).ولم يكتف القرآن بذكر العالمية في نصوصه بل أكد ذلك بألفاظ مثل مخاطبة عموم الناس بـ «جميع» و«كافة» قال تعالى، «يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا» (الأعراف/١٥٨). «وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لايعلمون» (سبأ/٨).

وفي السنة النبوية الشريفة تأكيد على عالمية الدعوة الإسلامية قال ﷺ، (أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي، بعثت الى الأحمر والأسود وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، ونصرت بالرعب من مسيرة شهر وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا فأيما رجل أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته» (مسند أحمد).

كذلك تتمثل عالمية الاسلام في الرسائل التي أرسلها إلى ملوك الروم والفرس والشام ومصر والحبشة.

ومما يدل على ذلك أيضا مواصلة الخلفاء الراشدين لنشرها، فما إن توطدت أركان الإسلام في الجزيرة حتى تم فتح العراق وفارس والشام ومصر، ولم ينته القرن الأول الهجري إلا وبلغ الاسلام مشارف روسيا بقيادة قتيبة بن مسلم في الشرق، وبلغ طارق بن زياد مشارف فرنسا في الغرب.

ولا تبدو عالمية الإسلام في هذه المظاهر فحسب بل تبرز في نظامه الاجتماعي المفتوح فانصهر فيه البربري والزنجي والهندي انصهارا أذاب الفروق فكان بلال الحبشي وصهيب الرومي وسلمان الفارسي وخيرة قريش في مساواة عجيبة لم يشهد التاريخ لها مثيلا.

وقد عمق هذه اللحمة التشريع الإسلامي الخالد والنظام القضائي الرائع فكان الإسلام ولا زال بحق دعوة عالمية صادقة.

---

*الأستاذ بكلية الشريعة والقانون - جامعة الشارقة



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٨ / ٢٠٠٠

الديموقراطية بين "ثقافة التذمر" وطموحات الخروج من التخلف الى العولمة

■ تنتاب فئات عديدة في المجتمعات العربية مشاعر سأم من الأوضاع السائدة، فتجعلها محبطة يائسة مستسلمة لتآكل تمنياتها وطموحاتها وتستسلم فئات عدة أخرى لـ «ثقافة التذمر» فتصعب عليها صياغة البديل. وهناك فئات متفائلة بتخرج العالم العربي من التخلف والتحاقه بموكب العولمة ومشاركة الفرد في صنع القرار والاقتصاد والسياسة كفرز طبيعي لمقومات عالم اليوم شاءت القيادات أم أبت. وهناك فئات قليلة تبني لبنة لبنة، أفراداً وجماعات، لصنع هياكل ومؤسسات ضرورية لإقامة مجتمعات ديموقراطية.

القاسم المشترك بين كل هذه الفئات هو إدراك مساوئ المرحلة الراهنة في الحياة العربية وضرورة أجراء تغييرات جذرية فيها. أوجه الخلاف على وسائل وأدوات التغيير كثيرة، بعضه ينطلق من تناقض فظيع في عمق القيم والفكر والعاطفة العربية، وبعضه يقع في حيرة صياغة العلاقة بين التراث والتقليد وبين مبادئ الديموقراطية ومفهومها ومجرد دخول الديموقراطية إلى القاموس العربي تطور خجول ملحوظ، إنما كيف نصنع الديموقراطية في بلادنا؟ نقيس أولاً عمق حاجتنا إليها قبل الخوض في وصاية الشمال عليها أو خصوصية الجنوب فيها.

منتدى أصيلة، المدينة الشمالية المغربية، الذي انشأه وزير خارجية المغرب السيد محمد بن عيسى قبل ٢٢ سنة تناول في هذا الموسم موضوع «الممارسات الديموقراطية من منظور الجنوب»، وبحث المشاركون في ما إذا كان عالم الجنوب جاهزاً لارتداء الديموقراطية بزيها الشمالي أو إذا كانت خصوصية الجنوب تستلزم «تفصيل» ثوب الديموقراطية الجنوبية.

البعض رأى أن الديموقراطية تراث مشترك للإنسانية، وفي الإمكان صقلها بمقاييس وأدوات وآليات تتلاءم مع البيئة الجنوبية، بما يأخذ في الحساب التراث والتقاليد فيها. البعض الآخر اعتبر ديموقراطية الشمال انتاجاً أجنبياً يريد أهل الشمال اقحامه في حياة أهل الجنوب لتحقيق المصالح الغربية. وهناك من قال إن الديموقراطية مفهوم، فإذا كان الفكر والعاطفة قائمين على أسس غير أسس العدالة، فلا تربة للديموقراطية ولا مجال للتربية عليها.

قيل إن الديموقراطية لا تؤكل وان الفقر يولد البؤس والاحباط بما يجعل الحاجة إلى الديموقراطية في غير وارد الأولويات. قيل إن استبداد السلطة ووسائل القمع التي تتبناها تجعل السعي وراء أي تغيير كابوساً للناس الى حد الرضوخ لمتطلبات «السترة» فقط. وقيل إن الديموقراطية مكلفة.

قيل أيضاً إن نموذج الديموقراطية الغربية محل شكوك كثيرة لارتباطه في الذهن مع الاستعمار، وإن هناك محاولة لفرض «وصاية» غربية على طريقة الحكم ونظم وتدابير الشأن العام في بلاد الجنوب، ودعا البعض إلى عقد تعايش بين ديموقراطيتي الشمال والجنوب. البعض الآخر دعا إلى اعتماد أولوية تدمير الهياكل القائمة في العالم الجنوبي بدلاً مما يدعو إليه الغرب كأولوية تتمثل في تشييد المؤسسات واعتماد التدريب لهيكلة البنية الأساسية للديموقراطية.

هناك من وجد نفاقاً عارماً من الغرب في انتقائه الصمت على لاديموقراطيات في بلاد له مصالح فيها، والصراخ ضد لاديموقراطيات في بلاد أخرى كي يصيغ لنفسه المصالح فيها. وهناك من اعترض على كل شكل من أشكال «تدخل» الشمال في شؤون الجنوب، سواء بذريعة حقوق الإنسان أو بغطاء العولمة. وهذا البعض تمسك بمبدأ السيادة وقداسة التراث ومركزية التقاليد، معتبراً ديموقراطية الشمال وسيلة فرض نظم على الجنوب تضرب بعرض الحائط صميم التربة الجنوبية.

جاء محمد بن عيسى بعبارة ملفتة عندما تحدث عن العلاقة بين الغرب والعالم النامي، خصوصاً عندما تضع الدول الصناعية شروطاً وتطالب باجراءات قبل موافقتها على تأهيل الجنوب ومساعدته اقتصادياً أو سياسياً.



قال إن الشمال يمارس «التحرش الديموقراطي»، على نسق تعبير التحرش الجنسي الذي يعني المضايقة، واعتبر ان النقلة إلى الديموقراطية تختلف من مكان إلى اخر، وان ممارسة الديموقراطية لها شرط أساسي هو العدل والعدالة.

بعض المشاركين في الندوة تقدم بأفكار عملية حول كيفية الانتقال إلى الديموقراطية في العالم العربي جرى حولها نقاش مفيد، دعماً لبعضها وتفنيداً للبعض الآخر منها. الأكثرية وافقت على أن النقلة إلى ممارسات ديموقراطية تختلف من مكان إلى اخر، وان صنع الديموقراطية يجب أن يكون في معظمه وأساسه محلياً. وطرح السؤال عما إذا كان «تحرش» الغرب مضايقة يجب أن تكون مرفوضة أو أنه «تحرش» أهلاً به لأنه يتحدى أول ما يتحدى في بلاد الجنوب نمط الفساد.

يصعب كثيراً على المجتمعات العربية حشد الرغبة العارمة بإحداث تغييرات جذرية على رغم ادراكها ان الفساد آفة تأكل بها. يصل بها الوضع إلى حال قرف، فإحباط، فاستسلام، ولا يصل بها إلى نقطة الحاجة، كأنها راغبة ومستغنية. كأنها وقعت في استرخاء الاعتياد، فتكاسلت إلى درجة الإقبال على المتعة.

ففي هذه المجتمعات تسود ثقافة التذكر من دون أن تصل إلى مرتبة توظيف الاحتجاج كي يثمر بنتيجة. كأن التذكر في حد ذاته بات المتعة والوسيلة والهدف في آن. لذلك ندر حصول حوار من أجل الاصغاء والاستماع للرأي الآخر للتعلم منه والاستفادة به، وكثيراً ما يكون النقاش عبارة عن اسماع الآخر رأي الفرد للاستمتاع بالتعبير الخطابي عن هذا الرأي اما ابيض أو اسود، أما وطنية أو بيع قضايا، اما قضية واحدة أو سلسلة مهاترات. هكذا يلرز الفكر والعاطفة العربية في معظم الأحيان بلا تدقيق في مهمات وفرص توظيف المنطقة الرمادية سوى لغايات خبيثة مهمتها الاحتيال.

وهذا واضح في شأن الديموقراطية والعولمة ومتطلبات الالتحاق بموكب اليوم في الخطاب العربي، خصوصاً ذلك الآتي من السلطة. وأحد مفاتيح هذا الخطاب هو تعبير «الترشيد». فاليوم نسمع بترشيد الديموقراطية والأمس بترشيد الانترنت وغداً لربما بترشيد العدالة. ذريعة الترشيد تأخذ حيناً إرث التراث والتقاليد، وحيناً آخر حجة التدريجية الضرورية في مجتمعات أمية بمعظمها. حصيلتها انها إما تتحايل على الحاجة كان إلى الديموقراطية أو الانترنت أو العدالة، أو أنها تشكك في أهلية الفرد العربي في استحقاقها.

والفرد العربي ليس بريئاً من المسؤولية. فهو يريد الحفاظ على ما يسميه التراث والتقاليد حتى لو خلا بعضه من القيم الضرورية لمجتمع نظيف. فالأب على استعداد للدوس على الديموقراطية بقدميه إن كانت تتطلب منه أن يعدل حقاً نحو بناته وابنائه، او ان يعدل في موازين الحريات الشخصية بينه وبين شريكة حياته. والأم لا تجرؤ على تربية أطفالها على القيم ليس فقط لأن تقاليد المجتمع تقيدها وإنما لأن القوانين ضدها.

فإذا كان للمجتمعات العربية أن ترقى، لا سبيل لها إلى الرقي ما لم توضع القوانين العادلة. ولا ترشيد في عدالة القوانين، كما لا ترشيد في انطلاقة الجيل المقبل إلى تغيير جذري في المجتمعات شاء اولياء امر هذا الجيل أم ابوا. ولئلا يحدث انفصام خطير بين جيل اليوم المحبط وجيل الغد الذي يقتات العولمة، من صالح هذا الجيل أن يكف عن ثقافة التذمر ويسترشد قليلاً بتوجهات الجيل المقبل للتعرف عليه، ومن صالحه ان يعمل معه في إعادة هيكلة القيم والتقاليد وفي صياغة القوانين الضرورية لمجتمع صحي.

فحاجة الجيل المقبل إلى الديموقراطية هي في عمقه وصميمه، وهي جزء من فكره وعاطفته، والكلام عن ديموقراطية مفصلة للجنوب عنده مجرد هراء. وهكذا سيحدث التغيير، سلمياً أم دموياً، ذلك ان الجيل المقبل، على عكس الجيل الحالي، لا يملك ترف الاسترخاء في السأم، فثقافته هي ثقافة العولمة على الرغم منه ومن بيئته.

راغده درغام - أصيلة.

عربة العولمة

"نحن مقبلون على حقبة تختلف من حيث الكيف والكم عن ما ألفناه وتعلمناه من محيطنا الصغير"

أ.د. حمد بن عبدالله اللحيدان

■ بفضل الثورة المعلوماتية الحديثة في جميع وسائل الاتصالات والإعلام واحد منها أصبح إنسان اليوم يتلقى سيلاً غير منقطع من المعلومات والمغريات والاخبار والدعايات المختلفة مما لا يستطيع أحد مهما أوتي من قوة رد أو حجة ذلك أن البث يأتي من الفضاء وليس عبر جمارك الحدود أو الموانئ او المطارات ثم ان البث يأتي من اقمار صناعية يتم تلقي بثها بواسطة اجهزة رقمية وقد ادى هذا إلى سباق بين الدول المختلفة في جعل فضائياتها اكثر جاذبية وقد تم استخدام طرق ووسائل مختلفة لجذب المشاهد إليها، ومنها ما هو علمي ومفيد ومنها ما هو هزيل ويندرج تحت قائمة قتل الوقت وتفريغ الذهن من مجرد التفكير السليم والامر اليوم ليس محصورا بالبث التلفزيوني بل أصبح هناك وسيلة اتصال اخرى اصبح المتلقي هو الذي يقرر نوع ما يتلقاه لانه هو من يقوم بالبحث والتقصي وهذه الوسيلة هي الانترنت التي تعكس المعلومة التي يتم الاطلاع عليها والبحث عنها أو بثها وارسالها مستوى ثقافة الشخص الذي يجلس خلف شاشة الحاسوب ويستعمل لوحة المفاتيح للحصول على معلومة ما أو بث معلومة ما.

لذلك فإن الثورة المعلوماتية وخصوصا استعمالها في مجال الاعلام قد حولت العالم كما يقول رجل الإعلام المعروف ميشيل ميكلوف إلى قرية صغيرة والتي وصفت من قبله بانها عبارة عن سفينة تبحر في الكون الفسيح وركابها البشر والكائنات الحية الاخرى . فهل يستطيع أحد أن يتوقع إلى أين تسير الوقائع داخل تلك السفينة أو القرية الصغيرة مع استمرار التقدم التكنولوجي؟

. الذي نستطيع أن نجزم به هو أن القوانين التي تسود على الارض تختلف عن تلك التي تسود في أماكن أخرى غيرها كما أن القوانين ذاتها تتطور مع كل اكتشاف علمي جديد لكن جميع هذه القوانين يمكن أن تحترق وخير شاهد على ذلك قصة نبي الله سليمان (عليه السلام) وبلقيس ملكة سبأ.

على أية حال فإن العولمة بمفهومها الظاهري وأبعادها الثقافية والفكرية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية وربما العسكرية أيضاً والتى بدأت



المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٨/...

معالمها تظهر نتيجة سهولة الاتصال والتلقي والتفاعل بين جميع شعوب العالم مما يجعلها تتحول مع الزمن وبصورة تدريجية الى الانصهار في بوتقة ثقافية واحدة هي العالمية وقد مهد لتلك الظاهرة ومن وقت مبكر التقدم الصناعي الذي ادى الى انتشار مصنوعات الدول المتقدمة في جميع أنحاء العالم. وسيادة اسمائها ومصطلحاتها ضمن اللغات المختلفة ليس هذا فحسب بل ان العولمة لها أولاد وبنات وهؤلاء الابناء يفرضون العولمة بصور مختلفة تتوافق مع رغبة الآباء والأمهات ومصالحهم.

وإذا أخذنا العولمة من وجهة نظر ثقافية بحتة دون الدخول في المشتقات الاخرى نجد اننا وغيرنا مقبلون على حقبة تختلف من حيث الكيف والكم عن ما القناه وتعلمناه من محيطنا الصغير فهل كل ما تقدمه العولمة خير؟ أم كله شر؟ ام انه خليط من الخير والشر؟ ام ماذا؟

الحقيقة التي يجب أن نعرفها أن وسائل الاتصال المختلفة والتي تستخدم كعربة للمفهوم الثقافي للعولمة يمكن أن نقودها نحن في الاتجاه المعاكس ونستخدمها لتقديم البديل الثقافي الذي نفتخر ونعتز به وهو مبادىء وثقافة الإسلام لكن بأسلوب عصري قادر على مخاطبة الشعوب الأخرى وبلغة تفهمها وتجذب اليها المتلقين آخذين بعين الاعتبار علوم ومهارات كثيرة مثل علم الاجتماع وعلم النفس ومهارة الكاتب وتطويع النصوص وعلى أية حال فإن لعربة العولمة سلبيات وايجابيات تتمثل بالآتي:

أولا ـ السلبيات

١ ـ العزلة: من اهم الملاحظات الملموسة في حياتنا اليومية هو قضاء الناس اوقاتا طويلة أمام عربة العولمة المتمثلة في التلفاز او الفيديو او اجهزة الحاسب مما يجعلهم يقضون وقتا اكثر داخل بيوتهم الى درجة عزلتهم عن الاتصال بالجيران او الاقارب. وقد اثبتت بعض الاحصائيات في الولايات المتحدة الامريكية ان ٢٥٪ فقط ممن أجريت عليهم الدراسة يعرفون من هم الجيران كما اثبتت دراسة اخرى ان الشباب في الولايات المتحدة الامريكية يقضون امام التلفاز وقتا اطول من الذي يقضونه في صالات الدراسة كما اظهرت احصائية ثالثة ان اكثر من مائة مليون طفل امريكي اقل من اثنتي عشرة سنة يشاهدون التلفاز الى ما بعد منتصف الليل والبالغين يشاهدون التلفاز بمعدل يقرب من ٣٠ ساعة في الاسبوع وسوف تزداد هذه العزلة عندما يتمكن العلماء من ربط اجهزة الهاتف والحاسوب والفاكس والتلفاز في شبكة عالمية موحدة.

٢ ـ الاندماج الثقافي: من اهم الاسباب التي تساعد على الاندماج والتجانس الحضاري الوسائط الاعلامية المتعددة لذلك فان كثيرا من المفكرين يحذرون من الخطر الذي سوف تجلبه الشاشات الالكترونية من جميع انحاء العالم وما سوف تسببه من تجانس حضاري يهدد الثقافات القومية الخاصة عن طريق الغاء مميزاتها وخصوصيتها عند اهلها. وقد اثبتت الدراسات ان الفوائد الاقتصادية الناجمة عن بيع افلام السينما والتلفاز والبرامج الاعلامية الاخرى تصل الى مليارات الدولارات والتي تغزو جميع انحاء العالم عن طريق الاقمار الصناعية.

٣ ـ تهديد عرش الكتاب: بسبب الوسائط الاعلامية المتعددة والتي تحمل الغث والسمين والمعززة بالصور والاختصار والايجاز اصبح الكتاب الذي هو المصدر الحقيقي للثقافة والديوان المأمون على تاريخ الامم وتجاربها اقل اهمية فلو عملت احصائية على من تعرف سوف تجد انهم جميعا يشاهدون التلفاز وقليلا جدا منهم تجده يتابع ويقرأ الكتب.

ليس هذا فحسب بل ان العزوف عن الكتاب والاتجاه الى التلفاز والحاسوب قد اديا الى زيادة الامية لدى عدد ليس قليلا من الناس فهم لا يحبون التركيز وبذل جهد ولو يسير للحصول على المعلومة لذلك فهم يفضلون الاستماع الى وسائل الاعلام المختلفة والتي تحتاج الى اقل قدر من التركيز والانتباه لفهم ما تبثه او تنشره بصرف النظر عن دقته او مصداقيته.

٤ ـ البذاءة: ان استخدام الوسائل الاعلامية المتعددة في نشر البرامج والعروض البذيئة التي يمجها ويرفضها العقل السليم من اكبر الارهاصات السيئة للعولمة ذلك انها تتنافى مع الفطرة والتقاليد والاعراف الاجتماعية لدينا ولدى الشعوب الاخرى خصوصا تلك التي تبثها الفضائيات او تلك التي يتم تلقيها عبر شبكة الانترنت والتي تشكل تهديدا للناشئة من بنين وبنات والتي يحسن الالتفات اليها كظاهرة يجب العمل على التقليل من تبعاتها وذلك عن طريق ايجاد البديل المناسب وتحصين الشباب فكريا ضدها عن طريق التعليم السليم والتربية الراقية والاعلام المتوازن.

ثانيا ـ الايجابيات: هناك الكثير من الايجابيات التي عززتها عربة العولمة او فرضتها والتي لا يمكن حصرها في عجالة قصيرة ولكن يمكن ان

نذكر منها:

١ - في مجال الكتب والصحف ساهمت تقنية المعلومات مساهمة كبيرة في تطوير اساليب الطباعة والاخراج وسرعة الانجاز بل استطيع ان اقول ان كل انسان يستطيع ان يقوم بطباعة ما يشاء متى يشاء من مذكرات عامة او خاصة او حتى كتب وكل ذلك تشجيع على استخدام الكلمة المطبوعة وقد ادى ذلك الى تعزيز اقتصاديات الورق والطلب عليه. والآن تتخذ الكتب شكلا جديدا اعتمادا على التطور التقني فكتب الوسائط الاعلامية المتعددة تحتوي على مجموعة من المحفزات المترابطة لكل من الكلمة والصوت والصورة ولذلك يمكن الاعتماد عليها في تعليم اللغات والرياضيات والعلوم بجميع انواعها دون الاستغناء عن الكتاب العادي الذي يمكن حمله واستعماله في اي مكان او زمان وعلى اية حال فقد اصبحت اقتصاديات الموسوعات الالكترونية تفوق تلك المطبوعة في الكتب العادية.. وسوف تزداد تلك الاهمية عندما يتم الاتصال الالكتروني مع المكتبات وعندما تحدث ثورة اكبر في مجال تقنية الشاشات بحيث يستطيع الجميع التعامل معها دون قيود لذلك فان من يتخلف اليوم عن المتابعة والاستفادة من المستجدات التقنية الحديثة سوف يجد نفسه من زمرة المتخلفين عن ركب الحضارة ومن جهلة القرن الحادي والعشرين.

٢ - في مجال الاقتصاد: بفضل سهولة الاتصال وتبادل الخبرات تمكنت الشركات الكبرى والمصانع المتقدمة ان تدير اعمالها سواء من خلال مواقعها المتباعدة او بالتعاون مع المصانع والشركات الاخرى فعلى سبيل المثال اصبحت اجزاء النموذج الواحد للسيارة تصنع في اكثر من سبعة بلدان مختلفة او اكثر وذلك بفضل اساليب الاتصال اللاسلكي عن طريق الاقمار الصناعية وشاشات الفيديو التي مكنت من التبادل الفوري للافكار والتصاميم بين المهندسين على اختلاف مواقعهم اي ان المسافة لا تحول دون الاتصال وتبادل الافكار ناهيك عن التطوير الكبير في مجال البريد الالكتروني والفاكس والهاتف واخيرا شبكة الانترنت وما ترتب عليه من سرعة حركة رؤوس الاموال فانت اليوم تستطيع التعامل مع اسواق العالم من مكتبك او بيتك دون قيود ولا ابالغ اذا قلت ان حجم التعامل اليومي عبر اسواق العالم قد بلغ اكثر من اربعة آلاف مليار دولار وذلك نتيجة التعامل بالاسهم او العقود التجارية او العملات ومن الجدير بالذكر ان العلاقات الاقتصادية كانت تقيم في الماضي عن طريق تقدير حجم حركة وسائل النقل بين البلدان اما اليوم فان هذا التقييم يتم عن طريق مقدار الازدحام في شبكات الاتصال اللاسلكية الدولية بين البلدان المختلفة فكلما زاد الاتصال مع دولة ما كلما دل ذلك على اهميتها الاقتصادية واليوم يمثل العمل في قطاع المعلومات الشغل الاساسي لشريحة كبرى من القوة العاملة في كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية وكوريا والدول الاوروبية. ومن اهم المؤشرات الاقتصادية لثورة المعلومات تعزيزها لفرص انشاء شركات تجارية جديدة باستخدام امكانيات قليلة ولا ادل على ذلك من ان اكثر من ٦٥٪ من الشركات الخاصة في مدينة لوس انجلس الامريكية لم تكن موجودة قبل ثلاثين سنة والقول نفسه ينطبق على مدن مثل لندن وباريس وطوكيو وغيرها.

٣ - في الصحة والسلامة. في الماضي كانت المعلومات ايا كان نوعها لا توجد الا في الكتب او الدوريات التي لا يستطيع اي انسان الوصول اليها ناهيك عن ان البحث فيها يحتاج الى وقت ومعرفة فعلى سبيل المثال هناك عدد كبير من المواد الكيماوية السامة لا يستطيع اي انسان معرفتها الا باستشارة المختصين أو البحث عنها في المراجع اما اليوم فان شبكة الاتصال اللاسلكي للحاسبات تمكن اي مواطن وبصورة مباشرة من معرفة خواص اي مادة كيميائية مثل الادوية او المنظفات او المبيدات او غيرها من المواد التي تصادفه في حياته اليومية. كما ان الاستشارات الطبية ممكنة لمن يستطيع ان يفهم ويتعامل مع هذا العالم السريع الخطى.

٤ - في مجال التعليم: لا شك ان التعليم الركيزة الاساسية التي تبني شخصية الإنسان وانتماءه وتوجهاته خصوصا اذا كان تعليما منفتحا ياخذ من تقنية العصر ايجابياتها ويستخدمها في جعل المتعلم او الدارس يواكب التغيرات العصرية ضمن اطاره الفكري والثقافي وليس تعليما جامدا يبعث على الملل ويؤدي الى الهرب والانبهار بالقشور والخزعبلات التي تبثها بعض القنوات الفضائية والتي تتسم بالمحتوى المتدني المستوى قليل الفائدة.

لذلك فان التعليم بجميع مفرداته لابد وان يستفيد من التطوير السريع في مجال تقنية المعلومات وان يكون ذلك في جميع المراحل.

لقد اصبح التعليم المقرون بالمشاهدة والتدريب جزءا رئيسيا من العملية التعليمية في الدول المتقدمة وهذا غير ممكن لولا استخدام التقنية الحديثة في مجال الحاسبات والتلفاز والفيديو وشبكات الانترنت وغيرها من الوسائل.

٥ - الاعلام: لقد استفاد الاعلام استفادة كبيرة من ثورة المعلومات فانت تشاهد العالم



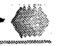
المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٨ / ٢٠٠٠

وانت في منزلك وتستطيع مشاهدة اي خبر مهما كبر او صغر بجميع تفاصيله وفي اي وقت تشاء ولقد استطاع الاعلام الاستفادة من الوسيلة الرئيسية للعولمة اي عربة العولمة بحيث زاد الانبهار بما تبثه المحطات الفضائية التي لها انواع واشكال مختلفة وكل منها يحاول أن يجذب المشاهد اليه عبر عدد من الوسائل والمغريات ولكل منها عربته الخاصة ولديه من يستطيع قيادة تلك العربة من مذيعين واعلاميين ومبرمجين ومخرجين ومستثمرين واعين لرسالتهم يأتي بعد ذلك التوجه العام لهذه المحطة او تلك طبقا لسياسات وحسابات مدروسة او طبقا للمثل الشائع «مع الخيل يا شقراء».

ونحن في هذا الوطن المعطاء نملك عربة العولمة والذي لا نملكه منها نستطيع ان نشتريه لكن الذي لا نملكه بصورة جيدة هو من يقود تلك العربة من المذيعين والاعلاميين المبدعين والمثقفين القادرين ورجال المال والاعمال الذين لديهم الجسارة على الاستثمار في هذا المجال الحيوي لذلك فاننا مندوبون الى اعداد الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الاعلام القادر على الامتداد الى خارج الحدود مع القدرة على الاقناع في الداخل والخارج ناهيك عن الكوادر الوطنية في مجال العلاقات العامة في كل مرفق حيوي وكل قطاع اعلامي بحيث يستطيع هؤلاء التعامل مع ما لديهم من معلومات او ثقافات او رسالات يريدون ان يوصلوها الى الآخرين بجاذبية وحنكة ومصداقية غير قابلة للتناقض.

وفي الختام استطيع ان اقول ان عربة العولمة يمكن أن تسير باتجاهين احدهما لا نتحكم به وهو ما تورده الينا من الثقافات الاخرى والذي يجب ان ناخذ منه المفيد وان نحصن انفسنا ضد المسيء منها بالتربية والتعليم والاعلام والاتجاه الثاني لعربة العولمة يمكن أن نستخدمه في تصدير ثقافتنا ومبادئنا الى جميع انحاء العالم لكن هذا وكما اشرت سابقا يحتاج الى كفاءات اعلامية وثقافية قادرة وواعية فهل نبدأ بتعزيز ما لدينا من كفاءات لكي نأخذ حقنا من الفضاء بدلا من ان يظل الفضاء ملك الآخرين. وعلينا ان نحث الخطى لكي نجعل للثقافة العربية الاسلامية نصيبا من الثقافة العالمية الموحدة التي بدأت تتشكل من خلال العولمة فهذا مؤتمر الامم المتحدة عن حوار الحضارات والذي سوف يعقد خلال عام ٢٠٠١م يجب أن لا يمر دون أن يكون لنا دور بارز فيه بحيث يتم ابراز دور العرب والاسلام في الحوار ودعمه ودعوتهم له ودحض افتراءات واقوال بني صهيون من ان الاسلام والعرب مصدر الارهاب الذي هم صناعه ومبتدعوه فهل نصبح من صناع الثقافة العالمية بدلا من أن نكون متلقين فقط؟ والله المستعان.

 خواطر اقتصادية

حرب الرسائل

كنت أود اليوم ان اتحدث معك عن العولمة واثرها على العالم ومتطلبات العولمة لبقائنا على الاقل بعد تطبيقها «ان اراد الله ذلك» وكنت اود ان اطرح عليك بعض الافكار لكيفية فتح اسواق جديدة الفترة القادمة لكن هناك موضوعين تناولتهما الصحف المصرية الاسبوعين الماضيين احدهما داخلى والاخر خارجى لنبدأ بالحدث الخارجي.

اثارتنى المقالة التى كتبها الكاتب الامريكى فريدمان متخيلا انه يسبح فى افكار المدعو كلينتون تعرفون جيدا انه صديق مونيكا واعتقد انكم تعرفونها فقد كانت سببا فى شهرة كلينتون حينما اساء هذا الكلينتون على لسان الفريد من نوعه فى عالم الصحافة السياسية حينما اخطا فى حق زعيمنا وممثلنا وقائدنا الرئيس محمد حسنى مبارك واثارنى اكثر تهديده البذيء لرفع المعونات الامريكية عن مصر.

محمد اسماعيل عبده

اقول له ياسيد فريدمان (مرسال الرسائل الكلنتونية) ان مصر تتمتع بحضارة سبقت العالم كله يعرفها القاصى والدانى قدرها سبعة الاف سنة مدت خلالها يد العون الى كل من احتاج اليها ولم يصدر منها مرة ان منت على من اعطت لهم ولخرهم كنت انت بنفسك اقصد اباك وجدك اللذين عاشا على ارض مصر وتمتعا بخيراتها.

اما الحضارة الامريكية فلم تتجاوز الثلاثة قرون ومعلوم لدينا كيف اصبحت لها القوة خلال تلك الفترة القصيرة وعلى يد من تضخمت تلك القوة ثم تجيء اليوم لتمن على شعب مصر بما اسمته المعونة الامريكية وهى فى الحقيقة ليست معونة امريكية بل قبولنا لنا هو المعونة المصرية.

فالمبالغ التى تعتبر منحا لا ترد لا تمثل اكثر من 5٪ من قيمة تلك المعونة اما الباقى فهى مديونية نقوم بسدادها ولا تنس يافريدمان ان قبولنا هذه للمعونة كما تطلقون عليها لجذب بضائع امريكية مشحونة على سفن امريكية حتى يزداد الطلب على منتجات مصانعكم وتنخفض حدة البطالة لديكم وتفتحوا اسواقا جديدة فى العالم باسره «على حس تلك المعونة».

فريدمان أعدك ان يعمل المصريون تجارا وصناعا وزراعا باقصى ما لديهم من امكانات حتى لا يظهر بعد اليوم فريدمان لخر يمن علينا واذكرك بان المصريين دائما يظهرون فى الشدائد ولدينا الكثير للرد على مزاعمكم ولكن لن يكون الرد بالقلم وانما بالعمل حتى نحافظ على مكانتنا فى العالم الذى تسيده اجدادنا.

الموضوع الثانى الذى اخرجنى من موضوع كيفية احداث تكتلات اقتصادية مصرية فى جميع القطاعات مقالة كاتبها من اكبر كتاب مصر ونشرتها صحيفة من اكبر الصحف القومية فى مصر.

لم يزعجنى ما كتب بقدر ما ازعجنى ان يكون الكاتب الذى نجله جميعا ونحترمه ونستقى من افكاره الكثير وهو جلال دويدار حينما كتب اراء فى مقالته الاحد 2000/7/30 فى جريدة تعبر عن نبض المصريين وهى جريدة الاخبار اتهم فيها رجال الاعمال المصريين بما ليس فيهم فعز علينا ان يكون راى هذا الكاتب الكبير فى ممثلى تجار مصر ما اشار اليه ولا تطيق لاننا فى وقت نحتاج فيه الى تكاتفنا جميعا تجارا وصناعا وزراعا وكتابا ومفكرين من اجل مصر وان ظهر فينا المخطيء فعلينا باصلاحه فان لم ينصلح فعلينا نبتره واوكد لكاتبنا الكبير ان بمصر رجال اعمال يحبون ويقدرون الوقت الصعب الذى نحتاج فيه الى سواعد المصريين ومناقشة القوانين والقرارات وحق لنا لا يؤخذ علينا فلم يكن التجار اعتراض على ما تشرته الصحف من اراء الصحفيين فى قانون الصحافة فكل منا اكثر علما بمقتضيات عمله وعموما نشكر لك رايك فى ممثلى التجارة بمصر.

وفى الاسبوع القادم بقية

التاجر
محمد اسماعيل عبده



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ / ٨ / ٢٠٠٠

العولمة.. في مواجهة العاصفة!

شهدت مدينتا جنيف السويسرية وميو الفرنسية خلال الفترة الماضية احتجاجات عنيفة مناهضة للعولمة - على الطريقة الأمريكية - كشفت عن وجود تيار قوى استفحل فى معظم أرجاء أوروبا ضد هذه الظاهرة، وأكدت فى الوقت ذاته عدم وجود تفاهم دولى كامل حولها حتى الآن.

تركز المشاركة الفرنسية فى الحركة المناهضة للعولمة على قضايا الزراعة والبيئة والنفايات الذرية والتهديد الماثل على الثقافة الفرنسية بسبب الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار.

تأتى هذه الاحتجاجات امتداداً لما شهدته من قبل مدينتا سياتل، حيث عقد مؤتمر منظمة التجارة العالمية، ودافوس السويسرية من احتجاجات واسعة على العولمة، كما تطرحها واشنطن، ويتزعم التيار المناهض للعولمة خليط متنوع من المنظمات غير الحكومية التي أضحت آلية أساسية، فى الوقت الراهن، لتفعيل المشاركة الشعبية فى التنمية والتحول الاقتصادى وكسر مركزية القرارات الدولية، وفى أوروبا - تحديداً - يتسع نطاق المنظمات غير الحكومية ليشمل التعاونيات وبنوك التأمين والتنظيمات الزراعية والعمالية والنشطاء فى مجال البيئة.

لمواجهة آثار العولمة الضارة، تطرح هذه المنظمات طريقاً ثالثاً يستند على الحاجة إلى نظام اجتماعى كامل.. لتخفيض معدلات البطالة وتحديث التعليم وإصلاح النظام الضريبى ومكافحة الجريمة، وعلى المستوى الدولى تنادى بتخفيف أعباء الديون بل وفرض ضرائب على الدول الغنية وعدم احتكار القرار الدولى من قبل دول قليلة تهيمن شركاتها متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمى.

يرى البعض أن العولمة - فى صورتها الحالية - تعنى تنميطاً للتجربة الأمريكية ومحاولة فرضها على الآخرين، ولا شك أن العولمة بهذا المعنى تنطوى على نوع من الهيمنة والتسلط يقابل بالرفض، وقد برز مصطلح العولمة خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات إثر تفكك الاتحاد السوفيتى السابق وانتظار الحلفاء فى حرب الخليج الثانية أمام العراق.

منذ ذلك الحين، جرت محاولات وعقدت مؤتمرات للترويج للعولمة وتجميل وجهها القبيح، ويتم تنفيذ العولمة بأدوات ثلاث هى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية.

من المعروف أن نشأة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ارتبطت بظروف الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من نتائج، كان من أبرزها خروج عدد من الدول وقد أصابها الدمار الشديد، وبروز مجموعة أخرى من الدول فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا تعيش فى ظروف التخلف الاقتصادى، هذا فى الوقت الذى غابت فيه مراكز التمويل الدولية فى كل من لندن وباريس ولشبونة، وبات من الضرورى إنشاء هاتين المؤسستين لتقديم العون الاقتصادى وإعادة الاستقرار للاقتصاد العالمى وتفادى تكرار حدوث أزمات.

كان من المفروض أن تؤدى هاتان المؤسستان مهمتهما بناء على اعتبارات اقتصادية وحسب دون تدخل فى الشئون السياسية للعضو.. إلا أنهما حادتا عن أهدافهما ومبادئهما منذ السنوات الأولى وانتقلتا من تمويل المشروعات إلى صنع السياسيات ويعد التدخل الأمريكى - البريطانى لفرض شروط سياسية على مصر مقابل تمويل السد العالى من خلال البنك الدولى خير دليل على ذلك.

مع الأيام تضاعف هذا الدور حتى أصبح الصندوق والبنك الأداة الرئيسية لرسم سياسات الدول المدينة ودفعها نحو تبنى أيديولوجيات سياسية قد لا تتناسب ووضعها القائم.

جاءت منظمة التجارة العالمية لتكمل المهمة الجديدة الموكولة لهذه الهيئات وتعتبر هذه المنظمة تتويجاً لجولة أوروجواى للمفاوضات متعددة الأطراف وهى البديل للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» وبدأت نشاطها عام ١٩٩٥م وأصبحت أداة لصنع التحرر وإسقاط الحدود.. وهكذا باتت المنظمات الثلاث مسئولات عن نتائج العولمة.

مرعى يونس



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٨/٢٠٠٢

الدبلوماسية التجارية الجديدة



السيد ولد أباه

من نافلة القول ان الدولة القومية قد تقلصت مشمولاتها ووظائفها، وتم تجاوزها في الرهانات الاقتصادية الكبرى، بفعل ديناميكية العولمة وما افضت إليه من إنشاء سوق موحدة لها بنيتها العلائقية التي تتقاطع مع المراكز الراسمالية الكبرى وتتجاوزها في حيزها الجغرافي الضيق.

ومن البديهي أن لهذا المعطى اثاره وانعكاساته في المجالات الأخرى وخصوصاً في الجوانب السياسية والاستراتيجية بعد ما أصبحت القرارات الكبرى والإجراءات الأهم تتخذ خارج المؤسسات الوطنية، حتى في البلدان العريقة ديمقراطياً.

وكما بين «جورج روس» مدير مركز الدراسات الاوروبية في جامعة هارفارد في دراسة مهمة منشورة أخيرا حول «الدبلوماسية الجديدة» فان شؤون العالم لم تعد تدار من طرف الهيئات السياسية بقدر ما تسيرها المؤسسات الدولية الكبرى، وخصوصاً منظمة التجارة العالمية حيث تتحكم القوى الغربية المهيمنة على الاقتصاد العالمي.

فاذا كانت القوى الاقتصادية ينظر إليها سابقاً كمجرد عنصر من عناصر تفوق دولة ما، فإنها غدت اليوم المعيار الأساس للهيمنة، وإطاراً للفعالية الدبلوماسية.

وهكذا تغير شكل النشاط الدبلوماسي وغائيته، ولم يعد مرتبطاً بالاستراتيجيات الوطنية للدول من منطلق البحث عن المصالح الحيوية الذاتية، ذلك ان شؤون العالم الأساسية تبحث وتحدد في لقاءات المجموعة الصناعية السباعية (الدول الأكثر نمواً) ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، كما ان هدفها منحصر في فتح الاسواق والتحكم فيها، وتحرير التجارة الكونية.



المصدر : المستقبل الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٨/٢٠٠٠

وكما بين روس فان انتقال الدبلوماسية من دلالتها الأصلية (ترتيب العلاقات بين الدول) إلى مفهومها الراهن القائم على تكثيف التبادل التجاري والتحكم فيه، فسح المجال امام ظهور فاعلين جدد، بحيث اصبح لرجال المصارف ووزراء المالية والتجارة نفس الموقع الذي كان لوزراء الخارجية سابقاً.

وبالقدر نفسه احتل الفاعلون الاقتصاديون الخواص (المؤسسات المالية والاستثمارية ذات الامتدادات الواسعة دولياً) مكانة الحكومات الوطنية، وغدوا يهيمنون على الجانب الأوفر من سلطة القرار.

وإذا كانت الدبلوماسية الجديدة ذات المضمون الاقتصادي تتقنع بشعارات السلم وقيم حقوق الإنسان، فان هدفها الحقيقي هو تحرير الأسواق وفتحها، واستخدام الآلية السياسية معبراً لتكثيف التبادل التجاري.

ويقف الباحث وقفة نقدية عند مفهوم «الترابط الكوني» الذي تستند إليه الدبلوماسية الجديدة من منطلق كون العولمة ادت إلى تقريب اقطار العالم بعضها ببعض وربط مصائرها في ما بينها، مبيناً ان هذا الترابط هو في حقيقته اقتران غير متكافئ، قائم على استغلال الدول الأقل غنى، فمنظومة السوق العالمية الواحدة ليس بمقدورها ان تولد بذاتها قيم الإنصاف والعدل، على عكس الصورة السيارة السائدة في الدوائر الراسمالية الغربية.

ومن هنا خطأ الدبلوماسية الجديدة التي ترى ان بإمكان المصالح الاقتصادية المشتركة احتواء التناقضات السياسية التي هي دوما مصدر الحروب والنزاعات، ذلك ان التقنيات الاتصالية التي تقوم عليها ديناميكية العولمة الاقتصادية ليست مجرد أدوات وآليات محايدة، بل هي صور وعلامات تنفذ بذاتها مضموناً ثقافياً، وتكرس رؤى ايديولوجية.

ويرى روس أن معايير الاقتصاد والسياسة والايديولوجيا شكلت خلال القرنين الماضيين قاعدة تحديد الافراد من حيث هم مواطنون ينتمون لأمم تنتظمها دول قومية داخل حدود جغرافية مرسومة، ولقد انهار هذا التوازن بفعل ديناميكية العولمة، وضاع مفهوم المصلحة القومية نفسه كما بين الباحث الأمريكي المعروف هانتغتون باعتبار ان تحديد هذا المفهوم يتطلب بدءاً الاتفاق حول طبيعة الدول التي يراد تعريف مصلحتها، اي ضبط هويتها المميزة، وهو الأمر الذي غدا ممتنعاً اليوم. ولذا فان النزعات القومية المتطرفة التي تنتشر حالياً في اوروبا تعبر عن هذا المازق، كما تشكل ردة فعل ضد انفصام مقتضيات الوعي



الثقافي ومصالح التكتل الاقتصادي.

ويخلص روس إلى انه اذا كانت الدبلوماسية الحديثة قد قادت إلى عشرات الاف الضحايا خلال حروب القرن العشرين، فان الدبلوماسية التجارية الجديدة ستكون لها آثارها المأساوية، وستكون أقطار العالم الجنوبي أولى ضحاياها لغياب قاعدة اقتصادية محلية صلبة، وبالنظر لهشاشة بناها المجتمعية.

إن ما أراد روس ان يبينه في مقالته المهمة هو تشكل فضاء دبلوماسي جديد تتحكم فيه معايير الترابط الاقتصادي والتجاري، مما يطرح إشكالية جديدة غير مسبوقة تتعلق بانعكاسات ديناميكية العولمة على الحقل السياسي، اي كيف يمكن ان تتشكل أرضية كونية للحقل السياسي الذي هو في مبدئه ومنشئه نتاج المعادلة القومية المحلية؟.

ولا شك ان مفهوم «الأسرة الدولية» الذي ساد في العقد الاخير وتبنته الأدبيات الأمريكية تعبيراً عن شبه الاجماع القائم بين القوى الكبرى حول القضايا العالمية الأساسية، مفهوم غامض هش لا يثبت امام التمحيص والتساؤل.

فإذا كانت ديناميكية العولمة قد أدت بدون شك إلى بلورة روابط كونية عضوية بين اطراف العالم في الشأن الاقتصادي (بغض النظر عن الطبيعة اللامتكافئة لهذا الاندماج الفعلي) مما انعكس سلباً على اداء وفاعلية الدول القومية، فإنها لم تتمكن من تعويض أدوار ووظائف هذه الدول، من حيث كونها تعبر عن انماط من الوعي الثقافي والتاريخي هي أسس هوية الكيانات الوطنية المتمايزة.

ومن ثم فإن المراهنة على التبادل التجاري آلية لحل النزاعات السياسية تقوم على وهم طوبائي قوامه اختزال التفاعل البشري في الترابط الاقتصادي الذي ليس سوى مستوى ـ وإن كان اساسياً ـ من مستويات هذا التفاعل الذي يتخذ سمات أخرى عديدة من بينها ما يعود للاعتبارات الثقافية التي عادة ما تغيب في الايديولوجيا الليبرالية المتطرفة رغم انها من الدوافع الرئيسية لالتقاء الامم وتصادمها، فضلاً عن كون هذا الترابط الاقتصادي يخفي في ما وراء سمته البارزة الاختلالات الجوهرية في المنظومة الرأسمالية القائمة على اللاتكافؤ والاستغلال.



المصـــدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٠

مقال فريدمان.. نموذج التناقضات

ضياء رشوان

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

بعيدا عن المصطلحات والالفاظ «الخارجة» على التقاليد الصحفية والبحثية التى استخدمها الكاتب الأمريكي توماس فريدمان فى مقاله الاخير عن مصر، فان قراءته بدقة تكشف عن المكونات الحقيقية للخطاب العولمى الأمريكى الذى يعد فريدمان ابرز مروجيه.

وتبدو تلك المكونات فى حقيقتها ليست الا مجموعة من التناقضات التى يصعب جمعها في بناء فكرى واحد متماسك يقدم فريدمان نفسه باعتباره ممثله الأبرز.

ويبدو التناقض الأول فى مقال فريدمان بين ماجاء فيه من انحياز مطلق للدولة العبرية وليس حتى الولايات المتحدة الأمريكية التى يعد ـ حتى الآن على الأقل ـ احد مواطنيها، وبين ادعاءات العولمة التى لم يتوقف طيلة السنوات الماضية عن ترويجها. فالعولمة حسب فريدمان وتابعيه تتضمن التخلى عن كافة الانتماءات «القديمة» مثل الوطن والاقليم والثقافة والدين وغيرها لصالح انتماء واحد اخير الى قيم عالمية واحدة لاحدود لها إلا ان داعية العولمة الأبرز يبدو في مقاله الأخير منحازا باطلاق ليس للانتماء لدولة كبرى هى الولايات المتحدة، بل لدولة صغيرة تقوم فى الأصل على كافة الانتماءات الأولية مثل الدين والعرق والثقافة وهى اسرائيل. وهكذا يبدو الانتماء «الوطنى» لراى العولمة فجا وغريبا عن نظريته التى يروج لها سنوات طوالا، خاصة انه لدولة ليست هى ـ نظريا ـ دولته الأم. الا ان ذلك التناقض قد يزول إذا ماأعدنا صياغة رؤية فريدمان ومدرسته للانتماء والعولمة بحيث يتضح ان العولمة تعنى الغاء كافة الانتماءات الوطنية والدينية والثقافية لكافة شعوب العالم ماعدا الشعب الأمريكى، وشعب الله المختار.

اما التناقض الثانى الكبير فى مقال فريدمان فهو يأتى مع ماسبق له كتابته قبل عدة اشهر عن تصوره لدور مصر فى مرحلة مابعد السلام. فالكاتب الأمريكي ثاقب الرؤية لم ير فى مقاله السابق من دور لمصر فى المنطقة بعد السلام سوى دور مقارب لدور تايوان فى منطقة جنوب وجنوب شرق اسيا.

وبهذا التصور لايوجد لمصر من دور سوى «تسهيل» عقد الصفقات التجارية الكبرى وتقديم التسهيلات المادية المختلفة لتنمية المنطقة اقتصاديا وماليا. وحسب تلك الرؤية فليس هناك من دور سياسى محورى أو غير محورى يمكن لمصر ان تقوم به فى المنطقة وفى قضاياها الكبرى، فتكلم هى حدود الدور «التايوانى» لمصر. وفجأة ينسى فريدمان فى مقاله الأخير كل تلك النظرية للدور المصرى ليصب انتقاداته على مصر لأنها لم تقم بالدور المنوط بها القيام به كدولة كبرى فى حسم اعقد واطول صراعات المنطقة، اى الصراع العربى ـ الاسرائيلى وبخاصة الشق الفلسطينى فيه. والسؤال بعد تلك مزدوج: ايهما نصدق فيما يخص دور مصر، فريدمان الأول ام فريدمان الثانى؟ وهل تحقيق المصلحة الاسرائيلية بالضغط على الرئيس عرفات هو الذى دفع فريدمان الى التخلى فى مقاله الأخير عن رؤيته السابقة، والتى سيعود اليها فور تحقيق تلك المصلحة؟

أما التناقض الثالث فيتعلق بالديمقراطية التى ينصب فريدمان نفسه المدافع الأبرز عنها فى العالم. فالكاتب الأمريكى يرتكب خطايا ثلاثا فى حق النظرية الديمقراطية التى يقدمها اتباعه باعتباره اهم من أسهموا فى بلورتها خلال الأعوام الأخيرة. فهو فى احدى فقرات مقاله الأخير يتباهى بأن الادارة الأمريكية قد اغمضت اعينها، منذ توقيع مصر اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ عن تجاوزات كبرى قامت بها فى حق الديمقراطية اعتمادا على معيار واحد وهو حسن علاقتها بإسرائيل، وبذلك يبدو رائد الديمقراطية الامريكية واضحا تماما، فالهدف الأول له ولإدارة بلاده ليس الديمقراطية المفترى عليها، بل مصالح الدولة العبرية التى تعد بالنسبة لهم معيار التقويم الوحيد. من ناحية ثانية ينتقد الكاتب الامريكى القيادة المصرية لأنها تأخذ فى إعتبارها دوما توجهات الشارع المصرى فيما يخص علاقاتها بالدولة العبرية، ويؤخذ عليها انها لا تبذل أية محاولة لقيادة هذا الشارع فى اتجاه آخر. وكما هو واضح فهذا الاتجاه الآخر هو نحو تحقيق المصلحة الإسرائيلية فى القبول بأهداف الدولة العبرية وتوجهاتها ايا كانت، وسواء استندت على الحق والعدل أم الغصب والعدوان. وهكذا لايريد المدافع الأبرز عن الديمقراطية للقيادة المصرية ان تستجيب لتوجهات شعبها، بل ويحرضها على تغيير تلك التوجهات عبر ما يسميه «قيادة الشارع» فهل هناك اكثر من ذلك دعوة الى الديكتاتورية والشمولية؟ أما الخطيئة الثالثة لداعية الديمقراطية فهى تتصل فى هجومه على القيادة المصرية بسبب القبض على جامعى مصرى يحمل الجنسية الأمريكية وعدم الافراج عنه حتى الآن.. فلا يبدو واضحا نوع العلاقة بين حمل الجنسية الامريكية وإضفاء حصانة ما على اى مواطن مصرى يواجه باتهامات تتعلق بالقانون العام، كذلك يبدو واضحا أن داعية الديمقراطية الامريكى قد نسى فى غمرة حماسه أن الفصل بين السلطات هو إحدى دعامات الديمقراطية التى يروج لها، وان



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦/١/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحقيق مع الجامعي المصرى الامريكي من صلاحيات السلطة القضائية فقط ولا احد غيرها. وحتى فى حالة ارتكاب تلك السلطة خطأ ما فى محاكمة شخص، وهو ما يحدث يوميا عشرات المرات فى الولايات المتحدة نفسها، فهناك طرق قانونية حددها النظام التشريعي لكى يعاود المحاولة لاستعادة حقوقه. أما شكوى الكاتب الأمريكي من أن الإعلام «يشوه» صورة الجامعي المتهم والذى لم يدن بعد، فهى أيضا تدخل فى إطار تحريضه للدولة المصرية على اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية فقط لحماية المواطن الامريكي المتهم. ويكفى لرائد الديمقراطية الامريكي ان يعرف ان فى مصر - كما فى بلاده - تشريعات تعطى الحق لهذا الشخص فى اللجوء إلى القضاء لتصحيح صورته ومقاضاة الإعلام وطلب تعويضات منه إذا ما ثبت هذا «التشويه».

إن التناقضات التى يحملها مقال فريدمان هى فى حقيقتها نموذج للخطاب الأمريكي والعولمى الذى يروج له هو وتابعوه عبر انحاء العالم. إلا انه مع كل ذلك فقد استطاع هذا المقال ان يوصلنا مباشرة الى حقيقتين حاول اتباع فريدمان نفى صحتهما طوال السنوات الماضية. الاولى ان اسرائيل هى جوهر المصلحة الامريكية والخطاب العولمى على شاكلة مقال فريد مان. فالرجل كان صريحا ومباشرا فى تاكيد ذلك، وحطم فى طريقه كل الافكار والأوهام التى روج لها وتابعوه قبل ذلك، وصدقها البعض منا. أما الحقيقة الثانية فهى ان الاستقلال المطلق للكاتب والباحث والمفكر عن رجال الحكم والسياسة فى الغرب وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، ليس إلا وهما كبيرا فمقال فريدمان فى الهجوم على مصر بسبب مواقفها المبدئية من قضايا مباحثات كامب ديفيد اتى بعد أيام قليلة من التهديدات العلنية التى وجهها الرئيس كلينتون الى الرئيس عرفات بسبب المواقف والقضايا نفسها، وقد بدت علاقة الاختلاط والتداخل واضحة فى بنية مقال فريدمان بين رجال السياسة ومن يسمونهم أهل القلم، فلم يكن المقال سوى صورة رسالة موجهة من الرئيس الأمريكي إلى الرئيس المصرى حوت بداخلها كل الانتقادات المشتركة لأهل السياسة والقلم الامريكيين. فهل هناك اكثر من ذلك دليلا ؟!



المصـدر : الأهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦/٨/٢٠٠٠

العرب والعولمة:
تقليص المخاطر وتعظيم الفرص [٢]

شروط الاستفادة من فرص «العولمة»

بدأنا الأربعاء الماضي نشر اجتهادات تحاول اعادة استكشاف موضوع العرب والعولمة، وذلك من زاوية الاختيارات المتاحة للاستفادة من فرص العولمة وتقليل مخاطرها، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وكيفية التعامل مع هذه الفرص، وكان د. طه عبدالعليم قد تناول جوانب في الاقتصاد السياسي لمواجهة تحديات العولمة.
واليوم، يستكمل د. عبدالعليم اجتهاده الخاص بطرح ما يتصوره من آليات للتفاعل الإيجابي مع التحولات في هيكل الاقتصاد العالمي.. والنظم الاقتصادية الاجتماعية.. وادارة النظام الاقتصادي الدولي، مركزا على أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد المصري (والعربي) وعدة نقاط أخرى، لتعظيم الفرص وتقليص مخاطر التهميش
وسوف ينشر «الحوار القومي» ما يصله من تعليقات على اجتهادات الرأي التي يطرحها أصحابها، وأن يكون التعليق في حدود ٦٠٠ كلمة، لاعتبارات المساحة.□

حتى تتجنب وضع التلقي السلبي لتأثير تداعيات العولمة، وكي تصبح فاعلا ايجابيا في وضع قواعد العولمة، ينبغي لمصر أن تنطلق من رؤية استراتيجية شاملة تستند الى اجماع قومي لدى المفاضلة بين بدائل التفاعل مع التحديات المترتبة مع العولمة، عملية وادارة. ومثل هذه الرؤية نزعم انه ينبغي ان تتحلى بسمات ثلاث:

د. طه عبدالعليم

٠٠٠١١٨



أولها، أن تكون واقعية، أى تستند الى تشخيص موضوعى نقدى لظاهرة العولمة. وثانيها، أن تكون عملية، اى تنطلق من حساب دقيق ورشيد للتكلفة والعائد وتطرح سياسات قابلة للتطبيق العملى. وثالثها، أن تكون مبدئية، أى تسترشد بالقيم والمصالح الجوهرية للأمة فى تطلعها المشروع والممكن الى تحقيق ما تصبو اليه من تقدم شامل.

وفى تقديرنا أن امتلاك مثل هذه الرؤية يمثل شرطا مسبقا للاجابة على سؤال رئيسى: كيف يمكن لمصر أن تواجه تحديات العولمة، سواء كانت مخاطر وخسائر ينبغى تقليصها، أو كانت فرصا ومكاسب يحب تعظيمها؟

وفى محاولة الاجابة على هذا السؤال ننطلق من مسلمة ان القرار الاستراتيجى المصرى قد حسم - وإن تدريجيا وجزئيا، سواء طوعا أو قسرا - فى اتجاه خيار الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

مخاطرة عولمة الاقتصاد

لاشك فى أن خيار عولمة الاقتصاد المصرى ينطوى على مخاطرة، ومن ثم يتوجب أن تكون محسوبة، والأمر ان هذا الخيار يجعل التأثيرات الخارجية - الاقتصادية وغير الاقتصادية - محددة الى مدى بعيد لمعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى، ومستويات التشغيل والبطالة والدخل والرفاهة، وأسعار صرف العملة الوطنية وحالة ميزان المدفوعات، وانتعاش أو ركود الأسواق.. الخ فى الاقتصاد المصرى، شأن غيره من الاقتصادات التى تأخذ بهذا الخيار، وتكون هذه المخاطرة محسوبة بقدر ما تتبنى مصر تلك السياسات الهادفة الى تعظيم قدراتها التنافسية فى اقتصاد مفتوح، سواء بتقليص عوامل الضعف وما تنذر به العولمة من قيود ومخاطر وخسائر، أو تعظيم عوامل القوة وما تعد به من فرص ووعود ومكاسب.

ويرجع تسليمنا بضرورة وصواب هذا الخيار الى واقع ان الاقتصاد المصرى، شأن غيره من الاقتصادات، ليس بمنعزل ولا يستطيع أن يكون منعزلا عن النظام الاقتصادى للعولمة، ومن ثم فإن السؤال الذى طرح فى الوطن العربى وفى الاتحاد الروسى ومن بعد فى شرق اسيا: هل نتصدى أم نرضخ لعملية العولمة؟ لا يبدو لنا سوى محاولة للهروب من واقع يستحيل تجنبه، أو تسليم بالاخفاق فيما وصفناه بالتأقلم الايجابى الفاعل مع هذا الواقع.

والواقع أنه يصعب انكار نزعات الحمائية الجديدة وقيود نقل التكنولوجيا من جانب الدول الصناعية بوجه الاقتصادات الصاعدة رغم الضغوط على الأخيرة لتحرير التجارة، ونزعات تهميش الاقتصادات المصدرة للمواد الأولية الأقل نموا والأكثر فقرا رغم شعارات المشاركة فى تقاسم خيرات العولمة، وتداعيات الحصاد المرير للأزمة المالية التى كابدتها الاقتصادات الصناعية فى شرق اسيا رغم مزاعم الكسب من فتح أسواق المال.. الخ

ورغم هذه العولمة غير المنصفة، نسلم بأن الاقتصاد المصرى - شأن غيره من الاقتصادات النامية - ليس بمقدوره أن ينأى عن واقع العولمة، إلا بالوقوع فى براثن التهميش.

خيار عولمة الاقتصاد

والأمر أن فرضنا الرئيسى فى عملية وإدارة العولمة تحمل من خطر التهميش المتعاظم - دون نفى عبء التبعية الموروثة - التهديد الرئيسى للاقتصاد والمجتمع فى مصر، كما فى غالبية البلدان النامية، وانطلاقا من هذه الفرضية نطرح استنتاجنا الرئيسى: أن البديل لخيار التأقلم الايجابى هو التلقى السلبى لتهديدات عملية وادارة العولمة، أى تكريس علاقات عدم التكافؤ وتفاقم عوامل التهميش، وتعاظم عدم المناعة ضد التداعيات السلبية للعولمة او التهميش، وتفاقم أسباب القيود والخسائر والتهديدات

ولا تخفى الضرورة العلمية والفائدة العلمية لاثبات صحة الفرضية والاستنتاج السابقين، فى ضوء ما يسود فى مصر شأن غالبية البلدان النامية من تردد صانعى القرار، وتشتت الراى العام، وصراع التيارات الفكرية، بشأن خيارات المستقبل، وتتحقق هذه الفائدة بقدر النجاح فى تقديم رؤية موضوعية نقدية، تتجنب الوقوع فى نظرة أحادية وأفكار مسبقة، أى النظرة والأفكار التى تدفع إما الى التركيز على عرض فرص أو الى التركيز على رصد قيود التحولات الجذرية تجسد فى تفاعلها المتبادل جوهر العولمة.

وقد يجدر هنا ان نؤكد أن خيار مصر للتأقلم الايجابى الفاعل مع العولمة ينبغى ان ينطلق من السعى الى تحقيق منظومة قيم التقدم الشامل، نقصد السعى لأن تدفع اليات هذا الخيار فى أن واحد نحو: الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتطور الديمقراطى، والأمن القومى، والهوية الثقافية، وهو ما نتصور أننا لا ندفع نحوه بالوتيرة التى تتوافق مع سرعة التحولات وخطورة التهديدات وتعاظم التحديات على الصعيد العالمى، ومن ناحية، وبما يتناسب مع عوامل القدرة الشاملة المصرية من موارد بشرية وطبيعية واقتصادية وعلمية وثقافية.. الخ، من ناحية أخرى.

وتبقى أسئلة هامة بينها: هل العولمة مجرد مخاطر وخسائر؟ أم أنها مجرد فرص ومكاسب؟ أم هى مزيج متغير من هذا وذاك؟ هل من المصلحة - ومن الممكن - الهروب من واقع العولمة؟ وهل تستطيع مصر تقليص ما تنذر به العولمة من مخاطر وخسائر، وتعظيم ما تعد به العولمة من فرص ومكاسب؟ وكيف يمكن ضبط ايقاع عولمة الاقتصاد المصرى حتى تتوافر شروط تعظيم مكاسبه وتقليص خسائره؟

وفى حدود هذا المقال، نكتفى هنا بالإشارة الى ما نتصوره اليات التفاعل الايجابى المصرى مع التحولات فى هيكل الاقتصاد العالمى، والنظم الاقتصادية الاجتماعية، وادارة النظام الاقتصادى الدولى.

اعادة هيكلة الاقتصاد

لقد ترتبت العولمة «الاقتصادية» من حيث الأساس على انجازات الثورة العلمية التكنولوجية فى موجتها الأحدث الثالثة والمتواصلة. وبين الانعكاسات الأهم لهذه الثورة نرصد: تغير الهيكل القطاعى للاقتصادات الصناعية لصالح قطاع انتاج المعلومات والمعرفة، من ناحية، وتغير بنية قطاع الصناعة التحويلية لصالح الفروع الصناعية ذات المحتوى التكنولوجى الأرقى والقيمة المضافة الأعلى، من ناحية أخرى.

وقد نشير فى هذا الصدد الى ظهور «المصنع العالمى»، الذى تتوزع أقسامه على امتداد المعمورة، ونرصد هنا أن التخصص فى هذا المصنع قد يكون متكافئا، يعظم مكاسب التخصص الدولى ويستند الى المزايا التنافسية للشركاء، الذين يتخصصون فى انتاج مكونات سلعية ومدخلات خدمية يتعاظم محتواها المعرفى وتتضاعف قيمتها المضافة، وهو ما نراه فى حالة الدول الصناعية المتقدمة بيد أن غالبية البلدان النامية - غير المصدرة للسلع المصنعة - ليست سوى أطراف هذا «المصنع العالمى»، التى لا تجنى سوى حصص هزيلة من القيم المضافة للثروة العالمية، نتيجة تدنى المحتوى المعرفى لمنتجاتها، وضعف قدراتها التنافسية، وتراجع أسعار منتجاتها. ومثل هذا الوضع ينبغى لمصر - وتستطيع - أن تتجنبه.

وفى تقديرنا، أن الانطلاق نحو اعادة هيكلة الاقتصاد المصرى بما يعظم فرص العولمة ويقلص مخاطر التهميش ينبغى أن يبدأ من الرؤية الطموحة الشاملة التى تضمنها المشروع القومى للنهضة التكنولوجية كما طرحه الرئيس مبارك فى خطابه عشية تجديد ولايته. ومصر هنا تنطلق من تاريخها فى التصنيع الحديث، ومن هيكل متنوع للصناعة وخبرة متراكمة لرجالها، وتستند الى مواردها البشرية الوطنية فى مجال البحث العلمى والتكنولوجى، وآفاق التعاون المتاحة والممكنة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. أضف الى هذا، أن ما أنجزته مصر فى مجالات البنية الأساسية والاصلاح الاقتصادى وغيرها، يمثل بدوره



المصدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ١٦/ ٩/ ٢٠٠٠

مقدمات أساسية للتقدم صوب اعادة هيكلة اقتصادها على صورة التقدم الصناعى التكنولوجى المنشود.

اقتصاد السوق الاجتماعى

ان عالم ما بعد سقوط الشيوعية، وإن شهد صعودا لليبرالية الاقتصادية ضد الليبرالية الاجتماعية، قد غلبت عليه فى البلدان الصناعية المتقدمة نزعة تعزيز دور الدولة فى ضبط عمل السوق لدفع النمو وتعزيز التنافسية، من ناحية، وتوفير اليات للحماية الاجتماعية وعدالة التوزيع والاستثمار فى البشر، من ناحية أخرى

ونرصد أولا، ضرورة التعلم الايجابى مما شهدته البلدان الراسمالية الصناعية من استقرار لاقتصاد السوق الاجتماعى الذى ارتكزت اليه أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، فى حالة المانيا، مثلا، والدعوة الى الطريق الثالث التى استهدفت اضفاء سمة انسانية على اقتصاد السوق الحر، فى حالة بريطانيا، مثلا، والاهتمام بالعدالة الاجتماعية الى جانب الكفاءة الاقتصادية، فى حالة الولايات المتحدة تحت ادارة كلينتون مثلا بيد ان الأهم، هو ضرورة استكمال مؤسسات اقتصاد السوق على النحو الذى يخلص مصر من عواقب ما تعرضت له «اعراض اسيوية»، ويدفع نحو تنمية متواصلة ترتكز الى القدرات الوطنية بالدرجة الاولى وقد نشير، مثلا الى ضرورة ضبط الائتمان المصرفى وتوجيهه وفق الأولويات القومية بتفعيل الدور الرقابى الحاسم للبنك المركزى دون تدخل فى سياساته النقدية،كما نشير الى ضرورة التعجيل باستكمال البنية المؤسسية للتصدير ومنح الأسبقية لقطاعاته فى منح الحوافز مع تدرج يشجع الفروع ذات القيمة المضافة الأعلى والعائد الأسرع.

المشاركة فى إدارة العولمة

تعكس قواعد ومؤسسات ادارة النظام الاقتصادى للعولمة تراتبية الدول ومجموعات الدول حسب علاقات القوى الاقتصادية والشاملة وهكذا، رغم ما يسمى بفترة السيولة او فترة التحول الراهنة، نرصد أن مجموعة الدول الصناعية السبع، بقمتها ومؤسساتها، تاتى على راس منظومة ادارة الاقتصاد العالمى استنادا الى حصتها الأعظم فى توزيع القدرات الاقتصادية العالمية، وبدور قيادى للولايات المتحدة يستند الى تفوق قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والشاملة.

كما نلاحظ ان أدوار صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى، وقد اضحت شاملة للعالم بأسره وكادت تكتمل، تفسح المجال لدور اهم لمنظمة التجارة العالمية على اساس الاتفاقات الأخيرة للجات فى جولة أوروجواى. كما يتواصل تنامى وزن وتوسع نفوذ الشركات والبنوك متعددة الجنسية وعابرة القومية على الخريطة العالمية استنادا الى واقع سيطرتها على القسم

وفى ذات الوقت، رغم تعاظم ضرورة التعاون والتنسيق بين البلدان النامية، نلاحظ تراجع تأثيرها فى التطورات الاقتصادية على الخريطة الاقتصادية العالمية وفى هذا السياق، نؤكد أهمية الدور الذى تنهض به مصر لتفعيل مجموعة الـ١٥ التى عقدت قمتها العاشرة الأخيرة بالقاهرة لحماية مصالح الجنوب فى مواجهة مظاهر عدم الإنصاف فى ادارة العولمة ورغم تقدم عملية التكتل التجارى الاقليمى بين البلدان الصناعية الجديدة والصاعدة، مثل الآسيان والميركسور، نلاحظ تباطؤ

الاهم من التفاعلات والتدفقات الاقتصادية العالمية.

وفيما نراه تأقلما ايجابيا مع تعاظم التنافسية فى ظل عولمة الاقتصاد من جانب الدول الصناعية المتقدمة، نرصد تنامى دور التكتلات الاقليمية - التجارية والاقتصادية - وتسارع خطى بنائها، وهو ما نراه فى حالة الاتحاد الاوروبى على سبيل المثال، وفى ذات الاتجاه نفهم تزايد نزعة الدول الصناعية المتقدمة - ومعها الدول الصناعية الجديدة - الى تشكيل تجمعات ومنتديات تجارية واقتصادية عبر إقليمية مثل الآبك APEC.

بناء او ضعف قدرة هذا التكتل بين غالبية البلدان النامية، كما فى حالة السوق العربية المشتركة والكوميسا، وهنا يجدر بمصر ليس فقط تفعيل هذه التجمعات خاصة منطقة التجارة الحرة العربية، وانما عليها أن تسعى دون كلل من أجل تحرير تجارتها مع الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة على أسس منصفة، بل وتفضيلية قدر الإمكان □

[كاتب هذا المقال، نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام]□



الاستخدام السياسي السيئ للشعار الديمقراطي

ماجد أحمد السامرائي*

لعل من الظواهر التي تصاحب عاصفة العولمة الجديدة في ميادينها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تزايد تكثيف طرح شعار الديمقراطية، وهي من دون شك حاجة حقيقية لمجتمعات بلدان العالم الثالث لتتمكن من خلالها الدخول في عملية بناء المجتمع المدني الحديث، على الرغم من سوء الاستخدام السياسي لهذه القيمة من قبل الهرم الراسمالي لتحقيق غايات مصلحية ذاتية قبل تقديمها للشعوب لمساعدتها على النهوض. بل وتحويلها الى سلاح للضغط على الانظمة السياسية المحلية لتغيير مناهجها السياسية بما يتناسب وتلك المصالح، مستثمرة مظاهر الضعف السياسي والاقتصادي لتلك الانظمة مما يدفع تلك البلدان ومن بينها بعض البلدان العربية، وتحت هاجس القلق على مصير السلطة الى مسك الوجه السياسي لهذا الشعار، وتحويله باساليب متجددة الى لافتات مرفوعة على بوابات قاعات الحكم تحميها من شرور المهيمن من دون البحث عن الجذور العميقة لهذه القيمة، والكشف عن عناصرها المكبوتة في التاريخ الحضاري للأمة، وابتداع الوسائل المعاصرة لتحويلها الى طاقة كبيرة ومصدر قوة لبناء المجتمعات العربية الحديثة القادرة على التعايش مع الدائرة الحضارية العالمية.

وقد ادى هذا الخلل الذي يحدثه الآن تيار الهيمنة الراسمالية في ساحات بلدان العالم الثالث والبلدان العربية الى التاثير في الارادة والقدرة السياسية لدى الانظمة السياسية والنخب الوطنية السياسية والاقتصادية والثقافية، في محاولة للضغط عليها وزحزحتها وعدم منحها فرص البحث عن طرقها الخاصة والسليمة للوصول الى الحل الديمقراطي، خاصة تلك التي تمتلك المقومات والعناصر الجوهرية في ميراثها الحضاري، وحاضرها المستند إلى قواعد ملائمة للتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. إلا ان تصاعد ازمة الحكم وتعقدها بين اطراف الدولة العربية الحديثة (النظم السياسية والمجتمع ووسائطه السياسية - القوى والاحزاب) قد وضع تلك النظم في مواضع الدفاع عن مواقعها بشكل جعل من الديمقراطية تبدو وسيلة لاستلاب السلطة، ونقلها من كتلة الى أخرى.

وقد ساهمت الكثير من التشكيلات السياسية المعارضة في بعض بلداننا العربية في تكريس هذا المفهوم تحت شعورها بان (راية الديمقراطية لا ترفرف فوق مقرات الدول الا على اكتاف اولئك المعارضين، وينظر الى تلك الانظمة انها دكتاتورية من دونهم والديمقراطية ناقصة بلا حكمهم) كما ان الميراث الذي تسلمه واقعنا السياسي العربي مثلا من الامبراطورية العثمانية قد كرس المفهوم الابوي الاستبدادي للسلطة السياسية المركزية فيما يكون افراد الشعب هم الرعاع فاقدو الارادة. ونتيجة لذلك انعدمت الصلة الحية التي تبني الشراكة بين السلطة والشعب، وتكرست مفاهيم وقيم العزلة بينهما. واصبحت معايير المنزلة المعتبرة للدولة هي بما تمتلكه من قوة مسلطة على الشعب، وليس بما تمتلكه من عناصر جذب لتحقيق الولاء الحقيقي لها.. وهي وحدها المسؤولة عن معيشته وحمايته، مما عمق امراض الفردية والانانية عند الفرد، وفقدان المسؤولية تجاه الممتلكات العامة، وتحول الولاء الى الوحدات الاجتماعية الصغيرة (العائلة، الطائفة، القبيلة) بديلا للولاء للدولة مما وضعها في مازق عدم القدرة على تحمل أعباء واجباتها في ظل تزايد المتطلبات والحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأبناء المجتمع.

واذا كانت الديمقراطية بمفهومها العريض والشامل وبعناصرها التي تكرس قيم العدل والمساواة واطلاق امكانيات المجتمع الابداعية تشكل منهجا عصريا سليما في الحكم، فإن تجاربها المشوهة في مواقع عديدة من بلدان العالم الثالث في اميركا اللاتينية وافريقيا واسيا مثلا قد تركت اثارا سلبية في مجتمعاتها وعلى مفهوم الديمقراطية الحقيقي، لأسباب كثيرة في مقدمتها: انها جاءت باسلوب الانقلاب في هرم الحكم وطاقمه الفوقي دون الاهتمام بالقاعدة الشعبية الواسعة ومتطلبات تاهيلها ليس لقبول الديمقراطية، وانما في التفاعل معها والدفاع عنها.. صحيح ان القوى السياسية الجديدة حملت معها شعار البطاقة الانتخابية كوسيلة للتمثيل والمشروعية في الحكم، إلا انها في ذات الوقت جلبت اساليب حديثة في الاستئثار به، وتحريفه لاغراض النخبة الحاكمة، مما اوقعها تحت وطاة الفساد الاداري والخضوع لمتطلبات الشركات الاحتكارية الاجنبية، وتحويل الاسواق المحلية الى ساحة للاستهلاك ونهب الثروات الوطنية، واهمال التنمية وتعريض المجتمعات الى نوع مبتكر من الافقار الجماعي، وحصول النخبة الحاكمة



ومجموعاتها الشللية الى امتيازات الرفاه.. و هناك شواهد من التجارب الديمقراطية في تلك الدول، على الرغم من كون امتيازات بعضها تمتلك من الثروات الطبيعية ما يوفر لشعوبها حياة الغنى. وحين يوجه السؤال لمصادر الديمقراطية الليبرالية في اميركا المروجة والمبشرة والقارضة لهذا النمط السياسي عن الاسباب؟ ياتي الجواب «ان شعوب تلك البلدان غير منتجة، اي انها غير قادرة على تحقيق نمو في الانتاج الوطني، وانها لم تتهيأ بعد للعصر الديمقراطي المرتبط بالسوق الحر..» ان الديمقراطية ليست رداء تلبسه الشعوب بصورة قسرية عن طريق حكوماتها للوقاية من زمهرير شتاء النظام العالمي الجديد، بل هي حصيلة لعملية طويلة متعددة الجوانب، وتحتاج الى ثقافة شعبية تستند الى قناعة بدورها في بناء المجتمع المدني الحديث على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكي يتحقق من خلالها عنصرا المشاركة والمسؤولية الجماعية.

من هنا فإن بلدان عالمنا العربي التي يحيطها الآن نظام عالمي يدعو الدول الغنية والمتوسطة الى المشاركة في السوق الحر كمقياس لنمطية السياسات التجارية الدولية، والتخلي عنه ليس اختيارا سهلا لأنه يقود الى الانكماش والعزلة ومن ثم التخلف الجبري، وان اليات هذا الانتماء الحر والتفاعل مع الدائرة العالمية الواسعة تعني الدخول في ميدان التحول الديمقراطي في الجانب الاقتصادي لأنه يتطلب انسحاب الدولة التدريجي امام القطاع الوطني الخاص ومؤسساته التجارية والاعلامية الدعائية، وما يتركه من دخول للعادات والانماط الليبرالية وشخصيتها الغربية. ولكي لا تداهمنا «الديمقراطية المشوهة» بانثيال تجاربها المرة التي عاشتها قبلنا شعوب بلدان العالم الثالث في اميركا اللاتينية وافريقيا واسيا، ولكي لا يكون رفع شعار (الديمقراطية) للحماية من شر «الشيطان» او عدم رفعه مدعاة للاتهام بمعاداة الديمقراطية!! لأن الديمقراطية هي سلوك وممارسة تبدأ من الفرد وانتهاء بالسلطة.. وقد تتحقق مضامينها الجوهرية في ظل نظام ملكي وراثي يقيم العدل والمساواة بين المواطنين ويشيع الحقوق والواجبات المدنية ويوفر حالة الرخاء والامن بين ابناء الشعب، فيما تنعدم في ظل نظام جمهوري قائم على القهر والاستبداد والظلم.. اذن ما هي التدابير التي وضعتها نخبنا العربية السياسية والثقافية للوقاية من الطريق الملغوم بالمطبات؟ وهل ان وضع امتنا يتحمل مزيدا من الازمات التي لحقت بواقعنا السياسي لفقداننا عنصر استشراف المستقبل، ولكوننا مرددين للقادم إلينا اكثر من كوننا صانعين لمعمارنا السياسي والاجتماعي والثقافي..

هناك مظاهر في السلوك الاجتماعي العربي تشكل معوقات حقيقية امام بناء شراكة جديدة بين المواطنين كافراد وجماعات وبين الدولة كمصب نهائي لقيم التحول، واعادة صناعتها كإنجازات اجتماعية واقتصادية وثقافية. والتي تشكل مقدمات جوهرية لبناء الحياة الديمقراطية في المجتمع قبل أن تكون اطارا سياسيا للسلطة. ويمكن عرضها كتساؤلات مبسطة؟

فهل تمت ازاحة القيم الموروثة حول تلك العلاقة الفضفاضة بين الفرد والدولة القائمة على الخوف والشك والريبة، وان تزرع بدلها قيما جديدة قائمة على التفاعل والثقة؟ يكون للدولة ذاتها دور في انباتها، وان تتحقق المشاركة المتفاعلة بين الحقوق والواجبات، وينتقل الولاء من الوحدة الاجتماعية الصغيرة الى المجتمع (الوطن) الاكبر دون الحاجة الى الدخول في محن الحروب والنزاعات الكبيرة التي تفجر قيم ذلك الولاء المطلوب، لتصبح جزءا من القيم الدائمة في الظروف الاعتيادية؟ وان يكون هذا الولاء ميزة من ميزات الشخصية الوطنية للفرد، في ولائه للدولة ورموزها في علمها ونشيدها وسيادتها واستقلالها وامنها، وكذلك ميزة من ميزات الاطر والمجموعات السياسية الناشطة بين اوساط المجتمع من احزاب وقوى وهيئات سياسية وطنية، بعد ازالة وهم الخلط في مفهوم المعارضة السياسية بين الدولة وبين النظام او الحكومة. فالانسان في بلدان الغرب الذي نطلب استعارة ديمقراطيته، اصبحت عنده قيم الولاء لدولته وعدم التفريط في اي عنصر من عناصرها جزءا من عقد المواطنة بينه وبينها ليشمل حتى اولئك المكتسبين للجنسية من شعوب اخرى في وقت متاخر حين يقسموا على قسم الولاء هذا.

وهل اصبح الفرد العربي يحمل قدرا من المسؤولية الجماعية في الحفاظ والدفاع عن الممتلكات العامة في الشارع والمصنع والحقل والمؤسسة بقدر مستوى دفاعه عن ممتلكاته الخاصة؟ وما هي درجة ومستوى الاخلاص الذاتي في العمل عند المؤسسات العامة بان يصبح مستوى الرقابة الذاتية اعلى من الرقابة الخارجية.. والى اي مستوى وصلت العلاقة بين المجتمع والدولة في حالة المشاركة في انجاز عملية التحديث العام للمجتمع، وتجاوز مفاهيم الاتكالية على الدولة وحدها في تحقيق الانجاز..؟؟ وهل اعيدت الكثير من حقوق الفرد المدنية لكي يصبح قادرا على اداء دوره الاجتماعي في بناء وطنه بفعالية وابداع؟

هذه اسئلة وامثلة متناثرة ومبسطة جدا تقود الى قياس مستوى ودرجة السلوك والتربية التي تشكل المناخ الحقيقي للبناء الديمقراطي في اي بلد..

انه شوط تاريخي لا بد ان تنجز مراحل مهمة منه بمشاركة جماعية بين الدولة ونظامها السياسي والقوى السياسية والمجتمع للتاهيل الى الدخول في الحياة الديمقراطية، وهذا لا يعني الانتظار لأجيال مقبلة لكي تكون مجتمعاتنا صالحة لتلك الحياة.. انها معركة التحديث الحقيقية، نحن نعيشها، لكن المطلوب ان نعيها ونتدبر مهماتها بوعي في جيلنا الحاضر..

---

* سفير عراقي سابق



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨/١١/٢٠٠٢

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

النظام الدولى بعد الحرب الباردة

مأزق التناقض بين القواعد القانونية والتفاعلات الواقعية

على الرغم من أن التحولات التي شهدها النظام الدولي نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وأدت الى سقوط النظام الدولى ثنائى القطبية، قد اتخذت المظهر السلمى عكس التجارب السابقة فى تغير النظام، فإن نظام مابعد الحرب الباردة شهد ويشهد درجات متنوعة من التوتر وأيضا الصراع. والواقع أن التوتر والصراع اللذين يحفل بهما نظام مابعد الحرب الباردة هما مجرد تعبير عن حالة التناقض التى يعانيها النظام الدولى الراهن، تناقض مابين القواعد والأسس القانونية التى تحكم التفاعلات الدولية وبين توزيع القدرات فى النظام الدولى القائم وعلى حين تنتمى الأسس والمبادىء القانونية الدولية الى نظام دولى متعدد الاقطاب وفق تصور الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية فإن توزيع القدرات الشاملة فى مرحلة مابعد الحرب الباردة يفيد بأن النظام أقرب الى الاحادية القطبية، ولأن النظام الدولى قد تهاوى ـ للمرة الاولى فى تاريخ العلاقات الدولية ـ دون حرب.





المصـــدر : الأهــــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٨ / ٨ / ٢٠٠٠

فقد ظلت مؤسسات ومبادىء وقيم واسس النظام السابق - ثنائي القطبية - قائمة وتتحكم في مسار العلاقات وتحدد تفاعلات الدول في نظام اقرب الى الاحادية القطبية، ذلك هو جوهر المأزق الذى يعانيه النظام الدولى فى الوقت الراهن.

تغيير النظام الدولى

كما سبق القول فإن عمليات تغيير النظام الدولى جرت باستمرار عبر اندلاع حروب شاملة بين الدول الفاعلة فى النظام ، وعندما كانت الحرب تضع أوزارها، كانت تطيح فى الوقت نفسه بالمؤسسات الخاصة بالنظام الدولى السابق على الحرب وتضع الدولة أو الدول المنتصرة فى الحرب القواعد الجديدة للنظام الذى يعقب هذه الحرب، وهى قواعد تنهض على مبدأ تعظيم مصالح الطرف المنتصر فى الحرب وقد حدث ذلك فى ثلاث سوابق مسجلة، الاولى كانت بعد الحروب النابليونية، حيث أعاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ تشكيل النظام الدولى وتمكن من حفظ الاستقرار لمدة تقترب من القرن حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤، والثانية بعد الحرب العالمية الاولى، حيث أعادت معاهدة فرساى عام ١٩١٩ تشكيل النظام، الا أن انسحاب الولايات المتحدة من هيكل النظام الوليد فتح المجال أمام سقوطه مرة أخرى بعد نحو عقدين باندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، والثالثة بعد الحرب العالمية الثانية عندما بادرت الدول المنتصرة فى الحرب ببناء عالمى جديد فى يالتا وبوتسدام ظهرت على اثره الامم المتحدة.

اما انتهاء نظام مابعد الحرب العالمية الثانية، أو النظام ثنائى القطبية، فقد جاء وليد الانهيار الذاتى لأحد قطبى النظام - الاتحاد السوفيتى - دون وقوع حرب في قمة النظام، ومن ثم فقد سقط النظام الدولى الثنائى القطبية وبقيت مؤسساته التى تجسدها الأمم المتحدة، ومبادىء النظام القديم التى تجسدها مبادىء ومواد ميثاق المنظمة الدولية وعلى حين أصبح النظام الدولى بعد الحرب الباردة اقرب الي الاحادية القطبية، الذى تهيمن عليه منظومة الدول الراسمالية بقيادة الولايات المتحدة فإن اسس ومبادىء وأيضا مؤسسات النظام القديم أى النظام ثنائى القطبية، ظلت تحكم العلاقات الدولية من الناحية الرسمية، وهو الامر الذى أحدث نوعا من الانفصام بين المبادىء والمؤسسات من ناحية والتفاعلات من ناحية أخرى ويقف هذا التناقض وراء المشاكل المثارة فى العلاقات الدولية على مدار العقد الاخير من القرن العشرين والمتوقع ان تصاحبنا فى العقد الاول من القرن الحادى والعشرين الى ان يزال هذا التناقض سواء بارساء مبادىء وأسس جديدة وأيضا مؤسسات تعبر عنها او عبر تطويع القائمة، أو حدوث تحولات واقعية تعيد شكلا ما من اشكال التوازن فى توزيع القدرات الشاملة بين الوحدات الفاعلة فى النظام الدولى على نحو يعيد الاعتبار للمؤسسات القائمة حاليا ويجعلها ملائمة للتعامل مع التفاعلات الدولية المختلفة.

ويبدو واضحا أن هذا التناقض يقف ايضا وراء الجدل النظرى والسياسى الدائر فى المنظمات الدولية وأيضا بين دارسى العلاقات الدولية والقانون الدولى حول مايسمى بحق التدخل الانسانى وتعديل مفهوم سيادة الدولة وأيضا ادخال تعديلات على ميثاق الامم المتحدة وقد بدا ذلك واضحا في الجدل الذي دار حول العديد من القضايا التى شهدت تحركات عملية دون توفير الغطاء القانونى اللازم، ودون المرور عبر القنوات المختصة، ويمكن القول إن القضايا التى أثيرت بصددها فكرة حق التدخل الانسانى باتت تمثل جوهر التناقض مابين المبادىء، والمؤسسات من ناحية والتفاعلات الدولية من ناحية ثانية. فالدول التى كسبت الحرب الباردة وعلى رأسها الولايات المتحدة باتت تنظر الى المبادىء، والمؤسسات الموروثة عن النظام ثنائى القطبية على أنها تمثل قيودا شديدة على حركتها الهادفة الى تنفيذ أجندتها تجاه النظام الدولى الجديد المأمول، ووجدت أن العمل فى ظل المبادىء والمؤسسات القديمة بات مكلفا للغاية ماديا ومعنويا ، فهى تارة تحشد قدراتها الاقتصادية والسياسية للحصول على ماتريد من قرارات من هذه المؤسسات - حالة الاحتلال العراقى الكويت وحرب الخليج الثانية - وتارة ثانية تحصل على اقل مما كانت ترغب من قرارات وتتولى عبر آلتها العسكرية تحديد مضمون هذه القرارات كى تحقق غاية ماتصبو اليه - حالة الصراع فى البوسنة - وتارة ثالثة تتجاوز المبادىء المستقرة والمؤسسات القائمة وتسير لتنفيذ رؤيتها، وذلك عندما يبدو واضحا عدم القدرة على نيل المراد من قرارات - حالة كوسوفا.

اما الدول التى تحمل رؤية مغايرة للمعسكر الفائز بالحرب الباردة سواء كانت تنتمى للمعسكر الذى تهاوى أو ترتبط بعلاقات قوية معه، وتلك التى ترى ان وضعها كان افضل فى ظل النظام الدولى ثنائى القطبية، وأيضا تلك المعنية مباشرة بقضايا التدخل المثارة مع ملاحظة التداخل بين هذه الفئات، فقد تخندقت وراء مبادىء ومؤسسات النظام ثنائى القطبية الزائل ورأت فى التمسك بهذه المبادىء وتلك المؤسسات مايحقق مصالحها أو يدافع عنها ويصونها فى مواجهة محاولات فرض أجندة المعسكر الفائز بالحرب الباردة.

وقد تجسدت هذه المواقف بوضوح في النقاش الذى شهده مجلس الامن الدولى حول قضية ارسال بعثة تحقيق دولى الى اقليم تيمور الشرقية فقد تقدم الاتحاد الاوروبى بالطلب ودعمته الولايات الامريكية، بينما عارضته الى جانب اندونيسيا المعنية مباشرة بالموضوع الدول الاسلامية والصين والهند ودول امريكا اللاتينية.

مبادىء ومؤسسات قديمة

عندما اجتمع الحلفاء المنتصرون فى الحرب العالمية الثانية لوضع اسس نظام ما بعد هذه الحرب، كان المبدأ الحاكم هو عدم السماح بتطور الازمات التى ادت الى اندلاع الحرب العالمية الثانية ومن ثم فقد صاغوا ميثاق الامم المتحدة على النحو الذى يعطى الاولوية لمواجهة المشاكل والنزاعات التى تندلع بين الدول فى مرحلة مبكرة حتى لاتتطور وتتحول الى حرب



د. عماد جاد

شاملة فى النظام، ومن ثم فقد نهض ميثاق الامم المتحدة على فكرة المساواة في السيادة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة ورفض استخدام القوة في العلاقات الدولية الا فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس وردع العدوان.

وظلت هذه المبادىء تحكم العلاقات الدولية طوال الفترة من ١٩٤٥ وحتى انهيار المعسكر الاشتراكى وتفكك الاتحاد السوفيتى وتهاوى النظام ثنائى القطبية دون أن تثار مشاكل كبرى بصدد الصراعات الداخلية فى الدول، اذ لم يتعامل الميثاق مع هذه الصراعات على نحو مشابه للصراعات التى تندلع بين الدول وتعامل فقط مع الحالات التى يراها تمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين، واشترط ان يكون اى عمل فى مواجهة اى حالة من هذا النوع بموافقة وتفويض مجلس الامن الدولى.

وبمرور الوقت بدأت الدول المنتصرة فى الحرب الباردة تشعر بعدم ملاءمة ميثاق الامم المتحدة لحكم تفاعلات مابعد الحرب الباردة وانصب الاعتراض الرئيسى على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مجلس الامن وأيضا على مضمون المفهوم المستقر لسيادة الدولة والذى رأته يمثل الحاجز القانونى الذى يحول دون تنفيذ افكار «حق التدخل الانسانى» من هنا بدأت الدول الفائزة بالحرب الباردة فى الدعوة لتعديل ميثاق الامم المتحدة وتطويعه كى يلائم واقع العلاقات الدولية التى تجرى فى ظل نظام اقرب الى الاحادية القطبية منه الى النظام متعدد الاقطاب الذي جرت فى ظله صياغة الميثاق فالميثاق لايعكس الانتصار الرأسمالى ولا التفوق والتفرد الامريكى وبالتالى جاءت كل دعوات تغيير الميثاق من بلدان المعسكر الغربى بهدف تطويع المبادىء، وتكييف المؤسسات مع واقع حال العلاقات الدولية التى تجرى فى ظل نظام اقرب الى الاحادية القطبية.

قضية التدخل الدولى

من بين القضايا الرئيسية التى تبلور حولها جدل شديد تلك الخاصة بالتدخل الدولى فى النزاعات والصراعات التى تجرى داخل بلدان مستقلة وتراها الدول الفاعلة فى النظام الدولى تمثل انتهاكا لحقوق الانسان الاساسية او تمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين، ونظرا لان ميثاق الامم المتحدة يحظر التدخل فى الشئون الداخلية أو التطورات الجارية فى دولة ما من الدول بشكل عام وان هذا التدخل اذا ماتم لابد أن يسبقه الحصول على تفويض بذلك من مجلس الامن، فقد غدت هذه القضية محل جدل شديد لاسيما بعد ان تدخلت الولايات المتحدة الامريكية ودول حلف شمالى الاطلنطى فى الصراع الدائر فى كوسوفا بشن حملة عسكرية علي يوجوسلافيا دون الحصول على تفويض بذلك من مجلس الامن فما حدث هو أن واشنطن والعواصم الاعضاء فى حلف شمالى الاطلنطى قد اتخذت قرار التدخل دون موافقة مجلس الامن وأعلنت هذه الدول بوضوح أنها لم تلجأ الى المجلس لانها كانت تدرك أن روسيا الاتحادية كانت ستستخدم حق النقض فى المجلس - الفيتو - لمنع صدور القرار اللازم، ومن ثم فقد اختصرت الموقف ولجأت مباشرة الى التحرك دون الدخول فى مجادلات دبلوماسية مع روسيا الاتحادية

والواقع ان تمديد الولايات المتحدة وبريطانيا لنطاق الحملة ضد العراق من تحرير الكويت الى التدخل فى شمال العراق كان بمثابة أول عمل من اعمال التدخل الخارجى فى شئون داخلية لدولة مستقلة عضو فى الامم المتحدة بغير مايقول الميثاق وبدون تفويض واضح من مجلس الامن وكانت حملة حلف شمالى الاطلنطى على يوجوسلافيا السابقة الاولى فى التدخل الشامل دون تفويض من المجلس فما حدث عمليا هو أن الدول المعنية قررت التحرك العملى والعمل على ايجاد سابقة يمكن من تواترها ان تأخذ شكل «العرف الدولى» الذى يتملك قوة القانون، فالدول الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة قررت السعى الى تحقيق ما سمته «التحرك من أجل تطوير القواعد القانونية الدولية حتى تعترف بشرعية التدخل الدولى» وقد بدأ هذا التحرك فى فترة مبكرة وتحديدا مع تبلور غروب شمس الحرب الباردة بفعل التردى الواضح في القدرات السوفيتية قبل التحلل ويشار هنا الى العملية التى قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا فى نهاية حرب الخليج الثانية شمال العراق فقد كان ذلك عملا من اعمال التدخل فى الشئون الداخلية لدولة مستقلة، ومن ثم فقد كانت العملية مناقضة لميثاق الامم المتحدة، ولكن لانها جاءت فى وقت كان الغضب علي السياسة العراقية شديدا بسبب غزو الكويت ، والانتهاكات واسعة النطاق ضد الاكراد فقد جرى التدخل دون مشاكل كبرى ويذكر فى هذا السياق ايضا التدخل الامريكى فى هاييتى، فهذا التدخل جرى بموجب تفويض من مجلس الامن الدولى ولم يكن المبرر وجود تهديد للسلم والامن الدوليين، وانما لما ذكرته مندوبة الولايات المتحدة فى الامم المتحدة فى ذلك الوقت مادلين اولبرايت من أجل العمل على استعادة الديمقراطية ومن ثم فقد كان المبرر يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة الذى لايرد هذا الهدف ضمنه فلم يكن الهدف الحقيقى من وراء التدخل الامريكى هو اعادة الرئيس المنتخب جان برتراند اريستيد الى كرسى الرئاسة ذلك الرجل الذى كانت واشنطن تهاجمه باستمرار وتصفه بأنه الراهب الاحمر لدن الصفيح وانما كانت الضغوط القادمة من ولاية



المصدر : الأهــــــــرام

التاريــخ : ٨ / ١١ / ٢٠٠

فلوريدا الامريكية تدفع فى اتجاه عمل ما لوقف تدفق اللاجــئين من هاييــتى الى شواطىء تلك الولاية الامريكية ففى العراق كما فى هاييتى جرى التدخل لحسابات تتعلق بمصالح قوي كبرى تتقدمها الولايات المتحدة الامريكية ومن يقول بغير ذلك عليه أن يقدم تفسيرا لعدم حدوث تدخل مشابه في نيجيريا او بورما؟

حق التدخل الإنسانى

يبدو واضحا ان مايسمى حق التدخل الانسانى يأتى ليختزل طبيعة الازمة التى يعيشها النظام الدولى بعد الحرب الباردة ذلك النظام الاحادى القطبية الذي تحكمه مبادىء ومؤسسات نظام متعدد الاقطاب نظام بات يفرض قيودا قانونية على حرية حـركـة القطب الواحـد، منظومـة الدول الراسمالية بقيادة الولايات المتحدة، وبات هذا القطب يرى فى هذه المبــادىء وتلك الاسس مـايعوق حـركـتـه ويعـرقل تنفيذ اجندته اى يعوق جنى ثمار الانتصار فى الحرب الباردة.

وعلى خلفية هذا التناقض وعلى ارضية ماسمى حق التدخل الانسانى دار الجدل وتنوعت المواقف والسياسات مابين سعى حثيث لتعديل ميثاق الامم المتحدة وتطوير القواعد القانونية الدولية التى تشرع حق التدخل من ناحية والتحرك العملى من ناحية أخرى من أجل ارساء اسس مفهوم حق التدخل واقعيا اى عبر التجارب العملية سواء باستغلال قرارات دولية والتحرك فى ظلها ثم تجاوزها الى شأن داخلى لم يرد فى مضمون هذه القرارات ـ حالة العراق ـ او استغلال قرارات دولية تجاه مشكلة ما للانفراد بوضع تسوية سياسية وادارة الصراع برمته ـ حالة البوسنة ـ أو التدخل دون قرارات دولية ـ حالة كوسوفا.

من هنا بدا العقد الاخير من القرن العشرين وكانه عقد الصراع بين القوى التى تراجعت مكانتها وفق معايير القوة الشاملة فى النظام الدولى ـ مثل روسيا الاتحادية ـ والقوى التى صعدت مكانتها حسب نفس المعايير فى عالم مابعد الحرب الباردة وعلى حين نحت الاولى صوب التمسك بمكانتها القانونية فى النظام الدولى، وهى مكانة تفوق بكثير موقعها على سلم ترتيب القوة على الصعيد العالمى أى التمسك بقواعد عالم متعدد الاقطاب يجسده ميثاق الامم المتحدة، فان الثانية تسعى الى تطويع القواعد القائمة كى تعكس واقع توزيع القدرات فى النظام الدولى، وتسمح القواعد الجديدة لها بالتعبير عن مبادئها وقيمها وفى قلبها مصالحها، وفى هذا الاطار يبدو واضحا ان كل طرف يجتهد فى تركيب غطاء قانونى وربما ايضا اخلاقى على مواقفه ورؤاه وبينما تتخفى دول المعسكر الفائز بالحرب الباردة وراء مايسمى حق التدخل الانسانى وترقية قيم الديمقراطية فإن دول المعسكر الذى تهاوى والتى لم تتكيف بعد مع الاجندة الغربية تتخندق وراء الشرعية الدولية التى تجسدها مبادىء وبنود ميثاق الامم المتحدة وبينما تتعجل الاولى فى تعديل هذه المبادىء وتلك الاسس تستميت الثانية في الدفاع عنها ـ أى عن مبادىء واسس ميثاق الامم المتحدة وبنوده ـ ريثما تتغير الاحوال وتتبدل الاوضاع وتستجمع من القدرات ما يعيد لها نفوذ زمن ولى.

والمتوقع ان يصاحبنا هذا الصراع طوال العقد الاول من القرن العشرين ويصاحبنا ايضا الجدل النظرى وايضا الدائر حول قضايا متفجرة على خلفية التناقض السابق الاشارة اليه، ويبقى بعد ذلك تاكيد امتداد صخب هذا الجدل الى بلادنا اذ هناك دائما من يتطوع بالمشاركة فى مثل هذا الجدل دون المام كاف بخلفيته، ومن ثم عادة ماتكون المحصلة افتقاد الرؤية الوطنية فيما يصدر عن رؤى ومواقف.

العولمة: تصورها فى الدراسات العالمية (١)

ينظر بعض الكتاب إلى مصطلح العولمة GLOBALZATION على أنه قديم نسبيا، ومنهم من يرجع ظهور هذا المصطلح إلى عدة قرون مضت، وهذا يعنى ان الفكرة نفسها قديمة قدم الفكر البشرى، وربما ترجع جذورها إلى الإسكندر الأكبر الذى أراد ان يفرض نمطا فكريا وثقافيا وسياسيا على العالم من خلال إنشائه الإسكندرانيات كمدن تحمل الطابع الإغريقى، وكانت الإسكندرية المصرية اهمها جميعا.

بقلم:
أ.د ماهر عبدالقادر محمد على

وتبدو النزعة العالمية فى فكر الإسكندر الأكبر إذا عرفنا انه اراد فى إطار مشروعه الكبير مزج حضارة الشرق بحضارة الغرب، لكن خلفاءه لم يلتزموا بهذا الاتجاه بعد وفاته، مما ادى إلى تعطيل مشروع الامتزاج الحضارى وظهور فكرة التقاء عناصر من الشرق والغرب، وهو ما يطلق عليه مؤرخو الحضارات فكرة الازدواج الحضارى، كما يذهب إلى ذلك الدكتور لطفى عبدالوهاب، وموازيا لهذا التيار تماما صدر اتجاه نحو النشاط الدولى الواسع النطاق الذى ضم الشرق والغرب، وقتها وكانت الإسكندرية مركزه الرئيسى، وقد شمل هذا النشاط المجالات الحربية والثقافية والسياسية والاقتصادية، لكن يبدو ان الظروف التاريخية والصراع السياسى الذى شهدته المنطقة لم يساعدا على اكتمال مشروع الإسكندر فى اتجاهية فوائد الفكرة، واختزن الغرب مشروعه ليبدا فى تفعيله قبل بداية القرن الحادى والعشرين.

وما تطلعنا عليه فكرة العولمة التى اتجه إليها الإسكندر الأكبر يتمثل فى المواجهة التى قامت بين الذات اليونانية وبقية العالم، فقد عمد الإسكندر إلى تزويج قواده من بنات وزوجات الملوك والحكام الذين قتلوا فى اثناء المعارك وهم يدافعون عن بلادهم، وهذا التوجه يشير ضرورة إلى ان القائد اليونانى (نموذج الغرب) يعتبر نفسه الفاعل الرئيسى وإليه تتجه شتى الاتجاهات العائلية التى يربطها جميعا فى حزمة واحدة هو مركزها.

وإذا قرانا صفحة التاريخ الحديث سنجد ان العولمة كظاهرة ارتبطت تاريخيا بمراحل تطور المجتمع الرأسمالى العالمى، وما يشكله من وزن نوعى تحقق ابتداء من الثورة الصناعية التى شهدتها اوروبا والمجتمع والغربى بصورة اساسية، والنظام السياسى الغربى الذى ارتبط بالرأسمالية، خاصة الديمقراطية الليبرالية وما شكلته من معنى بالنسبة للغرب.

ومن الواضح ان الغرب الرأسمالى الحديث لم يقدم مفهوم العولمة كدفعة أولى للعالم من خلال نظامه الديمقراطى، وإنما جاءت العولمة نتيجة لمفاهيم اخرى طورها الغرب فيما عرف بالحداثة او ما بعد الحداثة، او العالمية، او حتى ما عرف فى إطار الفكر الغربى بالتفكيكية، ومع هذا لا يتحرج بعض الكتاب من استخدام مصطلح الامركة باعتباره بدل، وبصورة فاعلة، على شدة او قوة التصور العالمى واتجاهه فى الوقت نفسه (من امريكا إلى العالم)، وفى هذا الإطار تعتبر امريكا - التى اكتشفت منذ خمسة قرون (١٤٩٢) وهو نفس العام الذى سقطت فيه اسبانيا - هى المركز الفاعل الذى تخرج منه السهام فى كل الاتجاهات، وفى الوقت الذى تريد ومن هذا التصور ينتقل بعض الكتاب إلى الحديث عن الكوكبة باعتبارها المرحلة التالية بعد العولمة، والواقع أننا نريد فى هذا الصدد أن نشير إلى تصور الدراسات العالمية التى صدرت عن العولمة لما تقدمه هذه الدراسات من تصورات أولية تعكس منظور الغرب عن مسارات العولمة.

أما الدراسات الأولى فقد جاءت من قبل خبير فى الشئون السياسة العالمية والأمريكية عمل مستشارا للرئيس الأمريكى السابق جورج بوش، وهو البروفيسور ريتشارد هاز R. HAAS الذى استوقفته مسالة انتهاء الحرب الباردة بين القطبين، فاصدر كتابه بعنوان THE REIUCTANT SHERIFF فى عام ١٩٩٧ الذى أراد من خلاله أن يبين الدور الأمريكى وينبه على أهميته، فبعد انتهاء الحرب الباردة وتقلص النفوذ السوفيتى إلى درجة غياب دور الروس على الصعيد الدولى كقوى عظمى، وما ادى إليه توقف فاعلية هذه القوة من حدوث تفكك إلى حد الانهيار فى النظام الدولى، وضعف دور منظمة الأمم المتحدة باعتبارها تعبيرا عن إرادة شعوب العالم، لقد أصبح من المحتم ان تكون هناك قوة تسير دفة النظام الدولى الذى هو بحاجة إلى شرطى (وهو ما نص عليه المؤلف صراحة فى عنوان كتابه) وتاسيسا على هذا فإنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من المنظور القومى، وحفاظا على المصالح الأمريكية فى العالم، أن تلعب دور الشرطى مهما كلفها هذا على الصعيد العسكرى او السياسى.

وأما الدراسة الثانية فهى تلك التي صدرت فى لندن عام ١٩٩٨ بعنوان (العولمة: النظرية والتطبيق) للأستاذ الكتور كوفمان،



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨/٨/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التي يلفت فيها الانظار إلى ضرورة بحث العولمة ودراستها باعتبارها ظاهرة تستحق الدراسة لأنها معقدة ومتشابكة الجوانب، ومتعددة الأوجه ولها آثارها على مختلف الأصعدة، ومن هذه الزاوية نجد الأستاذ كوفمان يؤكد أن ظاهرة العولمة تستحق أن ينكب على دراستها فريق بحثي متكامل من علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع والفلسفة والجغرافيا الثقافية والجغرافيا السياسية، لبيان واستكشاف تأثيراتها المتنامية على الذات الثقافية وتأثيراتها على دور الدولة، وما تؤدى إليه من نتائج فيما يتعلق بالقوميات.

وانطلاقا من المنظور المتقدم نجد الأستاذ كوفمان يتصور أن استحقاق ظاهرة العولمة للدراسة يأتي من خلال أربعة منطلقات أساسية: أولها منطلق يدرس مسالة التنظير للعولمة من خلال علماء اللغة والاتصال وعلماء الجغرافيا الثقافية والاقتصاد السياسي. والمنطلق الثاني يبحث في الدولة والهجرة وتأثير الإعلام وقوته والذات الثقافية، خاصة ان نفاذ وفاعلية دور وسائل الإعلام أصبح يشكل بعدا رئيسيا في الفهم السياسي والثقافي.

وأما المنطلق الثالث فيبين فيه الأستاذ كوفمان الجوانب العملية إذ يتعقب آثار العولمة نفسها على الحركات النسائية في العالم، ورابع هذه المنطلقات ما يسمح بالكشف عن اثر العولمة على مسالة المساواة داخل البلد الواحد واثرها بين بلدان العالم المختلفة.

ولكن ماذا عن بلدان العالم الثالث، او البلدان النامية؟ وكيف تصورت الدراسات الحديثة وضع هذه البلدان في إطار صيغ العولمة التي تتفاعل، او يتم الترتيب لها عالميا؟ وما هو دور هذه الدول؟.

مثل هذه الأسئلة طرحتها دراسة صدرت في واشنطن عام ١٩٩٧ بعنوان «العولمة الجديدة والبلدان النامية» وهي دراسة قدمها الأستاذ جون داننج وزميله خليل حمداني: إن البلدان النامية تواجه مجموعة من التحديات المباشرة، إذ العولمة سوف تكشف عن حساب للأرباح والخسائر ينتج ضرورة من جراء عمليات الاستثمار العابرة للحدود والقارات، وهنا فإن السؤال الذى يطرح نفسه إنما يكون عن الدور الى يجب أن تقوم به المنظمات الدولية من اجل تقنين العولمة وزيادة فرص الاستفادة منها من جانب الدول النامية.

إن العوالم التي يمكن أن تدفع بالدول النامية إلى زيادة فرص الاستفادة من العولمة يمكن تصورها من خلال استثمار العنصر البشرى ورفع كفاءاته، واهمية تحديث البنية التحتية للبلدان النامية، وتوفير الفرص الملائمة والضرورية للاستثمار، وضرورة العمل على تشجيع القطاع الخاص الاستثماري، وضرورة تحسين وتحديث الخدمات التي يمكن ان تؤدى لرجال الاعمال لزيادة فاعلية عمليات الاستثمار نفسها.

والواضح، إذن ان هذا المنظور يشكل بعدا مهما في النظر لوضعية البلدان النامية من حيث الكيان الاقتصادي، ويبين في الوقت نفسه مدى انعكاسه على علاقات التفاعل بين الدول النامية والعولمة، واى اخفاق في عدم الوفاء بهذه العوامل سيؤدى إلى زيادة حساب الخسائر بالنسبة للبلدان النامية.

إن هذه التصورات وغيرها تستدعي منا ان نقف لندرس في هدوء وروية تأثيرات ما يصدر في الغرب علينا وكيفية التعامل مع اطروحات الغرب من خلال مخزون الامة ورصيدها الثقافي ولكن قبل هذا علينا ان ننظر في التأثيرات والابعاد المترامية لمنظومة العولمة.



المصـــدر : أخبـار اليـــوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ١٩ / ٨ / ٢٠٠٠

أما بعد

هل نحن نعيش حقا فى القرن الواحد والعشرين؟ هل نحن حقا نشهد ميلاد الالفية الثالثة عالميا والثامنة مصريا؟ هل هذا هو عصر العولمة وثورة المعلومات واليات السوق والخصخصة وحقوق الانسان وحوار الحضارات وحوار الشمال والجنوب؟ وأعترف لكم الآن ان العبد لله كان من السذاجة والعبط لدرجة اننى كنت مصدقا اننى من سعداء الحظ الذين حضروا العهدين. وكان من الممكن ان استمر فى عبطى إلى ما لا نهاية لولا وقوع هذا الحادث الخطير الذى يثبت ان كل الشعارات زائفة وكل الدعاوى باطلة واننا نعيش فى الحقيقة فى زمن جنكيز خان وهولاكو وتيمور لنك، وان النظام الذى لايزال سائدا هو نظام الخمير الحمر. ولكن ماهو هذا الحادث الخطير الذى كشف كل دعاوى الزيف، وسلط الأضواء على كل شعارات الكذب والخداع.. انه حادث موت (انتصار) وحيدة على سرير فى مستشفى الساحل الجامعى جلدها ملتهب وجسمها منتفخ ومخها ساح تحت تاثير الضربات الساحقة. اما انتصار فهى بنت ناس غلابة، فلاحة من مركز الشهداء، بلد الشهيد زهران الذى شنقه الانجليز مع مجموعة من زملائه، وقال فيه الشاعر الشعبى يوم شنق زهران كان صعب وقفاته. مع اننى اختلف بشدة مع الشاعر الشعبى واقول أن يوم موت انتصار كان أصعب من يوم شنق زهران، لان زهران قتله الاعداء وسقط زهران فى ساحة الشرف والفداء، اما انتصار فهى طفلة فى العاشرة كان حلمها الأبدى ان تحصل على لعبة، او يبتسم الحظ لها فترتدى ثوبا جديدا، ولكن شاء حظها التعس ان يكون والدها الذى يشبه فى الشوارب عنتر من انصار الخصخصة ومن المؤمنين باليات السوق، ولذلك سحب البنت من يدها ونزل بها إلى السوق وعرضها للايجار، وبالفعل استاجرتها اسرة ترتدى قشرة الحضارة، ملابس انيقة ونظارات شمسية وتحتكم على (خدامة) كبيرة، أما الطفلة انتصار فهى (الخدامة) الصغيرة، ولان النظام العالمى الجديد يؤمن بالملكية الخاصة ويؤمن ايضا بان كل مالك حر فيما يملكه، فقد تصرفت الست المالكة فى انتصار باعتبارها من املاكها، ومن حكم فى ماله فما ظلم. ولا احد يستطيع ان يقول ماذا حدث بالضبط وادى إلى موت انتصار. ولكن الواضح انها ضربت بشدة، او قام احدهم بدق راسها بالحائط، ولكن الاكيد ان المعركة التى انتهت بهزيمة انتصار بالضربة القاضية كانت اشرس من معارك تايسون وليستون.

المهم ان السيد الوالد لم يكلف نفسه عناء التردد على انتصار فلم يرها منذ تركها فى بيت (اسيادها) ولم يقع بصره عليها إلا جثة هامدة. ولكنه والحق يقال كان يقبض الاجر المتفق عليه كل شهر. وهو بهذا السلوك يعتبر شريكا



فى الجريمة التى ارتكبت. ولن تهدأ روح الشهيدة انتصار إلا بعد اغلاق باب الزنزانة على كل من شارك فى هذه الجريمة البشعة. وارجو ان ينجح المحقق فى معرفة السبب الحقيقى وراء ضرب انتصار هذا الضرب المميت. هل هو الكسل كما ادعت ست البيت، أم ربما يكون السبب ان انتصار تجرات واكلت حتة لحمة اكبر من الكمية المنصوص عليها فى عقد السخرة.

واضرب كفا بكف وانا اتساءل فى دهشة: اين جمعيات حقوق الانسان؟ وهل تدخل انتصار ضمن اختصاصها؟ ام انها مشغولة بمخاطبة حلف الأطنطلى؟ والقبض من الاتحاد الاوربى. رحم الله الطفلة انتصار وغفر لنا جميعا، فنحن شهود على الجريمة وشركاء فيها ايضا!

■ محمود السعدنى ■



العولمة ظاهرة مهيمنة

العولمة التي ابتكروها هي الوسيلة الرئيسية في عمليات ابتزاز الآخرين واستغلالهم

عبدالعزيز عبدالله السالم

■ جُنّدت جهود كثيرة لرفع صوت (العولمة) وهي حركة جديدة أخذت وضع الظاهرة، وقد اتسع مداها وامتد أثرها لتشمل أوسع رقعة جغرافية على أرضنا التي نعيش فوقها، فقد تحولت - بفضل ما أحاطها من دعايات وما اكتنفها من اهتمامات وما يراد لها من غايات - إلى حركة أممية كما تبدو من خلال حملات التبشير بها والدعوة إليها والتكتل الغربي حولها. في محاولة جادة لدفعها في مسارات متعددة وعبر مساحات واسعة.

والسؤال الذي قد يطرح هنا. هل العرب جميعاً والمسلمون عموماً سيكونون هم الفريسة السهلة لهذه الحركة التوسعية؟! التي من أهم أهدافها وأوضح غاياتها: بسط هيمنتها على سكان العالم كله، على مختلف صور الحياة وألوان النشاط: ثقافياً وفكرياً وتقنياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ومحاصرتهم في دائرة نفوذ غربية يسيرون داخلها ولا يخرجون عنها. كما لو كانوا في عربة واحدة تسير بهم إلى غاية معلومة. لا تخرج عن القضبان الحديدية المرسومة لمسارها والجهة المحددة لوقوفها والمسافة التي تنتهي إليها، والهدف من وراء هذا التدبير المحكم والتنظير لهذه العولمة: استثمار خيرات العالم الثالث كما هو مصنف في المفهوم الغربي ليعود الاستعمار القديم في صورة استعمار حديث.

إن اتجاهها - كما هو ملموس - يتمثل في الهيمنة الكاملة ومحاولة بسط النفوذ الواسع المتعدد الاتجاهات، فأصحابها الذين أوجدوها ونظروا لها: مزهوون بالحضارة التي انشأوها في هذا العصر، وفخورون بالتقدم الذي بلغوه في مدارج الحياة، وقد نتج عن هذه المكاسب التي حققوها استعلاء واضح على من سواهم من الشعوب النامية، ومباهاة بتطوراتهم التي صار لها حضور مشهود، وقد أغراهم ذلك بالبحث عن مزيد من الرفاهية وضمان بقاء الثروات في أيديهم. كان الشعوب الأخرى التي



المصدر : الرياض

التاريخ : ٢٠٠٠/٨/٢٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تخلفت في مجال المعرفة والتقنية غير مؤهلة مهما عاشت من أعمار ومهما عايشت من عصور لتبلغ مستوى المساواة بالشعوب الراقية التي قطعت شوطاً بعيداً في النهضة الحاضرة؟! وهي نظرة غير إنسانية ولا أخلاقية، فالضعيف يقوى والمتأخر يتقدم والفلك يدور، وقد كان هؤلاء المتخلفون في عصور ماضية متقدمين وأصحاب حضارات لكنها تلاشت مع استفحال النزف والاعتماد على أمجاد بادت وانتهت، ولربما يدور الزمان دورته فينخفض الأعلى ويرتفع الأدنى وتتبدل الصورة وينعكس الاتجاه (فدوام الحال من المحال) كما يقال.

وفي غمرة اهتماماتهم بامتداد فترة حضارتهم فإنهم جادون للعمل على تكريس نفوذهم وتوسعة هيمنتهم واستغلال الشعوب الأخرى لتكون مصدر تكوين لثرواتهم ذات الأرقام الخيالية، عن طريق فرض الوصاية الغربية على المجتمعات العربية الإسلامية لتظل تحت توجيههم وطوع إرادتهم.. وهذه العولمة التي ابتكروها هي الوسيلة الرئيسية في عمليات ابتزاز الآخرين واستغلالهم لتكون بلدانهم أسواقاً للمنتجات الغربية: تصدر إليهم الأسلحة التي يتقاتلون بها وهم لا يملكون قوتهم ويتصارعون بينهم بتشجيع الدول الكبرى وأصحاب المؤسسات العالمية التي يستوردون منها الأسلحة الفتاكة التي تفنيهم وتشل قدرتهم على الإنتاج والعيش بسلام، وتأسيساً على ذلك فقد حشدت للعولمة كل أنواع الدعاية وعمليات الابهار وأطلقت في سمائها شتى الأضواء الساطعة ورصد لها كل مقومات الترويج والإعلان عن أهميتها وعالميتها، وكان الذي يتخلف من الشعوب عن الاندماج في هذه العولمة قد خرج على نظام الكون وكتب عليه حكم التخلف إلى الأبد، ولذلك فإنه يصاحب نشرها وانتشارها ضغوط نفسية وعقوبات اقتصادية لتكون لها الصدارة وتحقق ما هو معقود عليها من منافع للأمم المتحضرة الغالبة!

* * *

لقد تخطت هذه الظاهرة العالمية حواجز المكان وتجاوزت مسافات الزمان في خطوات واسعة سريعة لعولمة المجتمعات المعاصرة وتأكيد وصايتها عليها، ولعل من أبرز مظاهرها انهيار الحواجز وذوبان الفوارق بين الثقافات والحضارات الغربية من جانب، وثقافات وسلوكيات المجتمعات العربية الإسلامية من جانب آخر، والمحصلة النهائية من وراء هذه المحاصرة (العولمية) الاستفادة من ثروات تلك الأوطان وابتزازها وبالتالي يسهل تحديد مسارها وفق منظور غربي، وينتج عن ذلك تمييع لارادة الأمم التي لا تنضوي تحت لواء هذه النظرية الجديدة، فتنقاد لها وتلبي رغباتها، وفي هذه العملية مسخ لصورتها وتشويه لتاريخها إلى جانب إبقائها مفتوحة الأبواب لترويج بضائع استهلاكية للمنجزات الغربية ويبقى الوضع على ما هو عليه: مجتمعات تعاني الفقر والجوع ومجتمعات انتشرت بينها التخمة والرفاهية.. وقد ازدادت المجتمعات الفقيرة فقراً على فقرها، في حين تراكمت أرباح مجتمعات الرفاهية على حساب تلك المجتمعات الكادحة بلا هدف محقق ولا منافسة جادة، ومع تضخم هذا الوضع الذي تنمو فيه ثروات الأثرياء من الدول الكبرى وتضمحل ثروات الدول الصغرى: تبدو المأساة بظلالها القاتمة التي من خلالها يمكن طرح السؤال التالي: إلى متى يستمر هذا الوضع المزري بين تطور الشمال وانكماش الجنوب وبين أقطار الغرب والشرق ومجتمعات الغنى والفقر؟! ان البون الشاسع الذي يفصل بين كل من هذه الفئات مع المضي على المنوال نفسه



المصدر : الرياض

التاريخ : ٢٠٠٠/٨/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يمثل زيادة ثروات الأغنياء وانهيار مكاسب الفقراء، وهي عملية جائرة تجسد إحدى سيئات العولمة التي ما زالت ماضية في مسيرتها المجحفة: ذلك أنها موظفة لصالح شعوب وبلدان منتجة ضد أخرى مستهلكة، وقد رأينا بصماتها الواضحة على معالم كثيرة من حياتنا متمثلة في المزاحمة الوافدة إلى عالمنا الذي كثرت فيه أنواع المعروضات الغربية، وانتشرت في أسواقه وأحيائه المحلات التي تحمل السمات الدخيلة على مجتمعاتنا، سواء في أنواع الأزياء والملابس والوانها أو في نوعية المطاعم وكثرتها لا سيما الوجبات السريعة.. إلى جانب بعض السلوكيات التي قلدنا فيها الغرب ونقلناها عنه نقلاً عشوائياً ينطوي على مبالغة في النقل وإساءة في العرض.. حتى أصبح المظهر العام لبلداننا كما لو كان المواطن يعيش خارج وطنه وفي مجتمع غير مجتمعه.

* * *

إن شعوباً عربية وإسلامية تواجه ركوداً في الاقتصاد وتخلفاً في الثقافة وجموداً في مناهج التعليم، وذلك ما يراد لها، وقد غرقت في طوفان الإعلام الذي صار له دور بارز في تأثيره الدعائي، ومسار جاد في الهيمنة الفكرية من خلال الأجهزة الإعلامية، سواء كانت تأتي إلينا عبر وسائل النشر أو عن طريق الإرسال الفضائي، ومن خلال هذه الأدوات والأجهزة كان التمهيد لما يراد تسويقه من أفكار وما يجري تمريره من ممارسات، وقد سلك الغرب هذا المسلك التبشيري عبر نتيجة استقرائية لتاريخ الاستعمار الغربي السابق للأوطان العربية والإسلامية بقوة السلاح وفرض هيبة السلطة العسكرية والاحتكام إلى الأحكام العرفية، وقد وجد المستعمرون الجدد في تلك الصورة الاستعمارية الاحتكارية السالفة أسلوباً لا يتفق مع الدعاوى التي يطلقها إعلامهم وتتبناها تصريحات مسؤوليهم: من تكريس الاهتمام بالعمل على المحافظة على حقوق الإنسان التي كأنها كانت مفقودة، فصنعوها أو تائهة فوجدوها، ولذلك كانت نشوتهم بهذه الفكرة كبيرة، فجعلوا لها وسائل وأسباباً، وأحاطوها بهالة لامعة من الدعاية، فتحدثوا عن إطلاق الحريات وتحقيق المساواة وتطبيق العدالة.. لكن عند الوقوف أمام هذه الشعارات البراقة التي لها مظهر مضيء في جوانح الشعوب وقبول في الأذهان عامة. نجد هذه المبادئ تتلون بحسب أوضاع الشعوب التي يجري تطبيقها بينها، فإن كانت شعوباً بيضاء طبقت كما هي، وإن كانت شعوباً سوداء أو ملونة فإنها لا تطبق إلا في حدود ضيقة وبصورة مظهرية تخفي وراءها نظرة استخفاف بتلك الحقوق، فهذه المبادئ التي لبست تلك الشعارات تتكيف وفق مصالح السادة والمكتسبات المادية والاستراتيجية التي تصب في مصلحة المعسكر الغربي. بصرف النظر عن مصالح الشعوب المصنفة على أنها من جنس آخر ليس من حقها ان تنعم بالرفاهية التي ينعم بها الجنس المميز، فالغرب يدور مع المنافع لا مع المبادئ، فلم يعد في هذا العصر مجال للمبادئ كما يعرف عند الدول الكبرى، وإنما السائد في واقعها مقايضات بينها لصالحها على حساب اقتصاد وثقافة الدول الصغرى وشعوبها.

* * *

ولعله يوجد بعض أفراد من الشعوب المستقلة لا يزال هذا البعض في شك من هذا الواقع ممن انساق خلف اللافتات الدعائية أو قصر نظرته على ما يجري داخل بلدان هذه الدول لا ما تمارسه خارج نطاقها مما يقع تحت نفوذها، ومن لا يدرك التفاوت في المعاملة بين صانعي الحضارة والذين يحيون على هامشها: عليه ان يستعرض بحيادية تامة ومن واقع رؤية ثاقبة ليدرك الأبعاد كلها ولا يكتفي بالرؤية من زاوية محدودة أو من فجوة ضيقة لا تصل إلى الغايات المرسومة والأهداف المقصودة، أما الذي



المصدر : البيان

التاريخ : ٢٠٠٠/٨/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يستطيع ان يوسع نظرته فيتسع أفقه تبعاً لذلك سوف يستيقن من استعراض ما يجري على الساحتين الغربية والشرقية في ميدان التعامل: حينما تتجسم أمامه صورة واسعة الإطار تمثل الحقيقة القائمة والفوارق الدائمة. ومن لم يدرك هذه الحقيقة فإنه يحيا في التيه لأن عقله مغيب في ضباب الإعلام الغربي، وهو أسير شعاراته فلا يرى إلاّ ما تقدمه تلك الأجهزة الإعلامية الغربية، فيعيش حياته سجين ما تبثه من حق وباطل وما تعمل على نشره من صحيح وخطأ، والذي عاش بفكرة في هذا النطاق المحدود وانطبع فكرة بتلك الصورة الزائفة فإنه يصبح عبداً للدعايات الأجنبية وتابعاً لها، وتلك مأساة بعض المحسوبين على العروبة والإسلام.



المصدر : القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٨/٢٠٠٠

مفارقات العولمة!

كان متاحا فى الماضى بلورة موقف واحد إزاء الاستعمار يتراوح ما بين المقاومة السلمية أو العنيفة لأن سيطرة الاستعمار القديم كانت واضحة على العكس من «العولمة» التى أصبحت مقنعة وتحتاج إلى موقف مركب من نوع جديد يخرج عن سياق المواجهات التقليدية

د. عبدالعليم محمد

الجدل الدائر حول ظاهرة العولمة فى مصر والعالم العربى وفى بعض البلدان الأوروبية فرنسا على سبيل المثال، أسفر عن مؤيدين لهذه الظاهرة ومعارضين لها ومتحفظين، وربما أيضا مؤيدين معارضين، أو تلك الفئة التى أطلق عليها الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا فئة «لعم» لدى توقيع اتفاق أوسلو، أى أولئك الذين ليس بمقدورهم أن يقولوا «نعم» أو «لا» وإنما مزيج من هذا وذاك.

وتفسير هذا التنوع فى المواقف إزاء هذه الظاهرة، بل وذلك التضارب أحيانا، يعود للتعقد الذى تشتمل عليه هذه الظاهرة، فهى ليست بالضرورة خيرا مطلقا أو شرا مطلقا، وقد تكون هذا وذاك فى آن معا.

والعولمة كغيرها من الظواهر والتطورات التاريخية التى يمثل الغرب أوروبا وأمريكا مصدر ما تتميز بالتناقض وتعدد الأوجه والأقنعة، فالحداثة الأوروبية التى كانت نتاج عهود الإصلاح الدينى والتنوير فى أوروبا أدت إلى نمو النزعة الاستعمارية والعنصرية والسيطرة على مقادير العالم غير الأوروبى، ونظريات التفوق العرقى وما دون ذلك من مفاهيم.

وتحدد موقفنا نحن العرب كغيرنا من الأمم غير الأوروبية على ضوء هذه الازدواجية وتعدد الأوجه للغرب، كظاهرة تاريخية سياسية ثقافية، فنسعى لمحاكاته عندما يكون ذلك مفيدا لنا، ومقاومته فى الوقت ذاته عندما يبدو لنا وجه الغرب الاستعمارى المسيطر، ولايزال موقفنا حتى الآن يتراوح بين هذا وذاك، أى بين المحاكاة والتقليد والمقاومة الممكنة فى ضوء ما تسمح به الظروف والمعطيات.

بيد أن مقارنة ظاهرة «العولمة» بغيرها من التطورات العالمية، التى كان مصدرها الغرب وأوروبا عندما كانت هى العالم، قد يحمل التقليل من شأن هذه الظاهرة، وشبهة القياس غير الدقيق، ذلك أن ظاهرة العولمة تكاد تكون غير مسبوقة فى التاريخ، ولا يمكن مقارنتها بظاهرة الاستعمار والحداثة، فهى أولا ظاهرة تحظى الولايات المتحدة بنصيب الأسد فى بلورتها وصياغة معالمها بسبب التطور المذهل فى عالم الاتصالات والإعلام والمعلوماتية والإنترنت الذى انعكس فى مجال الاقتصاد المالى والخدمات، كما أنها ثانيا تخلت عن المدفع والمبشر اللذين كانا يمثلان أسلحة الظاهرة الاستعمارية، أى أنها تتخذ طابعا اختياريا ظاهريا، على الآخرين أن يقبلوا بها أو يرفضوها أو يكيفوا شروط تأقلمهم معها.

من ثم فإن الموقف من ظاهرة العولمة ليس بسيطا وأحاديا، ففى الماضى كان يمكن بلورة موقف واحد إزاء الاستعمار وهو المقاومة السلمية أو العنيفة، لأن السيطرة كانت ظاهرة وواضحة للعيان، أما العولمة فهى مقنعة ومغلفة، وبحاجة لموقف مركب من نوع جديد يخرج عن سياق نمط المواجهات التقليدية مع الغرب من قبل الشعوب والأمم الأخرى غير الغربية تعتمد هذه المواجهة الجديدة على قدرتنا على تأهيل أنفسنا للمنافسة العالمية وقدرتنا على الدخول فى تكتلات اقتصادية عربية وإسلامية وأفريقية وغيرها أن عم مصالح دول الجنوب، كما أنها تعتمد على قدرتنا فى تخليق وتبيئة التكنولوجيا والعلم فى ثقافتنا ومجاراة التطور العلمى المعاصر.

ويعنينى هنا أن أشير إلى بعض خصائص الوضع العالمى المعاصر، الذى أسهمت فى خلقه العولمة، والمرشحة للتفاقم فى السنوات المقبلة ما لم ينجح الجنوب والرأى العام الغربى فى إضفاء وجه إنسانى للعولمة على حد تعبير الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى مؤتمر قمة الثمانية الأخير الذى عقد فى اليابان.

فالعولمة خلقت نظاما يتمحور حول «المال» والاقتصاد المالى والخدمات، بدلا من الاقتصاد الحقيقى والخدمات الحقيقية، نظام يملك فيه خمس سكان المعمورة الأكثر ثراء ٨٠٪ من الموارد فى حين يمتلك الخمس الأكثر فقرا ٠,٥٪ من هذه الموارد، كما أن العمليات فى الأسواق المالية والنقدية تمثل تقريبا خمسين مرة قيمة التبادلات التجارية الدولية.

كما أن عدد الشركات متعددة الجنسية الذى لم يكن

يتجاوز بضعة مئات فى الستينيات يبلغ حاليا ما يقرب من ٤٠,٠٠٠ ويقدر رقم أعمال مائتين من هذه الشركات الرئيسية ما يفوق ربع النشاط الاقتصادى العالمى، فى حين أنها لا توظف أكثر من ١٨,٨ مليون عامل أى أقل من ٠,٧٥٪ من قوة العمل على صعيد المعمورة بالإضافة إلى ذلك فإن ثلاثة فقط من بين عشرة مليارديرات يابانيين الأكثر ثراءً يتبع مصدر ثروتهم من اقتصاد حقيقى، بينما السبعة الآخرون جاءت ثروتهم عن طريق المضاربات فى البورصة والأسواق المالية، كما كشفت الوقائع عن أن العديد من رجال الأعمال والمليارديرات كانوا فى الواقع أفاقين ونصابين بعد أن كانوا يقدمون أنفسهم كنموذج يحتذى.

لقد عمقت العولمة الاستقطاب الاجتماعى على الصعيد العالمى بين الأغنياء والفقراء، وفى داخل كل مجتمع عمقت التناقض بين أولئك وهؤلاء، ووضعت قيمة العمل موضع الشك والريبة باستثناء النخبة «المتعولمة» التى تقف على رأس الشركات الكبرى، وستشهد هذه الظواهر تطورا ملحوظا ومتعاظما مع سيادة مفهوم المال وكافة المفردات الأخرى المرتبطة بهذه الظاهرة.

ما لم نع وتدقق فى تجليات هذه الظاهرة وآثارها المحلية والعالمية والديناميكيات التى تتأسس عليها فلن يكون فى مقدورنا فهمها والإلمام بجوانبها المختلفة، ولن يكون فى مقدورنا بلورة موقف مركب وعميق من هذه الظاهرة يجمع بين مجاراة التطور العالمى المعاصر والحفاظ على مصالحنا القومية فى عالم متغير، بل سريع التغير.

* مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

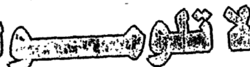


المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ / ٨ / ٢٠٠٠

العرب والعولمة: [٣]
تقليص المخاطر وتعظيم الفرص





يتناول مقال اليوم، من وجهة نظر كاتبه، الجانب السياسى فى موضوع محاولة تقليص مخاطر العولمة بالنسبة للعرب وتعظيم فرص الاستفادة منها. ويجتهد الكاتب فى تقديم اجاباته عن كيفية تطوير الأداء العربى وتحسين مكانته. وذلك من خلال طرق زوايا متنوعة.

وكان «الحوار القومى» قد بدأ منذ أسبوعين، نشر اجتهادات أصحاب الرأى فى هذا الموضوع. وسوف ينشر التعليقات التى تصله عن هذه الاجتهادات، فى حدود ٦٠٠ (ستمائة) كلمة لاعتبارات

انفردت الولايات المتحدة فى العقد الأخير من القرن العشرين بمكانة القطب الاعظم على المستويات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية جميعا. ولعل ذلك هو ما حدا بفريق من المحللين إلى القول بان القرن الحادى والعشرين سيكون قرنا امريكيا كما كان القرن التاسع عشر قرنا بريطانيا. لكن فى مثل ذلك القول قدر من التبسيط والمبالغة. فمن ناحية يصعب أن

د. مصطفى علوى

تمتد هيمنة قطب واحد على النظام الدولى لمدة قرن كامل من الزمان. فالاضطلاع المنفرد بمسئوليات صياغة خريطة العالم السياسية يسحب من رصيد القوة للقطب الذى يريد الانفراد بالهيمنة وقد يستنزفها بعد عدد قليل من العقود. ومن ناحية اخرى فإن وجود قطب اعظم يجمع بين يديه كل اسباب القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، لا يمنع فى العادة من وجود او ظهور قوى كبرى تتوفر على واحد او اثنين من تلك الاسباب وإن لم تحزها جميعا فى ان واحد.

وفى العادة يحرص القطب الاعظم فى هذه الحالة على الائتلاف مع بعض هذه القوى الكبرى او معها جميعا فى صيغة تقوم على «اقتسام الاعباء» فى مقابل «اقتسام المنافع». او ما يمكن تسميته بصيغة «الأطراف المتعددة» فى ادارة شئون النظام الدولى. والميزة الاساسية لتلك الصيغة انها تحول دون وقوع «عبء القيادة» كله على القطب الاعظم بمفرده. وفى ذلك تعلمت الولايات المتحدة الدرس من تجارب التاريخ واتجهت إلى دفع حلفائها فى غرب اوربا وشرق اسيا إلى تحمل مزيد من اعباء الحفاظ على الأمن الإقليمى لكل منها ومن اعباء «صيانة السلم الدولى» على اتساعه.

فى الهيكل العسكرى للقوة، لاشك ان فجوة واسعة لاتزال تفصل بين الولايات المتحدة من ناحية وغرب اوربا او الصين او اليابان من ناحية اخرى. وبخاصة فى مجال منظومات التسلح والقيادة والسيطرة والاتصالات والتكنولوجيا العسكرية. كما ان روسيا التى كانت - ولاتزال - تحوز منظومة جبارة من اسلحة الدمار الشامل وقدرة تسليحية عظمى، لم تعد تملك المقومات السياسية والاقتصادية الضرورية للاحتفاظ بقدرة القوة العظمى على نشر قوتها العسكرية الجبارة خارج حدودها على نطاق عالمى.

وتكنولوجيا، فإن الولايات المتحدة تنفرد بالقيادة فى مجالات الفضاء والحاسبات الفائقة. ولكن اليابان تناطحها وربما تفوقها فى بعض مجالات الإلكترونيات الدقيقة والاتصالات واشباه الموصلات.

واقتصاديا، فرغم أن الاقتصاد الامريكى لايزال الاقوى حيث يمثل ٢٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم اجمع، فإن الفجوة الاقتصادية التى تفصله عن اقتصادات اليابان والصين واوربا فى انكماش مستمر.



وخلاصة القول انه إذا كان الربع الأول من القرن الحادى والعشرين يمكن ان يكون أمريكيا، فإن القوى الكبرى الأخرى سوف تتحول بعد ذلك - كلها او بعضها - الى قوى عظمى. بحيث يكون جل هذا القرن قائما على صيغة التعدد القطبي. بل إن دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تصنف الهند والبرازيل وإندونيسيا - فضلا عن الصين بطبيعة الحال - ضمن تلك القوى الكبرى في ذلك القرن.

وعن العرب ومكانهم ومكانتهم في ذلك القرن نقول إن ذلك أمر لايتوقف بالضرورة على هيكل النظام العالمي. بقدر ما يعتمد على امتلاك العرب انفسهم لقدرة الفعل المؤثر.

فحتى إذا فقدت الولايات المتحدة مكانة القوة الأعظم الوحيدة ولم يعد القرن أمريكيا، فإن ذلك لا يضمن تحسنا في موقف العرب في شأن العلاقة مع إسرائيل.لأن هذه الأخيرة اخذت ترتب لعلاقات مميزة مع القوى المرشحة لوضعية القطبية. فبعد ان كانت الصين والهند من اكبر القوى المتفهمة والمساندة للمواقف العربية في الصراع ضد إسرائيل، تمكنت إسرائيل من نسج خيوط علاقات لتعاون وثيق مع كل منهما شملت مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتجارة الأسلحة المتطورة. بل والمشاريع المشتركة حتى في مجالات الأمن.

ثم من قال إن اليابان او الصين او المانيا لو تحولت اليوم او غدا إلى قوة عظمى في هيكل دولى متعدد الأقطاب فسوف تكون اكثر كرما او اكثر تعاطفا من الولايات المتحدة في التعامل مع الدول العربية؟ فالعلاقات الدولية تقوم اساسا على لغة المصالح. وما لم يتمكن العرب من إقامة شبكة علاقات مع تلك الدول تقوم على التبادل المتكافيء للمصالح بحيث تدرك هذه الأخيرة ان ثمة نفعا اكيدا في التعامل مع العرب وانه لامجال للحصول على ما في يد العرب من منافع او مصالح إلا بتقديم منافع أو مصالح من جانبهم في المقابل ، فلن تحرص تلك القوى على التعاون معنا.

وبخاصة إذا ما حصلوا على ما لدينا من مزايا او منافع أو مصالح دون مقابل أو بمقابل بخس.

إن التحول من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية الراهنة لم يكن كله خسائر لدول مثل الهند والباكستان. على العكس فإن الهند تمكنت من الاستمرار في علاقة طيبة مع روسيا في نفس الوقت الذى نسجت فيه خيوط علاقات تعاون جيدة مع الولايات المتحدة. والباكستان، بدورها وإن تكن في موقف اكثر حرجا من الهند بسبب خسارتها لميزتها الاستراتيجية التى ارتبطت بدورها بسياسة احتواء الاتحاد السوفيتي، إلا انها تمكنت من مجاراة الهند في الإعلان عن قدرتها النووية رغم ضغوط القطب الواحد بألا تفعل. فالخلل إذن ليس بالضرورة في هيكل النظام العالمي. بل هو فيمن يسمح لذلك الهيكل في اى وضع من أوضاعه ان يملى عليه اختياراته.

ولا مراء في ان من ملامح مرحلة القطبية الأحادية مثلا تزايد عدد مؤسسات الضبط العالمي التى يمكن للدولة القطب، منفردة او بالتعاون مع حلفائها المقربين، ان توظفها لصياغة قواعد العلاقات في مجالات التجارة (منظمة التجارة العالمية) وفي مجال التسلح (إنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمد اللانهائي لمعاهدة منع الانتشار النووى، والنظام الدولى للرقابة على تكنولوجيات الصواريخ). وليس الأمر هنا هو امر زيادة عدد هذه المؤسسات بل هو كذلك امر زيادة إحكام وصرامة الضوابط العالمية المفروضة على العلاقات الدولية في هذه المجالات الحيوية، بما يحرم دول العالم الثالث من شروط متكافئة او على الأقل من شروط اقل ظلما واكثر عدلا في مبادلاتها وعلاقاتها في تجارة السلع والخدمات والتكنولوجيات والمواد والأسلحة ذات الأهمية الحيوية لأمن كل منها القومي.

لكن برغم تلك القيود الصارمة استطاع بلد مثل إيران ان يطور تكنولوجيات صواريخ متوسطة المدى. كما يمكن للدول العربية، او من يشاء منها، ان تطور تكنولوجيات نووية سلمية متقدمة يمكن ان تخدم كرادع سلمي. فقط على هذه الدول ان تغير من سياساتها الخاصة بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجي والخاصة بالإنفاق القومى العام والخاص على تلك الأنشطة. فهل هي فاعلة؟! إن القيود العالمية بالغة ما بلغت حدتها وصرامتها ، لايمكن ان تمنع تطوير تكنولوجيات سلمية متطورة إذا توافرت الإرادة السياسية.

وفي شأن المخاطر المحتملة لتحرير التجارة العالمية يستطيع المرء أن يزعم أن الأمر ليس كله مخاطر فبإمكانك إذا انتجت سلعا وخدمات جيدة وتنافسية ان تستغل تحرير التجارة العالمية لمصلحتك. وبإمكانك ايضا ان تستخدم ادوات العولمة التكنولوجية والثقافية للترويج لبضاعتك الثقافية في عصر لم تعد الإنترنت مقصورة فيه على اللغة الإنجليزية. إن بإمكانك أن توصل رسالتك الحضارية والثقافية الى كل بقاع الارض بلغتك القومية او باى لغة شئت. وهذا يعني ا ليست كل نواتج ثورة العولمة التكنولوجية شرا مستطيرا. فقط عليك ان تحوز رسالة وأن تعرف كيف تروج لها في عصر الثقافة العولمية. وأخيرا فإن عولمة التجارة لاتمنعك من إقامة تكتل تجارى - اقتصادى يحسن فرصتك التنافسية ويحميك من مخاطر تحرير التجارة . فهل انت فاعل؟

لقد عانى العرب في النصف الثاني من القرن العشرين من منهج في التعامل مع النظام الدولى يقوم على شيئين خطيرين. اما الأول فهو التفريط في اهم ما في يدهم من سلع سياسية، وهما النفط من ناحية والأهمية الجيواستراتيجية لموقعهم من ناحية أخرى. لقد فشلنا في ان نفرض على الكبار الذين يريدون الحصول على هاتين السلعتين ثمنا سياسيا متناسبا مع اهميتهما الاستراتيجية الفائقة. لقد استطاع الكبار غالبا أن يصلوا إلى هاتين السلعتين ويستخدموهما في مقابل ثمن زهيد. واما الشيء الخطير الآخر فقد كان الانطلاق من موقف انتظار المن والعطاء . اخذ ذلك شكل تلقى المساعدات العسكرية والمساعدات الاقتصادية سواء كانت منحا لاترد او كانت قروضا باهظة التكاليف. حقا إن المساعدات كانت دائما إحدى الأدوات المستخدمة في العلاقات الدولية على مر العصور. وحقا ان العرب لم يكونوا وحدهم من اعتاد الحصول على تلك المساعدات او طلب الحصول عليها.

وحقا ايضا ان بعض العرب كانوا في السبعينيات في موقف الطرف المانح وليس الطرف المتلقى. ولكن الصحيح أيضا ان كثيرا من العرب وقفوا موقف المتلقى للمساعدات في مقابل تقديم خدمات وتسهيلات وسلع كان يمكن الحصول على اثمان اعظم وأكبر كثيرا لقاء تقديمها للآخرين.

والخلاصة ان علينا الا نلوم العولمة ولا النظام العالمي. فإذا استمرت قدرة العرب على السيطرة على سلعهم الاستراتيجية وإدارتها بذكاء يفرض ثمنا مقبولا

لوصول القوى الكبرى إليها واستخدامها لها في مكان متدن، فلن تتغير مكانة العرب. وما لم يعمل العرب بجدية على إحداث تنمية حقيقية تكنولوجيا واقتصاديا وبناء ممارسة ديمقراطية أصيلة تقوم على التعددية وتداول السلطة، فإنهم لن يفلحوا في تحسين مكانتهم أو تطوير أدائهم في أي نظام دولي مستقبلي. فإذا أردنا لنا مكانا تحت الشمس فسيكون علينا أن نحدث مجتمعاتنا ونطور تعليمنا، وننتج احتياجاتنا، ونوحد سياساتنا. وإلا فسوف يستمر البعض منا في الولولة بغير طائل□

كاتب هذا المقال، وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة



المصـدر : الأهرام المسائي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٠

العولمة وتنمية المجتمع

إذا كان التقدم المجتمعى كلاً لايتجزأ، فإن التنمية الشاملة المتكاملة متمثلة فى التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية (الديمقراطية) تعتبر المربع الذهبى الذى يؤهل مجتمعنا للارتباط الخلاق والفعال مع مايسمى بالعولمة، والتى تتمثل رموزها فى ثورة الاتصالات والمعلومات والانفجار المعرفى المتسارع والثورة العلمية والتكنولوجية والتبادل التجارى.

من هنا يتضح أن للعولمة تجليات متعددة سياسية واقتصادية وثقافية واتصالية تتفق مع ما نسعى إليه من تنمية شاملة ومتكاملة.

والتجليات السياسية للعولمة من أبرزها سقوط الشمولية والدكتاتورية والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

وهناك تجليات اقتصادية للعولمة تظهر فى الاقتصاد الحر، كما تظهر فى نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول فى وحدة الأسواق المالية والتبادل التجارى.

كما أن هناك تجليات ثقافية للعولمة تتمثل فى الاتجاه لصياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها.. هذا مما يدعونا للتساؤل: هل تؤدى هذه الثقافة العالمية إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية لبعض الدول مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة؟

وأخيراً هناك عولمة اتصالية تبدو واضحة من خلال البث التليفزيونى عن طريق الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقاً من خلال «الإنترنت» التى تربط البشر فى كل أنحاء المعمورة، ولكن من المؤكد أن نشأتها وذيوعها وانتشارها سيؤدى إلى أكبر ثورة معرفية فى تاريخ البشرية.

بقلم:
د. محمد توفيق عليوه
جامعة المنيا

وإذا كان هناك عولمة على النمط الأمريكى، أو عولمة على النمط الأوروبى أو عولمة على الطريقة الآسيوية (اليابان والصين) فمما لاشك فيه أن هناك سلبيات للعولمة، كما أن هناك جوانب إيجابية لها يمكن فى ضوء هذه الجوانب صياغة استراتيجية وطنية مصرية أو قومية عربية لا لمواجهة الرافضة رفضاً مطلقاً لها، ولكن للتعامل والتفاعل الحى الخلاق معها.. وخاصة أن الثورة الاتصالية بما تتضمنه من القنوات الفضائية التى تبث الرسائل التليفزيونية لمختلف أنحاء العالم بثاً مباشراً، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت فى زيادة التفاعل الثقافى على مستوى العالم، والمشكلة هى أن تدفق هذه الرسائل الإعلامية والثقافية يأتى من المراكز الرأسمالية بكل قوتها وقدراتها التكنولوجية ليتدفق فى المجتمعات النامية، والتى تصبح فى الواقع مجرد مستقبلة لهذه الرسائل الإعلامية والثقافية بكل مافيها من قيم بعضها يعتبر فى نظر هذه المجتمعات قيماً سلبية وأحياناً مدمرة، وهى فى كل الأحوال تحمل أخطار الغزو الثقافى مما يهدد الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات.

ومع هذا فإن أكثر مايزعجنا أو يخيفنا هو العزلة عن الالتحام بالتيار العالمي للعولمة بدعوى الدفاع عن الذات، أو الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري، وما يخيفنا أكثر هو التخلف والعجز عن مسايرة التقدم العالمي

من هنا فإنه لابد أن ترتبط التنمية لمجتمعنا بالعولمة باعتبار أنها تيار عالمي، ونهر كوني متدفق بالعطاء تشارك فيه كل الإنسانية حتى ولو كان بدرجات وأشكال مختلفة، ولايمكن لوطننا أن ينعزل عن هذا التيار العالمي وخاصة أن قيادتنا السياسية تحرص كل الحرص على أن تكون علاقاتنا السياسية والاقتصادية والثقافية تجميع دول العالم على أحسن وجه وعلى مستوى الأحداث؛ وحيث أن الطريق الوحيد أمامنا هو: التفاعل الايجابي الخلاق مع المتغيرات العالمية الجديدة . لايمكن لنا أن نتقوقع وننعزل بعيداً عن الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول ووحدة الأسواق المالية العالمية، والدور البارز الذي تلعبه الشركات الدولية والمؤسسات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الجات) والتي تعتبر رمزاً لعملية العولمة الاقتصادية.

من خلال هذه الرؤية فإن أولويات العمل الوطني تكون السعي لتعظيم دور التنمية الشاملة للبلاد على المستوى الوطني والقومي والعالمي من منطلق المبدأ الذي يقول: علينا أن نفكر كونياً أو عالمياً، وأن نعمل محلياً



المصـدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريـخ : ٢٢/٨/٢٠٠٠

نظرة واقعية للإنسان الجديد!

اثارت «الأوراق الثقافية» التي نشرتها مؤخرا في الأهرام عن جوانب مختلفة لثورة الاتصالات الحديثة وشبكة الانترنت لدى القراء ردود افعال مختلفة. لقد اثرنا اولا اشكالية الانتساب الى العصر أم الانتماء للوطن؟ (الأهرام في ٣ اغسطس) وذلك بمناسبة قلق رؤساء الدول الثماني الكبرى من حرية التفاعل التي يمارسها الناس عبر شبكة الانترنت، واتجاههم الى وضع نوع من التنظيم والرقابة على هذه الشبكة العنكبوتية المنفلتة من اى قيد او رقابة. وكان لابد لنا ان ننتقل من بعد الى مناقشة دور الميديا في تشكيل الادراك الاجتماعي (الأهرام في ١٠ أغسطس) والتناقض البارز بين الثراء المعلوماتي في شبكة الانترنت وماتزخر به من معلومات ووثائق وأبحاث ودراسات، وبين الفقر الاتصالي الذي تعاني منه أجزاء كثيرة من البشرية، حيث لاتتوافر لملايين البشر وخاصة في دول الجنوب وسائل الاتصال التقليدية كالتليفون وغيره. وبصدد هذه المقالة الأخيرة وصلت إلى على عنواني بالأهرام رسالة بالبريد الالكتروني من القارئ كمال امين جاء فيها بالنص:



«تعجبت لانك في المقال عرضت لآراء باحثين اخرين واحتفظت في نفس الوقت برايك لنفسك. وانا ارى ان هناك ايجابيات في ممارسة هذا الاتصال الثقافي على مستوى العالم بدلا من ان يعيش الناس في الظلام غير ان هناك سلبيات ايضا مثل الغزو الثقافي والهيمنة الاقتصادية، غير ان الاذكياء الذين يتسمون بالقدرة على التقييم السليم والتخطيط يمكن الا يقعوا في المصيدة. ان قلقي يتعلق ببعض الشركات المتعددة الجنسية التي تسعى الى مزيد من القوة والثروة، فهي تنمو بطريقة وبائية وقد تستطيع في لحظة ما في المستقبل السيطرة على سياسات ومصير امم متعددة، انها في الواقع تمثل تهديدا جديدا بغير اللجوء الى استخدام القوة العسكرية».

انتهت رسالة هذا القارئ الالكتروني والتي تعبر عن وجهة نظر متوازنة ازاء الثورة الاتصالية. فهناك اولا ترحيب بايجابيات الانترنت، غير انه في نفس الوقت هناك مخاوف من سلبيات ممارسات الشركات المتعددة الجنسية وسعيها الى السيطرة والهيمنة.

وقد فات القارئ انني سبق لي ان عرضت وجهة نظري بالتفصيل في سلسلة مقالات نشرتها من قبل في الأهرام بعنوان «ثورة المعلوماتية» (نشرت كاملة كمقدمة تحليلية للتقرير الاستراتيجي العربي الأخير) غير انني افضل في عرضي لمختلف أبعاد الثورة الاتصالية ان اعرض لوجهات نظر الباحثين من مختلف التوجهات، قبل أن اقدم وجهة نظري في الموضوع. وهكذا حين عرضت المقولة التي تبناها بعض الباحثين النفسيين (من ابرزهم عالمة النفس البرازيلية آنا ماريا نيكولاتشي داكوستا) من ان التفاعل المنتظم الدائم مع شبكة الانترنت والابحار اليومي في مجال الفضاء المعلوماتي، من شانه ان يخلق انسانا جديدا، قنعت في البداية بعرض ارائها، تمهيدا لمناقشتها مناقشة نقدية بعد تحفظي المبدئي حول المبالغة الشديدة في الزعم بتخلق انسان جديد (راجع مقال اكتشافات قارة انسانية مجهولة، الأهرام في ١٧ اغسطس).

نظرة نقدية

تحددت سبع سمات للانسان الجديد، نناقشها بالتفصيل من منظور نقدي

السمة الأولى تتمثل فيما قيل من ان الانسان الجديد الذي يتعامل بانتظام مع شبكة (الانترنت) يتسم بحب الاستطلاع الشديد، ويشعر انه يشارك في ثورة كبرى، هي ثورة الاتصالات الجديدة، ويدرك انه يشهد تغيرات جذرية على مستوى العالم.

ولعل الملاحظة الأولى تتعلق بنسبة الذين يتعاملون مع الانترنت بالمقارنة مع الغالبية العظمى التي لم تتعامل معه اطلاقا، سواء للخوف من التعامل

...ولوجيا الحديثة بحكم ...ا كما هو الشائع، او لنقص ...مالية سواء فيما يتعلق باقتناء جهاز الكمبيوتر او تحمل تكاليف الاشتراك الشهري بالاضافة لتكلفة المكالمات التليفونية. ومعنى ذلك ان هذا الانسان الجديد الذي تشير اليه البحوث لن يمثل سوى شريحة ضئيلة للغاية من السكان في اي مجتمع جنوبي، ولكن ماذا عن الغالبية العظمى من الناس الذين لن يتاح لهم التعامل مع الفضاء المعلوماتي بكل مايزخر به من فكر وعلم وثقافة؟ واخطر من ذلك كله ماذا عن جيوش الأميين في دول الجنوب الذين لايقراون ولايكتبون، وبالتالي يعيشون ليس في الفضاء المعلوماتي ولكن في الفضاء البدائي الذي يزخر بالفكر الخرافي والاوهام والإدراك المشوه للواقع الاجتماعي، والجهل المطبق بصورة العالم الجديد الذي يتخلق امامنا.

وبالتالي نجد انفسنا في الواقع في حالة فصام ثقافي بين نخبة قليلة العدد وغالبية واسعة. وهذا الفصام كان موجودا ولاشك في ذلك حين كانت الكلمة المكتوبة هي المسيطرة على الفضاء الثقافي . ويعكس ذلك في مجتمعاتنا الجنوبية قلة توزيع الصحف والمجلات والكتب، غير ان الثورة الاتصالية الجديدة من شانها في الواقع ان تزيد من عمق هذا الفصام الثقافي، ويستدعي ذلك صياغة سياسات ثقافية فعالة تهدف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤/ ٨ / ٢٠٠٠

الى محو الأمية اولا، هذا العار القومي، وتنزع ثانيا الى نشر الثقافة العلمية والتكنولوجية على مستوى النخبة وعلى صعيد الجماهير فى نفس الوقت، ونحتاج الى سياسات تعليمية تركز على تكوين العقل النقدى، بدلا من العقل التلقيني، وسياسات اعلامية تسعى الى خلق الوعي الحقيقى لدى الناس بدلا من اشاعة الوعى الزائف.

نحن نحتاج ليس اقل من ثورة ثقافية شاملة، تكون هى المقدمة لدخول عالم الفضاء المعلوماتى، بكل مايزخر به من وعود وامال فى التقدم.

والسمة الثانية ان الانسان الجديد يتسم بالروح العملية والتى تظهر فى اتجاهه الى استخدام الانترنت للبحث عن فرص العمل الجديدة المتاحة.

والواقع ان هذه السمة تثير موضوع الاتكالية السائدة فى مجتمعنا وخصوصا الاعتماد على الحكومة فى مجال التعيين فى الوظائف. لفترة طويلة كان الناس يعتبرون انفسهم ـ وفق تعبير موفق للدكتور حازم الببلاوى «عيال الحكومة» بمعنى انهم يعتمدون عليها اعتمادا كاملا فى تعليمهم وتشغيلهم ورعايتهم رعاية كاملة من الميلاد حتى للمات. وقد ادى ذلك الى خنق مبادرات الافراد، وتجميد مواهبهم. ولكن حدثت فى السنين الاخيرة فى بلادنا تغيرات شتى، بعد ان تغيرت النظرة الى المؤهل والوظيفة، وبعد ان توقفت الحكومة عن الالتزام بتشغيل الخريجين، وخصوصا بعد بداية التحول من التخطيط الجامد الى الانفتاح الاقتصادى ، واعتماد سياسة حرية السوق، وانطلاق القطاع الخاص.

ولاشك ان الانترنت ستكون احدى الأدوات الفعالة فى تفجير الطاقات المبدعة لدى الشباب. ومن بينها التعامل بكفاءة مع فرص العمل المتاحة من خلال مواقع متعددة على الانترنت، سواء داخل البلاد او خارجها.

وهناك سمة اخرى مهمة مؤداها ان الانسان الجديد تتولد لديه طرق جديدة لادراك العالم من حوله، ذلك من خلال استخدامه لمفاهيم جديدة مثل «الفضاء المعلوماتى» و «الواقع الافتراضى» الفضاء المعلوماتى يعنى بالنسبة له مجالا واسع المدى ليس له وجود مادى ملموس، ولكن يتم التفاعل الانسانى من خلاله عن طريق البريد الالكترونى، وجماعات النقاش والبحث عن المعلومات والوثائق والدراسات. كما انه اصبح متعودا على التعامل مع مايسمى «الواقع الافتراضى» اى الواقع غير الموجود حقيقة. مثل الاشتراك على شبكة الانترنت فى «مؤتمر افتراضى» تقدم اليه البحوث وتناقش والمشاركون لم يغادروا بلادهم! ولاشك ان التعامل مع الواقع الافتراضى بصوره المتعددة، من شأنه ان يكسب الانسان ابعادا فكرية جديدة.

واذا اضفنا الى ماسبق ابرز السمات الجديدة قاطبة، وهو اكتساب الانسان الجديد مستحدثة للتفكير تجعل تفكيره متحركا ومتكاملا ومرنا، فانه يمكن القول ان بهذه السمات اصبح يعرف كثيرا من الامور فى اقل وقت ممكن، بحكم التعدد اللانهائى لمصادر المعلومات والمعرفة فى الانترنت . غير ان اكتساب هذه «الحركية» ليس سهلا ميسورا. بل ان المتعامل مع الانترنت ـ لو لم يتلق تدريبا منهجيا دقيقا ـ يمكن ان يضيع فى الفضاء المعلوماتى بكل مايزخر به من معلومات لا حدود لها. هنا تبدو اهمية التدريب المسبق على التفكير النقدى الذى يسمح للمتعامل مع الانترنت ان يصنف المعلومات المتاحة، ويستبعد الهامشى ويبقى على المهم، وحتى بالنسبة للمعلومات المهمة، لابد ان تكون لديه القدرة على تقييمها.

واذا جئنا لسمة تكامل المعرفة والذى عادة مايكون ثمرة زوال الحدود بين التخصصات العلمية المختلفة فلن يستطيع المتعامل مع الانترنت ان يصل اليها ما لم يكن مدربا من قبل على الاطلاع على ميادين معرفية متعددة. وهناك اتجاه سليم مؤداه ان هناك علما اجتماعيا واحدا وتخصصات مختلفة فى نفس الوقت مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة هؤلاء الذين دربوا على التعامل مع العلم الاجتماعى ككل هم الاقدر على الوصول الى مستوى تكامل المعرفة مما من شانه ان يعطيهم منظورا ارحب فى بحث الظواهر الاجتماعية المختلفة والتعامل معها.

وهناك اخيرا سمة المرونة فى التفكير بحكم تعدد المواقع المعرفية وقد نتحفظ على ذلك لان بعض المتعاملين مع الانترنت لديهم جمود شديد فى اطارهم الادراكي، وتطرف فى المبادىء التى يؤمنون بها، مما يجعلهم محصنين ـ الى حد كبير ـ من نعمة المرونة الفكرية! ويشهد على ذلك تعدد المواقع على الانترنت التى بناها اشخاص يشرون ايديولوجياتهم الرجعية او المحافظة بدون ان يتاثروا بالمرونة الفكرية التى يمكن للانترنت ان توفرها.

وأيا ماكان الأمر، فقد اردنا من هذه الملاحظات النقدية، ان نضع مقولة «الإنسان الجديد» الذى سيتخلق من خلال التعامل المنظم والدائم مع الانترنت فى اطارها الواقعى، بدلا من التحليق فى عالم المثاليات، بواسطة بعض الباحثين الذين لاينظرون الا الى الجانب المشرق من جوانب الثورة الاتصالية الحديثة!

غير ان تبنينا اطارا واقعيا لايعنى بالضرورة النكوص عن الالتحاق بتيار التقدم المعاصر. وهذا التيار سيعتمد اعتمادا اساسيا على التفاعل الكثيف فى المجال السياسى والاقتصادى والثقافى ، ولعل البرنامج الطموح لنهضة المعلومات الذى تطبقه مصر حاليا يكون هو البداية الحقيقية لتاسيس مجتمع معلوماتى مصرى قادر على التفاعل مع مجتمع المعلومات العالمى.

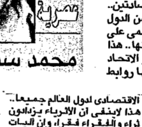


المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ اغسطس ٢٠٠٠

القدس.. وإشكاليات مسألة «السيادة»



مقالات مصرية

محمد سيد أحمد

تبلورت فكرة ان تكون لكل دولة صلاحيات سيادية مع نشاة الدول الحديثة فى اوروبا، ابتداء من القرنين السادس عشر والسابع عشر.. وفهمت «سياة الدولة» على أنها صلاحيات تتسم بصفة «الإطلاق»، بمعنى ان اى انتهاك لهذه السيادة هوبمثابة «عدوان».. من حق الدولة رده بكل الوسائل المتاحة، بما فيها الحرب.

ومع حلول القرن العشرين، تعرضت فكرة «سيادة الدولة» لتغييرات نالت من صفتها «المطلقة».. على سبيل المثال، انقسم العالم طوال حقبة «الحرب الباردة» الى كتلتين متضادتين.. الكتلة الغربية والكتلة الشرقية.. وبقدر حرص كل كتلة على عدم تعرض سيادة اية من الدول المشكلة لها لانتهاك دولة أو اكثر من الكتلة المضادة بنفس القدر لم تجد الدول العظمى على رأس كل كتلة غضاضة فى فرض قيود على سيادة الدول الاضعف المشمولة داخل كتلتها.. هذا وجد تعبيره السافر فيما عرف «بمذهب بريجنيف».. لقد برر به قادة الكرملين غزو الاتحاد السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، بدعوى ان دول المعسكر الاشتراكى تربطها روابط ايديولوجية تبرر تقييد سيادة الدول اعضاء هذا المعسكر باسم «الاممية البروليتارية».

غير ان الاتحاد السوفيتي قد انهار وجاء ماوصف بـ «العولمة» لا «الاممية»، ومعها تحول النظام العالمى من نظام «ثنائى القطبية» الى نظام «احادى القطبية».. او ربما، بتعبير ادق، الى نظام ذى قطب واحد فقط داخل إطار الشرعية الدولية، ذلك انه من الجائز افتراض ان القطب الثانى لم يلغ، وإنما رحل الى خارج الشرعية الدولية، واصبح يتمثل فى القوى الرافضة، المتمردة على النظام القائم.. وبات يجسد هذا القطب فى صورته الاكثر تطرفا ما اصبح يوصف بـ «الارهاب».

والجدير بالملاحظة ان «العولمة» قد اوجدت بنية جديدة للنظام الدولى.. بنية ظهرت فيها نوعية جديدة من «السيادة».. ذلك ان «سيادة الدولة» بصورتها التقليدية «المطلقة» باتت بسبيلها إلى التآكل والتلاشى.. واوجدت ظاهرة «العولمة» نوعا من «المظلة» لدول العالم جميعا، من شانها ان تكتسب هى ذاتها سمات «سيادية».

وهكذا اخذت السيادة تكتسب بالتدريج صفة «نسبية» اكثر من ان تتسم بصفة مطلقة.. بوجه خاص مع تعاظم ظاهرة «العولمة» عقب سقوط الاتحاد السوفيتى، مابدا حلولا لـ «نظام عالمى احادى القطبية» محل «النظام العالمى الثنائى القطبية».

ومع ذلك فان القطبية الثنائية مازالت سمة من سمات عالمنا حتى لو كانت فى صورة مختلفة.. فان العديد من دول العالم لاتعتبر نفسها بصدد «عالم احادى القطبية» بل إن هناك قطبا اخر بدا يتشكل من دول لاتجد غضاضة فى تحدى «النظام الدولى الجديد والتشكيك فى شرعيته.. هذه الدول تصفها الولايات المتحدة بالدول «المارقة» Rogue states وتتهم حكامها باعطاء ملاذ للحركات الارهابية.. وانها، بذلك تناهض «النظام الدولى الجديد».

غير انه حتى لو سلمنا بان «الدولة ذات سيادة» مازالت المرجعية.. وحتى لو سلمنا بان هذه المرجعية لم تعد مقدسة كما كانت فى السابق، فان ظاهرة «العولمة» قد ادخلت نوعية جديدة من السيادة فى صورة «مظلة» تعلو سيادة الدول جميعا.. وقد تكون ظاهرة لم تتبلور ملامحها نهائيا بعد، ولكن ثمة شواهد ومظاهر لاسبيل لانكارها، وثيقة الارتباط ببروز «سيادة» تعلو «سيادة الدولة»، ويمكن إجمال ابرز هذه الشواهد فى التالية:

اولا: حقيقة أن «النظام الدولى الجديد» إنما يضفى هو ذاته شرعية ما على النظام العالمى «الاحادى القطبية» الراهن، وهو نظام المفترض فيه انه يستند الى قيم بعينها هى الديمقراطية وحقوق الانسان ودولة القانون واقتصاد السوق.. ان هذه القيم اصبحت مفاتيح التخاطب الدولى المعاصر.. ومن يتحداها منظور له على انه «خارج الشرعية الدولية».

وإذا صح أن «نظاما ثنائى القطبية» مازال قائما فانه لايتسم بالسمات التى اتسم بها فى ظل الحرب الباردة، عندما كان القطبان، على ما بينهما من تناقض، مقبولين معا داخل إطار «الشرعية» وكجزء لايتجزأ من هذه «الشرعية» فى ظل النظام القائم وقتذاك.

ثانيا: صفتا التداخل والتكامل اللتان اصبحتا تميزان الاقتصاد العالمى، حيثما لم يعد اقتصاد الدولة الواحدة يتسم بالتفرد والاستقلالية، وإنما اصبح مجرد حلقة فى شبكة معقدة تمتد للواقع الاقتصادى لدول العالم جميعا.. هذا لاينفى ان الاثرياء يزدادون ثراء والفقراء فقرا، وان اليات «النظام الثنائى القطبية» مازالت تعوق التماسك الاقتصادى لهذه الشبكة.. غير ان ترابط حلقات الشبكة، بوصفه خاصية من خواص «العولمة» اكثر فاعلية فى تقرير مجريات الامور من الشد والجذب بين مكونات الشبكة، مما قد يوحى بانها بصدد ان تتمزق لا ان تزداد تماسكا.

ثالثا: قوة التكنولوجيا العصرية التى لم تعد تكتفى بمجرد خدش سطح الكرة الارضية، وإنما اصبحت قادرة على تجاوز العالم المباشر المحيط الذى يدركه الانسان بحواسه.. لقد اصبحت التكنولوجيا قادرة على ارتياد المتناهى الصغر (الذرة وما دونها)، والمتناهى الكبر (المجرات ومايتجاوزها).. إن سفن الفضاء والكواكب الصناعية اصبحت تجرد كل الدول من سيادتها على السماوات، كما اصبحت التكنولوجيا قادرة على ان تكشف اسرار اعماق القشرة الارضية واعماق البحار والمحيطات.. ولم تعد الدولة ذات سيادة مسيطرة إلا على شريحة محدودة من طبقات الارض، خلافا لما كان عليه الحال قبل بلوغ التكنولوجيا رقيها الحالى.

ثم هناك تاثير احد اهم انجازات تكنولوجيا العصر هو تكنولوجيا الإعلام.. فليست هناك جمارك كفيلة بالوقوف فى وجه حركة الالكترونات.. واصبحت الاخبار المنقولة بالاجهزة البصرية السمعية، وليست فقط المكتوبة، فى متناول ايدى كل الناس.. لم تعد هناك حواجز تقف فى وجه معرفة الاعداء معرفة تكاد تصل الى الالفة.. وهذا يغير بشكل جوهرى



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ أغسطس [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ن صورة «الآخر».

كل هذه التحولات، بما تحمله من معان فلسفية وقانونية، لابد ان تغير من مفهوم «السيادة».. ان السيادة لم تتسم بصفة «النسبية» وحسب وإنما ايضا بصفة «التعدد».. ثم من الممكن ان تكون هناك مستويات متراكبة من السيادة.. وقد سبق ان تعرضنا لسيادة بسبيلها ان تتبلور على الصعيد «العولمي»، الناجمة عن التفاعلات والتعاملات الجارية على صعيد عالم اليوم، جنبا الى جنب مع سيادة «الدولة ذات سيادة» التى لم تنقرض بعد.

ثم هناك أشكال سيادة لاتعتمد على القوة المسلحة، نذكر على سبيل المثال سيادة دولة كسويسرا التى ينظر اليها باعتبارها ملاذا للأموال والأسرار والكثير من العمليات المطلوب لها الستر.. إن سويسرا لم تمس فى الحرب العالمية الثانية: ليس لانها كانت تملك جيوشا كفيلة بالوقوف فى جه جحافل هتلر بالطبع، ولكن لانه كان من مصلحة كل الأطراف المتحاربة ان تظل منفتحة عليها معا.. وهكذا يتضح انه ليس من الضرورى ان تستند السيادة دائما الى روادع مادية، بل قد تتحقق السيادة لكيان دولى لدواع معنوية او اخلاقية او روحية.. وهذا يقودنا الى مشكلة السيادة فى القدس.

ولتنظر على سبيل المثال الى الفاتيكان، انها تشكل دولة ذات سيادة خاضعة لسلطة بابا الكاثوليك.. وصلاحياتها السيادية مقتطعة من مدينة روما عاصمة ايطاليا. ومع ذلك لاتملك الفاتيكان جيشا كفيلا بحماية سيادتها.. انها تستمد قوتها من القيمة الروحية المجسمة فى الكاثوليكية.. وهى سلطة روحية منبعثة من هذه العقيدة عبر القرون.

والفاتيكان نموذج يمكن الاسترشاد به لتسوية مشكلة السيادة فى القدس.. إن القدس مدينة فريدة فى العالم تحمل معانى دينية عميقة لا لدين واحد وحسب، وانما للاديان السماوية الثلاثة. لماذا لايكون للمواقع التى بها مقدسات للاديان الثلاثة داخل القدس صلاحيات شبيهة بتلك التى تملكها الفاتيكان بالنسبة الى ايطاليا؟.. لماذا لاتتقرر «سيادة روحية» شبيهة بسيادة الفاتيكان لثلاثة مواقع منفصلة، احدها للمسلمين واخر للمسيحيين، واخر لليهود.. على ان توزع ارض فلسطين التاريخية، خارج نطاق المواقع التى بها مقدسات، بين الدولتين الاسرائيلية والعربية/ الفسطينية، استنادا الى مبدأ «عدم جواز الاستيلاء على اراضى الغير بطريق القوة»، حسب مقدمة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وعلى الا يجرى اى تغيير فيما يتعلق بكيفية توزيع الارض بين الدولتين الا بموافقة الطرفين معا.

وقد تختلط الامور فى مواقع معينة، لتداخل مواقع تحمل مقدسات لاكثر من دين فى آن واحد، او نتيجة تداخل ما يتقرر بمقتضى «السيادة الروحية»، وما يتقرر بمقتضى «السيادة فوق الارض» بالمعنى التقليدى للكلمة.. فان هناك على سبيل المثال مقدسات للاسلام متداخلة مع مقدسات لليهود، على الاقل فيما تدعيه اسرائيل من وجود بقايا للمعبد اليهودى مدفونة تحت الحرم الشريف.. والحقيقة ان مثل هذه المآزق لامخرج لها دون مبتكرات جديدة، لا فى مجال القانون وحسب، وانما ايضا فى مجال التكنولوجيا.. مبتكرات كفيلة بإقامة فواصل تميز بين المواقع التى تشكل حقا مقدسا لكل دين على حدة..

وفى انتظار هذه المبتكرات.. لايبدو لى حل مرحلى اوفق من تدويل القدس كما اوضحت فى مقالات سابقة.



المصدر : الزيــادة
التاريخ : ٢٥/٨/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الباحث الاسلامي
د. رضوان السيد
في حوار مع «الايمان»

المسلمون مطالبون بالولوج في العولمة ومحاولة التأثير فيها لان البديل يعني العزلة والتهميش وربما ضياع الهوية

بيروت – خالد اللحام:

الاسلام والعولمة، عنوان الهاجس الاساسي للكثير من القراءات الاخيرة حول اسباب الصراعات المتجددة والمنتشرة والمتسعة الاطار باستمرار خلال السنوات الخمس الماضية في بلاد المسلمين واماكن وجودهم.

البعض يربط بين العولمة كوسيلة اميركية للهيمنة على العالم وتلك الصراعات فيعتبرها نتاجا لها، والبعض الآخر يرى ان الصراعات متجذرة ولابد للخروج منها من الدخول في اطار العولمة ولو على حساب الشخصية العربية والاسلامية، وفريق ثالث يدعو للانعزال عما يحصل في العالم حتى لا يصبح العالم الاسلامي والعربي ضحية له.

وهذه التساؤلات وغيرها مما كانت موضوع اللقاء مع الباحث الاسلامي الدكتور رضوان السيد الذي التقيناه في مكتبه في المعهد العالي للدراسات الاسلامية التابع لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية حيث يتولى فيه منصب المدير بالاضافة الى دوره كاستاذ محاضر وكان هذا الحوار:

قرانا لكم دراسة بعنوان «الاسلاميون والعولمة» ودراسة اخرى بعنوان «حوار الحضارات في كتابات المثقفين العرب والاسلاميين والمعاصرين» التي ركزت على موضوع العولمة مما يطرح السؤال: ما مدى خطر هذه العولمة على الاسلام والاسلاميين؟

الملاحظ انه ليس هناك اتفاق حول ما هو المقصود بـ «العولمة» وحول موقف العرب والمسلمين «الحالي» منها وليس موقفهم بل موقعهم منها الان: هل هم جزء من هذا النزوع العالمي؟ ام هم فقط مجرد مستتبعين لهذه العالمية الجديدة التي تسمى «العولمة»؟

ما من عصر من العصور الا وكانت فيه نزعة عالمية، والجديد فقط في هذه المرحلة هو الاسواق المالية المفتوحة التي ضمت العالم، ووسائل الاتصال التي قربت العالم بعضه من بعض وجعلته عمليا عالما واحدا.

هناك موقفان ايديولوجيان، وكلاهما يتجاهل ان العالم صار عالما واحدا فيما يتعلق بوسائل الاتصال وفيما يتعلق بانتقال رؤوس الاموال، ولم يعد مقسما الا فيما يتعلق بحريات الاشخاص كافراد في الانتقال، وتجاهل الموقفان الايديولوجيان المذكوران هذه الحقيقة لانهما ايديولوجيان.

فهناك الموقف الذي يتبناه اليساريون وبعض الاسلاميين وهو الذي لا يرى في العولمة الا الوجه المهيمن للرأسمالية العالمية والا الوجه المهيمن سياسيا واستراتيجيا للولايات المتحدة الاميركية، ولذلك يعتبر ان العرب والمسلمين حكما سيكونون مستتبعين حكما ان دخلوا بهذه الطريقة في ظل الهيمنة الى هذه العولمة التي يعتبرونها عولمة مدعاة لانها تشعر بالمساواة بينما هي في الحقيقة هيمنة واستتباع.

وهناك موقف ايديولوجي مناقض يعتنقه الليبراليون الراديكاليون وهذا الموقف يرى ان العولمة حقيقة واقعة، وانها اقتصاديات معرفة وفرصة للخروج على الهيمنة والاستتباع باعتبار تغير المعطيات، لم يعد العلم احتكارا، لم تعد وسائل الاتصال احتكارا، وصارت المعرفة واكتسابها هي الشرط الضروري للدخول في هذا العالم الجديد، والمعرفة الان متاحة بشكل اكبر بكثير من السابق ولم يعد من الممكن احتكارها، ووجهة النظر هذه ترى ان فرصتنا الوحيدة حتى لا نهلك ان ندخل في العولمة باي شكل في هذا العالم.

وهناك في السنوات الاخيرة تشكل لوجهة نظر ثالثة غير ايديولوجية وحتى لا يمكن اعتبارها توفيقية، وهي التي ترى ان العولمة خيار وفرصة فعلا انما اذا اردنا الا نبقى اسواقا طرفية لمراكز العولمة الكبرى في العالم فلن تكون هناك فرصة حقيقية الا اذا كانت هناك مبادرة عربية شاملة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بحيث نشكل كتلة محترمة اقتصاديا وثقافيا وسياسيا في هذا العالم الجديد وفي هذه المرحلة الجديدة من مراحل النزوع العالمي، لان الافراد او الدول الصغرى المتخلفة اذا دخلت في العولمة من خلال الغات والمؤسسات الاخرى التي لا بد ان تدخل فيها فستدخل بشكل فردي وبظروف مجحفة وستظل تنوء تحت وطأة الهيمنة فعلا.

وتتحول العولمة الى فرصة اذا كانت هناك مبادرة عربية وتدبير عربي في المستقبل في التاسيس والتغيير.

وانا ارى ان هذه النزعة او هذا التيار الثالث لم يعد مجرد نقاش بل صار تقريبا هو التيار السائد بعيدا عن ايديولوجية رفض الغرب وبعيدا عن ايديولوجية التهالك على الغرب والتغرب الكامل.

لذلك هناك الان من الجهة الاقتصادية ومن جهة وسائل الاتصال حركة عربية زاخرة في هذين المجالين لمشاركة العالم والانخراط فيه فهناك اجراءات التحرير الاقتصادي واعادة الهيكلة والتي تعني التلاؤم مع اقتصاديات العالم، وهناك بالنسبة لوسائل الاتصال شبكات وشركات فضائية عربية وانتشار متزايد لوسائل الاتصال بالتعاون مع الكمبيوتر والانترنت والخدمات الاخرى التي تؤمنها وسائل الاتصال الحديثة، وانما لا يزال ينقصنا الكثير في مجال التدريب واعادة التدريب بالنسبة للشباب ولا يزال ينقصنا الكثير للتحول فعلا الى مبادرة عربية شاملة تستطيع المشاركة بالكامل في التفكير وبالتدبير وبصون المصالح وتطوير تلك المصالح والاصغاء الى ما يقوله العالم والمشاركة في الوقت نفسه في تقدم العالم وامنه وسلامه.

المشروع العالمي





د. رضوان السيد

يزعم البعض ان الاسلام لا يمتلك نظرية اقتصادية شاملة لذلك فهم يطالبون بالدخول الى هذه العولمة وفق النظرية الاقتصادية الراسمالية الغربية القائمة حاليا فالى اي مدى يمكن للاسلام ان يبقى كمنهج حياة لمجتمعاتنا ان حدث ذلك؟

الاسلام امران النصوص نصوص القرآن والسنة ونظام حياة للمسلمين والحركية والمبادرات تجري في نظام الحياة الذي يتفاعل في كل عصر بطريقة مختلفة وبطريقة جديدة مع الثوابت، اي القران والسنة مع القاعدة الثابتة.

ولا يجوز ان نقول هل يملك الاسلام مشروعا عالميا او لا يملك؟ ما دام دينا عالميا وليست له خصوصية مثل الدين اليهودي مثلا، انه لصنف معين من الناس، فالاسلام اذن مشروع عالمي، ما دام دين دعوة مفتوحة فمعنى ذلك انه يملك مشروعا عالميا او يملك فكرة عالمية، وقد كان حضارة عالمية كبرى.

ومن يحول الفكرة العالمية والمبدئيات العالمية الى مشروع؟

المسلمون، فالمسلمون لا يمكن الزعم الان انهم توصلوا والعرب منهم الى ان تتحول افكارهم ومصالحهم واوضاعهم الى مشروع او مبادرة على المستوى العالمي، لكنهم ماضون في هذا السبيل ولا يحيق بنا الهلاك.

والعزلة تعني التهميش والاستتباع وعندها يصبح الاسلام مهددا، وتصبح الهوية الاسلامية مهددة، ولان الهوية الباقية هي الهوية المتجددة، اما الانعزال بحجة معاداة العالم فانه لا يؤدي الى الاستتباع، والعنف، والاضطراب والى اضطراب الهوية.

المخاض الكبير

هناك من يربط بين العولمة وما يحدث ضد المسلمين او في بعض بلادهم من مجازر وصراعات وحروب وما شابه من البوسنة الى كوسوفو والشيشان والجزائر والفلبين وغيرها فما رأيكم بذلك؟

العالم كله في حالة تغيير، في مخاض تغيير كبير، بسبب هذه المرحلة الجديد التي يمر بها الانسان، وهناك مجتمعات مهياة لهذا التغيير وفئات تستطيع ان تمر به بطريقة منتظمة وان ليست شديدة الانتظام، فهناك متغيرات عميقة في المجتمع الاميركي، والمجتمع الالماني، والفرنسي، واحساسي متجدد بالهوية لدى الاقليات والاثنيات والعرقيات، ولكن لانهم مهيئون اكثر منا بالنسبة للاقتصاد ولبنى الدولة ومؤسسات المجتمع المدني فانهم يستطيعون مواجهة رياح التغيير بطريقة افضل من طريقتنا.

والمسلمون لانهم غير مهيئين، طبعا بدرجات متفاوتة، فانهم يتعرضون للاضطراب الاجتماعي والسياسي حسب عدم قدرتهم على التلاؤم ومع المتغيرات، او عدم استيعابها وضبطها، ومعروف دائما ان مناطق التماس، مناطق الحدود هي التي تتعرض للضغوط اكثر، فمناطق اسيا الوسطى والبوسنة والفلبين والسودان، هذه مناطق تماس مع حضارات وثقافات اخرى، مناطق حدودية، طرفية، القلب يتعرض لضغوط شديدة من اجل اضعافه كمصر وسوريا والباكستان واندونيسيا، من اجل مصالح سياسية واقتصادية، ولكن الذي يتعرض للتفجر هي مناطق الاطراف.

وهذا ظهر في كل مرحلة من مراحل التاريخ العالمي الكبرى يجري لدى كل الامم، ولكن عندما تكون تلك الامم مهياة وبناها افضل فانها تستطيع مواجهة هذه الرياح بطريقة افضل.

اضرب لك مثلا: عندما اغار العثمانيون في القرن الخامس عشر على اوروبا لم تكن مهياة فاستطاعوا احتلال نصف اوروبا، وحدثت اضطرابات هائلة في منطقة البلقان، ووصلت الى وسط اوروبا، وحاصروا فيينا مرتين وكادوا يفتحونها، التفوق العثماني لم يكن تفوقا بالقوة العسكرية وحسب، ولكنه كان تفوقا في البنى الاجتماعية والسياسية وعلى هذا الاساس اضطربت اوروبا، ولو كان العثمانيون قوة عسكرية بحتة لما استطاعو البقاء في اوروبا ٣٠٠ سنة. لان الاوروبيين بعد القرن الثامن عشر صاروا اقوى من العثمانيين عسكريا، بينما عندما كانت المسالة عسكرية بحتة كمسالة الحروب الصليبية اخرجهم المسلمون لانهم كانوا متفوقين عليهم حضاريا بهجمة عسكرية على السواحل كانت لهم مواطئ اقدام «اي الصليبيين» وكانت محنة كبرى بالنسبة للمسلمين ولكنهم استطاعوا اخراجهم لانهم كانوا متفوقين عليهم حضاريا وثقافيا فاستطاعوا استعادة انفاسهم بالتالي واخراج الصليبيين وكذلك فعل الاوروبيون عندما استطاعوا التفوق حضاريا وثقافيا فاخرجوا العثمانيين.

والامر نفسه بالنسبة لغزو المسلمين



للاندلس، كانوا حضارة متفوقة فظلوا هناك لثمانمائة سنة، وعندما بلغ الاسبان درجتهم استطاعوا اخراجهم من بلادهم، فالتوازن والتداخل يتم على كل المستويات وليس على مستوى واحد.

وعلى هذا الاساس، فاذا كنا نلاحظ ضعفا لدينا على المستوى الثقافي او السياسي فيجب التغيير، فالمواقف الضعيفة هي المواقف المعرضة اكثر، وهذه التي ينبغي الدخول في علاجها اكثر.

انا برايي اكثر النواحي تعرضا الان هي النواحي الثقافية والتعليمية، بمعنى هذه النسبة العالية في الامية في العالمين العربي والاسلامي، في آسيا وافريقيا بشكل عام ثم عدم القدرة على التلاؤم مع المعطيات الحديثة حتى بالنسبة للمتعلمين، فهذه المسائل تتطلب التدريب واعادة التدريب وازالة الامية وهذا ما ينبغي العمل فيه من جهة، الى جانب التحرير الاقتصادي وثالثا ينبغي العمل، حتى يعود المجتمع متآلفا وموحدا وبنيته سليمة في الظروف الصعبة هذه اثناء العمل على التحرير الاقتصادي.

واثناء العمل على التدريب واعادة التدريب والتعليم، ينبغي ان تكون هناك اجراءات اجتماعية لحفظ تماسك المجتمع لان انحسار سلطة الدولة الراعية لصالح سلطة التحرير الاقتصادي سيضغط كثيرا على الفئات الفقيرة والمهمشة بحيث يمكن ان تحصل تفجرات عنيفة فينبغي الاهتمام بها اثناء اجراء العمليتين (عملية التدريب واعادة التدريب وازالة الامية بالمعنيين الحرفي والثقافي، وعملية التحرير الاقتصادي).

وطبعا عندما نقول ان التماسك الاجتماعي يجب ان يستمر فلا نعني به فقط اجراءات اقتصادية لدعم الفئات الفقيرة بل ايضا حركية ثقافية اي ثورة ثقافية من اجل مفاهيم ثقافية للمجتمع والدولة ولدورهما.



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٢٨/٨/٢٠٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مواجهة النتائج السلبية للعولمة الاقتصادية

خالد الحروب *

ثمة اتفاق على وجود ع... المخاطر قد تتعرض لها الاقتصادات الوطنية في الدول النامية نتيجة للعولمة الاقتصادية بعامة واتفاقات التجارة الحرة بشكل خاص. ومن أهم هذه المخاطر المحتملة هو اندثار الصناعات المحلية بسبب رفع القيود الجمركية على المنتوجات والصناعات المستوردة من الخارج، والتي تمتاز عادة بجودة اعلى من الصناعة الوطنية. وهذا الاندثار يقود بالتالي الى زيادة معدلات البطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ومحاولة حماية هذه الصناعات من خلال الدولة باتت عملية تزداد صعوبة شيئا فشيئا، وتحاصر من كل الجهات. فمن ناحية عملية وقانونية فإن انضمام أية دولة إلى منظمة التجارة العالمية، كما هو التوجه الكاسح في المنطقة العربية راهنا، والالتزام بانظمتها يفيد تدخل الدولة المعنية في مجال محاباة الصناعة المحلية، ويكبل ايديها عن محاولة انقاذ اية صناعة آيلة الى التدهور ثم الاختفاء. فالدولة هنا ملزمة بمعاملة الصناعات والاستثمارات والواردات الاجنبية على قدم المساواة مع نظيراتها الوطنية. ومن ناحية فان هذا يتم مقابل استفادة الصناعات والمنتجات المحلية من الدخول الى الأسواق الاخرى، تحديدا، من دون التعرض الى اية قيود جمركية، وبالتالي المنافسة المتكافئة، من ناحية السعر، في الاسواق الخارجية، مستفيدة نظريا مرة اخرى، من الميزة التفضيلية للكلفة الانتاجية الأدنى بسبب رخص اليد العاملة في البلدان النامية، ومنها العربية. بعيدا عن الانخراط في الهجاء العربي المستمر للعولمة، تبدو الدول العربية منخرطة في آليات عولمة اقتصادياتها شيئا فشيئا وبسرعات مختلفة من دون الالتفات الى حجم وتيرة المعارضة لهذا الخيار والتي تسود في دوائر وخطابات المثقفين والحزبيين العرب. وبعيدا عن تأييد خيار الحكومات العربية او معارضته، فإن الواقع يشير الى ان توجه الانفتاح على الاقتصاد العالمي اصبح خيارا عربيا، سواء تم بقرار اختياري صرف ام نتيجة ضغوطات خارجية مباشرة أو غير مباشرة، وهو الخيار الذي تتجه إليه معظم ان لم يكن كل الدول النامية ايضا، معنى هذا ان المخاطر التي يتضمنها هذا الانخراط سوف تتجسد بشكل ملموس في واقع المجتمعات العربية، ومن الاجدى ان ينصرف الجهد النظري والعملي في البحث عن وسائل تحييد او ابطال مفعول تلك المخاطر بدل استمرار العزف على اسطوانة شتم العولمة و «كشف» مخاطرها المكشوفة أصلاً والتي لاتحتاج الى ابداع خلاق لاعلامنا بها.

والواقع ان خيار الانفتاح على الاقتصاد العالمي يحمل فرصا وآليات لانعاش الاقصادات الوطنية جنبا إلى جنب مع المخاطر التي قد يجلبها. صحيح ان مثل هذا الخيار يجب ان يكون محط اجماع طني أولا، وفي سياق استراتيجية تنموية شاملة تستهدف أساسا التخفيف من مستويات الفقر، وردم الفجوة بين الطبقات، وتوسيع الطبقة الوسطى عوضا عن تعريضها للاندثار، وصحيح أيضا، على المستوى العربي، ان تبني خيار الانفتاح الاقتصادي كان بامكانه ان يكون اكثر فعالية لو تم على قاعدة التكامل الاقتصادي العربي كخطوة أولى.لكن، لا الاستراتيجيات التنموية الشاملة موجودة حقا، ولا التكامل الاقتصادي العربي حيا، وماهو موجود في ارض الواقع هو درجات متفاوتة من التعولم الاقتصادي الآحادي في كل بلد عربي لاتتناغم بالضرورة مع مصالح الغالبية من المواطنين، بل يتم لمصلحة شريحة ضيقة ومتنفذة يحميها الفساد وانظمة الحكم والادارة الفاسدة. وهذا الواقع الذي يجب ان تتم مواجهته ومحاولة استخدام الوسائل المحدودة التي يوفرها.



ومن الطبيعي ايضا ان تقع مسؤولية تخفيف الآثار السلبية للعولمة على الحكومات في المقام الأول باعتبار ان هذا الخيار هو خيارها الاقتصادي والسياسي. لكن هذا كله رغم صحته لايعفي التيارات السياسية المعارضة والنخب الشعبية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من نفس القدر من المسؤولية، ذاك أن التأثيرات سوف يتعرض لها المجتمع بأسره وليس الحكومة وحدها، واذا كان أمر هذا المجتمع يهم الأطراف غير الحكومية فإن عليها أن تتحرك أيضا. معنى هذا أن الاوطان التي تتعرض لمخاطر الخيارات الاقتصادية والمجتمعات التي قد تدفع أكلافا عالية هي اوطان ومجتمعات كل الأطراف، وليس فقط الحكومات والانظمة الموجهة لدفة السياسة والاقتصاد. وليس من الحكمة ولا من المصلحة الوطنية في شيء استمرار إدانة الخيارات الحكومية، على ما تستحقه من إدانة في أغلب الحالات، من دون تقديم بدائل عملية وواقعية وتقع ضمن دائرة الممكن وليس دائرة الشعار. فمثلا ليس هناك إبداع خلاق في القول بأن على الحكومات والدول العربية أن تتجه نحو التكامل الاقتصادي العربي بدل الانخراط غير الواعي في العولمة، ثم الاتكاء على وسائد راحة الضمير باعتبار ان الناقد المعني، مثقفا كان أم مختصا أم حركة سياسية، قد أدى واجبه الوطني و«كشف مخاطر العولمة» وقدم البديل الناجع! السؤال هو: ماذا يمكن أن يتخذ من سياسات على مستوى وطني تستجيب لتحديات العولمة الضاغطة الآن وليس غدا والتي تشتغل آثارها راهنا ولا تنتظر قيام التكامل الاقتصادي العربي حتى يخفف منها. الجواب على هذا السؤال يجب أن يأتي من طرفين، الاول هو الحكومات والانظمة الحاكمة، والثاني هو النخب السياسية غير المرتبطة بالانظمة والقطاع الخاص (بافتراض استقلاليته عن الدولة هو الآخر). الاسطر التالية تحاول اثارة بعض الافكار حول ما يمكن أن تقوم به الاطراف غير الحكومية في التخفيف من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية:

أولا: بناء رأي عام معني بتشجيع الاندماجات الاقتصادية على مستوى الصناعات المحلية بما يقوي من قدرتها على مواجهة السوق الدولي، ورفع كفاءة انتاجها لتنافس نظيراتها العالمية. وتقع مسؤولية تعزيز هذا التوجه من ناحية عملية على القطاع الخاص بشكل مباشر، يسانده تركيز الخطاب الإعلامي والسياسي العام والشعبي على الأهمية الوطنية لنتائج الاندماجات، وكذا تسليط الضوء على دور الحكومة في تسهيل وتشجيع هذا التوجه.

وليس ثمة حاجة لتكرار القول بأن السوق العالمي العملاق يبتلع صغار التجار والدول، وأنه من ضرورات البقاء التروع نحو الاندماجات الوطنية ثم الاقليمية.

خيار الانفتاح على العولمة الاقتصادية كان بإمكانه أن يكون أكثر فعالية لو تم على قاعدة التكامل الاقتصادي العربي كخطوة أولى

ثانيا: يقع على عاتق التيارات السياسية والشعبية مسؤولية القيام بحملات تشجيع الصناعات الوطنية، بالدعاية والاعلان، والمؤتمرات، وخطب المساجد وغيرها مما لا يخضع تحت وصاية الحكومات وبالتالي لا يمكن محاسبة أية حكومة او اتهامها به. ويجب ربط هذه الحملات بمخاطر تكدس البطالة المتوقعة جراء اندثار الصناعات الوطنية. أو تحول الطاقة العاملة الى أيدي رخيصة في مشروعات الاستثمار الاجنبي، بحيث تخرج عمليا من دورة الانتاج الوطني، ولا يعود مسار تطورها المهني والوظيفي خاضعا لاحتياجات الاقتصاد المحلى بقدر خضوعه لحاجات ومتطلبات المستثمر الأجنبي. ان القطاع الشعبي والحزبي يمكن ان يجعل من قضية تشجيع استهلاك الصناعات المحلية محط إجماع وطني بل ومساحة ترطيب للعلاقات والتصالح المتدرج مع الانظمة التي سوف تكون راضية عن مثل هذا التحرك.

ثالثا: التفكير في اللامفكر فيه، اي في صياغة علاقة تحالفية بين القطاعات الشعبية والحزبية من جهة وقطاعات رجال الصناعة المحلية المتضررين من العولمة الاقتصادية والنخب الاقتصادية المنتفعة منها. وهذا يتطلب مبادرات متواصلة في المقام الأول من قبل القطاع الخاص موجهة الى المجتمع وتحديدا في مجالات الخدمة الاجتماعية والمساهمة في مواجهة الفقر ومد يد العون ما أمكن للطبقات المسحوقة في الصحة والتعليم وتوفير المنح الدراسية وما شابه ذلك، بهدف تلميع صورة هذا القطاع عند الغالبية من الناس. فالواقع يشير الى ان ثمة شعورا من البغض الشعبي تجاه طبقة رجال الاعمال في المنطقة العربية، لاسباب مختلفة، يترتب عليه شعور بالتشفي ان تدهورت استثماراتهم. ومن دون التوسع في تناول الاسباب الكامنة خلف ذلك، للبقاء في الموضوع الرئيسي، فإن هناك حاجة الى إعادة تأهيل وطني للقطاع الخاص بحيث يشعر المجتمع بأن الدفاع عن هذا القطاع إنما هو دفاع عن مصالح الجميع وليس عن مصالح طبقة منسلخة عن الكتلة الاساسية للمجتمع ذات توجه اناني نفعي خالص. ويمكن هنا ان يقترح



تنظيم مؤتمرات موسعة تضم الشريحة الحزبية والسياسية والشعبية من جهة، وشريحة رجال الاعمال من جهة ثانية يكون هدفها البحث في وسائل مشتركة لمواجهة مخاطر الاقتصاد المعولم، وتعود بالفائدة على جميع الاطراف. ربما قال البعض ان هذا التفكير طوباوي مثالي يتجاهل حقيقة ان التحالف الراسخ بين القوى الاقتصادية والطبقات الحاكمة سوف يحول دون توجه تلك القوى نحو التعاون مع أي جهد غير حكومي موسع. وهذا التحفظ صحيح ومنطقي، لكن اذا حاولنا قصر أجندة التعاون المقترح على المجال الاقتصادي المحدد بتخفيف الأكلاف الاجتماعية والخسارات المتوقعة والمرافقة لعولمة الاقتصادات المحلية، وبالتالي تخفيف الأجندات السياسية ما أمكن وكذا طمأنة النظم الحاكمة، فإن مثل هذا التوجه قد يقلع.

رابعاً، مراقبة عمليات الخصخصة، وآليات التعاون الاقتصادي الخارجي، حتى تتم بشفافية كاملة وفضح سياسة المحسوبيات والتواطؤ مع كبار المسؤولين وسوى ذلك من ممارسات الفساد. فمن ناحية نظرية صرفة تؤدي الخصخصة الى نتائج سلبية وايجابية في آن معاً، (زيادة البطالة في مقابل انعاش الاقتصاد ورفع معدل الانتاجية). لكن ما يحدث في العالم العربي ان تطبيق الخصخصة يجلب النتائج السلبية المضمونة، لكنه لا يحقق الايجابيات المحتملة، أو على الاقل بالدرجة المفترضة نظريا. اهم الاسباب هي الفساد المستشري حول هذه العمليات، حيث يتم تحويل الخصخصة الى حصحصة (باستخدام تعبير د.علي الجرباوي واصفا ما يحدث في الاقتصاد الفلسطيني)، اي يتم توزيع القطاع العام الى حصص يستولي عليها المقربون وذوو الحظوة عند أنظمة الحكم. وبهذا تصبح المؤسسات التي تم تخصيصها اقطاعيات عائلية تدور في فلك الطبقة الحاكمة، وبالتالي بعيدة عن المحاسبة أولاً، ولا تنشط التنافس الاقتصادي الحر ثانيا. وما يفصله د.محمود عبدالفضيل في دراساته الأخيرة حول الفساد في الدول العربية خاصة في مجال التعامل مع الاقتصاد العالمي يقدم صورة قائمة حول الاثر التدميري حول الفساد في الدول العربية خاصة في مجال التعامل مع الاقتصاد العالمي يقدم صورة قائمة حول الاثر التدميري للفساد لجهة تعميق سلبيات العولمة الاقتصادية في بلداننا.

وتجربة دول شرق آسيا تشير الى ان آثار الازمة المالية ١٩٩٨ - ١٩٩٩ تفاوتت من بلد الى بلد بحسب مستوى إستشراء الفساد، فكانت أكثر تدميرا في أندونيسيا مثلاً من بقية المنطقة بسبب تجذر الفساد هناك الى مستويات سرطانية. وبالتالي، ومن دون الدفاع عن الخصخصة وكأنها البديل الأنجع، فإن غضب الكتاب المنصب على الخصخصة وسلبياتها، من دون تركيز النقد على آليات تطبيقها، فيه اندفاعات غير علمية وغيرموضوعية بدليل نجاح الخصخصة في كثير من دول العالم، المتقدم منها والنامي. لكن ليست النقطة هنا التوقف عند هذا الاختيار أو غيره واستحسانه أو نقده، بل دعوة الرأي العام للقيام بالمراقبة اللصيقة لما يحدث على هذه الجبهة لتعزيز ايجابيات أي خيار وإحباط سلبياته مهما كان. وهذا يتطلب انخراطا في التفاصيل، والمتابعة اليومية لما تقوم به الوزارات المعنية، والاتفاقات الموقعة وبنودها وغير ذلك.

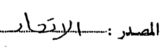
خامساً، إنشاء وتقوية جمعيات المجتمع المدني المعنية بمراقبة انعكاسات التحولات العالمية، الاقتصادية والسياسية، على المجتمعات المحلية، والبحث عن سبل تخفيف الآثار السلبية لتلك التحولات. ويجب ان تكون هذه الجمعيات ذات صبغة معولمة لناحية رصدها لما يحدث خارج الحدود وكيفية الاستفادة من تدفق المعلومات والآليات لصياغة مقترحات وقائية مسبقة. مثلاً، إنشاء وتقوية جمعيات حماية المستهلك وربطها بمثيلاتها في العالم والاستفادة من تجارب المنظمات المشابهة في الغرب. وتطوير دور هذه الجمعيات باتجاه معلوماتي علمي دقيق يستبق اي توجه قد يؤثر في صلب خيارات المستهلكين أو يضعف من قدرتهم الشرائية، أو يورطهم في أنماط استهلاكية لا يستطيعون مواكبتها.

سادساً، على المستوى النظري والفكري هناك ضرورة ملحة لأن ينتقل الخطاب العربي السياسي والتحريضي إزاء العولمة من مربع النقد، وكذا الشتيمة وكيل كل الصفات المدمرة والوحشية لها، الى مربع البحث الايجابي في أساليب وآليات التعامل معها. فمن ناحية أولى ما عاد هناك في العالم العربي، إن لم يكن في العالم كله، من يسلم بأن العولمة لا تنطوي على مخاطر حقيقية على الاقتصادات المحلية، وان على تلك الاقتصادات ايجاد افضل الاستراتيجيات للانخراط في العولمة بأقل الخسائر. ومن ناحية ثانية، لا يبدو أن هناك بديلا أمام الدول العربية في المدى القصير على الأقل عن الانخراط في العولمة، بل ان هذا ليس مطروحا للخيار وابتداء ذاك ان العولمة هي الواقع التاريخي الذي تحياه هذه الدول في جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية. وحتى لو كان الخيار مطروحا، فإن الواقع الراهن يشير الى ان سياسات الحكومات العربية، بل وحتى الاوضاع الشعبية في مجالات متعددة، هي في طور التعولم الواعي أو غير الواعي. معنى هذا ان الجهد الذهني المطلوب بإلحاح الآن هو في الاجابة على السؤال، كيف ننخرط في العولمة بأقل الخسائر وبأكثر المكاسب. ويكفي ما قد كتب من دراسات ومؤلفات لتثبت أن العولمة هي الصورة الجديدة للهيمنة الغربية في العالم، فذلك اصبح من تحصيل الحاصل وليس سرا تكشفه هذه المؤلفات، بل ان الكتاب الغربيين قد كفونا مؤونة هذا الاكتشاف منذ البداية وسطروا ذلك بالاحرف الكبيرة. وهذا يجب ان يضغط علينا للبحث عن سبل مواجهة هذا الواقع وليس مداومة التشاطر في توصيف ما هو واضح. وفي هذا السياق، يغدو من المطلوب تجاوز خطاب كيل الاتهامات للحكومات بتوريطنا في الانخراط في العولمة، ثم اقناع انفسنا باننا قمنا بالمسؤولية عندما شتمنا الطرف المسؤول عن وضعنا. فمثل هذا الموقف غير عملي وفيه قدر كبير من خداع النفس، لأن الناقد لن يجد هوامش فسيحة للمناورة فيما لو تبوأ هو موقع القيادة واضطر للموازنة بين خيارات احلاها مر.

---

* باحث عربي - كامبردج



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٨/٢٠٠٠

العولمة وشيوع الحروب المحدودة

الأمية، الجوع والحرب، الثلاثي المرعب الذي نراه ينتشر كاللهيب في افريقيا، بدرجة خاصة، ودول آسيا بشكل عام، فهذه الحروب تضرب الكونغو ومالي وأثيوبيا واريتريا وسيراليون والقائمة تطول مع الأيام، ويزداد عدد الضحايا والمعوقين والمقتلعين من أراضيهم، وتنتشر الأمراض حتى يقدر عدد المصابين بمرض الايدز في افريقيا وحدها ستة ملايين في نهاية العام، نحن نشهد اليوم عولمة الحرب، فرياح العولمة قد أدت الى تشظي الدول الوطنية وانتعاش الطائفية والاثنية.

سمة الحروب المحدودة التي نشهدها اليوم في القارتين الافريقية والآسيوية انها تشمل السكان المدنيين، ولعل المدنيين هم ضحاياها بالدرجة الأولى، خاصة النساء والاطفال والرجال المسنين، تبين دراسة حديثة بان الدول المتقدمة تسوق الاسلحة الصغيرة وتشجع بذلك الحروب المحدودة والتي تزايد عددها من ١٠٠ حرب عام ١٩٩٠ الى حوالي ٢٠٠ حرب في العقد الماضي، والمبيعات المشروعة لشركات السلاح من الاسلحة الصغيرة يتراوح ما بين ٧ - ١٠ مليارات دولار أما المبيعات في السوق السوداء فتتراوح ما بين ٢-٣ مليارات سنويا، وتشكل هذه المبالغ حوالي ١٠ - ١٣ بالمائة من اجمالي مبيعات السلاح والتي تبلغ ٨٥٠ مليار دولار.

اكثر انواع الاسلحة الخفيفة مبيعا وانتشارا في الحروب المحدودة، هي البنادق، أما اهم الدول التي تبيع الاسلحة الخفيفة الى الدول النامية فهي بلجيكا والبرازيل وبلغاريا وفرنسا واسرائيل وايطاليا واميركا وروسيا وجنوب افريقيا وانجلترا.

الدول الصانعة للسلاح، وأكثرها دول غربية، تصدر الموت الى افريقيا، ولا تظهر أعداد وكمية الاسلحة التي تصدرها شركات السلاح الغربية الى الدول النامية لتستنزف ثرواتها ولتحولها الى بلدان تضم المعاقين والمرضى والأميين، أجهزة الدعاية الغربية لا تبين لنا المسؤول عن هذه الحروب التي تحرق بنيرانها الملايين من سكان افريقيا الاميين والجياع ولكنها تنقل لنا صورا عن هيئات الاغاثة والجمعيات التبشيرية الغربية التي تنقل كميات صغيرة من الغذاء والدواء لا تغني ولا تسمن من جوع.

الدول المتقدمة تشن حربا على كل من ينتهك حقوق الانسان، ولكنها لا تفعل شيئاً أمام تجار السلاح، بل العكس هو الصحيح، لأن العديد من الدول الكبرى والمتقدمة تعارض وضع أية قيود على تجارة الموت، كما يعارض عملية منع تصدير الاسلحة العديد من الزعماء السياسيين في الدول النامية والذين يستفيدون من هذه الحروب ومن تجارة المخدرات لزيادة رصيدهم في البنوك الغربية، دون أن يكون لهم أي ادراك لمصلحة البلد الذين ينتمون اليه جغرافيا فقط.

لقد قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على شركات السجائر باعتبار التدخين يسبب السرطان علاوة على أمراض أخرى، وتم تغريم هذه الشركات مبالغ تزيد عن ٧ مليارات دولار تصرف على بحوث السرطان ولعلاج الامراض التي اصيب بها مدخنو السجائر في اميركا، علما بان هؤلاء قاموا بالتدخين برغبتهم وارادتهم الخاصة، ولنأخذ نفس هذا الاتجاه ونتساءل الا يحق للدول النامية تغريم شركات السلاح مبالغ يمكن أن تستخدم من أجل معالجة المعاقين نتيجة الحروب، ولمساعدة هذه الشعوب في التنمية التي تنقلها من الامراض والجوع والحروب، أليس من واجب الدول القائمة على رأس النظام الدولي منع تصدير الاسلحة التي تستخدم في الحروب المحدودة؟ إن دعوة الدول الكبرى لسيادة عقلية السلام والديموقراطية وحقوق الانسان تتعارض تماما مع سماحها بنمو صناعة السلاح وإسناد زعماء في العالم الثالث لا يرون في الحرب الا تجارة تزيد من ثرواتهم على حساب شعوبهم.

د. سلمان رشيد سلمان



اختراق لثقافتهم وقيمهم وتقاليدهم

العولمة فى عيون الفرنسيين

ورثت فرنسا عداءها الحالى لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الحقبة الديجولية.. وينقل المحللون عن شارل ديجول قوله يوما ما أنه يأمل أن يعقم قناطير الذهب المقنطرة التى تحتفظ بها الولايات المتحدة فى قلعة نوكس حيث يقبع غطاء للدولار الامريكى.. ولم يفصح ديجول وقتها عن السبيل الذى يعتزم سلوكه لتحقيق أمنيته هذه.

ومهما يكن من أمر فقد حدث فعلا أن فقد هذا الرصيد قيمته كغطاء نقدى.. حدث هذا عندما قررت الولايات المتحدة تحت ضربات مطرقة قوى العرض والطلب «تعويم» الدولار الامريكى فى سبتمبر 1970.

انتقلت فى هذه الايام عدوى كراهية فرنسا لسياسة امريكا الخارجية إلى مجال العولمة «النزعة اكونية».. ومن مظاهر ذلك أن واحدا من مربى الأغنام الفرنسيين سافر على رأس وفد مكون من أربعمائة عضو إلى اجتماع منظمة التجارة الدولية الذى عقد العام الماضى فى مدينة سياتل.. وحمل جوزيه بوفيه «مربى الاغنام» فى أغسطس 1999 حملة شعواء ضد محلات ماكدونالدز رمز وجود الحضارة الامريكية كبداية للسيطرة على بلاد العالم التى تنزل عليها.

ويعتقد المحللون الامريكيون أن فرنسا استطاعت أن تنقل دائرة الكراهية من مجال قضية الحرية قبالة الحماية الجمركية إلى ميدان أوسع هو: «العولمة الانجلوساكسونية» قبالة الحفاظ على القيم القومية الفرنسية.. وإذا كانت هذه الحركة قوية فإنها تأخذ دورا أقوى لا يؤثر ولا ريب فى حركة التكامل الاقتصادى الأوروبى فحسب، بل فى مناهضة العولمة على الصعيد الدولى.

وفى ظل النقاش الذى ظل دائرا حول حرية التبادل التجارى بين الدول محصورا فى نطاق الرسوم الجمركية ونظام الحصص وحظر الاستيراد، كان من اليسير إدراك ظهور استراتيجية السياسة التجارية ذات الطبيعة الاقتصادية تتناول العمالة والأسعار والمصالح المشتركة للدول وما إلى ذلك من القضايا الاقتصادية البحتة.. ومع قرارات دورة أوروجواى خاتمة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، انحسرت قضيه هذه القيود إلى المؤخرة وحلت محلها قضايا جديدة تمثل بعض الخدمات والملكية الفكرية وحتى السياسيات للحلية متضمنة الأمن الغذائى وإجراءات الحفاظ على البيئة وقوانين العمل.

وعلى هذا النحو انتقل نطاق المضاربين من التجارة إلى قضايا العولمة مثل البيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان بعد أن كان كل ذلك محصورا بصورة محدودة فى أصحاب المصالح.. ومن هذا المنطلق استمدت المقاومة الفرنسية قوتها فى مجال مناهضة العولمة التى أخذت طابع مقاومة «العولمة الانجلوساكسونية».

الواقع أن السياسة الخارجية الفرنسية الديجولية حاولت بعد الحرب العالمية الثانية أن تضفى على دور فرنسا فى الساحة الدولية طابعا متميزا جعلها بطل الطريق الثالث بين القوتين العظميين فى ذلك الوقت.. وفى فترة حكم ميتران اتجهت فرنسا ناحية الاتحاد الأوروبى محتمية بقوته الاقتصادية فى تأكيد ذلك المنحى الذى اتجهت من خلاله إلى أن تصبح زعيمة مناهضة العولمة معلنة بذلك أنها الأمينة على مصالح البلاد الفقيرة.. وفى ذلك حاولت فرنسا ان تثبت أن التفاوت بين الدول الأكثر فقرا وبين الدول الغنية جاء وليد العولمة.

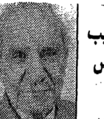
وفى هذا النطاق لابد من أن نؤكد ما عرف عن عداء الثقافة الفرنسية لنزوع أمريكا لفرض سيطرتها.. وإذا كان هذا الإحساس بالعداء جاء وليدا لإحساس فرنسا باعتمادها على الولايات المتحدة فى الحربين العالميتين، فإن من العوامل التى عملت على إحيائه مؤخرا موقف الولايات المتحدة فى النزاع بينها وبين فرنسا خاصة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. صليب بطرس

والاتحاد الأوروبي عامة في قضية ما عرف بحرب الموز والنزاع الخاص بلحوم البقر.

وإذا كانت فرنسا قد عمدت إلى إدانة العولمة، فإنما يعزى ذلك إلى أنها تهدد أساس العظمة الفرنسية: تفرد الثقافة الفرنسية.. وتركزت هذه الإدانة مع نهاية دورة أوروجواي في المواد الثقافية مثل الأفلام السينمائية والموسيقى وبرامج التليفزيون.. وساد المجتمع الفرنسي اعتقاد بأن منظمة التجارة الدولية هي الأداة المسخرة لفرض نموذج الحياة الأمريكية على الناس: الوجبات السريعة والهامبورجر والكساء غير الأنيق.. وكلها مظاهر تقوض من وجهة النظر الفرنسية، مظاهر ثقافة الفلاسفة الرفيعة.

ويعتقد بعض المحللين أن التركيز على الطعام في هذا المجال يشكل ركيزة العداء للعولمة.. وفي اعتقاد جريدة لوموند الوقور، فإن علامة محلات ماكدونالدز التي أخذت على عاتقها فرض الهيمنة التجارية الأمريكية سعيا وراء الإضرار بالمنتجات الزراعية الفرنسية فخر الثقافة والشخصية الفرنسية.. هذه العلامة تعتبر بديل العلم الأمريكي.. ويضاف إلى ذلك ما ينادي به البعض من الهيمنة الأمريكية في مجال التجارة ومجال هندسة الجينات.

ويخشى النقاد أيضا من تأثير العولمة على مكانة اللغة الفرنسية بوصفها واحدة من أهم مكونات عناصر الشخصية الفرنسية.. ومنذ عدة عقود مضت وفرنسا تحاول إيقاف حركة انحسار استخدام اللغة على المستوى العالمي من خلال الحركة الفرانكوفونية التي تعني خارج فرنسا نشر تعليم اللغة وتشجيع تبادل البرامج الثقافية ونشر تقاليد الثقافة الفرانكوفونية.. وتعني هذه النزعة - فيما تعنيه - الدفاع عن اللغة الفرنسية واحدة من قلاعها العريقة: الدبلوماسية العالمية.. ذهب التعصب الفرنسي للغة إلى بعيد عندما حرمت الحكومة الفرنسية على العاملين فيها استخدام بعض العبارات والمفردات الحديثة التي انتشر استخدامها بالانجليزية على نطاق واسع ومنها E - Mail العنوان الالكتروني وفرضت الحكومة بديلا عنه عبارة فرنسية: رسالة الكترونية Un Message Electronique.. كما حظرت على هؤلاء الموظفين استخدام عبارة Start Up «فتح الانترنت - أو إدارة أي جهاز الكتروني» وفرضت بدلا منها عبارة فرنسية Une Jeune Posse حدث هذا في مارس الفائت فقط بناء على اقتراح لجنة شكلت لهذا الغرض.. ولكن فرنسا ولا ريب تخسر المعركة أمام 1.6 مليار نسمة يتكلمون اللغة الانجليزية على مستوى العالم.. والمعروف أن هذه اللغة تسود الآن دوائر المال والأعمال.. وأهم من ذلك فإنها لغة التخاطب من خلال الانترنت.

وإذا كانت مقاومة فرنسا للعولمة تستند إلى الجانب الثقافي، فإن للسياسة والاقتصاد دورا يؤدي في هذا المجال.. وظهر ذلك واضحا بعد قرارين اتخذتهما منظمة التجارة العالمية ضد الاتحاد الأوروبي: أحدهما أن استخدام الرخصة التي جاءت في معاهدة لومي في مجال الموز المستورد من المستعمرات الافريقية ومستعمرات البحر الكاريبي يعتبر إجراء تفضيليا يتيح للولايات المتحدة فرض عقوبات انتقامية ضد سلع أوروبية بذاتها إلى أن ينصاع للنظام المتبع في تبادل الموز إلى ما تفرضه المنظمة من قواعد.

والقرار الآخر الذي صدر عن منظمة التجارة العالمية قضى أن الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على استيراد اللحوم الامريكية المعالجة بالهرمون يعتبر من الإجراءات الحمائية ما دامت لم تقدم أدلة علمية يثبت منها أن تلك اللحوم تصيب المستهلك بأضرار.. ومن ثم أباح هذا القرار للولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات الانتقامية ضد بعض المنتجات الأوروبية.. وفي فرنسا اعتبر أن هذين القرارين دليل واضح على أن العولمة تفضل المصالح المالية والتجارية على اعتبارات سلامة المستهلك والاستقرار السياسي الدولي والاعتبارات الإنسانية.

ليس هذا فحسب للكثير من الفرنسيين الذين أخذوا هذين القرارين على أنهما يشكلان مساسا بالسيادة الفرنسية وبأساس الديمقراطية وعبرت عن ذلك مجلة لوموند ديبلوماتيك الشهرية بقولها: إن هذه الردة المفاجئة من جانب منظمة التجارة العالمية تحمل بين طياتها انتهاكا فاضحا لحرية الإرادة الشعبية وكرامتها.. ويستند في ذلك الرأي العام الفرنسي إلى معاهدة ماستريخت التي أقرت في استفتاء عام 1992 وإلى فشل معاهدة الاستثمار متعددة الأطراف لسنة 1998 وإلى خيبة الأمل التي أصابت منظمة التجارة العالمية في اجتماع سياتل مؤخرا سنة 1999.

والواقع أن الفرنسيين يرون فيما أقدمت عليه منظمة التجارة العالمية أن العولمة تحمل بين طياتها تهديدا صريحا لقلعة السياسة الفرنسية المتمثلة في نظرتهم لحكومتهم باعتبارها القيادة السياسية والدعامة الاقتصادية.. وبهذه المثابة تفضي العولمة إلى إضعاف الدولة عندما تتنازل عن بعض مسئولياتها.. وبالإضافة إلى ذلك فإن العولمة تدعم النزعة الفردية الأمريكية وتناصر أسلوب الديمقراطية الأمريكية وتعمل على نشره كما تؤدي إلى نصرته على المبادئ الفرنسية: النزعة الجمهورية والنزعة للاقتصاد الموجه.. وردود الأفعال الفرنسية ضد العولمة إنما تمثل مقاومة تسليم القيم والتقاليد الفرنسية لنظام أجنبي عن قيمها السياسية والثقافية.



هذا هو موقف فرنسا إزاء العولمة.. إنه موقف مستمد من خشيتها على الثقافة والقيم والعادات الفرنسية مع أنها الأقرب إلى الغرب.. أما أصحاب الحضارة الفرعونية العريقة التى ترجع إلى خمسة آلاف عام قبل الميلاد وقفوا حتى الآن يتفرجون.. ولم يصلوا بعد إلى رأى محدد يستند إلى هذا الماضى العريق ويحميه من الغزو الثقافى الامريكى.

والادهى أن المسئولين بما تحت أيديهم من وسائل الإعلام المؤثرة يساعدون بإيجابية وبسرعة فى أن تأخذ الثقافة الامريكية بفروعها المختلفة مكانها فى الحياة المصرية وبسرعة من خلال هذه الوسائل خاصة التليفزيون الملون صاحب التأثير على عقول الاجيال الناشئة الشابة.. مازال البعض يتكلم عن السوق العربية المشتركة والتكامل العربى بعد أن اضاعت هذه الامة خمسين عاما فى كلام أشبه ما يكون «للدردشة» عن قضايا سبقنا فيها غيرنا بكثير.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/٢٠٠٠

حقائق

لاشك في ان العولمة في مجال الإعلام هي من أخطر وجوه العولمة، وهي الوجه البارز والظاهر منها. بل يمكن القول إن الاعلام هو رسول العولمة والمبشر بها والداعي إليها.

وخطورة العولمة الإعلامية، انها تعكس الاختلال القائم بين العالم المتقدم والعالم الثالث، وبين الذين يملكون القدرة على الإرسال والبث، والذين لايملكون إلا أن يكونوا متلقين ومستهدفين بهذا الإرسال، وذاك البث. وقد يقول قائل إن شبكة الإنترنت ذات طبيعة ديمقراطية، لأنها متاحة امام الجميع، ولا توجد قيود على استخدامها، ولكن هذا كلام مردود عليه، لأن الأغلبية الكاسحة من مئات الملايين من سكان العالم الثالث مازالوا يكافحون من أجل الحصول على ضروريات الحياة البسيطة، من كهرباء للإضاءة إلى مياه نقية للشرب، إلى صرف صحي، إلى خدمات طبية وقائية وعلاجية أولية ضد الأوبئة والأمراض البيئية المنتشرة في هذه الدول الفقيرة، فمن الطبيعي الا تتمكن الأغلبية الكاسحة من ابناء هذه الدول من الوصول إلى شبكة الإنترنت، واستخدامها. على هذا الأساس فإن شبكة الإنترنت يسري عليها مايسري على سائر أدوات الإعلام الدولية، من اختلال وعدم تكافؤ يجعلان هذه الأدوات متاحة بصورة أكبر في يد الدول القوية بمصالحها وطموحاتها وثقافاتها، وتظل قدرة الدول النامية في هذا المجال محدودة جدا، إذا ما قورنت بقدرات الدول المتقدمة.

والدليل على ذلك، ماحدث في اثناء أزمة الأسواق الآسيوية عام ١٩٩٧، إذ ذهبت وسائل الإعلام الغربية تحمل مسئولية الأزمة للدول الآسيوية نفسها، بادعاء وجود فساد، وبادعاء وجود أخطاء في إدارة هذه الأسواق من جانب الدول الآسيوية نفسها، بينما كان الإعلام الآسيوي يذهب إلى القول إن الدول الغربية تتحمل المسئولية، لأنها لاتريد للتجربة الآسيوية ان تنجح، ولأن المضاربين والمستثمرين الغربيين يتحركون بدوافع تخدم اولا وآخرا مصالحهم الضيقة، بل ذهب الإعلام الآسيوي إلى حد القول إن هذه الأزمة ليست إلا تعبيرا عن هجمة جديدة للإمبريالية الغربية

والحقيقة، أن أزمة الأسواق الآسيوية كانت الحدث الأكبر الذي لفت انتباه الدنيا إلى الجوانب الخطيرة للعولمة، وأكد للجميع أنها ليست حلا سحريا لمشكلات العالم المعاصر، كما يروج لها البعض.

وللحديث بقية..

إبراهيم نافع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٠

العرب والعولمة:
تقليص المخاطر وتعظيم الفرص

٤

فرص التأثير الثقافي العكسي أو المتبادل

بدلا من ثقافة الكهف.. أو الجينز

.. أو المطبخ الأسيوى

المخاوف من فرض الواحدية الثقافية، في ظروف العولمة، من أبرز مشاهد فزع المثقفين في مجتمعات الجنوب. ومن بينهم المثقفون العرب، رفضا «للذوبان» أو «الضياع».

ومقال اليوم يناقش هذه المخاوف. لكن ذلك، من وجهة نظر الكاتب، لا يبرر الاتجاه الى العزلة أو الحياة في كهف ثقافي. فعولمة المنافسة تؤدى الى تسريع التحولات الثقافية وتوسيع فضائها. لكن تدفق رسائلها لا يسير في اتجاه واحد. لافتا الانتباه الى أن لدى العرب قيم وابداعات قابلة للنفاذ بسهولة الى العالم، إنما يحتاج نقلها الى ابداع بمقاييس أداء متطورة. وهذا ما ينقص العرب، وما يعني توافر فرص التأثير الثقافية العكسي أو المتبادل/.

ويواصل «الحوار القومي» نشر اجتهادات أصحاب الرأى، في موضوع العرب والعولمة، من زاوية الاختيارات المتاحة للاستفادة من فرص العولمة وتقليل مخاطرها □

العولمة الثقافية، هي النظر للعالم كله كفضاء واحد، يتحرك فيه راس المال والسلع والخدمات والمعارف الفنية بحرية، او هي توسيع مجال المنافسة الاقتصادية، على قاعدة السوق الرأسمالية، ليصبح هذا المجال العالم كله، أو هي تمكين الركب الرأسمالي - التكنولوجي المتطور، من الهيمنة على حركة الموارد على الصعيد العالمي.

ولكن ماذا عن مفهوم للعولمة الثقافية الذى يقوم على فرض التجانس والواحدية الثقافية؟ او «تغريب» العالم، بمعنى فرض الثقافة الغربية على جميع النظم الثقافية الأخرى أو تدمير هذه الأخيرة؟

الواقع ان العولمة الاقتصادية ذاتها لا تعني فرض التجانس. بل إنها تقوم تحديدا على توظيف الفوارق في الأسعار، ونظم تعبئة العمل، وأساليب الادارة، وهذا هو ما تفعله الشركات متعددة الجنسية او عابرة القومية تحديدا. وتمثل فوارق الثقافات، باعتبارها بعدا مهما في العملية الانتاجية، واحدا من المداخل التي يفيد منها راس المال، ومن المستبعد للغاية ان يقوم رأس المال، او حتى أعتى الشركات متعددة الجنسية، بالعبث بالثقافات المختلفة او محاولة تدميرها، على نحو

مباشر على الأقل.

غير أن مجرد الانتقال الى اسلوب انتاج رأسمالي، وتحويل الفلاح الى عامل أو التوسع فى التعليم النظامى الحديث سواء لتخريج موظفين أو لإنتاج علماء، يحدث بالضرورة تحولا ثقافيا عميقا. وتدفع عولمة المنافسة الاقتصادية الى مزيد من عمليات الانتقال هذه. وهو ما يؤدى بالضرورة الى تسريع التحولات الثقافية، أو على الأقل مضاعفة التوترات بين ما يفرضه الانتقال الى الاقتصاد الرأسمالى الحديث من آثار ثقافية وما بقى من الموروث الثقافى التقليدى والمنحدر الذى رافق الرحلة الحضارية الطويلة لشتى المجتمعات. ومن زاوية الناتج المحدد لهذه العمليات، فإن ما يحدث هو أن يفقد النظام الثقافى السائد فى بلد أو منطقة ما.. تكامله النسبى الداخلى، ويتعرض لتفكك سريع، وتختلف المجتمعات فى قدرتها على اتمام عملية إعادة التركيب اللازمة لنظامها أو مركبها الثقافى لكى تضع حدا للتصدعات والتوترات الأشد عصفا بتكامل الشخصية الانسانية. الفردية والجماعية.

ولو كانت هناك عملية عولمة ثقافية حقا، فهى تعنى توسيع الفضاء المتاح لتحرك الوسائل والمؤثرات الثقافية عبر الحدود. ويتم هذا التوسع عبر قنوات عديدة، بعضها قديم، وبعضها مستحدث. ولكن ما يميز تلك القنوات جميعا هو أنها صارت مزودة بقوة التكنولوجيا الحديثة، إن هذه العملية تشتمل، بل وتقوم بصورة أساسية، على عدم مساواة مزدوجة. فالرسائل الثقافية المنقولة من الشمال الى الجنوب، أو من الغرب الى الشرق، تستطيع أن تستند على قوة المركز الراسمالى - التكنولوجى المهيمن عالميا. وهى بالتالى تستطيع أن تنفذ الى العالم كله، وتستطيع الاطمئنان الى فرصة افضل للظفر فى المنافسة بين بعض مكونات الحياة الثقافية. ورغم ذلك فإنه لا يمكن، ولم يعد صحيحا، أن الرسائل الثقافية تتدفق فى اتجاه واحد، وهو ما يمكن أن ندلل عليه باستعراض مختلف قنوات التدفق الثقافى.

د. محمد السيد سعيد

ان اكثر القنوات عتاقة وتأثيرا هى حركة الناس: أى الهجرة عبر الحدود. وبينما كانت الهجرة من الشمال للجنوب اكثر قوة فى الماضى، فقد أصبحت الهجرة من الجنوب الى الشمال هى مركز الثقل الحقيقى فى التحركات السكانية الجماهيرية، ورغم أن الهجرة تتيح للنظم الاقتصادية - الاجتماعية الأكثر تطورا فرصة استيعاب قطاع أكبر فى فضائها الثقافى، فان التأثير فى الاتجاه المعاكس قد لا يقل أهمية، وإن كان بالطبع أقل لفتا للانظار. وأذا كان البعض يعتقد أن العولمة هى فرض الكوكاكولا والجينز، فيكفى أن نلفت الانظار للاتجاه المضاد، الى شيوع المطبخ الصينى والهندى والمكسيكى ومختلف المطابخ الآسيوية فى الشمال، بحيث غيرت جذريا مفهوم الطعام وتقليد المأكل فى الغرب، ويصدق ذلك ايضا على عناصر عديدة للثقافة مثل الموسيقى والألعاب، بل وحتى الأديان والتقاليد الدينية. ويمكننا، رغم عدم توافر الاحصاءات، التأكد من أن التقاليد الدينية الشرقية قد نفذت الى العالم الغربى بالقدر نفسه - إن لم يكن أكثر - من نفاذ التقاليد الدينية فى الغرب الى العالم الشرقى.

وعلى العكس من ذلك، جاءت نتائج نفاذ أسلوب الانتاج الرأسمالى وما يرتبط به من تكنولوجيا ومعارف الى العالم القديم والمجتمعات غير الغربية، والواقع أن تلك النتائج لم تصل أبدا الى مستوى تعميم الأنساق الثقافية التكنولوجيا

ورأس المال، حتى فى مرحلة التدويل والعولمة. ولكن ما لا شك فيه أن عملية تأثر وتفكيك وتحويل واسعة قد تمت، وجاء هذا التأثير أحادى الاتجاه لمدة طويلة، ولا يزال كذلك بالنسبة لغالبية المجتمعات المستقلة. ولكن شيئا ما قد يحدث فيغير المعادلة الى حد بعيد.

إذ استطاع عدد لا يزال محدودا من المجتمعات، من فكفكة عناصر العلاقات الانتاجية المعروفة فى ظل الرأسمالية المتطورة واعادة تكوينها ثقافيا ومؤسساتيا بحيث أبدع شكلا جديدا، صار قادرا على غزو الفضاء الثقافى - الاقتصادى فى الغرب نفسه، فمفهوم الشركة اليابانية مثلا صار شديد الشعبية فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وأصبح قادرا على الحلول محل النمط الغربى من الشركات، وإذا تصورنا استمرار هذه العملية وتوسعها وتنوعها سوف يصير من الممكن «غزو» الغرب ثقافيا.

وثمة قطاع غير مميز من تلك العمليات الثقافية - الاقتصادية صار يحتل مكانة متميزة فى الاقتصاد الحديث، وهو قطاع الصناعات الثقافية، وهى تضم كافة عمليات نقل الابداع الى الأسواق التى تطلبها عبر وسائط تكنولوجية متطورة . ولاشك أن هذه الصناعة فى الغرب مازالت أكثر قدرة بكثير على النفاذ الى أسواق العالم الثالث والتأثير فى ثقافتها، ولكن لا شيء يمنع من حيث المبدأ تمكين مجتمعات عديدة فى العالم الثالث من تصدير ابداعاته الى الغرب بالطريقة نفسها ، أو بطرق مبدعة وجديدة، وقد تمكن الفيلم الهندى فى عقد الستينات من انتزاع سوق لذاته فى الغرب، ونجحت هونج كونج وتايوان ودول أخرى فى اتباع هذا النموذج بنجاح أكبر فى التسعينات. ويمكن للحرف الخشبية فى إفريقيا، وللموسيقى الشرقية، والابداع الأدبى والفنى فى مصر أن يحقق اختراقات مهمة فى الأسواق الغربية، وثمة قناة مستحدثة تماما فى نقل الخطاب الثقافى عبر الحدود، وهو الاعلام المرئى والمسموع، وبصفة خاصة محطات التلفاز الفضائية التى انتزعت لنفسها تطبيق مبدأ السماوات المفتوحة، وتحظى هذه الظاهرة باهتمام خاص، وتشتمل على مبالغات مغرقة فى التطرف. فالواقع أن مزيجا من حاجز اللغة والتأقلم الفعال قاد الى إضعاف التأثير الثقافى المباشر لهذه الظاهرة، وفى العالم العربى مثلا انصرف أكثر الناس عن محطات عملاقة مثل الـ C.N.N و B.B.C



المصـــدر : الأهــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٣٠/٨/٢٠٠٠

وانعطفـــوا لمشـــاهدة القنوات الفضائية العربية التى تقدم مادة اكثـر تنوعا وأكثـر قـربا من ذوق واهتـمـام المشـاهد العـربي، ومن خـلال مسـتويات أداء فنيـة لا تقل كثيرا عما تقدمه المحطات الغربية.

وفى ميادين شتى للتفاعل الثقافى ، بدءا من السـيـاسـة مـرورا بالاقـتـصـاد وذهابا الى اكـثـر الممارسات التصاقا بالمعتقدات، هناك فرص حقيقية للتأثير العكسى أو المتـبـادل. بل إن هناك قطاعـا متزايد الاتساع فى المجتمعات الغـربيـة صـار يقـبل على تذوق الثقافات غير الغربية أو على الأقل احترام حقها فى التعبير الحر عن نفسها ويمثل ما نسميه المجتمع المدنى العالمى البازغ فضاء واسعا للممارسة الثقافية – المدنية – الاجتماعية لمثقفى العالم الثالث. لقد كان هذا المجتمع هو الذى خاض المعركة فى سياتل وواشنطن ضد منظمة التجارة العالمية، وهو الذى يستقبل استقبالا حسنا المأكولات الأمـريكيـة اللاتينيـة، والحـرف الخشبية الافريقية والعاب الأطفال الآسيوية وحتى الأديان الشرقية.

تبقى بالطبع علاقة عدم مساواة تسـتند فـيـمـا تسـتند على القـوة السياسية والقدرة الانتاجية الفذة للغـرب. ولكن وجـود تلك العـلاقـة لايبرر العودة الى العزلة أو اختيار الحيـاة فى كـهف ثقـافى منفـصم الصلة بالعـالم. ويجب أن ننطلق ايضـا من رفض الذوبان او الاذعان او الخضـوع والامـلاء او الضـيـاع الثقافي.ولكننا لسنا مضطرين بالمرة لاتخاذ اى من الموقفين المتطرفين، ولابد ان ندرك أن «الطالبـانيـة الثقافية» (من حركة الطالبان) ليست هى الاستجابة الفضلى، بل إنها الطريق المؤكد الى الدمار الذاتى.

إن لدينا قيما وابداعات ثقافية رائعة وقابلة للنفاذ بسهولة تامة الى كـافـة ارجـاء العـالم، بما فى ذلك الغرب. ولكن نقلها الى هناك يحتاج الى إبداع والى مـقـاييس أداء متطورة. وهذا هو ما ينقصنا بكل تاكيد□

[كاتب هذا المقال، نائب مدير مـركـز الدراسـات السـياسـية والاستراتيجية بالاهرام]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣١ / ٨ / ٢٠٠٠

.. نحو سياسة فرنسية لـ«عولمة» الاتحاد الأوروبى!

د. سعيد اللاوندى

الطموح الفرنسى الذى لم يعد خافيا على احد هو ان تتمكن (أوروبا العظمى) من ترسيخ «صورتها» و«واقعها» فى الأذهان كقطب.. إن لم يكن مناوئا تماما للهيمنة الأمريكية، فإنه يكون على الأقل موجودا، ومؤثرا، ولابد من عمل ألف حساب له..

وربما لهذا السبب دون غيره، تهتم الأوساط الأوروبية هذه المرة برئاسة فرنسا الدورية للاتحاد الأوروبى (فى الفترة من أول يوليو حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠) وتعتبرها (نقطة مفصلية) فى تاريخ الاتحاد يختلف ما يليها عما سبقها.

والحق أن فرنسا نفسها لم تنكر أنها بدأت رئاستها للاتحاد «بنية» معقودة سلفا لتحقيق (قفزة نوعية) فى أداء مؤسسات الاتحاد الأوروبى

فزمن دبلوماسية الخطوات الصغيرة التى وضعها (مونيه) أحد كبار الآباء المؤسسين لأوروبا، قد ولى وانتهى أو بالأحرى، آن أوان انتهائه لتحل محله دبلوماسية (السرعات المختلفة) انطلاقا من جملة من القناعات منها أن أوروبا العظمى مشروع اكبر من مجرد إطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو).. ومنها أيضا ان (أوروبا الغد) ستأتى ومعها الإجابات المقنعة لجميع المشكلات المطروحة اليوم وعلى رأسها مشكلة الفقر، والبطالة (١٨ مليون عاطل فى أوروبا، و٥٥ مليونا يعيشون تحت خط الفقر!).

وتؤمن فرنسا - فى الوقت نفسه - بأن الصورة المأمولة للاتحاد الأوروبى لم تتحقق بعد، ومتى تم فإن أى نقد يتعلق بكفاءة أو شفافية المؤسسات هو نقد مردود عليه.

وفى إطار هذا التحمس الفرنسى اللامحدود للوحدة الأوروبية، عرض ليونيل جوسبان رئيس الوزراء الفرنسى، ربما لأول مرة، خطته الرامية إلى تطوير وإصلاح مؤسسات الاتحاد، على الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) وطرح بقوة الملفات الخاصة بعملية التصويت، والشفافية، وتوسيع الاتحاد.. فقاعدة التصويت - على سبيل المثال - يلزمها إعادة تصحيح، ومناقشة مبدأ التعامل مع الدول على قدم المساواة بينما تختلف، هى فى الأصل - من حيث الإسهامات أو الثقل السياسى أو المالى - فى مسيرة الاتحاد..

إما مبدأ توسيع الاتحاد فهو مبدأ ليس بوسع أحد - على حد تعبير هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا - رفضه أو إجهاضه لأن دول أوروبا الشرقية ترتوى من نبع القيم الأوروبية نفسه ومن ثم لها نفس طموحات وتطلعات سكان أوروبا الغربية.. (ولِم لا.. أليس الأصل واحدا).

وتدرك فرنسا أن هذا التوسيع الذى يجب أن يتم تسريع مفاوضاته، سوف يؤدى حتما إلى إصلاح جذرى عاجل لمؤسسات الاتحاد كى تستوعب الزيادة المرتقبة فى أعضاء الاتحاد (من ١٥ إلى ٢٥ وربما ٣٠ عضوا).. وتفسح فرنسا مكانا رحبا للجوانب الاجتماعية للمواطن الأوروبى اقتناعا منها بأن (أوروبا الغد) هى أوروبا الاجتماعية بالدرجة الأولى، وهو ما كان الح إليه سابقا شيخ الاشتراكيين الفرنسيين الراحل فرانسوا ميتران..

جانب من الطموح الفرنسى - أوروبيا - ينصرف إلى أن يكون لأوروبا العظمى دور بارز فى عدد من المناطق الساخنة مثل منطقة الشرق الأوسط. فالسلام بما يعنيه من استقرار الأوضاع فى جنوب المتوسط هو شأن أوروبى محض، ومن الطبيعى أن تكون أوروبا شريكا، وليس متفرجا! ولئن كانت ظروف معينة جعلت أوروبا قبل سنوات تكتفى بمهمة تسديد الحساب.. لمصلحة القرار الأمريكى.. فلقد حان الوقت الذى يجب أن تتمرد فيه أوروبا على هذا «الدور الضيق».. لتحتل مكانها المتقدم، وتقوم بدور مكمل وإيجابى للدور الأمريكى حتى لا نقول دور (المنافس) الذى قد يثير حتما حفيظة البعض ويجلب القلاقل..

وترسم فرنسا بدقة هذا الدور الأوروبى تأسيسا على رغبة أطراف عربية كثيرة من بينها مصر فى أن تلعب أوروبا دور «الشريك الفاعل».. وعلى العلاقات التاريخية التى تربطها - كزعيمة أوروبية - بعدد من الدول مثل سوريا ولبنان (ومصر طبعا) إلى جانب العلاقات الحديثة نسبيا التى تربطها بالأردن وشبه الجزيرة العربية، والفلسطينيين وإسرائيل.

وإذا كانت أمريكا مغروسة فى المنطقة منذ أحداث السويس عام ١٩٥٦، فيجب ألا يحول ذلك دون أن يكون لفرنسا (وأوروبا) دور بارز على خريطة الأمن والاستقرار فى المنطقة.. ذلك الدور الذى يمكن أن نتلمس ملامحه الأولى فى جملة من المواقف (دور فرنسا فى إقناع سوريا باستئناف المباحثات مع الإسرائيليين.. تلك المباحثات التى توقفت لاحقا.. ودورها فى استتباب الأمن فى لبنان، وانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوبها)..

ثم يجب ألا ننسى أن فكرة أن يكون هناك مبعوث أوروبى خاص للشرق الأوسط (هو الآن السفير الأسبانى إنجيل موراتينوس) هى فكرة - فى جانب كبير منها - فرنسية لأنها تحقق قدرا ليس يسيرا من الطموح الأوروبى لفرنسا.. والشيء نفسه يمكن أن نقوله بالنسبة لفكرة استحداث منصب المندوب السامى الأوروبى للشئون الخارجية، والدفاعية الذى يشغله حاليا خافيير سولانا الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلنطى فأوروبا - والحال هذه - تصبح صوتا (لا رسما فقط) وبالتالى يتوجب على القطب الأوحد (الأمريكى) أن يضع الثقل الأوروبى فى الحسبان

وتراهن فرنسا لتحقيق حلمها الأوروبى الكبير على علاقتها الحميمة بصديقة اليوم - وعدوة الأمس - ألمانيا، باعتبارهما - معا - الأكثر تحمسا لهذا الحلم، والموتور الذى يحرك قادة الاتحاد الأوروبى، وهى نقطة لم تغب لحظة واحدة عن أذهان صناع السياسة الخارجية فى الدولتين فها هو الوزير الفرنسى هوبير فيدرين يؤكد أن هذا الموتور الفرنسى - الألمانى هو حجر الزاوية فى أى تحرك أوروبى.. والحقيقة نفسها يعبر عنها نظيره الألمانى يوشكا فيشر بقوله: إذا حمى وطيس القضايا الجادة، فالقرار الفاعل هو قرار الدولتين (فرنسا وألمانيا) معا..

وفى هذا الخصوص تدرك فرنسا أن أمريكا لا يروقها كثيرا أن يكون هذا الثنائى على أحسن حال، وتعرف دقائق العرض الأمريكى الذى كان تقدم به الرئيس الأمريكى بيل كلينتون إلى المستشار الألمانى السابق هيلموت كول بأن يكون لألمانيا مدخل ثابت للمعلومات على أقمار التجسس الأمريكية شرط ألا يسهم الألمان فى المشروع الأوروبى الخاص بالقمر الصناعى هيليوس (C)، ثم العرض الآخر الذى كان يحرض ألمانيا على رفض سياسة الحوار النقدى (الأوروبية) تجاه إيران مقابل أن تساعدها أمريكا فى أن تحصل على مقعد دائم فى مجلس الأمن!

وللإنصاف يجب أن نذكر أن العلاقات الطيبة التى تربط بين شخص الرئيس شيراك فى فرنسا (ومن قبله فرانسوا ميتران) وشخص المستشار هيلموت كول (فى ألمانيا) قد أفسحت أرضية عريضة التفاهم، ومن ثم تطابق الرؤى بشأن حلم أوروبا العظمى..

وأخيرا، وفى ضوء الخطة الفرنسية لتطوير الاتحاد الأوروبى وترسيخ قدمه عالميا، يحلو للمراقبين القول بأن فرنسا سوف تنطلق فى رئاستها الحالية للاتحاد، بالحلم الأوروبى إلى أقاص بعيدة فى دوائر صنع القرارات الدولية، إذ لم يعد من اللائق أو المقبول أن تضطلع أمريكا باتخاذ القرارات وحدها بينما لا يكون من نصيب أوروبا سوى دفع الفواتير! وضمن الخطة نفسها التى يطلق عليها أحد الخبراء الأوروبيين (ويدعى دانييل ريمى) «عولمة» الاتحاد الأوروبى - أى توسيع وترسيخ دوره عالميا - تسعى فرنسا إلى أن تجعل من أوروبا - حارسة أمينة - على ملف السلام، ومرجعا أساسيا لفهم سير وتطورات العملية السلمية برمتها..

وفى ظنى أنها ستحقق نجاحا ملحوظا فى هذا الاتجاه بالنظر إلى أن باريس أصبحت فى الأشهر القليلة الماضية عاصمة ملف الشرق الأوسط. ناهيك عن تذبذب «الموقف الأمريكى» تبعا لذبذبات الانتخابات الرئاسية، وتأثير اللوبى الصهيونى، وفقدانه المصداقية بسبب تأييد أمريكا الملحوظ لإسرائيل على طول الخط.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ / ٨ / [illegible]م

عبد الرحمن الراشد

المطاعم والعولمة والهيمنة

نحن الآن في موسم الحديث عن العولة وهو حديث له شجون وسيطول. هل العولة مشروع لتطوير العالم وفتحه على بعضه البعض ام انها مشروع خبيث يهدف الى اعادة الاستعمار؟

العولة حكاية جديدة مثل النظام العالمي الجديد والحداثة وما سبقها من الشعارات التي انقذت المجالس من مللها فصارت ملهاة لراغبي النقاش.

لكن بعض النقاش فيه تضليل، مليء بالمعلومات الناقصة التي لا يكلف احد عناء متابعتها فتؤخذ كمسلمة اضرب مثلا على احدى الخطب الصحفية التي القاها رافض للعولة، والرفض شعور طبيعي ضد كل جديد، اخاف الخطيب القراء بمعلومات نصف صحيحة. قال لا فض فوه ان الولايات المتحدة تمكنت من الاستيلاء على الصين من دون ان تطلق رصاصة واحدة، احتلتها من خلال مطاعم مكدونالد التي انتشرت في شوارع المدن وصار الصينيون اسرى لهذه الشركة العملاقة ومثيلاتها الاميركية التي دخلت بالقوة وتحت قانون العولة.

لابد ان هذا القول هراء، كما يقول المثل كيف عرفت انها كذبة قال من كبرها. وبعد بحث وجدت ان عدد مطاعم مكدونالد 235 فقط. وهذا العدد لا يكفي لاطعام ربع سكان مدينة بكين او شنغهاي دع عنك هذه الدولة الضخمة التي يتجاوز عدد سكانها المليار نسمة. خذ الولايات المتحدة مثلا، فعدد سكانها اقل من ربع سكان الصين عدد مطاعم هذه الشركة اكثر من اثني عشر الف مطعم ومع هذا فالبلد يكتظ بالمطاعم الصينية والهندية والمكسيكية والعربية وغيرها.

معظم النار يطلق ضد العولة واكثره رصاص موروث عن حقبة الحرب الباردة الكارهة لكل ما هو آت من الغرب رغم ان شوارعنا وشوارع غيرنا مزدحمة بكل ما هو آت من هناك. انا مع المؤيدين لنقاش العولة بين المثقفين العرب نقاشا طويلا مفتوحا شريطة الا يمنع احد من ان يقول رأيه فيه من دون تكفير او تخوين. فالعولة موجودة في ساحتنا قبلناها او رفضناها، ويكفي انتشار الهواتف الجوالة وشبكات الانترنت والاقبال الكثيف عليها لنعرف انها مد لا جزر فيه وبعض العولة مشاريع واتفاقيات معروضة للبيع يمكن لمن شاء ان يقول لماذا يعتقد انها سيئة او خطيرة ولماذا ثم ما هو الحل البديل. مثل هذا النقاش الذي يعطينا اجابات متكاملة خير من الذين يخوفون الآخرين من الكفر القادم من دون ان يعرفوا انفسهم طبيعته وحقائقه الكاملة، كصاحبنا الذي ادعى ان واشنطن احتلت الصين من خلال شركة مطاعم.

نعرف انه سهل ترويج اي فكرة اذا طرحت على جمهور خالي الذهن من الحقائق، او مهيأ لقبولها. وهذا ما يحدث في منطقتنا اليوم تجاه العولة من دون البحث في اصل القضية بحثا سليما لا يعتمد على اقتباس المعلومات او ابتسارها او الاكتفاء بنقل اراء الرافضين الغربيين والاستدلال باقوالهم.



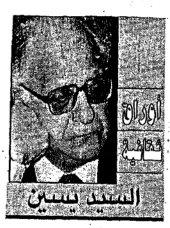
المصـدر : الأهـــرام

التاريـخ : ٢١ / ٨ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤشـرات التقـدم

هناك جدل محتدم فى الدوائر الفكرية الغربية حول مفهوم التقدم وصلاحيته لقياس التحسن فى الوضع الإنسانى. ومن المعروف أن فكرة التقدم كانت احدى الأفكار الأساسية التى قام عليها مشروع الحداثة الغربى. وهذا المشروع باعتباره المشروع الحضارى الذى تبنته القوى الرأسمالية الصاعدة فى أوروبا، والتى جاءت تاريخيا لتنقل المجتمع الأوروبى من إسار العصر الاقطاعى وتنقله نقلة كيفية الى عصر المجتمع الصناعى، كان يقوم على عدة دعائم أساسية، كما بين ذلك بوضوح نظرى بارز عالم الاجتماع الانجليزى الشهير انطونى جيدنجز فى كتابه «نتائج الحداثة». تتمثل هذه الدعامات فى العقلانية والفردية والوضعية فى ممارسة البحث العلمى الاجتماعى، والاعتماد على العلم والتكنولوجيا لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير، وتبنى نظرة خطية Linear للتقدم الإنسانى، على أساس أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى أخرى.





المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢١ / ٨ / ٢٠٠٠

وقد وجه نقد عنيف الى فكرة التقدم كما مورست في مشروع الحداثة الغربي، على أساس أن التاريخ الواقعي للإنسانية في القرن العشرين كذبها. فقد نشبت الحرب العالمية الأولى بكل همجيتها، ونشبت حرب عالمية ثانية بكل فظائعها، وأبرزها القاء قنبلة ذرية على هيروشيما وناجازاكي. ناهيك عن تدمير عشرات المدن العامرة، ومصرع ملايين البشر. ولذلك يتساءل النقاد: اين التقدم اذن في هذه المسيرة التاريخية؟ اولا يدل ما حدث على التراجع الحقيقي في مجال الممارسات الإنسانية؟

وقد يكون هذا هو السبب في شيوع مفهوم آخر، اصبحت له السيادة في الخطاب السياسي والعلمي بعد الحرب العالمية الثانية على الخصوص وهو مفهوم التنمية. غير ان هذا المفهوم بدوره تعرض لخلافات شتى في دوائر المفكرين والباحثين العلميين. فقد اثر الخلاف الايديولوجي الحاد الذي احتدم طوال القرن العشرين بين النظم الراسمالية والنظم الشيوعية على المفهوم ذاته. واصبحنا نجد اشارات في الخطاب السياسي والعلمي الى انماط متباينة من التنمية، فهناك تنمية راسمالية، تقف مضادة لها ما اطلق عليه التنمية الاشتراكية. واصبح لكل مفهوم منظروه للتأثير والتوجيه في ضوء تبني اي من المفهومين. في التنمية الراسمالية سادت نظرية دولة الحد الأدنى، اي قيام الدولة بوظائفها في الامن وادارة المجتمع بدون تدخل بارز في الإدارة الاقتصادية، التي تركت أساسا للقطاع الخاص والقوى الراسمالية. واصبحت حرية السوق ومنع تدخل الدولة في المجال الاقتصادي هي الايديولوجية الرسمية للدول الصناعية الراسمالية. غير أن هذا النموذج النظري تعرض لأزمة خانقة في مرحلة الكساد الكبير الذي ساد في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات، مما دعا الإدارة الأمريكية الى تبني سياسة أطلق عليها «النيوديل» والتي سمحت للحكومة أن تتدخل في مجال الاقتصاد حتى تضمن استمرار النظام الراسمالي.

وعلى عكس ذلك فإنه في التنمية الاشتراكية كان دور الدولة الاقتصادي هو الدور البارز، وذلك في ضوء تبني نظرية التخطيط الشامل الذي تقوم به الدولة، والذي يحدد طريقة توزيع الموارد، وتخصيص الاستثمارات في ضوء قطاع عام مسيطر، مع التقليص الشديد للقطاع الخاص لدرجة تقترب من إلغائه فعليا.

غير ان هذا النموذج تعرض لأزمة ايضا دفعت لينين الى ان يتبنى ما اطلق عليه «السياسة الاقتصادية الجديدة» التي تسمح للاستثمار الأجنبي في شكل شركات خاصة وخصوصا في مجال النفط لكي تعمل في اطار الاقتصاد الرسمي الموجه كما أن هذه السياسة فتحت الباب امام القطاع الخاص في الزراعة بعد ان انخفضت الإنتاجية انخفاضا شديدا، بعد تاميم الارض الزراعية، والغاء الملكية الفردية غير ان هذه السياسة التي لاقت جدلا شديدا داخل الحزب الشيوعي السوفيتي، تولى ستالين حين تسلم مقاليد الأمور في الاتحاد السوفيتي إلغاءها سعيا وراء نقاوة نموذج التنمية الاشتراكية.

وقد اثبت التاريخ أن هذا الموقف الإيديولوجي المتطرف ادى في النهاية الى فشل سياسات التنمية الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتي ذاته.

التحول الكبير

بنهاية القرن العشرين وانتهاء الصراع الايديولوجي بين الراسمالية والشيوعية بزغت نظرية سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة على مستوى العالم تنطلق من مبدأ فلسفي مؤداه أن الحقيقة نسبية وليست مطلقة؛ في الماضي كانت الراسمالية تزعم انها تمثل الخير الخالص للإنسانية وبالتالي تنفي صحة بعض مقولات النظريات المنافسة. وفي نفس الوقت كانت الشيوعية تدعي ان الراسمالية تمثل الشر المطلق، وانها هي بذاتها الحل الناجح لكل مشكلات الإنسانية اليوم ونحن نعيش في عصر ما بعد الحداثة، هناك نزوع قوي الى قبول المزج بين النماذج الاقتصادية المتباينة في اطار تركيب جديد، يتيح الفرصة للفرد باعتباره فردا لاطلاق عقال ملكاته ومواهبه في اطار من الخدمات الاساسية التي تقدمها الدولة في مجالات التعليم والصحة، ويسمح للمجتمع أيضا ان ينشيء من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ما يحقق المصلحة العامة، حتى لو تعارض ذلك مع بعض المصالح الفردية الضيقة. وربما كان تحول الاقتصادات الاشتراكية الى اقتصاد السوق، أبلغ دليل على أن النظرية الجديدة اخذت طريقها الى التطبيق في البلاد الشيوعية الاشتراكية السابقة، بدرجات متفاوتة من التغيير الجذري بما في ذلك الصين ذاتها بكل اثقالها الايديولوجية، ومن ناحية اخرى برزت النظرية الجديدة في التطبيق في البلاد الصناعية الراسمالية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، واخذت شكل «حركة الطريق الثالث» التي تسعى للتأليف الخلاق بين حركية الراسمالية واطلاق العنان للحافز الفردي، ولكن مع مراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية في نفس الوقت.

وقد ادى هذا التطور الى إعادة النظر في مفاهيم التنمية ذاتها، وفي مراجعتها بصورة نقدية شاملة. ولعل ظهور مفهوم «التنمية البشرية» الذي ذاع استخدامه في تقارير الامم المتحدة في ضوء التأثير الفكري الخلاق للاقتصادي الباكستاني الشهير محبوب الحق، يعكس بوضوح هذه التحولات الكبرى. فلم تعد التنمية تقاس كما كان الحال في الماضي بارتفاع معدلات الدخل القومي، ولا حتى في اطار المؤشرات المعدلة التي ارادت ان تضيف الى ذلك مؤشر عدالة التوزيع، بل أصبحت التنمية هي توسيع الخيارات أمام الناس في فرص الحياة، وتقديم بدائل متعددة، تسمح لكل فرد- وفق تعليمه ومؤهلاته وقدراته وإمكانياته- ان يحقق ذاته في اطار تحقق تكافؤ الفرص ما أمكن ذلك.

عودة مفهوم التقدم

وقد ادت كل هذه التطورات الى العودة مرة أخرى الى استخدام مفهوم التقدم. فقد تبين من الخبرة الإنسانية طوال العقود الماضية ان المؤشرات الكمية والكيفية للتنمية مهما بلغت دقتها لا تصلح لقياس التحسن في الوضع الإنساني. ذلك ان هذا الوضع يتضمن أبعادا يصعب قياسها في الواقع بالطرق التقليدية. هناك ابعاد مثل درجة ارتفاع الوعي الاجتماعي، ومعدلات الرقي الثقافي، وسيادة النظرة المستقبلية بدلا من التشبث بمرجعيات الماضي، كما يسود الحال في عديد من المجتمعات التقليدية في البلاد النامية، بل ان التفاؤل بمستقبل المصير الإنساني او التشاؤم من اتجاهاته، يمكن أن يدخل ايضا ضمن ابعاد الوضع الإنساني في مجتمع ما.

ومن هنا اصبحت الحاجة ماسة الى ابتداع مؤشرات جديدة كمية ونوعية لقياس التقدم في الوضع الإنساني. هذه المؤشرات ينبغي ان تركز على وحدات متعددة في نفس الوقت. لدينا أولا الوحدة الرئيسية للتحليل وهي الفرد. هذا الفرد كانت تضيع معالم شخصيته في النظم الشمولية التي صادرت المجتمعات المدنية وقمعت الفرد سياسيا وسحقته اقتصاديا. وهو نفس الفرد الذي حاولت المجتمعات الجماهيرية Mass Socictics في البلاد الراسمالية الهيمنة على مصيره، من خلال سيطرة الإعلام الجماهيري الذي تخصص في الواقع في انتاج الوعي الزائف الذي يسود بين الناس، حتى تتاح الفرصة للطبقات المسيطرة ان تواصل استغلالها لباقي الطبقات في المجتمع، في الوقت الذي تروج فيه لأحلام الثروة الكاذبة، وامكانية اي فرد من الحصول عليها، لكي يصبح في عداد أصحاب الملايين. غير أنه لا ينبغي ان نركز على الفرد، ونترك الأسرة كوحدة اساسية لحقتها- في مجتمعات متعددة ولظروف شتى- عوامل التفكك الاجتماعي، ومن هنا فصعود الفرد في السلم الاجتماعي وفي مجال ازدهار شخصيته



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢١ / ٨ / ٢٠٠٠

الإنسانية، لا ينبغي ان يكون على حساب الأسرة ذاتها، فى ذلك تهديد خطير لوحدة النسيج الاجتماعى. غير انه بالإضافة الى الفرد والاسرة، لابد من اعتبار المجتمعات المحلية وحدة اساسية اخرى للتحليل. فنحن نعيش فى عصر يدعو لتقليص البنى الشمولية وسيطرتها على باقى الاجزاء

فى المجتمع، وفى مقدمتها الدولة التى سعت دائما الى فرض هيمنتها على حركة الجماهير. ليس ذلك فقط بل أنه فى اطار قبول مبدا التعددية الثقافية، لا بد ان تتاسس مشروعية مطلوبة لحق الجماعات المختلفة التى يتشكل منها المجتمع فى أن تعبر عن نفسها ثقافيا، فى اطار مبدا الحق فى التنوع والاختلاف بما لايهدد الوحدة المطلوبة فى المجتمع

وباختصار شديد، نحن فى حاجة الى صياغة حزمة كاملة من المؤشرات الكمية والكيفية لقياس تقدم المجتمع، واضعين فى الاعتبار الجوانب المادية والروحية على السواء. فليس بالمادة وحدها يحيا الإنسان.

وهذا الجهد العلمي المطلوب لصياغة الموشرات المطلوبة كمية كانت او كيفية، يستدعى فى المقام الأول رفع وعي الجماعة العلمية المصرية باهمية حركة المؤشرات الاجتماعية ، التى اصبحت لها فى المجتمعات الغربية مراكز ابحاث خاصة ومجلات تعنى بعرض التطورات النظرية والمنهجية فى هذا المجال.

ويمكن القول اننا كجماعة علمية فى ميدان العلوم الاجتماعية لا نتتبع بشكل منظم الإسهامات الجديدة فى مجال العلم الاجتماعى على النسق العالمى. وابلغ دليل على ذلك ان اليونسكو اصدرت منذ عامين أول تقرير عالمي عن علم الاجتماع فى القرن العشرين وافاق تطوره فى القرن الحادى والعشرين، وكذلك اصدرت تقريرا عالميا عن الثقافة المعاصرة. تري كم من باحثينا الاجتماعيين اطلع على هذه التقارير المهمة ؟

نحن فى حاجة إلى صحوة علمية، تتركز فى زيادة الارتباط والتواصل بين المجتمع العلمى المصرى والمجتمع العالمى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ / ٩ / ٢٠٠٠

قمة الألفية تواجه آثار العولمة!

تعقد فى الامم المتحدة بنيويورك قمة الالفية للجمعية العامة للمنظمة الدولية، وتستمر فى الفترة من ٦-٨ من الشهر الحالى، ويتلوها مباشرة عقد الجمعية العامة للألفية التى تستمر لعدة اشهر وتحظى هذه القمة باهتمام دولى كبير للمشاركة الضخمة من قادة العالم ورؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية، وكذلك للقضايا بالغة الأهمية التى ستتناولها. «الأهرام» حاور السفير احمد ابو الغيط رئيس بعثة مصر الدائمة فى الامم المتحدة، حول القمة والدورة، وناقش معه قضايا اجندة كل منهما، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتطوير هيكل المنظمة الدولية، وموضوع قوات حفظ السلام، ومشكلة المياه والآثار المتوقعة لهذا التجمع الدولى الكبير والمناقشات التى ستجرى فيه. وفيما يلى نص الحوار:

□□ فى ضوء القضايا المهمة التى ستتناولها قمة الالفية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك اجتماعات الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة (الجمعية الالفية) التى تبدأ يوم ١٢ سبتمبر، وتستمر دون توقف حتى ٢٠ ديسمبر المقبل.. ما هى توقعاتكم لما يمكن أن يصدر عنها وتاثيراتها المتصورة؟

● دعنى - بداية - اشير إلى خلفيات هذه القمة ودوافعها وأهدافها لقد جاءت فكرة «قمة الالفية» من خلال اقتراح للأمين العام للأمم المتحدة، كوفى عنان، الذى رأى ان بداية القرن الجديد، واقترانه بالألفية الجديدة، هما حدثان لهما اهميتهما، وينبغى ان يتناولهما المجتمع الدولى بالكثير من التدبر والتأمل، خاصة أن نهاية القرن، قد شهدت احداثا كبيرة، وتطورات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، تحتم على المجتمع الدولى الإعداد لمواجهتها، وكيفية التعامل معها، بما يضمن للبشرية، والمجتمعات الإنسانية، اكبر قدر من الاستقرار، والتنمية المستدامة وبالفعل، فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، هذه الفكرة، واصدرت سلسلة قرارات مهمة، اوصلتنا إلى هذه القمة الوشيكة.

□□ هل كان هناك ما يمهد لمواجهة هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى حدثت فى العقد الأخير، من جانب المنظمة الدولية، وما هى رؤيتكم النقدية لما يطرح فى هذا الإطار؟

● سأتناول هذا الموضوع، بشكل اكثر شمولية، وبعيدا عن الرؤية الشخصية.

فلقد صدر عن الأمين العام للأمم المتحدة (خلال الاعوام الاخيرة) بل وربما فى العام الأخير مجموعة تقارير مهمة للغاية.

وقد لا نشارك الأمين العام، أو نتفق معه فى إجمالى الطرح، او النتائج التى توصل اليها، والمقترحات التى خلص إلى أهمية تطبيقها لمعالجة الوضع الدولى الجديد فى جميع عناصره.. إلا أن المؤكد ان هذه التقارير تتعرض - ليس فقط - لمسألة توصيف الوضع العام فى العالم حاليا، ولكنها تقترح - ايضا - الاجندة الدولية لمسار المجتمع الدولى، ومنظماته الدولية العاملة فى جميع النشاطات.. فالأمين العام يوضح أن الأمم المتحدة، تواجه منذ عشر سنوات تغيرات هائلة «قد أنجزت الكثير خلالها!» وأن القمة الالفية بالتالى توفر فرصة لا مثيل لها لزعماء البشرية، لإعطاء هذه المنظومة الضخمة شكلا جديدا، يمكنها من إحداث فارق حقيقى ملموس فى حياة البشر. كما يؤكد تقرير الأمين العام «ان التحدى الأساسى الذى تواجهه البشرية يتمثل فى كفالة تحويل العولمة وظاهرتها الى قوة ايجابية يستفيد منها كل سكان الكوكب، بدلا من ترك البلايين من الناس يعانون نتائجها السلبية وهذا هو بيت القصيد من كل هذا الجهد الذى بذل لعقد هذه القمة.

اجندة!

□□ بهذا المعنى فإن اجندة هذه القمة تغطى - فى الواقع - مجموعة كبيرة من الموضوعات، ما هى اكثرها اهمية من وجهة نظرك؟

● جدول الاعمال - بكل ما يشمله من قضايا - هو جدول زاخر، فهو يتناول مسألة العولمة، ومظاهرها الإيجابية، من ناحية، وتأثيراتها السلبية، من ناحية اخرى، وكيفية تأمين اكبر قدر من الإيجابية فى مسارها المقبل، خاصة أن المؤكد هو انها ولدت لكى تبقى. والمهم هو ان نتفادى تركيز المزايا فى عدد محدود أو قليل من الدول المتقدمة والصناعية، وإنما نسعى الى انتشار كل المزايا والفوائد، بشكل افقى، للجميع! كما انه من الضرورى ان يحظى الجانب الاجتماعى والانسانى، ومعايير العمل، واوضاع البيئة، والتخفيف من الفقر، بل السعى نحو القضاء عليه، بالأولوية فى الجهود الدولى، كما لا يجب السماح بالفصل بين التقدم الاقتصادى المجرد عن نسيج الحياة الاجتماعى والاقتصادى فى الدول كبيرها وصغيرها.

والتحدى هو كيفية التحرر من الفاقة، كما أن الرعاية الصحية، تحتل مكانا مهما فى سلم اولويات المجهود الدولى، ويتطرق الأمين العام - ايضا - فى استعراضه لجدول الأعمال او الأجندة الدولية، الى اهمية توفير الفرص للشباب، والى الارتقاء بمستوى الاحياء العشوائية، ونقل التكنولوجيا الرقمية من الدول المتقدمة، الى الاخرى الاقل تقدما : ثم هو يقترح سياسات محددة، تناولتها المؤتمرات الدولية، خلال العقد الأخير لمواجهة مشكلات تغير المناخ، ومواجهة ازمة المياه، وحماية التربة، والحفاظ على الغابات ومصايد الأسماك، والتنوع البيولوجى.

□□ هل يعنى ذلك ان الأجندة الدولية لقمة الالفية، هى اجندة اجتماعية - اقتصادية فقط، يغيب عنها البعد او الشق السياسى الامنى؟

● بالعكس تماما، فالأجندة الدولية، لها طبيعة شاملة، ولكننى اشرت للمجهود الدولى فى المجالات الاقتصادية



والاجتماعية، لما لهذه الحالات من تأثير وتأثر تبادلي يتعلق بظاهرة العولمة. ومع ذلك فإن السكرتير العمومي يتناول ضمن أفكاره المطروحة، موضوع: (تحرير البشرية من الخوف) من خلال اتقاء الصراعات المهلكة بين الدول والمجتمعات، وحماية الضعفاء، وتعزيز عملية السلام، وأسلوب استخدام وتوجيه العقوبات الدولية، كما أنه يتطرق الى اقتراحات محددة في موضوع العمل على التوصل الى اجراءات لتخفيضات في التسلح. وفي تقديري، فإن تقرير السكرتير العمومي لقمة الألفية، ينبغي أن يحظى باهتمام دولي، وبتسليط كثير من الضوء عليه، لأنه يحدد - وبدقة - الكثير من مشكلات العصر. إلا ان الأمر الأكثر اهمية - في هذا السياق - هو التنبه الى اختلافات الرؤية والتحليل، بين اتجاهات واهداف الدول المتقدمة، والأخرى النامية، والأقل تقدما.

□□ كيف ترون اختلافات التحليل هذه ؟.

● في اعتقادي ان الدول المتقدمة والصناعية، تسعى الى اعادة صياغة المفاهيم الدولية بشكل يخدم اهدافها، وسيطرتها، ويحقق لها اكبر قدر من تأمين الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتها، استفادة من ظاهرة العولمة.

إلا أن الدول والمجتمعات النامية عليها ان تسعى الى التمسك بفكرة (صمامات الأمان) في تطور مجتمعاتها. ومن هنا لا ينبغي ان تقبل الدول النامية الكثير من الأطروحات والتطورات الدولية، في جميع مناحي الحياة، بأعين مغلقة، وتسليم مطلق، بل يجب - على هذه الدول - أن تتمسك بالأفكار والمفاهيم التي تحقق لها مزايا، وتؤمن - بالتالي - أن تكون «العولمة» علاجا إيجابيا لمشاكل البشر.

من هنا - أيضا - يجب التمسك بالمطالبة بوضع قواعد عادلة للتجارة الدولية، تفرض على الدول المتقدمة ان تأخذ في اعتبارها مصالح كل الأطراف وبالتالي توفر عناصر النجاح لاستراتيجيات التنمية المستدامة في الدول الأكثر حاجة لذلك . وهي الدول النامية.. كما ان تأمين أكبر قدر من مساعدات التنمية من الدول الصناعية المتقدمة، لهؤلاء الذين يحتاجون لها، هو من الأمور الحاسمة والمحورية، وفي هذا السياق لا ينبغي أن يرتبط ذلك بشروط او تهديدات بالتدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول.

ولكن ان يتم ذلك في اطار توافق وتفاهم على عناصر ومفاهيم محددة، ومعايير واضحة متفق عليها.

بريتون وودز

□□ من الناحية النظرية، فإن ما ذكرته [illegible] أفكار هو صحيح مائة في المائة، ولكن ماذا عن آلية تحقيق إجماع عليه، أو آلية تنفيذه؟

● من وجهة نظرنا.. فإن تطوير مفاهيم وأعمال، وأساليب مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي - منظمة التجارة العالمية) من الأساسيات التي ينبغي السعي الى تحقيقها، كما أن تعزيز دور الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي، وتأمين اكبر قدر من التنسيق والتفاهم، والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، يعتبر من الأهداف المهمة، وعلى الجانب الآخر، فإن هذا الأمر يلقى الكثير من المقاومة من قبل القوى الدولية المؤثرة، والمسيطرة اقتصاديا وسياسيا.

وفي هذا السياق نتمسك - كدول نامية - بأهمية تطوير «جودة الحكم» على المستوى العالمي، وصولا لتحقيق المشاركة الفعالة للدول النامية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي، عن طريق زيادة الشفافية في اعمال المنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف. كما نتمسك بأهمية تنفيذ الدول المتقدمة لما التزمت به من اتخاذ خطوات لتخفيف عبء المديونية الخارجية، التي تثقل كاهل الدول النامية، والتوصل إلى حلول جذرية لهذه المشكلة.

□□ وماذا عن اجندة الأمن الدولي؟

● يشير كوفي عنان إلى انه، ومنذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة، فإن الكثير من النزاعات الدولية، أصبح ذا طبيعة داخلية، وزادت الحروب الأهلية، وآثارها، وانعكاساتها على الحدود والجيران.. وأصبح البشر، خاصة النساء والأطفال، تحت التهديد المستمر، بالقتل والاعتداء والتشرد. وتطرق عنان الى ان مقتضيات الأمن الدولي، قد تطورت، وبحيث أصبحت حماية الفرد، والجماعات هي - أساسا - من العنف الداخلي، بعدما كان مفهوم الأمن - في السابق - يعني فقط الدفاع عن إقليم الدولة ضد العدوان الخارجي، ومن هنا أخذ السكرتير العمومي يطرح في خطابه وأدبياته مسألة ما أطلق عليه (التدخل الإنساني)، وقد كان لمصر رؤيتها في هذا الأمر، حيث تتفهم أهمية، بل ضرورة التصدي، لأي أعمال للقتل أو العدوان المنظم، من جانب دولة، أو حكومة ضد شعبها، أو فئات محددة من سكانها.

إلا اننا نطالب بأن يقوم المجتمع الدولي (ممثلا في الجمعية العامة للأمم المتحدة) بعقد مشاورات مكثفة لبحث جميع عناصر المشكلة، والاتفاق على معايير محددة، وقواعد قانونية للتعامل مع كل هذه الأخطار، وبدون ازدواج في المعايير، أو لنصرة أهداف سياسية أو استراتيجية لدول ضد أخرى، ومع الحفاظ بالكامل، على هذا المفهوم الدولي المستقر منذ قرون، والمسمى (حق السيادة)، ومنع التدخل في الشئون الداخلية للدول، صغيرها قبل كبيرها.

وقاية!

□□ تناول السكرتير العمومي ضمن أفكاره، موضوع «استراتيجية الوقاية»، فما هي رؤيتكم لهذا الموضوع، وكذلك لموضوع العقوبات الدولية، وأهمية إيجاد آلية للمراجعة فيما يخص الموضوعين؟

● مثلما أشرت، فإن الرؤية اليوم هي النظر للكثير من النزاعات على أنها أصبحت تدور - وبأقصى قدر من العنف على المسرح الداخلي لدول وأقاليم بعينها.

ومن هنا يقترح السكرتير العمومي، أن تتم معالجة هذه المشكلات من خلال

أجرى الحوار في نيويورك:

د. عمرو عبد السميع

● مصر لها مواقف محددة في هذا المجال. فمصر تتمسك بموقف دول عدم الانحياز، في أهمية الا يقل عدد أعضاء المجلس الجديد عن ٢٦ عضوا، وان يتم التوسع في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، فإذا ما صعب الاتفاق على نهج يتعلق بعدد المقاعد الدائمة التي سيشملها التوسع، فإننا نريد الموقف التبادلي لعدم الانحياز والمتمثل في قصر التوسع على مقاعد غير دائمة. كما نطالب بأن يتحقق التوازن في عضوية المجلس بين الأقاليم والقارات المختلفة، وبين الدول المتقدمة، والأخرى النامية.

وأخيرا فإن مصر تتمسك بتأييد الموقف الإفريقي الذي يطالب بحصول إفريقيا على أربعة مقاعد اضافية بالمجلس تضاف الى الثلاثة الحالية، وبحيث يكون من بينها مقعدان دائمان تحكم توزيعهما معايير محددة متفق عليها. وهذه المعايير ستقوم الدول الإفريقية، ومندوبوها في نيويورك قريبا، بمعاودة دراستها للتوصل الى اتفاق حولها، وسوف نحدد رؤيتنا، وبما يحمي مصالحنا عند مناقشة هذا الموضوع على المستوى الإفريقي قريبا.

نتائج!

□□ وما هي النتائج التي تتوقعون ان تخلص القمة إليها، والكيفية التي ستسير بها اعمالها، فما هو المنتظر او المتوقع من هذه الأيام الثلاثة للقمة؟.

● دعنا نتفق على ان القمة ستمثل فرصة أساسية، للقاءات مثمرة، بين زعماء العالم يجددون خلالها، وفي اطار كلماتهم، رؤيتهم لدور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ومن هنا فإن المتوقع ان تخلص القمة الى وضع أولويات وأهداف للعمل الدولي متعدد الأطراف، في جدول أعمال واضح المعالم. ونأمل في أن يتوافر لهذه الأولويات، القدر الأكبر من التوازن بين مصالح الجميع، وبحيث تتناول جميع نقاط الاهتمام الدولي، وهي كثيرة ومتشعبة، بشكل يحمي مصالح القوى الصغيرة، مثلها في ذلك مثل الكبيرة، وان يتم التركيز بالبحث، ومن ثم بالحلول المقترحة، على المشاكل الحقيقية التي تواجه البشرية (المخدرات - الإرهاب - العنف - التجارة غير المتكافئة - المصالح المائية والمالية الضيقة - التهديد للبيئة والمناخ - مشاكل المديونية الدولية - التعليم - الصحة) وغير ذلك.

كما انه من المتوقع ان يصدر عن الموائد المستديرة التي سيشارك فيها الرؤساء والقادة، ورؤساء الوفود، محصلة مناقشات ومشاورات كل مائدة مستديرة، وما سوف



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ / ٩ / ٢٠٠١

يثار خلالها من افكار ومقترحات تستهدف معالجة الوضع الدولي في جميع عناصره ومشتملاته، وبحيث يمكن للوفود ان تتابع بحث الموضوعات خلال فترة الجمعية العامة (الدورة الخامسة والخمسين) التي ستستمر حتى سبتمبر من عام ٢٠٠١.

□□ تستعين المنظمة الدولية ـ كما هو واضح في تقرير الامين العام بالمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات في تخليق الحلول، ومساحات الحركة امام المنظمة الدولية، هل يعني ـ هذا ـ تغييرا هيكليا في دور المنظمة الدولية التي نشأت ـ اصلا ـ تجمعا لارادات دول وانظمة سياسية؟

● تجيء دعوة الامين العام لتعبئة القدرات الخلاقة، وموارد جميع الأطراف الفاعلة، لاقامة ـ مايسميه ـ (ائتلافات من اجل التغيير) يشترك فيه الى جانب الحكومات، ممثلو القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والبرلمانات والسلطات المحلية، والمؤسسات العلمية لتحسين اداء وقدرات المجتمع الدولي في مواجهة المشاكل والتحديات. وبمقتضى هذه الفكرة، فإن الامم المتحدة يمكن ان تتولى مهمة تشجيع هذه التحالفات من خلال صياغة المعايير والأهداف المتفق عليها دوليا ومتابعة الالتزام بها. واود ـ في هذا الاطار ـ ان اشير الى ان مصر ترحب بجهود السكرتير العمومي لضمان ان تصبح العولمة قوة دفع ايجابية تحقق الرفاهية، لجميع الشعوب، إلا أننا كغيرنا من الدول النامية نخشى من أن تتم صياغتها بمشاركة كاملة من جانب جميع الدول، او ان تتم اعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة باتجاهات تتجاهل الطبيعة الحكومية لهذه المنظمة التي تمثل دعامة النظام الدولي.

ومن هنا فإننا نعتبر انه لهذه الاطراف محافلها الخاصة بها خارج اطار الأمم المتحدة التي يجب ان تبقى في النهاية منظمة دولية ذات طبيعة حكومية.

□□ هل تعتقدون ـ من خلال متابعتكم للفكر السائد في المنظمة الدولية، ان مشكلة المياه دوليا، ستكون عاملا ضاغطا ويدفع في اتجاه التعاون الدولي، ام في اتجاه الصراع، خاصة ان قمة الالفية تعطيها ثقلا خاصا؟

● في الواقع، فإن موضوع المياه يمثل ـ بلا شك ـ احد أهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، ويحضرني ـ في هذا السياق ماذكره الأمين العام في تقريره الصادر بمناسبة القمة الالفية، من أن منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا، تمثلان أكثر مناطق العالم تأثرا بندرة المياه في وقتنا الحاضر، وأن افريقيا جنوب الصحراء، ستنضم اليهما خلال نصف القرن القادم، وكذا اشارته الى ان اكثر من بليون نسمة لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة، وان المياه غير المأمونة تتسبب في ٨٠٪ من مجموع الامراض في العالم النامي. ولعل هذه الخلفية هي التي دفعت الأمين العام الى مطالبة رؤساء الدول بأن يتبنوا ـ خلال القمة الالفية، دعوته للحكومات لاتباع استراتيجيات (على الصعيدين الوطني والمحلي تعزز المساواة، والكفاءة، وتوفر ادارة افضل لمستجمعات الامطار.

ومن هنا فإن الأمم المتحدة تسعى الى تحفيز الاتجاه الى التعاون الدولي، فيما يخص موضوع المياه، والحيلولة دون ان يصبح احد مصادر الصراع في العالم.

وسيتوقف نجاح المنظمة في مساعيها، على الارادة السياسية للدول، وعلى استعدادها للتعاون، والتوصل الى حلول تحقق الأمن المائي للجميع ويهمني ـ في هذا الاطار ـ ان انوه بالجهود المصرية في مجال تشجيع التعاون الدولي في مجال المياه، حيث تلعب مصر دورا بناء يدفع في اتجاه التعاون الدولي في مجال المياه، مثل ذلك الذي يحض على التعاون بين دول حوض نهر النيل.. وقد تابعنا ـ باهتمام ـ التصريحات الاخيرة التي ادلى بها وزير الري والموارد المائية المصري، والتي اعلن ـ فيها ـ ان مصر اقترحت في الاجتماع الأخير لوزراء دول حوض النيل ـ الذي عقد في الخرطوم ـ اعداد دليل لحل المنازعات بين الدول حول مياه الانهار في مختلف مناطق العالم، وانها تتعاون مع دول حوض النيل في مشروعات مشتركة سيتم عرض تفاصيلها على مؤتمر الدول المانحة، الذي سيعقد في جنيف في فبراير المقبل، وتعتبر هذه الجهود المصرية نموذجا يحتذى به على الساحة الدولية..

دورا

□□ في ضوء اهتمام القمة بمستقبل المنظمة الدولية في القرن الجديد، ما الذي يمكن ان يضيفه دور الأمم المتحدة في مواجهة الفقر، وردم الهوة بين الاغنياء والفقراء، ولا سيما انها تعجز عن الزام الاغنياء ـ ابتداء ـ بدفع انصبتهم في موازنتها؟

● يحتل تحدي القضاء على الفقر اولوية قصوى في أجندة العمل الدولية في الوقت الحاضر. ومالم ينجح المجتمع الدولي في هذه المهمة، فإن تداعيات الفشل ستكون لها انعكاسات خطيرة على السلم والأمن الدوليين، ومن هنا طالبت مصر ـ دوما ـ بضرورة اتباع منهج متكامل للتصدي للفقر، يشمل تخفيض وإلغاء المديونية، التي تثقل كاهل الدول النامية بالتوازي مع زيادة مساعدات التنمية الدولية، لكي تصل الى النسبة المتفق عليها دوليا وهي ٠,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي، للدول المانحة. وفتح أسواق الدول المتقدمة لصادرات الدول النامية وتحريرها من العوائق التعريفية، وغير التعريفية، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدات الفنية، والمؤسسية للدول النامية لمساعدتها على النمو. ويهمني ـ هنا ـ أن اشير إلى أن السكرتير العمومي للأمم المتحدة ـ من جانبه ـ دعا رؤساء دول العالم ـ خلال اجتماعات قمة الألفية ـ إلى تبني هدف تخفيض الفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥، واكد ضرورة زيادة اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، كما اكد اهمية زيادة الموارد المخصصة للتعليم والصحة، وإلى العمل على إيجاد فرص منتجة للشباب.

وفيما يتعلق ـ بما اشرت إليه في سؤالك ـ عما يمكن أن تمثله الأمم المتحدة من قيمة مضافة في مجال مكافحة الفقر في الوقت الذي تعجز فيه المنظمة عن إلزام الدول الغنية في الوفاء بحصتها في ميزانيتها، فإنني اود ان اضيف ان الأمم المتحدة ـ في المحصلة ـ ما هي إلا مرآة للإرادة السياسية للدول الأعضاء، ولتوازن القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية.

□□ وفي إطار الحديث عن عمليات حفظ السلام، ودور المنظمة الدولية في تسوية النزاعات، فقد صدر ـ اخيرا ـ التقرير الذي أعده الفريق الذي شكله السكرتير الامين العام برئاسة الأخضر الإبراهيمي حول عمليات السلام للأمم المتحدة.. فما هو مغزى هذا التقرير، وهل تتوقعون ان تتناول القمة الالفية الأفكار والتوصيات المطروحة فيه؟

● أعلن السكرتير العمومي عن تشكيل فريق الإبراهيمي في مارس الماضي، وفي وقت شهدت فيه الامم المتحدة تصاعدا ملحوظا في المسئوليات التي كلفت بالاضطلاع بها في مجال حفظ السلام، لاسيما مع إنشاء عمليتين كبيرتين جديدتين في تيمور الشرقية، وكوسوفا.

ومن هنا تأتي أهمية تقرير فريق الإبراهيمي الذي يعد بمثابة تحليل صريح وواقعي لأوجه الضعف والقصور في تعامل الأمم المتحدة مع النزاعات التي تمثل تهديدا السلم والأمن الدولين، كما أنه ـ اى التقرير ـ يتضمن عددا من التوصيات المحددة، التي تهدف إلى جعل المنظمة الدولية أكثر فعالية واستجابة، لمتطلبات العصر، والارتقاء بدورها من أجل مواجهة هذه التهديدات قبل تفاقمها، وفي اثناء اندلاعها، وبعد انتهائها.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٤ / ٩ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التركيز على اولا. الرصد الجيد للظاهرة واحتمالات الانفجار، فى دولة او اقليم بالذات، وثانيا: بالتدخل بمجموعة، او حزمة من الإجراءات السياسية التأمينية بقوات لحفظ السلام، وكذلك بمساعدات اقتصادية وغيرها، تساعد المجتمع او الإقليم المعرض للخطر، على تجاوز مشكلاته الاقتصادية وبما يحقق الاستقرار. ولا يغيب عن التفكير - فى هذا المجال - ضرورة التركيز على فكرة العقاب، سواء من خلال محاكمة المتهمين بارتكاب اعمال ضد الانسانية فى اطار المحكمة الجنائية الدولية، او وضع دول وحكومات تحت طائلة العقوبات الدولية ونظمها.

ولمصر رؤيتها الواضحة فى جميع هذه المسائل. فنحن - وإن كنا نتفهم موضوع العقوبات - إلا انها يجب ألا تتم إلا من خلال قرار صادر من مجلس الامن، ولفترة محددة متفق عليها، تتم مراجعتها - بعد ذلك وربما بشكل دورى - ولا ينبغى السماح بان تترك العقوبات مفروضة على دول او حكومات بشكل مفتوح، او ان تستهدف تحقيق مواقف واهداف سياسية ضيقة تخدم مصالح دولة او مجموعة من الدول الكبرى.

وفى هذا الإطار فإن الحديث عن العقوبات الذكية، التى تستهدف التاثير على قيادات او حكام، او مسئولين بعينهم وليس كل الشعب، هى من الموضوعات الجديرة بالاهتمام به..

□□ فى هذا السياق كيف ترون جهود الامم المتحدة فى مجال السيطرة على - او ضبط - التسلح، وتاثيراته على النزاعات ذات الطبيعة الدولية او الداخلية ؟.

■ يقترح السكرتير العمومى ان تنظر القمة فى إمكانية عقد مؤتمر دولى رئيسى يساعد فى تحديد سبل القضاء على المخاطر النووية، وهى فكرة تمثل انعكاسا للطرح المصرى فى الدعوة لعقد مؤتمر دولى لدراسة سبل إخلاء العالم من الاسلحة النووية.. وهى فكرة لا تزال تلقى بعض التحفظ من القوى النووية التى تسعى للحفاظ على قدراتها النووية تلك، وعلى المزايا التى تحققها من وراء ذلك. الا اننا فى مصر نؤيد المسألة ونتحرك، مع بقية القوى الدولية المؤيدة لهذا النهج، فى الدفع بهذه المبادرة قدما الى الامام. وتحرص مصر على إعطاء اولوية فى مسائل نزع السلاح، فيما يخص الاسلحة النووية، واسلحة الدمار الشامل الاخرى، وباعتبار أن السلاح النووى، هو الذى يهدد البشرية - فعلا - تهديدا اصيلا.

مجلس!

□□ اشار السكرتير العمومى كوفى عنان فى معرض طرحه لافكاره حول قضايا قمة الالفية، إلى اهمية تعزيز دور مجلس الامن.. فما هى فرص تحقيق ذلك، وتاثيرات اجتماعات القمة على هذا المطلب؟

● موضوع مجلس الامن، ودوره فى صيانة الامن والسلم الدوليين، وإعادة هيكلته وتشكيله، وكذلك تطوير اسلوبه فى العمل، ومنهجه فى التعامل مع المشكلات الدولية، هو من المسائل التى ظلت تحت الدراسة المستمرة طوال الاعوام الاخيرة كما ان موضوع الفيتو، وتقييد استخدامه هو من النقاط المطروحة..

□□ سعادة السفير، هل لمصر الحق فى ان تطمع فى الحصول على مقعد دائم فى المجلس الموسع المقبل، خاصة ان لنا دورنا المعترف به دوليا، فضلا عن قيادتنا الواضحة على المستويين الإفريقى والعربى؟.



عمرو موسى يطالب بنظرة متوازنة إلى مستقبل العالم

مصر تهتم بتطوير الأمم المتحدة ودورها فى النظام العالمى الجديد

كتبت ـ عائشة عبدالغفار:

أكد وزير الخارجية عمرو موسى أن تقرير الأمين العام للامم المتحدة الذى سيقدم إلى قمة الألفية مهم للغاية وذو نظرة مستقبلية فيما يتعلق بالنظام الدولى الجديد ودور الأمم المتحدة فيه، كما يتضمن اقتراحات تتعلق بتصوراته للعالم فى العقود القادمة، وقال موسى ان ما يهم مصر هو تطوير الامم المتحدة، والحفاظ على مركزيتها ودورها فى النظام الدولى الجديد.

وأوضح موسى أن الآمال الكبيرة التى يعلقها الجميع على القرن الجديد تتعارض مع صورة أخرى لنصف العالم الذى يعيش فيه الفرد على اقل من دولارين فى اليوم ويعانى فى قارات مثل أسيا وافريقيا، وطالب موسى بنظرة متوازنة الى مستقبل العالم مشيرا الى انها هى النظرة المطلوبة من وجهة نظر مصر.

وقال الوزير ان هناك امورا خطيرة تحدث داخل عدد من الدول مثل الاحداث التى شهدتها دول البحيرات العظمى ويوجوسلافيا السابقة واماكن اخرى حتمت التدخل الدولى، وطالب موسى ـ فى مؤتمر صحفى قبل توجهه الى نيويورك لحضور قمة الألفية ـ بتنظيم التدخل الدولى فى مثل هذه المسائل.

وفيما يتعلق بالمسار الفلسطينى قال موسى ان الخلاف مازال شاسعا ولكن إحداث التقدم امر ممكن واضاف ان القمة المرتقبة بين الرئيس بيل كلينتون ورئيس وزراء إسرائيل ايهود باراك والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات تتوقف على الاتصالات الجارية حاليا لوضع الامور فى نصابها لأنه من الصعب ان يعمل المجتمع الدولى على الوصول الى تسوية ايا كانت .

وشدد وزير الخارجية على ضرورة ان تكون التسوية قائمة على الشرعية الدولية ومقبولة ومعقولة الصياغة ومؤسسة على مبادئ الشرعية الدولية، وقال اذا كانت هذه هى الدوافع التى ستنعقد على اساسها القمة فاننا سنخطو الى الامام وأشار الى ان القمة غير مقررة بعد وان كانت ممكنة.

واوضح ان هناك مرونة فلسطينية ولكن ذلك فى اطار المناقشات ولم يحدث اتفاق على شئ فى كامب ديفيد، وأشار إلى ان كل المناقشات التى جرت هى حول الاحتمالات والامكانيات والتصورات وهذا ما حدث فى كامب ديفيد ومن ثم لم ينته الى شئ.

وقال موسى ان مصر تدرس هذه التصورات وترى ماهو معقول منها وغير المعقول والمقبول وماهو قائم على الشرعية الدولية وما غير ذلك مؤكدا ان هذا هو لب المناقشات الجارية.

وسيعرض وزير الخارجية فى كلمة مصر التى سيلقيها نيابة عن الرئيس حسنى مبارك بعد غد «الخميس» رؤية مصر واولويات سياستها الخارجية فيما يتعلق بدور الامم المتحدة وما ينبغى ان تركز عليه المنظمة الدولية فى القرن الحادى والعشرين، ويستعرض موسى رؤية مصر فيما يتعلق بالقضايا الاقليمية والدولية وفى مقدمتها تحقيق السلام فى الشرق الاوسط واخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل كأساس لإرساء قواعد السلم والأمن الاقليمى، وسيؤكد الوزير ضرورة التنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية والقوى الكبرى للخروج بتصور واضح وفعال فيما يتعلق باصلاح المنظمة الدولية ومجلس الامن وتعزيز قدرات المنظمة الدولية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣/٩/٢٠٠٠

العولمة والمواجهة

جيلان حمزة

عضو مجلس إدارة جمعية انصار حقوق الإنسان

يؤكد كثير من المفكرين ان من افضل التوجهات واعظمها مكسبا ومردودا فى حياة الامم - ناهيك عن حياة الافراد - اتباع اسلوب المواجهة التى تتطلب الشجاعة وروح الاقدام على عكس الخوف ودفن الراس فى الرمال ليبقى الجسد ظاهرا يرتعد خوفا امام المحيطين.

وبما أن العولة باتت حقيقة مؤكدة لاجدوى من تجاهلها، كما انه لاجدوى من الخوف منها.. انها نمط معين للحياة يرفضه البعض بل يغالون فى رفضه والتوجس خيفة منه على انفسهم وعلى اولادهم اجيال المستقبل، رغم ان من يخافون عليهم هم أنفسهم من يتبعون وينهجون الآن وسينادى غيرهم آخرون فى المستقبل بفكرة العولة!! ان من يخشون العولة على اساس أنها تعنى غرس نمط معين للحياة وهو النمط الأمريكى بالتحديد من أول ساندوتش «الهامبورجر» والبنطلون الجينز إلى الغاء العواطف واحلال المادية الصرفة بدلا منها نقول لهم بتاكيد ان العولة ليست «موجة» وستنتهى ولكنها القادم الحتمى فى ظل غد أكيد مالم تنته الدنيا، ومن ثم فان انتهاج اسلوب المواجهة هو الحل الايجابى، وإن الاكتفاء بمناقشة العولة، فى المجتمعات الثقافية أو حتى فى الصحف اليومية ليس هو الحل الذى يحدد لنا دورنا تجاه فكرة العولة الواقع المقبل وكذلك ليس مهاجمة العولة كما اشرنا سابقا، وكذلك تجاهلها ليس حلا ايضا، ولكن الحل فى المواجهة التى ستضع النقاط فوق الحروف، بمعنى أنه لابد لنا كعرب ان نجد صيغة متوازنة بين مضمون العولة كفكرة وكنظام ، وبين تراثنا القيمى الفلكلورى وتراثنا من الاديان ونحن أرض مهبط الرسالات الثلاث وماقبلها من ومضات وعلامات ومخاطبات سماوية لها ثقلها الانسانى والفكرى، فلا خشية من مجىء العولة انما لنا عقولنا وحقوقنا. واختياراتنا، وما علينا إلا ان نوجد هذا التوازن بمنتهى التعقل والتدبر والصحوة لنجد لنا مكانا فى السوق العالمية، وهذا ما يضعنا عن جدارة فى مصاف الدول العظمى، فاذا مادخلنا التعامل الدولى فلابد أن نعرف معنى الالتزام ومن قبله معنى الصدق، ان هذه الصفة الأخيرة هى التى تجعل لنا مصداقية نحن فى حاجة إليها، ولابد ان نكون أمناء فى تقدير هامش الربح وتقدير الوقت، وإلا سنعرض انفسنا للفشل ثم التقوقع المهين، والدول من حولنا تتقدم بمتوالية عددية فنجد فى البلاد من حولنا الصدق.. الجمال والوعى بالحفاظ عليه، تجد الالتزام بالكلمة والوفاء بها، تجد سيادة القانون بمعناه الحقيقى، واذا ما تمتعت فئة بامتيازات مبالغ فيها فانها تعطى الشعب فى المقابل امتيازات ومنحا كالاراضى والمعاش، ناهيك عن العطاء فى مجال حقوق المراة رغم التعتيم الإعلامى على ما تنعم به المراة من حقوق فى تلك البلاد!!

المهم ان العمل فى ظل العولة مع اى من الاسواق أو المؤسسات العملاقة والتى تقدر رءوس اموالها بالمليارات والتريليونات يجب فى التعامل معها ان نكون محددين وان نبتعد عن سياسة «الباب الموارب» وبذلك لانعطى فسحة للغموض او مايحتمل اكثر من تفسير، والمفترض ان يكون كل شىء محسوبا قبل الدخول حتى فى التفاوض مع تلك المؤسسات والشركات العملاقة، والتى يكون لها أكثر من جنسية مختلفة أمريكية ويابانية وأوروبية وغيرهم.. يجب حساب النقطة قبل الحرف فى الارتباط الذى سينبثق عنه ارتباطات اخرى كثيرة.. والاكثر من هذا ان العولة القادمة ستحتم علينا التعامل مع اليهود التجار بالعظمة أو حتى مع الامريكيين الذين فى اغلبهم اما يهود الوالدين او الاجداد او يهود بالاختيار واذا قلت تجارا بالفطرة إلا اننا كعرب لانقل عنهم وعيا بالتجارة ، وهذا ينطبق بوضوح كبير على الشخصية الفلسطينية والشخصية الكويتية مثلا، وتلك حقيقة مطمئنة، ولكن يجب ان لا يفوتنا أن من مفهوم العولة فى الشعب الأمريكى ان لاتجد انسانا واحدا مهما صغر لايستخدم الكمبيوتر ليكون على اتصال من خلال شبكات الانترنت بعالم الصناعة، وعالم العامل وأحدث الاكتشافات.

بلد الصناعة فى كل شىء، من أول «الساندوتش» إلى سكنى الكواكب الأخرى، يبذلون الوقت والجهد اليومى الدءوب ليعرفونا ماذا يجرى فى بلدهم، والاكثر ليعرفوا ماذا يجرى فى البلاد الأخرى !! وعلى هذا فان قوة الاتصالات يجب ان تكون متاحة ليس فقط للمتخصصين، ولكن على مستوى الشعب والشباب على الاخص حتى يعرف حركة العالم من حوله، ويلمس حركة التاريخ اليومية، وبذلك نستطيع ان نقيم انفسنا ساعة بساعة، فلا نتباكى على ماض كان، ولانتجاهل - بسلوك النعامة - واقع حتميا بل علينا ان نكون فى حالة مواجهة دائمة بين وضعنا من جميع زواياه ووضع العالم من حولنا ، فلاننغلق ولانركن ولانفاجأ بما لم نحسب حسابه، إذن لابد لنا من العمل بوعى وادراك لنحفر لنا مكانا بين العمالقة بل ويصبح هذا منهجا فى العمل والتفكير ، وحين يكون لشبابنا منهج فكرى واع مطلع لن ينتظر ان تعينه الحكومة مثلا وتفرضه بالحبر فى وظائف هى مثقلة اصلا بكثرة شاغليها، بل سيكون هناك منطق العرض والطلب ومادام المعروض شبابا يفهم حتى لغة الكمبيوتر ويستقى حقائق العالم من على الانترنت.. شبابا يدرى غير مغيب ، فلابد أن الطلب والاقبال عليه سيكون شديدا لانه فى حد ذاته قيمة علمية ومهنية.

وعندما نصل إلى هذه الدرجة فلاخوف من العولة ولاخوف من المستقبل الذى يراه كثير من المثقفين مستقبلا محفوفا بالاخطار توجسا من فكرة العولة على اساس أنها مؤامرة ضد الشرق العربى مرة وضد الإسلام بالذات مرة أخرى! رغم أن العولة لاتزيد عن كونها نظاما جديدا له جذور ضاربة فى القدم اتصورها منذ اكتشاف أمريكا كقارة اصلا ، وهذا النظام الجديد يريد اصحابه فرضه على باقى البلاد قاطبة على أساس انه أخر صيحات الحداثة والتقدم والحل للمشاكل، وبذلك يقومون بدور المايسترو المهيمن والمتحكم باشارات بسيطة!! فلا تجرؤ او تجسر أى دولة على أن تشذ عن النغمة التى اختارها المايسترو وهو النظام الامريكى، وفى هذا ما يؤكد ان الحل فى المواجهة.

ويسال سائل بماذا نواجه؟

والرد بسيط وقريب.. نواجه بتلال القيم والمبادىء الاخلاقية والتعاملية التى ارستها الاديان لاننا نفهم ان اى نبى مرسل كان يقصد لدينه ومنهجه الانتشار - حتى العالمية، الم تصل دعوة الإسلام حتى الأندلس فى اسبانيا؟

الم يهدف الإسلام إلى عولة للدنيا كلها لو تمكن من هذا بمعنى سيادة منهجه ومحتواه الفكرى من خلال التوحيد اولا، ثم النظام الاقتصادى والتنظيم التجارى من نظام الزكاة والخراج وبيت المال ثم النظام الاجتماعى الأسرى، ثم العلاقة بالدول الأخرى بشرط ان تقوم على مبدأ الشرف والعدالة فى الاتفاقيات والمشاركات.. ذلك هو المحتوى الفكرى الذى يجب ان نواجه به الآخر، بمعنى ان نختار شروطنا واتفاقياتنا وسلوكنا من ذاك الوعاء الاخلاقى الجليل، ان ذلك حق من حقوقنا الذى يجب الا نغفل عنه مطلقا.



المصـــدر : الأهـــــرام

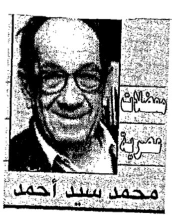
التاريـــخ : ١٤/ ٩/ ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حول معالجة الفقر

قد يبدو غريبا أن تفتتح الأمم المتحدة الألفية الجديدة بقمة تضم رؤساء جميع دول العالم لمناقشة قضايا الفقر، وربما بتعبير أدق، قضية الهوة التى تزداد عمقا بين الفقراء والأثرياء فى عالمنا.. فهذا فى حد ذاته تسليم بأن «النظام الدولى» لا يسيطر على مقدرات الجنس البشرى.

إن الفقر اليوم لم يعد ما كان عليه من قبل.. كان الفقر من قبل تعبيرا عن عيب فى وسائل الانتاج المتاحة للبشرية وعن عجزها عن تلبية احتياجات البشر المتزايدة.. أما الآن، فقد حققت التكنولوجيا قفزات وخوارق.. وقد أصبح من الممكن، من الوجهة الفنية، خلق وفرة غير مسبوقة فى تاريخ البشرية.. ولذلك لم يعد الفقر مقبولا.. لقد توافرت الظروف الموضوعية التى تجعل من الممكن، بفضل التكنولوجيا، إزالة الفقر إزالة تامة.. إن قضية الفقر لم تعد مشكلة مصدرها عيب فى علاقات الانسان مع الطبيعة، وقدرته على توظيفها لصالحه، وإنما أصبح العيب فى علاقات الانسان مع الانسان.. فى قيام «نظام دولى» فقدت البشرية سيطرتها عليه..





المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤/٩/٢٠٠٠

للبشر والفجوات الصحفية والمعلومات

معنى ذلك أن «التنظيم الاجتماعى» هو السبب فى أن الفقر مازال متفشيا.. وأن المشكلة تعود الى عجز تنظيم عالمنا الراهن عن استخلاص موارد من الطبيعة تحقق تطلعات البشر الى حياة انسانية مزدهرة، لائقة بمقام منجزات الانسان المعاصر..

ثمة اوضاع موروثة من اوضاع سابقة.. ثمة سياق لحركة التاريخ افضى الى ما نشهده الآن.. ثروة تتراكم لدى قلة فى العالم.. وفقر يعم قطاعات أوسع باستمرار من الجنس البشرى.. وكانت «الدولة ذات السيادة» هى اللبنة الأساسية فى إرساء أسس «النظام الدولى».. وهكذا استقلت الدول نسبيا عن بعضها..اما الآن وقد أصبحنا نحتكم الى نظام «عولمى» متشابك متداخل يضم البشرية كلها، فلم يعد مقبولا أن يزداد أثرياؤه ثراء، وفقراؤه فقرا..

ولا عجب، فى مثل هذا الجو، الا يكون نجوم مظاهرة الألفية بالامم المتحدة قادة العالم التقليديون.. لم يكونوا اعضاء مجلس الامن الدائمين.. لم يكونوا كلينتون وبلير وشيراك.. ولا حتى بوتين وجيانج زيمين.. وإنما كانوا زعماء دول كثيرا ما اعتبرتها واشنطن «دولا مارقة».. دولا ينبغى تهميشها.. مثل كوبا كاسترو، وإيران خاتمى.. لقد قال خاتمى فى مظاهرة الألفية متحديا: «أعلن امام هذا المجلس الموقر أن الامم المتحدة لم يعد من الممكن استبعادها او تهميشها تحت ذرائع سياسية، او ثقافية او اقتصادية».. واضاف بوتفليقة: «ان قوانين السوق أضحت هى المتحكمة.. واحذر من الثمن الذى سوف يكون على البشرية دفعها من جراء تهميش الجزء الأكبر منها، فى مجتمع دولى مؤسس على الربح».. واستهل كاسترو كلمته بقوله: «إن الفوضى تسود عالمنا، حيث تقدم لنا القوانين العمياء على انها نواميس الهية ستحقق لنا السلام والنظام والرفاهية.. غير ان حقيقة الحال هى ان ثلاثين دولة غنية، قد احتكرت السلطة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ، وقد جمعتنا هنا لتكرر لنا نفس الوصفات التى لم يكن لها اثر إلا أن تزيدنا فقرا، واستغلالا، وتبعية»..

بفضل إنجازات التكنولوجيا على مشارف الألفية الجديدة، لم تعد هناك حاجة الى الفقر.. هناك لاشك بدائل عن نظام «عولمى» يقوم على الفقر والاستغلال والتبعية.. غير ان بناء نظام دولى جديد يقوم على إزالة الاستعمار، وتحقيق الوفرة للجميع، إنما يفترض امرا اساسيا، هو اعتبار «الانسان» لا «راس المال» هو الأساس وهو المحك.. ومعنى ذلك تجاوز حافز الربح، واليات الراسمالية، الى نظام اكثر رقيا..

ليس من شك فى انه لا مناص من «العولمة».. ولكن هل من مناص فى أن يكون الوجه الابرز «للعولمة» سيئاتها وسلبياتها؟.. هل لابد ان تكون «العولمة» صورة مكررة لما جرى فى العصر الامبريالى؟... قلة من الدول المهيمنة تثرى على حساب الشعوب المستعمرة، هذه الشعوب التى تشكل غالبية البشرية وأصبحت فريسة للفقر والحاجة؟.. هل من المحتم الا تكون «للعولمة» ايجابيات».. وألا تكون لايجابياتها أبدا الغلبة؟..

لقد شهد القرن العشرون إقامة نظم اشتراكية بديلة عن الراسمالية ونسبت لنفسها القدرة على تجاوز الفقر، وتحقيق الرخاء للجميع.. ولكن هذه التجارب قد انهارت.. ومن هنا الحاجة الى ابتداع تجارب جديدة لا هى الراسمالية كما عرفناها حتى الآن، ولا هى الاشتراكية كما عرفناها حتى الآن.. الية جديدة تقف فى وجه انقسام البشرية الى اقلية تزداد ثروة، وأغلبية تزداد فقرا.. هذا هو المدخل الصحيح لمعالجة مشكلة الفقر.. غير ان قمة الألفية فى نيويورك لم تلتفت اليه حقيقة..

لقد تناولت القمة اقتراحات عملية كاهداف مطلوب بلوغها.. طرحت فكرة خفض عدد الفقراء الى النصف حتى عام ٢٠١٥.. وهذا فى الحقيقة مقياس كمى، لا يوضح كيف يتحقق هذا الهدف عملا.. كما طرحت فكرة ادماج دول نامية مع دول متقدمة، حتى تتاح للأولى الاستفادة من الثانية (المشاركة الاوروبية - الإفريقية قد تكون نموذجا لهذه الفكرة).. وهذا ينطوى على مقياس نوعى، متناولا كيفية إحداث مثل هذا التحول.. ولكنه جزئى، ولا يحل المشكلة جذريا..

وقد تحدثت القمة كثيرا عن التعليم، وعن تعميمه عالميا، والاستفادة من السبل العصرية لتعميمه.. بالذات انجازات الثورة الاعلامية.. وهذا بلا شك مهم، لأنه يعمل على تنمية القدرات العقلية لدى الانسان.. وكذلك طرحت فكرة الاهتمام بالصحة (بالذات الأمراض التى مازالت مستعصية العلاج كنقص المناعة المكتسبة مثلا)، وتنمية قدرات الانسان الجسمانية.. وطرحت فكرة الاهتمام بالشباب، باعتباره قطاع البشرية الاكثر قدرة على تنمية قدراته، وزيادة الانتاج والانتاجية.

ومن امتيازات التكنولوجيا المعاصرة أنها تنتج الوفرة.. وبالتالى تفسح المجال للتغلب على الفقر.. ولكن المكتشفات العلمية تحمل فى طياتها خطر الا تفرز فقط نتائج إيجابية، وإنما تفرز أيضا نتائج سلبية، مجهولة الأثر، يتعذر التنبؤ بها سلفا.. وهذا موضوع مهم فيما يتعلق بالأطعمة المعالجة وراثيا مثلا، والتى توحى بوفرة كبيرة، بينما قد تحمل فى طياتها أخطارا كبيرة أيضا..

لم يعد من الممكن إقامة حواجز وحدود بين المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة.. لا مفر من تداخلها جميعا.. ومن هنا الحاجة الى تجنب استيراد الأخطار الملازمة للفقر من الغير، وضرورة العمل من اجل تعميم الوفرة، مع الحرص على تحقيقها فى كل موقع على حدة..

غير ان انجاز هذه التحولات إنما يتطلب قاطرة، قاطرة تحرك التطور، وثبت ان الربح ليس بقاطرة كفيلة بتحقيقه على النحو المتوازن المنشود.. ومن هنا الحاجة الى قاطرات من انواع اخرى.. لابد من اشكال مبتكرة من التنظيم الدولى.. وليس من المسلم به ان امريكا وهى المجمع الاكثر ثراء فى العالم، هى المؤهلة أكثر من غيرها كى تكون الدولة القائدة والرائدة للجميع.. ثبت ان مثل هذا الافتراض إنما يتعارض مع تنوع طرق التنمية، المادية والفكرية، ويهدر حوار الحضارات التى تحدث عنها فى نيويورك خاتمى.

لقد كثر الحديث عن المنظمات غير الحكومية بوصفها صورا جديدة، مبتكرة للتنظيم الدولى، متجاوزة نطاق الدول، وبغية إكساب «العولمة» بعدا ديمقراطيا.. والجدير بالملاحظة ان قمة الألفية لم تشرك فى مداولاتها المنظمات غير الحكومية، واقتصرت فقط على مظاهرة لرؤساء الدول، وللأفكار المتداولة على صعيد رجال السياسة.. وكانما هم الأقدر على حسم مشاكل الفقر والعوز!

إن النظام الدولى الجديد ربما يحتاج الى «هيئة أركان حرب» من غير رجال السياسة.. من العلماء والمبدعين، والأدباء والفنانين، ومن الشخصيات العامة ذات الأفكار النيرة المبتكرة فى شتى مجالات التخصص.. لابد من الديمقراطية.. لابد من تحرير الديمقراطية من سيطرة السوق ومن الياتها.. لابد



بالتالى من تطعيم الديمقراطية بأصحاب المعرفة.. لابد من تحرير هؤلاء من آثار البيروقراطية..

ثم لابد من التغلب على ظاهرة التسلح.. ويبدو أن إلغاء الأسلحة إلغاء تاما مستحيل المنال.. ذلك أن التكنولوجيا بحكم أنها لا تميز بين المكتشفات التى تبني، وتلك التى تدمر، تسهم بدورها فى تطوير السلاح.. وبالذات طالما ظلت هناك مبررات للتمرد على النظام الدولى.. وظل هناك انفصال ما بين قواعد المجتمع الدولى وما بين الجهات العليا المتحكمة فى مصائره.. وقد اتخذ كلينتون منذ أيام قرارا بارجاء البت فى خوض الولايات المتحدة مشروع الدفاع ضد الصواريخ البالستية.. وهذه خطوة ايجابية.. وتعبير عن أن هناك أسبابا جادة تدعو الى الوقوف فى وجه مواصلة تجارب سباق التسلح.. وبوجه خاص، أكثرها تكلفة ومغامرة.

غير أن خفوت نجومية النجوم على رأس المجتمع الدولى قد تمثل أيضا فى المشاكل الفرعية التى مازالت تشغل الرأى العام وفرضت نفسها على القمة.. لقد كثر الحديث عن عملية التسوية فى القضية الفلسطينية.. ومع ذلك لم تشهد القمة لقاء بين عرفات وباراك.. ومرة أخرى برزت حقيقة أن التصورات لحل المشكلات كما هو منظور لها على قمة المجتمع الدولى بعيدة عن تلك السائدة لدى الأطراف المتنازعة على اختلاف النزاعات.. كانت قمة نيويورك احتفالية لحكام العالم بمناسبة الألفية أكثر منها محاولة كفيلة باجتثاث الفقر والمرض والجهل والجوع على مشارف حقبة جديدة.



المصدر : الأهرام المسائي
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٧ / ٩ / ٢٠٠١

تقنين للعولمة أم حوار للحضارات

تأسست الأمم المتحدة، بحسب تعبير ميثاقها، من أجل «أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب». وتعد مواجهة هذا التحدى أبرز مهمة تنهض بها المنظمة فبغير الالتزام المتجدد من جانب الدول الأعضاء، ومن دون تغيير مؤسسى كبير وزيادة فى الدعم المالى، لن تستطيع الأمم المتحدة أن تنفذ المهمات الدقيقة المتمثلة فى حفظ السلام.



د. رأفت منيب

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اقرت رسميا فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٨ انعقاد قمة الألفية التى اقترحها الأمين العام «كوفى عنان» فى تقريره لعام ١٩٩٧ «تجديد الأمم المتحدة: برنامج للاصلاح». وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعيين دورتها الخامسة والخمسين دورة ألفية، كما قررت عقد قمة الألفية، اقتناعاً منها بأن انتهاء القرن «يمثل لحظة فريدة ورمزية للافصاح عن وتأكيد رؤية حيوية للأمم المتحدة فى العصر الجديد».

لقد انعقدت سلسلة من المؤتمرات واللقاءات فى نيويورك اعتباراً من الثانى من سبتمبر عام ٢٠٠٠ احتفالا بالألفية الجديدة فى إطار التفاهم الدولى. وقد بدأت سلسلة الاجتماعات مع مؤتمر «حول دور الأديان فى نشر السلام العالمى». واستمر مع الجمع الأصغر حجما حول «حوار الحضارات» وبينهما عقدت عشرات من المؤتمرات الصغيرة شاركت فيها ٤٠٠٠ منظمة غير حكومية من جميع انحاء العالم.

لاشك فى أن «تيد تيرنر» رجل سعيد هذه الايام. فالأمريكى الذى أسس شبكة «سى إن إن» وأصبح واحداً من أغنى الشخصيات فى الوسط الإعلامى، إنفصل عن زوجته الممثلة «جين فوندا» وانتقل الحياة مع صديقته الجديدة والأصغر سنا، غير أن ذلك ليس السبب الرئيسى لسعادته. بل هو استكمل لتوه رئاسة أول مؤتمر دولى عن الأديان يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة فى نيويورك. وقد جمع المؤتمر آلافا من الشخصيات الدينية والمتطرفين من جميع انحاء العالم . ويدين «تيرنر» برئاسته لهذا المؤتمر الفريد من نوعه الى كرمه. ففى عام ١٩٩٩ كتب شيكاً بمبلغ مليار دولار أمريكى للأمم المتحدة، وهو مبلغ يكاد يساوى المبلغ الذى تدين به أمريكا للهيئة الدولية.

وقد جرى تحديد لمعنى الدين بطريقة مرنة لمنع إزدحام المؤتمر بطوائف دينية لا أول لها ولا آخر. فقد حدد المنظمون شرطين فقط فلم يسمح بالإشتراك الطوائف الدينية التى يقل عمرها عن ١٠٠ سنة، ولا تلك التى لا يزال مؤسسوها على قيد الحياة. ويعنى ذلك أن طوائف معاصرة مثل «المونيز» واتباع رون هابارد، وما يماثلهما لم تشارك فى المؤتمر.

وتجدر الإشارة إلى أن تشكيل المؤتمر كان لافتا للانتباه، وذلك لعدة أسباب منها انه اجتاز السياسات المحلية. فعلى سبيل المثال جلس الملالى الإيرانيون الذين حضروا بتعليمات من «المرشد الأعلى» الى جانب البهائيين المحظور نشاطهم فى إيران. وجلس المرشدون الهندوسيون الى جانب المشرعين المسلمين الباكستانيين الذين يعتقدون أن الهندوسية ليست ديناً. وجلست فى مقعد الأمين العام امرأة من طائفة الجين فى غرب الهند.

ومن اللافت للانتباه انه بعد ٤٨ ساعة من مؤتمر الديان، الذى لعبت فيه الكنيسة الكاثوليكية دورا اساسيا، أصدر الفاتيكان بياناً قال إن الطوائف المسيحية الأخرى «ضلت الطريق». وهو نفس الحال حينما لم أجد الأزهر الشريف مشاركاً بعلمائه.

ا متابعة بعض القضايا التى أثيرت فى المؤتمر فى دورة خاصة تستغرق يومين مخصصة لعنوان آخر هو «حوار الحضارات» وقد رأسها المدير العام اليونسكو «كوتشيرو ماتسورا» وقد اقترح الرئيس الايرانى محمد خاتمى «حواراً» خلال زيارته نيويورك فى عام ١٩٩٨ وقد نال اقتراح خاتمى بـ «الحوار» دعم خمس دول إسلامية هى الجزائر وإندونيسيا ومالى ونيجيريا وقطر. وستشارك فى «الحوار» ثلاث دول غير إسلامية هى لاتفيا وجورجيا وموزامبيق. وقد اعتبر عام ٢٠٠١ عام «حوار الحضارات».



المصـــدر : الأهـرام المسـائى

التاريـــخ : ٧/٩/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ربما يتساءل البعض . أى حضارات هى المقصودة؟ إن مفهوم الحضارة قليلا ما يتم استجلاؤه، ولو كان من المفاهيم الأكثر انتشاراً. إلا أن الدلالة العامة التى تحيل اليها العبارة فى الأدبيات السيارة هى الفضاء الثقافى الأشمل الذى يستند فى الغالب الى محور تمايز دينى.

من هذا المنظور، يتم تصنيف الحضارات الرئيسية الى إسلامية ويهودية ومسيحية وهندوسية وكونفوشيوسية وبونية، مع الإختلاف فى إدماج الحضارات الافريقية المتنوعة

ولقد اعتمد الباحث الأمريكى الذائع الصيت «هانجتون» هذا التمييز واعتبره، كما هو معروف، خط التصادم المقبل الذى سيعوض الصراع القطبى الأيديولوجى المنتثر.

ويبدو أن مفهوم «حوار الحضارات» الذى يقوم كما هو واضح على الاعتراف المسبق باختلاف الثقافات وشرعية تنوعها وتمايزها، يطرح اشكالات جوهرية بخصوص معيار الكونية الذى يشكل مضمون ديناميكية العولمة المتنامية، التى تفتت الى باقى المجالات الانسانية بما فيها اكثرها التصاقاً بالمتعلقات الثقافية والروحية مثل حقوق الإنسان والأسرة والقضاء والتربية.

ولاشك فى ان القمة الأممية التى انعقدت يوم الأربعاء ٦ سبتمبر ٢٠٠٠ تحت راية الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست مناسبة احتفالية للالفية الثالثة بقدر ماهى مناسبة غرضها الرئيسى تقنين «العولمة» وتحويل مفاهيمها وسياساتها الى شروط وأحكام ملزمة للإنسانية حكومات وشعوبا فى حاضرها ومستقبلها.. كما أنها ستكون فرصة لمراكز الاقتصاد الحر وأعمدته، خاصة المهيمن الأول.. الولايات المتحدة الامريكية للتعبير عن مزايا النظام العالمى الجديد والترويج لتثبيت قواعد الإدارة السياسية للعولمة، وعدم السماح بنفاذ اية محاولة جدية تطالب بإعادة النظر فى تلك القواعد بما يمنع الجنوح الخطير المهدد للبشرية فى الاحتفاظ بمزايا ومكاسب العولمة واستثمارها فى تعزيز الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية الراسمالية وهيمنتها.

ان الأزمة الحقيقية التى تواجه العالم الواسع ليست العولمة فى جوهرها كونها نتاجا طبيعيا للتطور الراسمالى الجديد ولا يمكن منعه بقفل الأبواب بوجهه، وإنما سياسة الإدارة المتجبرة لهذه العولمة والتى احتكرت لنفسها تحديد مفهوم السيادة وتوزيع الصلاحيات والسلطات على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، وتفجير المشكلات بوجه النظم و الاقتصادية والسياسية لبلدان العالم الثالث والتى تهدد بإنهيارها.

إن إدارة العولمة الراهنة قد عهدت الى الشركات متعددة الجنسيات ذات القوة الهائلة لتنفيذ اليات السوق الحرة ولم تتمكن شعوب العالم من استثمار مزايا فتح السوق العالمية لتحريك منتجاتها الوطنية من الجنوب إلى الشمال، بل أصبحت، وبقوة النظام الاقتصادى الجديد، سوقا لسلع الدول الكبرى، ولتصبح اداة الى جانب وسائل الإعلام والدعاية الحديثة وإذا كان الرد التاريخى من بلدان العالمين الثانى والثالث لا يتم فى رفض العولمة، أو فى إعلان الحرب الكلامية عليها، وإنما فى القدرة على الانفتاح على عناصرها والتكيف مع معطياتها، فإن من بين الوسائل الواقعية فى بناء برنامج للتكتل الإنسانى المواجه لتلك المخاطر وفتح باب الحوار لجرى، مع إدارة الرأسمالية الجديدة داخل خيمة الهيئة الأممية ومنظماتها التى تأسست تحت عنوان الحفاظ على الأمن والسلم والطمأنينة البشرية.

إن القمة الكونية التى انعقدت فى نيويورك تأتى فى ظروف تقترب من الطرافة فى غرابتها. حيث أن القمة الألفية فى نيويورك لم تحتمها ثقافة منتصر وإذعان ثقافة العلقم لمهزوم. أى أنها جرت وتمت من غير غبار معارك شرسة وتلك مفارقة فى التاريخ البشرى - فروسيا مثلا دولة صناعية نووية كبرى وتخوض حربا داخلية على حدودها مع الشيشان، فى الوقت الذى يعتمد قادتها على برنامج يلبى حاجات الديمقراطية الانتخابية على النمط الغربى، وتلك أمر محير لها. وفرنسا حريصة على تراثها الفرانكفونى وتخشى من تراجعه أمام الثقافة الانكلوسكسونية وهى مضطرة إلى أن تكون فى نطاق المشروع الأمريكى حضاريا.

واترك اختناقات المرور فى نيويورك حيث سيكون هناك ١٧٥ فريقا من حراس الشرف حول مطار كيندى الدولى فى كوينس تزرع الشوارع حتى ميدان الأمم المتحدة فى «الإيست سايد» وقد كشف عمدة نيويورك «رودلف جوليانى» عن أن المدينة خصصت ٨ ملايين من الدولارات لتغطية العمل الاضافى للشرطة. وقال أن ٦٧٠٠ من الضباط الاضافيين كفيلون بالسيطرة على أى مظهر للفوضى.

ومع وجود اكثر من ١٥٠ رئيسا، فإنه يتبادر إلى الذهن سؤال هو : من هو أقوى شخصية فى مقر الأمم المتحدة ؟ ربما يتسرع البعض فيقول الرئيس كلينتون، والإجابة خطأ اما الاجابة الصحيحة فهى بنت مصر الجديدة المصرية «نادية يونس»، فهى تستطيع بحكم وظيفتها إبلاغ الرئيس الامريكى كلينتون أين يقف والرئيس الروسى فلاديمير بوتن ماذا يرتدى.

نادية يونس هى رئيسة البروتوكول، اكثر الدبلوماسيين دبلوماسية، وتعمل نادية المصرية المولد فى الأمم المتحدة منذ ٣١ عاما، وهى السيدة المسئولة عما اصبح يعرف باسم «حفلات غداء القوة»، وتحيى نادية كل شخصية زائرة وتعرف متى تنحنى ومتى تحيى ومتى لا تمد يدها لمصافحة زعيم تمنعه التقاليد الدينية من لمس النساء

الاستاذ بأكاديمية نيويورك للعلوم



المصدر : الأهـــــرام
التاريـــخ : ١٧/٩/ ٢٠٠٠
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حقـــائق

حين كتبت أكثر من مرة، مؤكدا ضرورة أن يكون للعولمة وجه إنساني، يجعل فقراء هذا العالم يكفون عن الخوف المتزايد منها، حين يرونها أكثر عدالة، وأكثر رحمة، فقد كنت ومازلت أتابع ما ينشر حول العولمة، حتى قرأت الصفحات الأولى من التقرير الأخير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تحت عنوان «العولمة ذات الوجه الإنساني»، حيث يؤكد أن الثروة الحقيقية لأى دولة هى الناس الذين ينتمون إليها، والغرض من التنمية هو تهيئة بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة صحية وخلاقة، ولكن هذه الحقيقة البسيطة كثيرا ما تلقى النسيان فى غمار السعى إلى تحقيق الثروة المادية والمالية، وإذا كان الحديث يكثر ـ هذه الأيام ـ عن العولمة، فإن هذا لا يعنى أن العولمة وليدة اليوم، وإنما هى ظاهرة تعود إلى الفترة من أوائل القرن السادس عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر، ولكن ما حدث من تطور وجعلها السمة المميزة لحياتنا المعاصرة، هو انكماش المكان، وانكماش الزمان، واختفاء الحدود، مما أدى إلى ارتباط أوثق وأعمق وأسرع فى حياة الناس فى مختلف أنحاء العالم، بصورة لم تكن معروفة فى أى فترة سابقة من فترات التاريخ الإنساني».

خذ مثالا على ذلك، حجم الأموال التى يجرى التداول عليها، يوميا، فى أسواق العملات فى العالم: فهى تزيد على ١.٥ تريليون دولار يوميا. وخذ مثالا على ذلك أيضا من الحجم الذى تطورت إليه التجارة العالمية، فهى تستوعب وتستقطب خمس ما ينتجه العالم كله من سلع وخدمات كل عام. وهذا المثالان ليسا هما الوجهين الوحيدين للعولمة، فالعولمة لا تقتصر على مجرد تدفق النقود والسلع، وإنما ترقى لما هو أبعد من ذلك، فهى تزيد من الاعتماد المتبادل بين سكان العالم، بصورة تؤدى إلى إدماج الاقتصاديات وتمتد بتأثيرها إلى باقى مجالات الحياة، فلا تقف عند الاقتصاد وحسب، وإنما تتعداه إلى الثقافة والحكم والتكنولوجيا، فما يحدث فى أى مكان من العالم، تتداعى تأثيراته السلبية والإيجابية على باقى الأماكن، فلم تعد هناك أحداث يقتصر تأثيرها على مجتمعها المحلى، فمثلا لو انخفضت قيمة العملة فى تايلاند ـ كما حدث فى الأزمة الأسيوية ـ فإن هذا ربما يؤدى إلى تصاعد معدلات البطالة فى جنوب شرق أسيا، ثم يؤدى إلى تباطؤ الاستثمار المتاح للخدمات الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية، وربما يؤدى إلى ارتفاع مفاجئ فى تكلفة الأدوية التى تحتاجها أفريقيا وتستوردها من الخارج.

والحديث بقية..



المصدر : الأهرام
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٩/٩/٢٠٠١

حقائق

الحقيقة الواضحة بشأن العولمة، هي أن هناك دولا استفادت بصورة فعلية من العولمة، بينما هناك دول تندفع نحو المزيد من التهميش، على الرغم من أنها مندمجة في تيار العولمة.

فمنذ منتصف الثمانينيات، بدأ العالم يدرك حقيقة ما بات يعرف باسم النمور الآسيوية، التي اخترقت حواجز الفقر، واجتاحت حواجز التخلف، وانطلقت نحو آفاق التصنيع، وظفرت باقتصاد حديث، ترك آثارا إيجابية على كل محاولات الحياة الاجتماعية التي بدأت بدورها تشهد عصرا من الرفاهة والازدهار، يعيش المواطن في ظلاله متمتعا بدخول مرتفعة، وبمستويات من المعيشة اللائقة، وفوق هذا كله فإن المواطن قد تسلح بالأمان الذي يدفعه نحو تحقيق المزيد من الإنجازات التي تعود عليه بالنفع الذي يرتجيه.

وبالإضافة إلى النمور الآسيوية، هناك دول أخرى ظفرت خلال السنوات العشر الأخيرة بتجارب ناجحة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأدارت عملية الانخراط في العولمة بأساليب ذكية أتاحت لها أن تحول العولمة إلى عنصر إيجابي يدعم الاقتصاد المحلي، ويزوده بعناصر الازدهار، ويغذيه بفرص التقدم والانتشار، وهذه الدول تتوزع على عدة قارات، وتعكس كل منها ملامح بيئتها الثقافية والاجتماعية، ففي آسيا ـ على سبيل المثال ـ تبرز الهند كنموذج بارز في الاستفادة الهائلة من إمكانات العولمة، وفي أوروبا الشرقية تجد الأمثلة العديدة بارزة وواضحة مثل بولندا التي كانت الدولة الرائدة في كسر الستار الشيوعي الحديدي، والتي قادت تجربة غير مسبوقة في التحول من الاقتصاد الاشتراكي المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، القائم على حرية التجارة وحرية العرض والطلب، وعلى المبادرة الخاصة، وعلى حرية تدفق الأموال والخدمات والسلع والعمالة.

ولا تتوقف النماذج التي استفادت من إيجابيات العولمة على آسيا وأوروبا، وإنما امتدت إلى أمريكا اللاتينية، القارة التي ذاع صيتها في الفقر والانقلابات العسكرية والاضطرابات الاجتماعية، ومن أبرز النماذج الناجحة في أمريكا اللاتينية نجد جمهورية شيلي، فقد تمكنت من تنفيذ برامج إصلاحية انتقلت بها من التعثر الاقتصادي إلى النجاح الذي لا تخطئه العين.

وكل هذه الأمثلة نجحت في الاستفادة من العولمة بعدة أشكال نعرضها في المقال المقبل.
وللحديث بقية.

إبراهيم نافع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٠/٩/٢٠٠٠

العرب والعولمة:
تقليص المخاطر وتعظيم الفرص
٧

استثمار الاتفاقيات.. الوعى بحركة رأس المال.. الجهود الذاتية

يجتهد كاتبا مقالى اليوم، فى استكشاف جوانب أخرى لموضوع «العرب والعولمة» من زاوية مدى توافر فرص وكيفية استفادة العرب، وفى حين يتناول الأول الجانب الاقتصادى، يركز الثانى على الجانب القانونى. فيرى الأول ضرورة القياس على مدى تحقيق وارتقاء القيمة المضافة داخل الاقتصاد. وأهمية الحيلولة دون تسريبها للخارج. ويذهب إلى تحديد ثلاثة شروط لكيفية الاستفادة فى مجالات: حرية التجارة، وحرية حركة رأس المال، ونقل التكنولوجيا.

ويركز كاتب المقال الثانى، على الكيفية التى تمكن العرب من مواجهة المتغيرات القانونية الجديدة المصاحبة للعولمة. ويقترح العمل على محاور ثلاثة: تفعيل القوانين والاتفاقيات العربية. وتأكيد وجود الدولة التشريعى، اقتصاديا واجتماعيا. وتطوير قوانين الملكية الفكرية.

وسيواصل «الحوار القومى» نشر اجتهادات أصحاب الرأى حول كيفية تقليص مخاطر العولمة وتعظيم الفرص العربية.□

ثلاث قضايا تهمنا عند التعامل مع ما يسمى ظاهرة العولمة: أولاها حرية التجارة، وثانيتها حرية حركة راس المال، وثالثتها قضية نقل التكنولوجيا.

غير أننا يجب أن نكون مدركين من أول الأمر أن سياستنا فى هذه المسائل ترتكز أساسا على أننا كبلد فى العالم الثالث نستهدف رفع مستوى المعيشة ورفع الدخل القومى، مع الإبقاء على قرارنا الاقتصادى أكثر ما يكون استقلالا بما يخدم غرض النمو. وهو باختصار إحداث أكبر قدر من القيمة المضافة محليا، محسوبة بالأسعار العالمية، وإبقاء هذه القيمة المضافة داخل اقتصادنا والحيلولة دون تسريبها للخارج. وفى كل هذه القضايا نحن بالضرورة نتعامل مع العالم الخارجى فى إطار المعاهدات والنظم التى تم الاتفاق عليها كمنظمة التجارة العالمية أو اتفاقيات الملكية الفكرية. وفى مسألة حرية التجارة من البديهى أن نتوقع أن للمنافسة الخارجية وحرية الاستيراد من شأنها إحداث ضغوط قد تضر أوجه الإنتاج خاصة الصناعى. ومن الواجب أن نحدد أى الصناعات التى سوف ترتفع بإنتاجيتها وتحديث معداتها وطرق إنتاجها. بل نحدث فيها توسعا استثماريا ونطمئن إلى أنها سوف تتمكن من مواجهة الاستيراد الحر، بل والتوجه للتصدير.

غير أننا نكون مقصرين لو تصورنا أن كل الهيكل الصناعى الإنتاجى يمكن أن يتطور بالسرعة الواجبة لمواجهة حرية الاستيراد. بل من السذاجة الضارة تعريض هيكلنا الصناعى لمثل هذه المواجهة فليس من الممكن أو المرغوب فيه رفع شعار زيادة إنتاجية العمل فى كل الصناعات.

إن ذلك لا يستلزم معدل استثمار لا نقدر عليه فحسب بل أيضا من شأنه زيادة البطالة التى لا يمكن إنقاص معدلها إلا باستثمار لا نقدر عليه حاليا. بل يجب المحافظة على أوجه الاستثمار التى تعطى أعلى إنتاجيه بأقل قدر من الاستثمار



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢/٩/٢٠٠١

على نجيب

المالى. وباختصار توجيه الاستثمارات الكثيفة إلى الصناعات الجديدة المتقدمة تكنولوجيا والحفاظ على الصناعات القديمة التى تحقق قيمة مضافة بأقل قدر من رأس المال، ومن ناحية أخرى تعميق التصنيع بما يقلل من الحاجة لاستيراد ما يسمى مستلزمات الإنتاج التى تحتوى على أعلى قيمة مضافة يتم تحقيقها فى الخارج مما يجعل الاقتصاد القومى يتحمل فاتورة استيراد غير محتملة، وفى نفس الوقت يعجز عن التصدير. حيث إن القيمة المضافة المحققة محليا ضئيلة للغاية.

قد يبدو أن مثل هذه السياسة لو اتبعت من شأنها الخروج على مبدأ حرية التجارة ويضعنا فى تناقض مع الاتفاقات التى وافقنا عليها وهذا غير صحيح، إن اتفاقات منظمة التجارة العالمية فيها كثير من البنود التى يمكن استخدامها لتقييد الاستيراد لحماية صناعة محلية أو لمعالجة العجز فى الميزان التجارى أو لمواجهة الدعم التى تتمتع به لبعض الواردات من حكوماتها.

ويجب أن ندرس كل شروط تلك الاتفاقية واستغلال اى بنود أو ثغرات تحمى الانتاج المحلى ويجب أن نكون مدركين للمنافسة ونتائجها التى تقول بها كتب الاقتصاد عن التدمير البناء. أى تصفية الصناعات الضعيفة غير القادرة على المنافسة لمصلحة تلك الأكثر تقدما، مثل هذا الكلام قد يكون له جدوى فى اقتصاد بلد واحد اما أن يتم التدمير فى اقتصادنا والبناء فى اقتصاد الأخرى، فذلك ما يجب أن نتوقاه بكل الطرق. أما بالنسبة لحرية حركة رأس المال، فإن وسائل الإعلام وأحاديث المسئولين تبشر وتدعو وتحبذ وتأمل فى أن يتم جلب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية لرفع معدل الاستثمار والتنمية فى الاقتصاد المصرى.

وفى هذه المسألة يجب أن نعى نقطتين: أولاهما ما هو الموضع المرسوم من قوى الاحتكارات العالمية والدول التى تهيمن على الاقتصاد العالمى حاليا، الوضع المرسوم لمصر . ففى بداية الخمسينيات تم تغيير قوانين الاستثمار التى وضعت فى الأربعينيات وحددت حدا أقصى لملكية الأجانب لرءوس الأموال فى الشركات المصرية ـ وتم تغيير تلك القوانين بما يسمح لملكية الأجانب لأغلبية الأسهم.

فماذا كانت النتيجة لم تحضر رءوس اموال اجنبية.

ولقد تغيرت القوانين فى السبعينيات وجعلت ملكية الأجانب دون حدود ودون اى نتيجة ايضا.

مصر ليس مخططا لها مجىء رءوس أموال اجنبية تساعد على رفع معدل الاستثمار والتنمية.

فمصر أخطر من أن يكون اقتصادها ناميا فى هذه المنطقة من الشرق الأوسط لأسباب جيوسياسية ليس مكانها هذا المقال ولنر ماذا فعلت رءوس الأموال الأجنبية فى السنوات القليلة الماضية.

للأسف لا توجد إحصاءات معلنة لأرباح المضاربات الأجنبية فى البورصة التى تم تحويلها للخارج.

وإن المرء ليعجب من زخم الدعاية للبورصة وسوق المال كأنها مركز للتنمية الاقتصادية فى حين أنها لا تقوم حاليا إلا بدور المضاربة التى يستفيد منها الأجانب وبعض المضاربين الطفيليين.

اما الاستثمارات التى تمت فى منشآت إنتاجية، فهى أساسا فى الأسمنت الذى يحقق انتاجه ضعف معدل الأرباح الذى تحققه صناعة الأسمنت فى البلاد الأخرى وليس غريبا ما يقال عن أن أحد المصانع يجرى عرضه فى الانترنت بما يزيد على ٤٠٪ فوق السعر الذى تم البيع به.

لأن سعر المصنع قيم على أساس تكلفة المصنع للثيل. فى حين أن معدل الربح فى صناعة الأسمنت للمصرى أعلى من معدلاتها العالمية.

وسوف لا نشير إلى رأس المال الأجنبى الذى اشترى شركة المراجل بغرض تصفيتها أو شركة الألومنيوم الذى يريد تأجير أقسام الدرفلة فيها بغرض السيطرة عليها بقيمة الإيجار حتى دون استثمار.

أو شركة سيماف لإنتاج عربات السكة الحديد التى وصلت إلى أسوأ حالة بعد حجز مستحقاتها لدى مصلحة السكة الحديد.. الخ.

رأس المال الأجنبى سوف لا يساعد على زيادة القدرات الانتاجية فى الاقتصاد المصرى، بل العكس.

ويجب أن نكون على وعى بخطورة الدعوة إلى حرية رأس المال الأجنبى فى الاقتصاد المصرى.

ولعل من المناسب مراقبة سوق المال ووضع النظم سواء الضريبية أو تقييد حركة سحب رأس المال المضارب فى البورصة .. ولعله من الواجب إعمال مبدأ الشفافية فى رصد حركة رءوس الأموال المضاربة.. وكشف أثرها الضار على الاقتصاد القومى.

أما بالنسبة لمسألة نقل التكنولوجيا، فلعل أنسب ما نتناول به هذه القضية عنوان كتاب يوزع فى بداية المرحلة الثانوية لتعلم اللغة الإنجليزية.

وكانت ترجمة اسمه «تعلم الكلام بالتكلم». التكنولوجيا لا تعطى ولا تنقل. الذى ينقل هو منتجات التكنولوجيا كالتليفزيون والتليفون المحمول.

بل حتى أحدث الآلات الإنتاجية، إنما التكنولوجيا فى جوهرها هى إتقان صناعة الأشياء. إذا أردنا أن تكون لدينا تكنولوجيا وأن توجد لدينا قاعدة تكنولوجية فيها أقوى الكوادر البشرية من العلماء ، فذلك لن يتم باستجلاب الخبراء الأجانب. أو حتى إقامة أحدث الصروح التكنولوجية التى تحوى أحدث الأجهزة. بل أن نقرر أن نقوم بإنتاج ما نريد إنتاجه مستخدمين القدرات البشرية المصرية.

هل كان من الممكن أن يحدث ما حدث فى مشروع حديد أسوان لو أننا استخدمنا نتائج أبحاث علماء الجيولوجيا والمسح الجغرافى والتحليل الكيميائى، المصريين الذين غطوا هذه المنطقة دراسة وبحثا، أم أننا استعنا بمراكز الخبرة الأجنبية، هل كان يمكن أن تهدر مليارات الجنيهات فى مشروع أبو طرطور للفوسفات لو رجعنا إلى خبراء الجيولوجيا المصريين، وهم ذوو مستوى عالمى. بل حتى فى أبحاث الطب ألم يكن من الممكن الوصول لعلاج للبلهارسيا لو تم الاستعانة بالعلماء المصريين بدلا من الاعتماد على الأجانب ومشاريعهم ومنحهم.

ثم لماذا نتجاهل إنتاج التكنولوجيا المصرية فى شركة الألومنيوم التى طورت أحدث بطاريات إنتاج المعدن وأقلها تكلفة وأعلاها كفاءة. ولماذا نبدد ما تحت أيدينا من مراكز التكنولوجيا والتصميم كما تم فى ترسانة الإسكندرية وتصفية مكتب التصميمات بها الذى كان يعمل به مائتان من المهندسين. ولماذا أهدرت بحوث المبيدات الزراعية التى انتجت فى المركز القومى للبحوث منذ السبعينيات. إن التقدم التكنولوجى يعتمد بالدرجة الأولى على الجهود الذاتية دون إهدارها، لامانع من الاستعانة بالخبرة الأجنبية. لكن بعد الاعتماد أولا على الخبرة المحلية ويكون التعامل مع الخبرة الأجنبية . لكن بعد الاعتماد أولا على الخبرة الأجنبية من. خلال العلماء والخبراء المصريين□

[كاتب هذا المقال خبير فى الدراسات الاقتصادية]□



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٧/٦/ ٢٠٠٠

حرب .. اسمها العولمة

يبدو جليا للعيان الطرح الدائر بين الدول الكبرى للفوز بالمكاسب على حساب الدول الصغرى من مبدأ أن يزيد الغنى ثروة ويزيد الأضعف فقرا وفاقة.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى أواسط الأربعينيات من القرن العشرين لاحت تذر تقسيم العالم بين الغرب بزعامة أمريكا والشرق بزعامة الاتحاد السوفيتى السابق.

ومن ثم اشتد الصراع بين الدولتين على مناطق النفوذ والثروات كانت الحرب الباردة هى الأسلوب المتبع فى هذه الحقبة من نهاية الأربعينيات حتى انفراط عقد الأمبراطورية السوفيتية فى أوائل التسعينيات ولقد دأبت أمريكا ومعها الغرب الرأسمالى منذ فترة ليست بالقصيرة على الترويج لنظرية فتح أسواق العالم للتجارة الحرة، بيد أن هذه الدعوة كان السوفيت يقفون لها بالمرصاد فاحبطت فى مهدها



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : [illegible] / ٢٠٠٠



د . م . عبد المقصود حجو

ويتفكك الاتحاد السوفيتى اضحى العالم تحكمه قوة دولية واحدة هى الولايات المتحدة فأصبحت تملى شروطها على القاصى والدانى وجعلت تبحث عن مصادر الثروات لتتفرد بمقدراتها الطبيعية دون النظر لمصلحة الشعوب والدول النامية.

وليست حرب الخليج الا نوعا من هذا التوجه لكى تضمن تدفق بترول الخليج وبالسعر الذى تراه مناسبا..!!

وجاءت الدعوة العالمية بشأن تحرير التجارة العالمية وفتح أسواق العالم كله أمام الشركات والقوى الكبرى.....!!

ومن العجيب أن تنادى الولايات المتحدة بهذا المبدأ وهى تعلم أن الدول النامية والكيانات الاقتصادية الصغيرة لا تقدر على المنافسة..!!

وهى بهذا كمن يجرى سباقا بين الصاروخ ووسائل النقل البدائية..!!

فلمن تكون الغلبة واحتياج الأسواق بالقطع تكون للقوى الكبرى فى عالم اليوم.

ولا يخفى على أى دارس لآليات سوق اليوم أن الذى يرد سعر العملات فى البلاد ليس هو صندوق النقد أو الهيئات الاقتصادية العالمية كالبنك الدولى وغيره أو مقدار الأنتاج الدولى للبلد بل الذى يحدده ويا للغرابة هى مجموعة اقتصادية عملاقة فى أمريكا والغرب وما عليها إلا ان تقول أن هذا البلد اقتصاده ضعيف

وبالتالى تنزل قواه الاقتصادية كما حدث فى الهند بعد تحديها للغرب بالتفجيرات النووية فى مايو ١٩٩٨

وبدأت الولايات المتحدة ومعها الغرب الدعوة بعقد المؤتمرات للدعوى للعولمة فعقدت المؤتمرات فى السابق فى أورجواى وتايلاند ونيويورك وكان أخرها المؤتمر الذى عقد فى دافوس ومن بعده مؤتمر ملبورن باستراليا.

ومن العجيب أن هذه المؤتمرات كانت تنادى بالتنفيذ الفورى لمنظمة تحرير التجارة وكل بلد كان أقصى ما يستطيعه أمام هذا الطوفان الجارف أن يؤجل تنفيذ هذه البنود لمدة محدودة من السنوات الا انه فى النهاية لابد من أن ينصاع للنظام الدولى الجديد.

وكان المؤتمر الذى أجبرته سياتل الامريكية وبعده حاليا مؤتمر مليورن وكان الغرض الأساسى منه هو توقيع الدول التى لم تدفع على مذكرة تحرير التجارة العالمية بجميع بنودها التى تربو على ما يوازى أكثر من عشرين مجلدا مختلفا.

ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن...!! فقامت المظاهرات الصاخبة فى سياتل وباقى المدن الامريكية للتنديد بأهداف المؤتمر والحد من توصياته...

وأزدادت مظاهرات سياتل اليوم بعد اليوم.. وها هى الآن هذه المظاهرات الصاخبة بمدينة ملبورن الاسترالى ومن من - أفراد الشعب الامريكى والاسترالية تضم الذين قاموا بهذه المظاهرات وليس فى السودان أو كينيا أو الفلبين مع العلم بأن الهدف كما قلنا هو مصلحة الأغنياء ليزدادوا غنى وعلى رأسهم الولايات المتحدة.

وأنفض السامر الدولى دونما نتيجة أو حتى اتخاذ قرارات أو على الأقل تحديد موعد لأجتماع آخر تريدون ويريد الله... والله غالب على أمره.. أن سيطرة الدولار الأمريكى اليوم فى عالم المال أمر معروف ومقصود ودولرة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـدر : الأهرام المسائى

التاريـخ : [illegible] / [illegible] / ٢٠٠٠

الكيانات الاقتصادية الصغيرة والضعيفة أمر يحدث فى العالم على رأى ومسمع منه أفلايكفى هذا...؟؟

إن أمـريكا ولا شك تعطى المساعدات للدول الصغيرة الا أنها على الجانب الآخر تضع الشروط ونظام الدفع بما يحقق على المستوى القريب والبعيد مصالحها أولا قبل مصلحة الدول النامية.

ولقد حاول أحد قادة دول العالم السادس المستبدين فى ماليزيا ـ حاول رئيس وزرائها عدم الانصياع للقرارات الامريكية ورفض القروض فما كان من أمريكا الا أن وضعت أمام العراقيل... وثابر الرجل حتى تخطى العقبة الكئود لبلاده.

وعلى الطرف الاخـر ها هى اليابان ترفض التوقيع على اتفاقية تحرير التجارة ـ علما بأنها عملاق اقتصادى. وأعطت ماليزيا ما طلبته من أموال لكى تقف فى وجه المارد الامريكى وها هى ماليزيا اليوم ذات اقتصاد قوى ومؤثر فى مجريات الأحداث العالمية.

ثم جاء منتدى دافوس لكى يعالج آثار عقبات سياتل ولكنه أيضا انفض دونما اتفاق بل لم يستطع حتى المجتمعون أن يحددوا ميعاداً آخر للاجتماع لاستكمال نظام العولمة الجديد وهكذا أيضا اجتماع ملبورن الأخير فى استراليا.

ثم جاء فريدمان المبشر الامريكى بالنظام الجديد وقوبل بالحفاوة والترحاب فى كل مكان..

جاء لينشر دعوته وهى هرولة الدول الى نظام العولمة الجديد والخاص بفتح أسواق العالم الثالث فى تدفق البضائع الامريكية والغربية.

إذن ما هى الفائدة والمكاسب التى ستعود على الدول النامية التى تعانى اقتصادياتها من الضعف وعدم الامكانيات.

الواقع يقول إن هذه الدول النامية سوف تكون سوقا رائجة لتصريف منتجات الدول الكبرى.

فيكون نتيجة هذه السوق أن يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

وتحاول بعض دول اسيا وعلى رأسها اليابان أن تخرج عن مظلة العولمة الجديد.

ولقد استعدت دول ذات اقتصاد قوى مثل الصين واليابان أن تعمل لها نظاما اقتصاديا مستقلا بحيث تخرج من دائرة العولمة....

وتبقى كلمة أخيرة...

ماذا أعد العرب لمواجهة نظام العولمة الجديد السوق العربية قد بدأت منذ فترة طويلة الا أنها للأسف لم تحقق المرجو منها لمصلحة الدول العربية بيد أن السوق الاوروبية قد أنشيت من فترة قصيرة وها هى العملة الموحدة لأوروبا بدأت فى التنفيذ منذ يناير ٢٠٠٠ لتدخل أوروبا عصر العولمة قوية اقتصاديا.

وجدير بالعرب أن يوحدوا صفوفهم وجهودهم لمجابهة العولمة الجديدة.

وأن تكون القوى الاقتصادية العربية متحدة ومتكافئة لصالح العرب ليكونوا قوة مؤثرة فى القرن القادم.



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٤ / ٦ / ٢٠٠٠

العرب والعولمة:
تقليص المخاطر وتعظيم الفرص.
(٩)

لا أرى فرصاً .. بل تناقضات تؤدى إلى «عولمتين»

يجتهد كاتب مقال اليوم، فى تناول الجانب الاستراتيجى من موضوع العرب والعولمة. وهو يقدم وجهة نظر ترى أن خصائص العولمة الجديدة لا توفر الفرص. بل إنها تحمل ـ أيضا ـ جملة متناقضات، يقدم أمثلة منها، ستؤدى إلى دعاماتها وإلى التحفيز على مقاومتها. وسوف تنتهى إلى «عولمتين»: عولمة المتخمين، وعمولة المحرومين.

وفى رأيه أن ثورة المعلومات والاتصالات، لا تمثل ثورة بالنسبة لـ ٨٠٪ من سكان المعمورة شمالا وجنوبا.

وهى بذلك ليست عامل عولمة ومشاركة، بل عامل تفرقة وتهميش.

وسنواصل نشر اجتهادات أصحاب الرأى، فى موضوع العرب والعولمة. □

د. عصام الدين جلال



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ / ١٠ / ٢٠٠١

● العولمة باشكالها المختلفة ليست ظاهرة جديدة فى التاريخ. ولعل أول محاولة منهجية كانت الامبراطورية الرومانية التى خلفت تراثا ثقافيا وتشريعيا بين القبائل الهمجية فى شمال وشرق أوروبا. ولعل التجربة التالية كانت الغزو المغولى من الصين حتى روسيا فى شمال وشرق اوروبا، ولافتقادها لكل المقومات، ماعدا التفوق العسكرى، لم تترك من التراث إلا الهدم والدماء. والتجربة الثالثة كانت التوسع الاستعمارى الاوروبى من القرن الخامس عشر حتى العشرين، وقد انطلقت من الازدهار الصناعى والتجارى الاوروبى وحاجته لاحتكار الاسواق وموارد المواد الاولية والبشرية لخدمة اغراض هذه الانطلاقة وتامين نصيب الاسد لكل من المتنافسين، وعبرت عن نفسها فى الحرب العالمية الاولى والثانية عند بداية انهيار المبررات التاريخية لهذه التجربة، ومن هذا المنطلق تعتبر الحرب الباردة حلقة فى سلسلة المنافسة ولكنها ردة فى آلياتها بالعودة الى ركيزة التجربة المغولية وهى القوة العسكرية.

وأسطورة العولمة الحالية، وان كانت اتصالاً فى التجارب التاريخية السابقة اعترافا بدوام مبرراته، الا انها تتعامل مع بيئة عالمية متسارعة التغيير ومشحونة بالمتناقضات ومبتكرة الآليات. بما لم يسمح بعد بالتعرف على الاجابات المجدية على الاسئلة التى تثيرها. وهو ما سمح للقدرات المؤثرة ان تفرض أسطورة رؤياها المرحلية المنفردة بديلا عن المشاركة فى البحث عن ركائز طويلة المدى تسبغ جدوى الاستقرار على التجربة. وقد ادى التفوق الساحق لهذه القدرات المؤثرة سياسيا وعسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا على النخب السياسية والاقتصادية والثقافية فى الشمال والجنوب إلى قبول الاسطورة على انها معالم وخصائص مستقرة لعولة العصر الجديد وقبول فرص التعايش مع متناقضاتها وتعارضاتها.

ولكن المعايشة الفعلية والتجارب الجماهيرية سرعان ما فجرت الشكوك والمخاوف ليس فقط بين شعوب ومفكرى الدول الفقيرة، بل بين قطاعات هامة من شعوب ومفكرى الدول الاقوى نفسها.

ولعل ضخامة وإحكام عملية غسيل المخ وجبروت حملة الضغوط والحصار الذى صاحب طرح الاسطورة، وفاعلية العصا والجزرة التى سوقتها، توضح جزئيا اسباب الانقياد والتخبط الذى يعانى منه كثير من الدارسين.

ولكن هذا التوضيح الجزئى لا يمثل إلا جزءاً من المشكلة. لأن هناك بواعث أقوى على الانقياد والتخبط.

وأولها سلبيات الأسطورة هى واقع قائم ومطبق دون انتظار للتبرير والقبول. فالتفوق العسكرى الساحق ومحاصرة القدرات على الدفاع والمقاومة، هى إحدى حقائق العصر، وكذلك اغتصاب الشرعية الدولية ومؤسساتها وآلياتها. وكذلك السيطرة على اقتصاديات الدول الفقيرة

من خلال خدمة الديون وبرامج فرض الاستجابة لمتطلبات السوق العالمية على متطلبات التنمية الوطنية بإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين والجات والتخريب المشهر من خلال الحرية الفوضوية المكفولة لرأس المال الاجنبى والتميز والضمانات الفاضحة المكفولة له والتهديد المستمر بانهيار الاقتصاد الوطنى، وكذلك ما يسمى بحرية التجارة بين المحتكرين ومن لا نصيب لهم فى التجارة العالمية، مما يجعل هذه الحرية طريق مرور فى اتجاه واحد، لافرصة للمرور فيه للضعفاء. والطغيان المعلوماتى والاتصالى الذى يكرس التبعية والانقياد لغير رؤى المصالح الوطنية والتسلط السياسى الذى يفصل العلاقات الداخلية والدولية لخدمة المصالح الكبرى دون اعتبار للأولويات الوطنية والاقليمية. واحتكار الملكية الفكرية، ليس فقط بهدف تامين المردود، ولكن بحجز فرص المنافسة عن الضعفاء. كل هذه المعالم للعولة الجديدة حقائق ودوافع قائمة تبرر للمنقادين تحت شعار الواقعية والموضوعية التعامل معها على انها معالم نهائية للنظام العالمى الجديد الذى تجمله الأسطورة باسم العولة.

ومع اعترافنا بكل هذا للطبق إلا أننا ننبه الى انه ليس إلا جزءا من الواقع القائم والمحتمل الذى على المدى المتوسط والطويل لابد ان يقوض ركائز الاسطورة ويدفع الى السعى نحو ترشيدها.

فمعالم وخصائص العولة الجديدة لن يحددها فقط القائم الواقع والمستهدف. ولكنه سيتحدد من خلال التوازن بين كل هذا وبين المتناقضات والتعارضات التى سيفرزها هذا الواقع.

فالتفوق العسكرى الساحق ليس فى حد ذاته مشكلة العالم الجديد. ولكن



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ / ١٢ / ٢٠٠٠

استخداماته ووظائفه هي المشكلة. والاستخدامات المطروحة تشكك في جدواه كأداة تشكيل. سواء في محاصرة قوى معارضة كالعراق وايران وكوريا وكوبا والشيشان. او في فرض سيطرة اقليمية مفتعلة في فلسطين وتايوان او تنافس في تغذية حروب محلية لا تنتهي في القرن الافريقي والكنغو وكشمير والسودان. او في احتواء نظم سياسة متعجرفة في الاتحاد السوفيتي السابق.

واغتصاب الشرعية الدولية ومؤسساتها هو سلاح ذو حدين احدهما يستأصل إحدى دعامات العولمة ومبرراتها، ويطرح حافزاً لاهدارها والمغالاة لكل من تتاح له الفرصة ويملك القدرة على المقاومة. كما حدث في يوجوسلافيا، ويحتمل في الشرق الاوسط وفي كشمير وتايوان وايرلندا والجزائر. واحتكار القدرة العسكرية وحجزها عن المظلومين هو دافع مؤثر لنشر الارهاب والمقاومة الشعبية لا يمكن مقاومته بالقنابل الذرية.

والسيطرة على اقتصاد الدول الفقيرة وتبديد فرصها للتنمية، هي ضياع اسهامها كسوق استهلاكية وانتاجية مما يعطل التجارة العالمية. كما انه مدعاة لعدم الاستقرار والحروب المحلية واهدار لدور الشرعية الدولية إحدى ركائز النظام العالمي الجديد، وحرية التجارة في اتجاه واحد ووهم المنافسة غير المتكافئة بعد اغتصاب السوق المحلية للشركات المتعددة الجنسية واشاعة البطالة وتدهور مستوى المعيشة والخدمات الاساسية كالصحة والتعليم والاسكان، هو تهميش للجزء الاكبر من السوق العالمية المحتملة. والتي لا يمكن تصور العولمة دون مشاركتها التي لابد أن تنتهي الى عولمتين. عولمة المتخمين وعولمة المحرومين. وما يفرضه هذا الانفصام من مواجهات وتناقضات تقضي على الاسطورة قضاء مبرما

ثم ان العولمة المطروحة تفتقر الى حلقة اساسية من حلقاتها. فلا يمكن اطلاق حرية اختراق رأس المال والأسواق التجارية التي تحتكرها الدول الغنية، دون اطلاق حرية اختراق العمالة لحواجز الحدود. لان هذه هي الأصول الباقية للدول الفقيرة التي بدونها تنتفي المشاركة.

والحقيقة ان انفصام المحرومين لن يقف عند حدود الدول الفقيرة. بل ان طبقة الاحتكار وفوضى انطلاق رأس المال أدى الى تفرقة شاسعة وتناقض داخلي قائم في الدول الكبرى نفسها. واذا كانت مرحلة الرواج الحالية التي تؤكد الشواهد التاريخية انها دورة مرحلية تغطي هذا التناقض الداخلي، فإن دورة الانكماش التي لا يختلف عليها الخبراء إلا من حيث تاريخها ستعري هذه التناقضات واتساع شقة التفرقة وحدة عوامل التهميش داخل الدول الغنية نفسها. والتي لا يستطيع اقتصادها العمل الا في ظل هذه التناقضات الهدامة والأصيلة فيه.

والسيطرة التكنولوجية واحتكار حق الملكية، وإن كان حافزاً اساسياً للثورة العلمية والتكنولوجية المتقدمة، الا ان أعباء الاحتكار على الاقتصاديات الأضعف سواء في الدول أو بين الشركات ستقوض جدوى الاستثمار في اغلب القطاعات. وسترفع من تكاليف الانتاج وستعطل التنمية العلمية والتكنولوجية في الدول والشركات الوليدة الصغيرة، ومن ثم ستحد من فرص التنمية الوطنية وتؤكد التبعية والانقياد بما يفوق قدرات الدول الغنية والشركات المتعددة الجنسية. كما سيشل اجزاء متزايدة من قطاعات الانتاج او يؤدي الى انهيارها.

والسيادة المعلوماتية والاتصالية التي لاشك تمثل اقوى ركيزة للدول المالكة لتكنولوجياتها وامكانياتها والشركات المحتكرة لها، لا تمثل ثورة بالنسبة لـ٨٠٪ من سكان المعمورة جنوبا وشمالا. الذين لا يملكون تكاليف استغلالها ولا يملكون التعليم والثقافة القادرة على الاستفادة منها. ولا يملكون القدرات على المشاركة والتأثير فيها. ومن ثم ندر أن تكون عامل عولمة ومشاركة. بل هي تسعى لان تكون عامل تفرقة وتهميش. حيث هي تعد بمعرفة لاحدود لها للقادرين وجاهلية ثانية للمحرومين.

وفي النهاية، فان الاتجاه في مناقشة التغيرات الدولية على انها واقع غير قابل للنقاش فإما قبوله بتداعياته او رفضه لمن يملك دفع الثمن، هو اتجاه غير واقعي أو موضوعي. فكل التغيرات ليست إلا خيارات سادت لانفراد قوى فاعلة فرضتها. ولكن القوى الباقية لا يمكن ان تستمر في الغياب وعدم فاعليتها بحكم تداعيات هذه التغيرات التي ستفرض عليها الفاعلية.

ومن هنا تكون المعالم التي تبلورت للعولمة الوليدة هي معالم انتقالية بأصولها وطبيعتها. ومن هنا تقع مسئولية بلورة المعالم الثابتة والمنصلة لعولمة المستقبل على جهد وكفاءة القوة غير الفاعلة للجهاد واسترداد فاعليتها ومشاركتها في إحداث التوازنات التي في نهاية المطاف تخدم اغراض الجميع، لانها تزيل التناقضات والتعارضات التي تقوض ركائز العولمة. ومن ثم تحولها الى هدف عالمي يسعى اليه ويدعمه الجميع، وتهذب معالم الاقطاعية الدولية الجديدة التي لا تهدف إلا إلى تأييد التراث المغولي في تجارب العولمة السابقة، حتى بعد استبدال دبلوماسية البوارج الحربية بدبلوماسية بوارح البنك الدولي وصندوق النقد العالمي ومنظمة التجارة الدولية.□

[كاتب هذا المقال رئيس الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية].□



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢/١/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حقائق

لمن يريد أن يفهم العولمة بصورة واقعية وعملية، بعيداً عن الجدل النظرى والفكر الفلسفى ،الذى قد يمتع ولا يشبع، أقول إن التراجع الذى أصاب - ومازال يصيب - العديد من العملات مثل اليورو، والجنيه الاسترلينى، والفرنك الفرنسي، والين اليابانى، والمارك الألمانى، والجنيه المصرى، هو شاهد حقيقى على طبيعة العولمة، وعلى التقدم المذهل فى قوة الدولار الأمريكى، فالعولمة - ببساطة - تعنى حرية انتقال وتدفق رءوس الأموال، ورءوس الأموال لا تنتقل ولا تتدفق إلا حيث تتوقع زيادة الأرباح وارتفاع العوائد.

والسوق الأمريكية، والاقتصاد الأمريكى، والتكنولوجيا الأمريكية تتضافر معاً لجذب رءوس الأموال إليها، حتى من الأسواق التى تمثل قوة اقتصادية وتكنولوجية لها قيمتها مثل أوروبا واليابان، فالأموال تنتقل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا واليابان ومن غيرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً للأرقام التى أوردها روبرت ساموبلسون فى العدد الأخير من مجلة «نيوزويك» الأمريكية فإنه فى عام ١٩٩٩ فقط أقبل المستثمرون من كل أنحاء العالم على شراء أسهم وسندات أمريكية تصل قيمتها إلى ٣٣٢ مليار دولار أمريكى.

وأخطر من هذا ، فقد أقبل المستثمرون من كل أنحاء العالم على القيام باستثمارات مباشرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وصلت قيمتها إلى ٢٧٦ مليار دولار أمريكى، ومنذ خمس سنوات، على الأقل، والاقتصاد العالمى يشهد حالة من الحماس الزائد الذى يدفع المستثمرين من كل الجنسيات إلى شراء شركات أمريكية، والإقدام على بناء مصانع، ومجمعات تجارية، ومنشآت حكومية، بتكلف إنشاؤها مبالغ خرافية.

وبمرور السنوات فإن التأثير المتراكم لهذه الظاهرة بدأ يعكس نفسه بصورة ملحوظة فى معادلة واضحة، طرفها الأول الازدهار المتواصل والشامل فى كل مجالات الاقتصاد الأمريكى،بما يزيد من قوة وقيمة وثبات أقدام الدولار كعمدة لسوق العملات العالمية،وطرفها الثانى تراجع الاقتصادات الأخرى، بدءاً من اقتصادات الدول المتقدمة نفسها ،التى تنتقل وتهاجر منها رءوس الأموال التى تحلم بالاستقرار فى السوق الأمريكية المنتعشة إلى غيرها من الاقتصادات. ا

إبراهيم نافع



الأهرام المسائي
المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٠/٢٠٠٢

دفـــــاع عن العولـــــة

يخطىء من يظن أن بإمكان الدول النامية عامة، والدول العربية على وجه التخصوص، تفادى مايزعمونه من اخطار نعولمة. إن العولمة كما نرى من جانبنا اتية لا ريب فيها. ويبدو اننا كعرب قد تعودنا على مجرد الشجب والاستنكار واصدار البيانات المعارضة والتي لا تزيد على كونها مجرد حبر على ورق ومن المعروف ان اية حركة قوية تظهر فى هذا الركن او ذاك فى اركان العالم لايمكن تفاديها إلا بان نقدم البديل من جانبنا نحن كعرب، وإلا فلا مفر من التعايش مع تلك الحركة او الظاهرة والتعامل معها وإلا سنكون فى عزلة عن العالم.

ويهمنى التركيز على العولمة الثقافية بصفة خاصة. فإذا كانت العولمة الاقتصادية او التجارية اى فى دنيا المال والاقتصاد والتجارة يمكن تنظيمها عن طريق اتفاقيات تجارية محددة وعن طريق موانىء ومطارات ورسوم دخول وخروج، إلا ان العولمة الثقافية بصفة خاصة لايمكن أن نتعامل معها كما نتعامل مع ظاهرة أو حقيقة العولمة فى دنيا المال والتجارة.

د.عاطف العراقى

لقد اصبح العالم فعلا قرية صغيرة. وما يحدث فى اى ركن من اركان العالم حتى لو وجد فى اقصى الأرض، وعند الاسكيمو مثلا، لابد وان يعلم به كل مواطن وهبه الله حاسة السمع بل حواس أخرى. وهل كان بإمكاننا أن نمنع انفسنا من التعامل مع مذاهب واتجاهات جاءت الينا من بلاد الفرنجة، والبلدان الاوروبية وأمريكا ايضا. ولماذا المنع والشجب والاستنكار خاصة ونحن لانملك البديل. هل لدينا نظريات ادبية. هل استطعنا تقديم نظريات فلسفية منذ أن رحل عنا اخر فلاسفتنا فى العربه ابن رشد. هل لدينا رؤية نقدية، وأيديولوجية عربية؟ كلا ثم كلا.

ومن الغريب والعجيب ان العولمة قد وجدت فى فكرنا العربي منذ قرون بعيدة ونحن ربما لاندرى ولانعلم، بل إن سلوكنا فى الحياة وعاداتنا وتقاليدنا قد تفاعلت مع العولمة ولم تكن العولمة شرا ومنذ قرون بعيدة. إننا نرتدى فى الغالب والأعم زيا يعد مظهرا من مظاهر العولمة وإن كان اكثرهم لايعلمون. وانتقل من مكان إلى مكان داخل وطنى العزيز وخارجه بوسائل مواصلات تعد نتيجة للعولمة (ازياء كالبدلة والكرافتة. ومواصلات كالسيارة والطائرة) واقوم بتاليف كتاب او مقالة ادفع بهما إلى المطبعة. والمطبعة جاءت إلى العرب من أوروبا.. إلى اخر الأمثلة التى تحتاج دون مبالغة إلى مجلدات ومجلدات، ولكن ماذا نفعل امام اهل الشجب. ماذا نفعل امام بيانات الاستنكار.

إن العولمة ايها القراء الاعزاء لم توجد إلا لكى تبقى. إنها تمتد إلى الاف السنوات ويقترب عمرها من عمر بنى الإنسان. ولكن ماذا نفعل أمام أناس يكتبون ولايقرأون. ماذا نفعل إزاء أناس يريدون لنا أن نظل فى حالة سبات وظلام وجهل.

ويبدو لى أن المعارضين للعولمة هم اكثر الناس استفادة منها ولكنهم يصرحون بمالايفعلون. واقوالهم تعد تعبيرا عن «الكلامولوجيا» وليس عن «التكنولوجيا» كما ذكر زكى نجيب بحق فى مقالة من مقالاته الرائعة . إنهم يهاجمون العولمة لانهم يريدون لنا ان نصبح كالهنود الحمر، أن نصبح فى خبر كان، إن صح هذا التعبير. يريدون لنا الا نطلع على الفنون الراقية والآداب العالمية الرائعة والمذاهب الفلسفية الرقيقة وبحيث نظل أسرى لآرائهم الهوجاء غير المفيدة، تماما كما كان يحاول التاجر فى القرية قديما منع الناس ونصحهم بعدم الشراء من المدينة، إذ لو ذهبوا إلى المدينة لوجدوا أسعارا اقل والصناعة اجود وبالتالى فسيتم القضاء على تجارته، تجارة بقال القرية. او كما كان يحاول عمدة القرية قديما ان ينصح الأهالى بعدم ادخال أبنائهم للمدارس، لأن الفرد المتعلم قد يحاول الخروج على العمدة، عمدة القرية ولايقوم بتقبيل يديه، كما سيكتشف قدرا هائلا من الخرافات التى كانت تتردد فى القرى قديما. ومع ذلك مازال البعض منا يتحدث عن اخلاق القرية!!!

نعم إن العولمة تعد فى العديد من صورها قديمة قدم البشرية، ولكن ماذا نفعل امام أناس يكتبون ثم يكتبون وهم لايفهمون مايكتبون؟. إننا نريد لمجتمعنا المصرى العربى التقدم والازدهار باستمرار وتاريخنا والحمد لله يدعو للفخر والاعجاب. لقد وجد العرب فى تاريخهم القديم أنه لابد من التفاعل الثقافى مع الامم الأخرى وثقافات الهند والفرس واليونان،فكانت حركة الترجمة التى ظهرت اول ماظهرت أيام خالد بن يزيد بن معاوية ثم بلغت قمة ازدهارها فى العصر العباسى، وبحيث حدث الاقتران السعيد بين ثقافة عربية وثقافة اجنبية، فهل ضاعت الشخصية العربية حين حدث هذا الاقتران؟ كلا ثم كلا.

ولولا هذا الاقتران السعيد لما وجدنا عند العرب طبا ولاعلم فلك ولا فلسفة وغيرها فى المجالات والميادين التى استفادها العرب أساسا فى الانفتاح على ثقافات أمم أخرى امنت بربها وامنت بوطنها. وحين مرض المنصور الخليفة العباسى لم يطلب العلاج من الداخل عند حلاق الصحة مثلا، بل طلب ان يأتى إليه طبيب من بلاد أخرى، وهو الطبيب جورجيس بن بختيشوع والذى كان يعمل وقتها رئيسا لمستشفى جند يسابور.

فهل أدرك هذا الدرس الذين يصدرون البيانات ضد العولمة.

لاخطر على هويتنا وشخصيتنا العربية من التفاعل مع العولمة فى بعدها الثقافى على الأقل فصاحب المعدة القوية لايخشى من تناول أى نوع من انواع الأطعمة. وحين بدأ عصر التنوير فى مصرنا الحديثة أيام رفاعة الطهطاوى، أدرك هذا المفكر بثاقب نظره انه لاتنوير بدون الانفتاح على ثقافات الامم الأخرى عن طريق الترجمة. وقام بالترجمة فعلا ولم يكن فى كتاب بيانات الشجب والسخرية والاستنكار وذلك



على النحو الذى نجده الآن من جانب اناس اتحدى أن يكون الواحد منهم على دراية او معرفة بأية لغة من اللغات الأجنبية. إنهم يقولون «من فات قديمه تاه» ويظنون أن القديم كان يحمل المجد والفخار. كلا ليس هذا ضروريا وإلا وجدنا خلفاء بنى العباس قديما، ومفكرينا المحدثين والمعاصرين من اكثر الناس حرصا على فتح النوافذ وعدم اغلاق الأبواب امام كل ثقافة وافدة.

نعم للعولة جذورها فى تاريخنا منذ قرون بعيدة. ولاخوف علينا منها والمطلوب منا أن تكون لنا القدرة على الانتقاء والاختيار، أو كما عبر الفيلسوف ابن رشد اخر فلاسفة العرب منذ ثمانية قرون حين ذهب إلى القول بأنه ينبغى علينا أن نبحث فى ثقافتهم، الثقافة الأخرى، ثقافة اليونان، فإن كان فيها شيء يعد صوابا قبلناه منهم وشكرناهم عليه، وإن كان فيها شيء يعد خطأ نبهنا إلى هذا الخطأ. فهل أدرك هذا الدرس هؤلاء الذين يتكلمون كثيرا ويفعلون قليلا.

من المؤسف له اننا نتصور كل فكرة جاءت إلينا من أوروبا وأمريكا، من الخارج، تعد فكرة فاسدة، وبحيث يتحدث أناس عن قضية الأنا والآخر. وهى قضية فاسدة تماما. قضية زائفة. والمطلوب منا هو التفاعل وليس تصور النقيض والضد.

إن من يتحدثون عن موضوع الأنا والآخر شأنهم كالدون كيشوت الذى يحارب طواحين الهواء. أقول وأكرر القول بأن مصر رائدة الثقافة فى عالمنا العربى الحديث والمعاصر، خير لها أن تتفاعل مع العولة، فالانفتاح على الآخرين والتأثر بأقوالهم وآرائهم ومذاهبهم أفضل كثيرا، ومن منا يرتضى لنفسه الانغلاق على نفسه؟ إن تجدد الهواء وفتح النوافذ حيث النور والضياء، أفضل من اغلاق النوافذ والعيش فى الظلام حيث حياة الكهوف والمغارات وخفافيش الظلام.

وهذا الانفتاح يعد أكثره خيرا وليس شرا كما يزعم المرددون لمقولة الغزو الثقافى، وأنصار البتروفكر، أنصار الفكر الرجعى التقليدى الزائف. وإذا كان العرب فى ماضيهم قد آثروا الانفتاح على أفكار الآخرين، فهل يصح فى القرن العشرين أن ندخل القرن الجديد ونحن ننادى بعصر الكتاتيب على سبيل المثال؟ كلا ثم كلا: إن الانسان المعاصر متطلباته غير انسان الماضى. ومشكلات الحاضر غير مشكلات الماضى. والقضايا التى نعايشها اليوم ثقافيا تكاد تختلف اختلافا جذريا عن قضايا الأمس القريب والأمس البعيد. فهل يفهم هذا من يعتمدون على الخطابة والانشاء حين يصدرون البيانات الهجومية اللفظية ضد العولة الثقافية. إننى أقول دون تردد: مرحبا بالعولة الثقافية.

إنها ليست نوعا من أنواع الاستعمار كما يظن أنصار الظلام والتقليد. ليست رجسا من عمل الشيطان كما يتوهم أصحاب التخلف العقلى. يكفينا من إيجابيات العولة أنها تحارب الفكر الفاسد الساكن المغلق على نفسه وعلى أصحابه، وتدعو إلى قيم بناءة مثمرة تقوم على الاعتقاد بأن الانسان هو جوهر الوجود، وأن سعادته لابد أن توضع فوق كل اعتبار. إنها دعوة أقول بها اليوم وأرجو أن تجد صداها فى نفوس وعقول المهتمين بالبحث فى العولة الثقافية وقضاياها.

● **أستاذ الفلسفة العربية**



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ / ١٠ / ٢٠٠٠

سؤال يتردد في المحافل الاقتصادية

ما جوهر العولمة.. ومن هم أكثر المستفيدين؟

لم تشهد العاصمة التشيكية براج احداثا مثيلة لاحداث عام ١٩٦٨ عندما دخلت الدبابات الروسية وسط العاصمة لإخماد الثورة الشعبية، لكن يبدو ان احداث الاسبوع الاخير من سبتمبر المنصرم اعادت للأذهان تلك الصورة المفزعة عندما احتشد احد عشر الف رجل أمن لمواجهة عدد من المتظاهرين يقرب من عدد هذا الحشد الهائل من رجال الشرطة.

رسالة براج :

مصطفى عبد الله

وقد ارتبطت احداث براج بانعقاد المؤتمر السنوى الخامس والخمسين لمجلس محافظى صندوق النقد والبنك الدوليين، ولم تختلف كثيرا عن احداث مدينة سياتل الامريكية عندما عقد اجتماع منظمة التجارة العالمية في نوفمبر من العام الماضى، واظهر المتظاهرون قوتهم لكن من المشكوك فيه ان تكون مثل هذه الاعمال قد اثرت على جوهر العولمة أو على سرعتها لان العولمة عملية يحركها التقدم التكنولوجي، وعجلة التقدم لم يعد ممكنا الامساك بها وحصرها فى الاطار الوطنى.

وهناك سؤال مهم حول إذا ما كانت عملية العولمة مرتبطة بشكل الى بالتحرر اللا محدود الذى يهيمن حاليا على العالم والأسواق.

لكن هناك سؤالا اهم هو : من يا ترى المستفيد اكثر من غيره من هذه العولمة؟

إن عملية الاحتجاج من وجهة نظر المتظاهرين هى عبارة عن تعزيز وضمان وجود نظام تجارى عادل، وليس من أجل إلغاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كما بدا فى لافتات وعبارات المتظاهرين، وانما من اجل تشكيلهما بصورة اكثر فعالية ليتحولا الى منظمتين تقدمان المساعدة للدول المتأخرة عن الركب. ولذلك يجب الا يسمح لسياسيى هذه الدول بالتقوقع مكتوفى الايدى امام ما يحدث لان العولمة الفعالة والمؤثرة تبدأ من الوطن. ويلاحظ على هذه المظاهرات اولا ان الذى شارك فيها شباب من مختلف الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية اى شارك فيها شباب دول فقيرة ودول غنية على السواء يرفضون العولمة والنظام العالمى الجديد، يطالبون بسياسة مالية عادلة من قبل مؤسسات التمويل الدولية حيث ستنال الآثار السلبية للعولمة جميع الدول سواء كانت فقيرة أو غنية.

الأمر الثانى ان هذه المظاهرات التى شهدتها براج والتى شهدتها سياتل أيضا من قبل وشارك فيها الاف الشباب تعكس ظاهرة صحية لشباب العالم تجاه سياسات منظمات التمويل الدولية، وعلى رأسها البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى. فهى تعبير عن ضمير العالم إزاء ممارسات مؤسسات التمويل الدولية فى سياساتها الاقراضية والتعامل مع الدول النامية بصفة عامة مما يترتب عليه حساسية وشفافية اكبر من جانب المتعاملين مع البنك واداء افضل من جانب المؤسسات العالمية اى ان هذه المظاهرات تحمل فى طياتها وعى وإدراك الشباب تجاه التأثيرات والمتغيرات العالمية فى جميع انحاء العالم فضلا عن ضرورة إحداث تحول وتغيير فى تلك السياسات بهدف ضمان تأثير عادل لها.

كما ان احدا لا يستطيع ان ينكر تلك الصورة المنتشرة الآن عبر وسائل الاعلام... فحيثما يجتمع اقوياء العالم الراسمالى تلتقى جحافل المناوئين للعولمة وللنظام العالمى الجديد، وهو ما حدث

فضلا عن وجود سلاسل كاملة وجادة من المطبوعات التى تتحدث عن المخاطر المدمرة للعولمة ومنها ما سينتج عن عنف الدول القومية او عن موت الاشتراكية والعدالة الاجتماعية أو عن تعسف الراسمالية.

فصندوق النقد والبنك الدوليان أصبحا مثالين لعدم العدالة فى ضمير وفكر الكثيرين، فضلا عن انهما رمزان لفقدان التوازن الذى أصبح أهم سمة للاقتصاد العالمى.

رئيس البنك الدولى جيمس فولفين طالب بتعزيز الدعم المقدم إلى الدول الفقيرة وأشار إلى انه ليس عدلا ان يحصل ٢٠٪ من سكان العالم على ٨٠٪ من العائدات العالمية أو عندما تتمتع نسبة واحد على خمسة عشر من سكان إحدى الدول بنصف الدخل القومى لهذه الدولة، وطالب الدول الصناعية بتقديم مساعدات تنموية اكبر لكى تتمكن الدول الفقيرة من التخلص من اعباء ديونها.

وأضاف ان تخفيض حدة الفقر ولاسيما من خلال التركيز على الابعاد الاجتماعية والهيكلية والمؤسساتية للتنمية تدخل ضمن اهداف البنك، وبذلك يكمل البنك عمل الصندوق الذى يركز بدوره على النهوض بالاستقرار المالى الدولى. واستعرض رئيس البنك الدولى مفهوم العولمة التى تزايدت وتيرتها بشدة فى مستهل هذه الالفية ، مشيرا إلى

١



المصـــدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٧/ ٦/ ٢٠٠٠

أنها تركز على عالم يتصل ويعتمد على بعضه بعضا، وهى التجارة الدولية والاستثمار والتمويل التى تتزايد سرعتها، وتفوق الدخل الوطنى، مما يؤدى إلى ترابط الاقتصاديات، وفى المقابل فإن العولة هي الأزمة المالية الدولية، كما حدث فى شرق أسيا حيث إن عدم الاستقرار فى بلد ما يؤثر على الاستقرار فى بقية العالم

والعولمة أيضا وجه تكنولوجى جعل من العالم قرية واحدة الى حد يفوق الخيال، وهى ترتبط كذلك بانتشار الامراض كنقص المناعة والايدز والسل، وتفشى الجريمة والعنف والارهاب التى لا تعرف الحدود الوطنية، وتتيح فرصا جديدة مواتية للعمال فى كل البلدان، لاستغلال طاقاتهم والعيش فى حياة رغدة امنة ولكنها أيضا بالنسبة لبعض البلاد المتقدمة تنطوى على الخوف من ان يفقد الإنسان وظيفته لأنها ستتنافس مع عمالة رخيصة فى بلدان أخرى لا تنظم حقوق العمل، وهى مصدر قلق بسبب القرارات التى تتخذ فى المراكز الرئيسية فى الشركات، والتى يكون لها مردود سلبى على حياتهم...

وفى جو العولة تتزايد النزاعات داخل البلدان التى ينتشر فيها الفقر وتعتمد على السلع الاساسية، كما تتفشى الجريمة فى البلدان التى يتناوب فيها الدخل، وما يسرى على بلد أو تجمع صغير الاثر سيسرى وبسرعة على بقية المجتمعات.

ويتساءل رئيس البنك الدولى عن الدروس المستفادة من مواجهة الفقر.. وهنا اورد تعريفا جديدا للفقر بعيدا عن نقص المال والدخل او حتى ضعف الإمكانات البشرية والخبرات بل هو عدم قدرة المرء على الإعراب عن صوته أو عدم قدرته على أن يكون له تمثيل، ووقوع الإنسان فى براثن الفساد وسوء استغلال النفوذ، وهو العنف الذى تتعرض له المرأة والخوف من الجريمة والفقر، وهو عدم توافر حرية العمل والاختيار والفرص.

وركز على انه إذا لم تقترن الاصلاحات بتنمية اجتماعية ومؤسسية، فلن تؤدى إلى ازالة الفقر، لكن النمو الاقتصادى وحده لا يكفى للقضاء على الفقر بل لابد من مساعدة الفقراء لكى يساعدوا انفسهم ويتوافر لهم التعليم والصحة وسبل العيش، والبنية الاساسية والمعلومات فى المناطق الريفية وشبه الريفية.

وشدد على ضرورة القضاء على التفاوت والتمييز بين الناس رجالا ونساء والتمييز على اساس العرق او المكانة الاجتماعية، واوجب حماية الناس وتقديم يد العون لهم عندما يتعرضون للكوارث الطبيعية او إخفاق المحاصيل وتوفير فرص العمل لهم.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/١٠/٢٠٠٠

النقاش الأبرز في بريطانيا منذ مطلع التسعينات:

العولمة حقيقة واقعة لا يمكن عكس اتجاهها... والدولة حاضنتها

خالد الحروب *

■ «كلية لندن للاقتصاد والسياسة هي أهم مكان في العالم يحتضن النقاش حول العولمة»، هذا ما افتتح به جون غري، أستاذ السياسة في جامعة اوكسفورد، مداخلته حول العولمة في لقاء فريد حقاً مساء الاربعاء ٢٠٠٠/١٠/١١ جمع اربعة من المع الأسماء المعاصرة في حقل العلاقات والاجتماع الدوليين هم، بالاضافة الى غري، انتوني غيدنز، رئيس الكلية والمنظر السياسي الاجتماعي وملهم توني بلير في اطروحة «الطريق الثالث»، وفرد هاليدي، أستاذ العلاقات الدولية والمهتم بالشرق الأوسط والعالم الثالث، وماري كالادور استاذة العلاقات الدولية والمنظرة في حقل العلاقات الاوروبية - الاوروبية.

والواقع ان جمع هؤلاء في مسرح واحد في قلب الكلية التي انخرطت بكثافة وعمق في المناظرات الاقتصادية في القرن العشرين، بل وجهتها بعض الأحيان، للحديث عن «أهم جدل معاصر في ايامنا هذه»، بحسب غيدنز، هو بحد ذاته حدث لا يفوت. فوجود أي من المشاركين الكبار، الذين انضبطوا بصرامة مدير النقاش الذي خصص سبع دقائق فقط لكل منهم ليقدم مداخلته الرئيسية، كان كافياً ليستقطب مستمعين من كل مكان. ولهذا لم يكن مستغرباً أن يقرر منظمو النقاش نقل المكان من احد مدرجات الجامعة الى قاعة مسرح بيكوك الشهير الملاصق لمباني الكلية والواقع في قلب لندن على بعد خطوات من الـ«بي بي سي» ولا يبعد سوى دقائق قليلة عن نهر التايمز.

انتوني غيدنز، الذي افتتح النقاش، قال ان الجدل حول العولمة مر بمرحلتين: الأولى أعقبت انتهاء الحرب الباردة واستمرت حتى ما قبل ثلاث او اربع سنوات وتمحورت حول ما إذا كانت العولمة جديدة ام انها مجرد اعادة انتاج لدورات عالمية قديمة. المنظرون الذين لم يروا في العولمة جديداً جادلوا بأن تعولم العالم وتداخله الحضاري والثقافي والتقني كان سمة ميزت التاريخ البشري، وليست بالتالي محصورة في حقبة نهاية القرن العشرين. في المقابل، فإن الذين راوا في العولمة تحولاً تاريخياً جديداً ركزوا الانتباه الى عمق واتساع التعولم الراهن، ومركزية التطور الهائل في الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا الأمر الذي لم يكن له نظيراً في اي حقبة تاريخية سابقة. هذه المرحلة من الجدل انتهت ويعلن غيدنز نعيها النهائي: العولمة الراهنة مرحلة جديدة بكل المعايير ونحن نعيش في عصر معولم current global age لا يمكن الخروج منه او عكس وجهته. وهذا الاعلان ينقله الى توصيف المرحلة الثانية من الجدل es حول العولمة، المرحلة الراهنة، وهو جدل تستغرقه هموم التساؤل حول انعكاسات العولمة، اي تجاوز نقاش جدتها ام قدمها، الى ما هو عملي والبحث في ثمراتها واكلافها. ويعتبر غيدنز ان النقاش حول العولمة في الوقت الراهن هو اهم نقاش دائر في العالم، لانه يتناول كيفية تشكيل التغيير، او التاثير في التغيير، الذي يعمل على صوغ حياتنا فوق هذا الكوكب. ويشير الى ان هذا النقاش كسر حدود الاحتكار الأكاديمي في سياتل وواشنطن وحديثاً في براغ.

بالنسبة الى غيدنز فإن اهم وجه للعولمة متمثل في ثورة الاتصالات، هي التي، كما كتب مراراً في كتبه ومقالاته حول الموضوع، عملت على تكثيف عنصري الزمان والمكان وخلقت البنية التحتية للتحولات الهائلة في المجالات الاخرى. وبسبب ما تطور من بنى اقتصادية وسياسية واجتماعية معولم، مستفيدة من هذه الاتصالات، فإن ثمة تغييراً هيكلياً عميقاً وواسعاً يحدث على جبهة المؤسسات العالمية التقليدية. والسؤالان اللذان يقلقان الرأي العام في العالم، ويجب ان يقلقاه بحسب غيدنز، في ما خص العولمة هما سؤال عدم المساواة، وسؤال اطلاق يد الشركات الكبرى في العالم والثقة بان ذلك في مصلحة الجميع. وفي معالجة هذين السؤالين يبرز لنا غيدنز في حلة المنظر الاجتماعي الذي يرصد التغيرات الكبرى وفق التوازن الدقيق لمبدأ التهيكل المستمر structural الذي نظر له في كتاباته حيث تتواصل عمليات الشد والجذب

داخل اي نظام عام بين مكوناته الداخلية وشكله الخارجي، مؤدية الى مساومات تطاول الهيكل العام الذي يستجيب للتغير الحادث في بنية وشكل العلاقات الداخلية للمكونات بعضها ببعض وكذا بالنظام نفسه. كما يبرز لنا غيدنز السياسي الوسطي صاحب نظرية الطريق الثالث الذي يبحث دائماً عن التوازن بين سوق نيو ليبرالي منفلت وضرورات الضبط والتوجيه المنحازة للشرط الانساني الاولي. ولذلك، فإن غيدنز عندما يؤكد عدم وجود عامل ارتباط علمي واحصائي بين تعمق عدم المساواة في العالم وزيادة التعولم العالمي (مثلاً زيادة معدلات تحرير التجارة العالمية) فإنه يؤكد ايضاً على ان العالم سيكون في وضع افضل مع شركات كبرى متعدية الحدود ومتعددة الجنسيات تتحلى بمسؤولية اكبر تجاه القضايا غير الربحية، وهو لا يقف عند الدعوة للاحسان الاختياري

من قبل تلك الشركات الضخمة corporat بل انه يدعو الى وجود ضوابط تاخذ بالاعتبار صيحات الشكوى الجدية ضد هذه الشركات. لكنه حذّر من الانجرار الى شيطنة demonization هذه الشركات واعتبارها مصدراً للشر او محاربة راس المال المتجول والزعم بانه يدمر العالم النامي. وهي مسالة مهمة جداً، ويرى غيدنز ان جذور عدم المساواة لا تكمن في العولمة بحد ذاتها بل انها متراكمة ولها اسباب اخرى كالفساد، والزيادة الديموغرافية الهائلة والصراع السياسي.

الأمر الآخر الذي يلفت غيدنز الانتباه اليه هو دور الدولة ومكانتها إزاء العولمة. وهو هنا لا يرى اي ضرورة لإضعاف الدولة، بل يرى قوتها شرطاً لنجاح العولمة، ولعل هذه المسالة هي الوحيدة التي حظيت بإجماع المحاضرين الاربعة، وهو امر ملفت حقاً. فهاليدي يؤكد أن العولمة ما كان لها لتترسخ من دون وجود دول قوية خلفها، وان مستقبلها مرهون باتفاقات معولمة بين الدول نفسها وليس من خلف ظهرها، وانه، في ما خص العالم النامي، لن تنجح تلك الحكومات في الاستفادة من ثمار العولمة وتحييد مخاطرها ما لم تكن دولها وقياداتها قوية. وفي خط النقاش هذا نفسه ذهبت ماري كالادور وكذلك جون غري، الذي كان اكثر المتشككين باطروحة العولمة وكان قد الف كتاباً ضدها بعنوان «الفجر الكاذب: اوهام العولمة» (١٩٩٨).

مداخلة فرد هاليدي كانت سريعة هي الاخرى، مطاردة بسقف الدقائق السبع، لكنها مكثفة، وواضحة في موقفها: العولمة حقيقة واقعة وجديدة لكن هناك اربعة اسئلة مقلقة بشانها. الاول هو عدم المساواة، حيث ان العالم يزداد عدم مساواة يوماً إثر يوم، وهذا يتضمن اتهاماً غير مباشر للعولمة بانها وإن لم تكن وراء نشوء هذه المساواة فإنها على الاقل لا تساعد على ازالتها. فمعدلات الاستثمار الاجنبي التي يشير اليها متفائلو العولمة ما زال معظمها، نسبة ٨٠ في المئة، يدور في اسواق الغرب، اي على ضفتي الأطلسي، فيما تتوجه النسبة الباقية الى حفنة بلدان اسيوية ناهضة، وبالتالي لا يصل بقية العالم شيء منها. واسوا قضية تنتجها معضلة عدم المساواة هي تصاعد البطالة، والتي يعتبرها هاليدي اخطر قضية متفجرة راهنة. إذ ينقل عن تقارير وتوقعات منظمة العمل الدولية حاجة العالم خلال الخمسين سنة المقبلة الى تامين ثلاثين مليون فرصة عمل سنوياً. ولا يرى هاليدي ان العولمة تعالج هذه القضية الخطيرة او ان الشركات الكبرى تهتم بها، ويعتقد بانه ما لم تعالج هذه المسالة فإن العولمة لن تخدم المساواة والاستقرار.

السؤال الثاني المرتبط بالعولمة هو سؤال الدولة. ويؤكد هاليدي على ان الدولة ما زالت موجودة وستظل موجودة، والرائي لمشهد الانتخابات الاميركية وتطاحن المرشحين المميت يتاكد كم هي مهمة الدولة وكم هو مهم برنامجها السياسي والاقتصادي والسياسي.

السؤال الثالث هو العولمة والحرب وحقوق الانسان، وهنا لا يرى هاليدي ان العولمة متساوقة بالضرورة مع حقوق الانسان، خصوصاً انها تتيح للنزعات القومية وللتطرف الاصولي منافذ جديدة. بل انه يذهب الى مدى آخر في التشاؤم حين يقول ان العولمة لا تؤثر في تقليل احتمالية نشوب حروب كبرى بين الدول وانا سنكون محظوظين ان لم نشهد قيام حرب نووية وسط اسيا (الهند وباكستان) او جنوب شرقي اسيا (كوريا الشمالية وجيرانها)، او الشرق الاوسط (العراق او ايران كاطراف لها).

ويبقى السؤال الرابع والاخير الذي يطرحه هاليدي امام الحاضرين، وهو الاعمق والاهم في الواقع. متعلق باثر العولمة على حرية الاختيار: فالتعولم السريع والكثيف في كل المجالات يحاصر الصفة التعددية للكون، وربما يؤدي الى محوها. وإن كان الوقت لم يسعف هاليدي للتوسع في هذه الفكرة فإنه من المناسب القول بان محاصرة التعددية الحضارية تتعدى تهديد الاشكال الثقافية واحياناً الاكزوتيكية التي يحوم حولها رومانسيو ما بعد الحداثة لتمس الخيارات الاقتصادية والسياسية الحياتية. فالمطروح عملياً امام العالم نسخة واحدة من «التقدم» هو الصيغة النيوليبرالية السوقية بتنوعات هامشية الاختلاف، وهذا بحد ذاته حتمية شبه مفروضة على الدول والمجتمعات، وليست خياراً، تستبطن مكوناً استبدادياً معولماً



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٨/١٠/...

بغض النظر عن نتائج التطبيق. فالأمر المهدد بحق هنا هو حرية الاختيار.

ماري كالادور ركزت في مداخلتها على موضوعين يتاثران بالعولمة: الحرب والديموقراطية. وبخلاف هاليدي تبدو كالادور متفائلة بان العولمة عملت وما زالت تعمل على تقليل احتمالية نشوب حروب كبرى، وهي لا ترى في الأفق اي حرب واسعة وقريبة من الحروب العالمية التي دارت في النصف الأول من القرن العشرين، او تلك الحروب الطويلة والامبراطورية التي وسمت القرون الماضية. وتقول ان الدول الوحيدة التي في امكانها شن حرب كبرى من طرف واحد في الوقت الراهن هي الولايات المتحدة والصين. والأمر المهم الذي ترصده في تطور النظرة الى الحرب هو تلاشي القناعة السابقة بإمكان انجاز اهداف سياسية من وراء القيام بحرب عسكرية. وهي وإن لم تقلل من فرض قيام حروب صغيرة، إثنية، طائفية... الخ، فإنها تشير الى ان ايقاف هذه الحروب تم بطريقة معولمة بعض الشيء كما كانت الحال في البوسنة وكوسوفو. وتشير الى مفهوم «الحرب عن بعد» التي قامت بها الولايات المتحدة ضد العراق ويوغوسلافيا، وتربط ذلك بالتطور في مفاهيم القانون الدولي الذي مس جوهر موضوعة التدخل الانساني بحيث اصبحت اكثر قبولاً من ناحية ونعكس توافقات دولية وتعمق في مفاهيم حقوق الانسان على مستوى المعمورة.

اما حول الديموقراطية، فكالادور متفائلة بان العولمة تخدم الدعوة الديموقراطية في العالم بشكل مباشر وانها تساعد على نشرها. وتشير الى تراكم الجهود نحو دمقرطة العالم، وتضمين المكون الديموقراطي لكثير من النداءات والتوجهات السياسية الراهنة، وكذا المشروعات التنموية. وهي تعتبر ان اهم شيء في العولمة هو دعوتها الى الديموقراطية. ومع الأسف انها لم تتوسع في هذا الموضوع الخلافي ولم تبين لنا كيف يمكن ان تصل الى خلاصة قاطعة بهذا الصدد في ضوء معارضة الشارع العالم ثالثي بشكل خاص لمعظم الاجراءات التي تتخذها الحكومات باتجاه فتح اسواقها وعولمة اقتصاداتها، ونزوع عدد كبير من هذه الحكومات الى «فرض» هذه السياسات من دون ديموقراطية، بل ان البعض يرى ان الليبرالية السياسية قد تعاكس الليبرالية الاقتصادية «في بعض المراحل، خصوصاً في المراحل الأولية لتطبيق الانفتاح الاقتصادي». لكن هذا لا ينفي اضطرار الحكومات الى تبني سياسات اعلامية وقضائية أكثر شفافية من قبل في ضوء العولمة الراهنة بهدف جذب الاستثمار الاجنبي، وهي سياسات سينتفع منها بالتاكيد مواطنو البلدان النامية وإن لم تكن قد صيغت طوعاً لتحسين مستوى الحياة السياسية المحلية.

اما جون غري فهو يوافق الآخرين على ان العولمة تمثل تحولاً هائلاً في العالم وانها اعمق من ان تحصر بتحرير التجارة وتحطيم الحواجز. ويرى ان أهم جانب في العولمة يكمن في التكنولوجيا التي تشتغل على المستوى الاجتماعي والسياسي. وبسبب هذا الجانب تحديداً فإنه لا يمكن دحر العولمة او ايقاف تقدمها Deglobaliza. لكن مع ذلك، فإن قصور النظام المعولم الراهن، خصوصاً بمؤسساته القائمة حالياً مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، سيؤدي الى نشوء مقاومة معولمة لتيار العولمة ذاته، وسيستخدم وسائل العولمة للتعبير عن معارضته. وبحسب ما يرى غري فإن الحلقة الأقوى في مشروع العولمة الراهن هي الدول الأقوى، اي الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والصين. من هنا فإن غري يشكك في استقلالية وذاتية المؤسسات الكبرى العابرة للحدود، ويعتقد انها مربوطة بمصدرها الاولي، اي بدول قوية ذات سيادة وذات سياسة تعي ما تفعله هذه الشركات.

والأمر الآخر الذي يهتم به غري ويطرحه على الحضور بمزيج من الترحيب والمعارضة الغامضة هو التهجين الثقافي Cultural hybr. ففي الوقت الذي يثمّن غري ما تتيحه العولمة من امكانات للتواصل بين المجموعات الحضارية المختلفة، ويشير الى امكان استغلال المجموعات الأضعف لتكنولوجيا العولمة للحفاظ على هوياتها وخصائصها المميزة، فإنه يرى احتمالات لابتلاع الثقافة الغربية المسيطرة على العولمة لبقية الثقافات التي تقف في موقف الدفاع.

ثم يتطرق غري لأحد الموضوعات الأثيرة لديه وهو اشكالية البيئة والعولمة. وهنا فإنه واضح في تحذيره من إن انفلات الشركات الكبرى العابرة للحدود والتي بوصلتها تعظيم الربح فقط يمثل اكبر تهديد تتعرض له البيئة العالمية حتى الآن. لذلك، فإنه لا يلتقي مع غيدنز فحسب بل يتجاوزه في التاكيد على التفكير بإيجاد ضوابط عولمية تحمي البيئة من خطر العولمة المتفلتة، كما تعدى مساراتها في موضوعات اخرى لا تقل اهمية كردم فجوة عدم المساواة وتقليل احتمالات الحروب، وتعميم الاستفادة من التكنولوجيا.

وإذا كان المقام لا يتسع لايجاز الاسئلة والنقاشات التي اعقبت المداخلات الأربع الرئيسية والتي اغنت الجدل وأعطت لتلك الأمسية



الفكرية الثرية مذاقاً بالغ التميّز فإنه من المفيد، واللافت، الاشارة الى النقد الشديد الذي وجهه غيدنز وهاليدي الى الاعلام البريطاني. فغيدنز ادان امبراطورات الاعلام وتحكمهم في صوغ الرأي العام بشكل يفرغ الديموقراطية من مضمونها، وكان صريحاً لدرجة انه كاد يذكر بالاسم بعض الاسماء، التي هي بالاصل غير بريطانية، لكنها تملك محطات تلفزيونية وصحفاً ومجلات بريطانية وتعمل من خلالها على توجيه رأي البريطانيين في قضايا خاصة بمستقبلهم كالعلاقة مع اوروبا وسواها من القضايا. يبقى القول ان الجمهور الحاشد والمميز الذي حضر الامسية اللندنية المطيرة تلك، خرج الى ليل لندن البارد بعد ساعتين من النقاش الرصين والاسئلة التي تزدحم في الأذهان اكثر بالتاكيد من الأجوبة.

* كاتب فلسطيني مقيم في بريطانيا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـدر : الأهـرام

التاريـخ : ٢/١١/٢٠٠٠

المواجهة

في اللحظات الحاسمة في تاريخ الأمم، لابد أن تتسلح النخبة السياسية والثقافية والجماهير على السواء في حالات الصراع برؤية بصيرة للمستقبل، لا تنطلق من دعوات جامحة للقفز على موضوعات الحاضر، ولكنها لا تستسلم في نفس الوقت للواقع بحدوده الضيقة، وإنما تخطط بعقلانية للمسار الذي يحقق لها الانتصار على الخصوم في النهاية.

ونعتقد أن الأمة العربية تمر في صراعها الطويل الممتد مع الصهيونية وإسرائيل بهذه اللحظات الحاسمة، والتي تدعو إلى التفكير المتعمق، حتى لا تجرفنا صيحات الحرب والجهاد غير المسئولة، والتي صدرت من قادة عرب لا يملكون إلا الكلام الزاعق. ولا يقدرون على أي فعل منتج، وخصوصا أن بعضهم يمارسون أبشع صور القهر السياسي على شعوبهم، ومن ثم فمصداقيتهم مشكوك فيها منذ البداية، مثلهم في ذلك مثل هؤلاء الإعلاميين المغرضين في محطات فضائية مشبوهة، أو هؤلاء الكتاب المتسطحين الذين يمارسون تهييج الجماهير، وهم لا يعرفون أنه من السهل أن تبدأ حربا، ومن الصعوبة البالغة أن تعرف كيف تنهيها!

السيد يسين

ومن هنا ميزنا من قبل تمييزا واضحا بين المواجهة والتسوية والمقاومة، واثبتنا من خلال عرض متكامل، انه ليس هناك تناقض بين هذه العمليات الحضارية والسياسة والثورية.

ونريد اليوم ان نقف بالتحليل امام المواجهة التي حددنا معناها بتبني استراتيجية حضارية عربية، تقوم على النفس الطويل، وتاخذ بمختلف اشكال القوة التي ينبغي ان تتوافر لكل دولة عربية على حدة، ولكل الدول العربية في الوقت نفسه.

قوة الدولة المعاصرة

هناك اتفاق بين الباحثين الثقات في علم السياسة والعلاقة الدولية، على ان هناك ابعادا معروفة يمكن علي اساسها تقدير قوة الدولة. وهذه الابعاد والمعايير تغيرت عبر الزمن. في الماضي كانت القوة لعسكرية تحتل المقدمة في معايير القوة، ولكن اثبتت الاحداث التاريخية، واهمها على الإطلاق الحرب العالمية الثانية، ان القدرة العسكرية وحتى التفوق الصناعي والتكنولوجي الذي يسهم إسهاما بارزا في توفير عناصرها، ليست كافية لضمان انتصار الدولة ضد خصومها في معاركها الحاسمة.

ويكفي للتدليل على ذلك ان المانيا النازية بكل قوتها العسكرية الكاسحة التي فاقت كل الدول الأوروبية مجتمعة، لم تستطع بالرغم من جبروت آلتها الحربية الكاسحة لم تستطع ان تحقق النصر النهائي. كانت المانيا تتبنى عقيدة عنصرية هي النازية، التي تقوم على اسطورة نقاء الجنس الآري، واستراتيجية دولية تنهض على اساس توسيع المجال الحيوي ولو تم ذلك بغزو الدول وسحق الشعوب النازية - مثلها في ذلك مثل صنوها الفاشية - كانت عقيدة مضادة لمنطق التاريخ. وليس ذلك بالضرورة تسليما منا بفكرة عصر التنوير الذائعة من ان التاريخ الإنساني يتقدم وفق نموذج خطي Linear من مرحلة إلي أخرى، فنحن نؤمن بفكرة ما بعد الحداثة من ان التاريخ قد يتقدم وقد يتراجع. ولكننا نحكم على النازية بمآلها وبمصيرها، حيث تاكد أن التعبئة العدوانية للشعب، وتربيته على اساس العنصرية، وتنشئته في ضوء احتقار الآخر، لن يكون لها نتيجة سوى الهزيمة الذاتية..

إسرائيل اليوم كدولة استعمار استيطاني، وبسياستها العدوانية إزاء الشعب الفلسطيني، وما تمارسه من مذابح ضد ابنائه، هي في الواقع إعادة إنتاج خائبة للنموذج النازي! ايديولوجية عنصرية هي الصهيونية، ودولة تبني استراتيجيتها على التوسع الدائم على حساب الشعب الفلسطيني والدول العربية، وآلة عسكرية ضخمة، إليست هذه هي المكونات الاساسية للدولة الإسرائيلية؟ ولا يجوز إطلاقا بعد ذلك التشدق بالديمقراطية الإسرائيلية، التي ظن بعض المثقفين العرب المخدوعين انها متحققة في إسرائيل. فهي أشبه بديمقراطية عصابات اللصوص في مواجهة جماهير المواطنين.

في ضوء هذه الاعتبارات اكدنا عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، وفي مواجهة الحملة الإسرائيلية الشرسة لتحطيم الروح المعنوية العربية، ان الخلط بين القوة العسكرية والتقدم التكنولوجي والتفوق الحضاري مسالة بالغة الخطورة، لأنها يمكن ان تنشر الوعي الزائف الذي مؤداه ان الدول يمكن أن تحيا بالقوة العسكرية وحدها!

ففي دراسة لنا نشرت عقب حرب يونيو موضوعها «الصراع الحضاري بين مصر وإسرائيل» ذكرنا بالنص «أنه ليس من الضروري أن تتلاءم القوة العسكرية الفائقة مع التفوق الحضاري» ففي كثير من الحالات كانت ممارسة القوة العسكرية الفائقة في التعامل الدولي بما تتضمنه من عدوان وغزو واستيلاء على اراضي الغير واحتلال واستعمار، تعبيرا فجا عن تخلف حضاري مؤكد للدولة التي تقوم بذلك»

وينطبق هذا الحكم على دولة إسرائيل العنصرية انطباقا تاما. فإذا كانت تمثل قوة عسكرية حقيقية - وإن كان يمكن قهرها لو توافرت لذلك الشروط الموضوعية للقوة الشاملة للدول العربية - إلا أنها تمثل درجة دنيا حقيقية في مجال التقدم الحضاري.

وإذا كنا قد نفينا أن تكون القوة العسكرية الآن - كما كان الحال في الماضي - هي معيار قوة الدولة فإننا نؤكد على الحقيقة التي مؤداها أن المعيار الشامل المعاصر لقوة الدولة يتمثل أولا في مدى تطبيقها لقواعد النموذج الديمقراطي الذي يسمح بتداول السلطة والتعددية الحزبية، ويتيح للمجتمع المدني أن يدخل الجماهير بصورة طوعية في مجالات التنمية، ويحترم التعددية وحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى لابد أن تتوافر الرؤية البصيرة للتحديث الاقتصادي، والتمكين للقوى الفاعلة على التفاعل الإيجابي الخلاق مع المتغيرات الدولية، ولابد ايضا من تبني سياسة شاملة للبحث العلمي، وتطبيق استراتيجية فعالة للنهضة التكنولوجية. وكل ذلك لابد أن تواكبه عملية تحديث اجتماعية وثقافية واسعة المدى، تنهض بالقدرات الحقيقية للجماهير، وتسمح بازدهار

الشخصية الإنسانية، وتطلق طاقات الإبداع الكامنة لدى الناس.

استراتيجيات قومية عربية

فى ضوء هذه الملاحظات العامة التى يمكن أن تصدق على أى دولة، أو على أى تجمع من الدول كالاتحاد الأوروبى أو غيره، يمكن القول إننا فى إطار المواجهة مع إسرائيل نحتاج بشدة إلى تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات القومية العربية.

ولكن يلزمنا فى الحقيقة ان نقرر ان نقطة البداية - قبل أى حديث عن الاستراتيجيات القومية - هى الإصلاح السياسى العربى الجذرى، الذى ينبغى أن يبدأ بدون أى تلكؤ. ونعنى به أساسا تسريع عملية الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية.

و لا نبالغ لو اكدنا انه لو لم يتم هذا التحول الديمقراطى الجذرى فى إطار النظام العربى المعاصر، فلن يقدر لنا إطلاقا ان ننجح فى المواجهة الحضارية مع إسرائيل.

غير ان هذا الإصلاح السياسى الضرورى لابد ان تواكبه مجموعة متناسقة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية. ذلك انه مضى العهد الذى كانت فيه ممارسات الرأسمالية المتوحشة يمكن ان تمضى فى سحقها الجماهير إلى الأبد، وتصاعدت الدعوات لضرورة تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية، التى تعددت صورها، لأن الجماهير العريضة لها حق مشروع فى ان تتمتع بثمار التنمية. ومن ثم فتطبيق سياسة اقتصادية تراعى البعد الاجتماعى من ناحية، وتتفاعل تفاعلا إيجابيا خلاقا مع تحديات العولمة اصبح ضرورة. غير ان هذه السياسة الاقتصادية لابد لها بدورها ان تواكبها سياسة تقوم على رفع مستوى الوعى الاجتماعى، والقضاء على كل مصادر إنتاج الوعى الزائف خصوصا فى مجال الإعلام الرسمى الذى تهيمن عليه الدولة، وتمنع بالتالى حيوية التعبية. وهكذا تتضافر السياسات، وإذا اضفنا إلى ذلك أهمية صياغة سياسة ثقافية مستنيرة، تركز على الاعتراف بالآخر واحترام حقه فى الاختلاف، وتشجع على الحوار الحضارى، لأدركنا أن معايير القوة قد اكتملت، خصوصا إذا اضفنا إليها القوة العسكرية، التى ينبغى أن تعتمد على مصادرها الذاتية فى التسليح، من خلال تأسيس صناعات عسكرية من شأنها ان تقضى على سلبيات الاعتماد على الخارج.

ويبقى السؤال المهم: هل تستطيع كل دولة عربية أن تحقق هذا النموذج للقوة الشاملة للدولة؟ والإجابة أن هذا الهدف يكاد يكون مستحيلا بالنسبة للغالبية العظمى من الدول العربية، وضعا فى الاعتبار تركيبتها السكانية، وقدراتها الاقتصادية وإمكانياتها الاجتماعية والعلمية.

ومن هنا لابد من صياغة مجموعة من الاستراتيجيات. أولا استراتيجية اقتصادية سبق أن رسمت معالمها منظمات جامعة الدول العربية، وطرحتها فى أحد مؤتمرات القمة ولم تنفذ للأسف. غير ان هناك حاجة لتفعيل المشروع الداعى لإنشاء سوق اقتصادية عربية. واستراتيجية للبحث العلمى والتكنولوجيا، وهناك استراتيجية عربية سبق وضعها من خلال المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، وهى تحتاج إلى تحديث أساسى، واستراتيجية ثقافية سبق طرحها أيضا فى نفس السياق، وتحتاج إلى تجديد يراعى المتغيرات الدولية، وخصوصا تحديات ثقافة العولمة، وثورة الاتصالات الحديثة.

باختصار وإيجاز، يمكن القول إن المواجهة مع إسرائيل، هى مواجهة حضارية فى المقام الأول، تقوم على أساس تفعيل المكونات الأساسية لقوة الدولة المعاصرة، والتى تركز الآن على الانتقال إلى مجتمعات المعرفة، بحيث ستصبح المعرفة هى معيار القوة الأساسى فى القرن الحادى والعشرين.



مايو أقل الصحف تناولا للموضوع.. واتفاق بين الشعب والوفد والأهالى:

الخلط بين العولمة والسياسات الأمريكية والمؤامرة بحكم التقليد

شغلت قضية العولمة حيزا مهما من اهتمامات الرأى العام، وتناولت الصحف المصرية «العولمة» من عدة زوايا .. ومن خلال تحليل المضمون للصحف المصرية فى تناولها للقضية، يظهر التفاوت فى مدى اهتمام الصحف القومية والحزبية بالعولمة، والتعامل معها بعدة مفاهيم ومعان تختلف من صحيفة لأخرى، وإن كان التناول تعامل مع كيفية مواجهة العولمة، أكثر من محاولة فهمها وتعريفها والتوصل لمفهوم يمكن التفاعل معه بالقبول أو الرفض أو المواجهة.

وتكشفت قراءة الصحف القومية والحزبية عن وجود شبه اتحاد فى الصحف المعارضة «الشعب والأهالى والوفد» فى النظر للعولمة بوصفها جزءا من مؤامرة امريكية، وتخلط الصحف - بغض النظر عن اختلاف توجهاتها- بين العولمة والسياسات الخارجية الأمريكية .. وتتميز الأهرام بتنوع الرؤى وطرح اكثر من وجهة نظر حول مفهوم وشكل العولمة.

وفى دراسة تحليلية قومية لصحيفة قومية «الأهرام» وأربع صحف حزبية هى «مايو والشعب والوفد والأهالى» فى النصف الأول من عام ١٩٩٩ تتكشف عدة ملاحظات :

تقاربت الرؤى بشكل واضح بين الصحف المعارضة - موضوع الدراسة- فى نظرتها للعولمة من حيث رفضها وضرورة التصدى للواقع الذى تفرضه. ففى جريدة «الشعب» الناطقة بلسان حزب العمل يتبنى عادل حسين فى أغلب مقالاته مفهوم «المؤامرة» ويعتبر ان أدواتها هى صندوق النقد وسياسات الإصلاح الاقتصادى، ويشير إلى ان لها وكلاء فى مصر لابد من اتخاذ موقف حاسم معهم، ويرى أن صندوق النقد هو المنفذ للعولمة وهو واجهة اقتصادية للحلف الصهيونى الأمريكى ويدلل على ذلك فى مقال اخر بعنوان «أسطورة العولمة» وكيف ادت الاتفاقية مع الصندوق إلى انهيار الميزان التجارى وتمكين الأجانب والصهاينة من نشر الفقر والبطالة، وهى نفس الرؤية التى سيطرت على علاء البحار فى حديثه عن اقتصاديات الدول الإسلامية فى مواجهتها للعولمة، لا يهاجم عادل حسين الخصخصة لكنه يطالب بطرح مفهوم وطنى لها وأن يكون المشترون من العرب وليسوا اجانب ، كما يطالب د. ألفونس عزيز فى مقال له بـ«الأهالى» بمراجعة سياسة الإصلاح الاقتصادى واقتراح سياسة بديلة ذات توجه إنسانى وضرورة تحجيم دور السوق وتوسيع نطاق تدخل الدولة ونظام الاقتصاد المخطط وتدعيم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى.

و«الأهالى» تستند فى حملتها ضد سياسات الإصلاح والهجوم على الراسمالية إلى ما اعلنه اعضاء من الحزب الوطنى برفضهم للراسمالية المطلقة والخصخصة بلا حدود. وذلك فى تقرير تقدموا به لمجلس الشورى يحذرون فيه من أخطار العولمة، وتنادى أيضا د. سعاد كامل رزق فى الأهالى بضرورة مراعاة خصوصية التجربة المصرية فى مقالها عن «الطريق الثالث وخصخصة البنوك» وقد تبنت اغلب المقالات فى جريدة «الأهالى» قضية الفقر والبطالة والاستناد إلى النسب والإحصاءات كدليل على فشل سياسات الإصلاح التى تتبناها الحكومة، فالحكومة كما يرى د. جودة عبد الخالق أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تاخذ من الفقراء وتعطى الاغنياء ، فقيمة دعم الغذاء تنقص رغم زيادة السكان.

وهى دعوة تكررت كثيرا فى الصحف الخمس وإن كانت الشعب ركزت على الدائرة الإسلامية و«الأهالى» على الدائرة العربية.

واما عن «الوفد» فهى لم تختلف كثيرا عن «الشعب» و«الأهالى» فى نظرتها للعولمة والإشارة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لوجود وكلاء يعملون لصالح سياسات ورغبات أمريكية بل إن القادة أنفسهم يتعاونون مع المخابرات المركزية لتحوير اقتصاد بلادهم إلى حسابات سرية فى الدول الأخرى، والدليل انهيار اقتصاديات تلك الدول ، هذا ما كتبه حلمى محمد قاعود فى «الوفد» ويضيف بأن الجات واتفاقية التجارة الدولية كلها للسيطرة على مقدرات العالم الاقتصادية. ويبدو الخلط واضحا بين أمريكا كدولة وبين «العولمة» كقضية لها ابعادها المختلفة وذلك كما ظهر فى أغلب الكتابات بالوفد من ضرورة التصدى للهيمنة الأمريكية والإشادة بالصمود الإيرانى فى مواجهتها وإمكانية فض التشابك الاقتصادى معها وإن كانت بعض الكتابات كانت لها رؤية مختلفة كتلك التى طالب فيها وحيد محمد عبد المجيد بأن يقتصر دور الدولة على تحقيق العدالة فقط.

وقد وظفت جريدة «الوفد» ما يحدث فى العراق والبلقان دعما لآراء كتابها كما وظفت «الأهالى» قضية الفقر .. أما جريدة «مايو» الناطقة بلسان حزب الأغلبية لترد عن الحكومة هذه الاتهامات الموجهة لها من الصحف المعارضة كتشكيكها فى سياسات الإصلاح وجدوى مشروع توشكى وغيرها من قضايا اخرى، تبنت الجريدة الدفاع عنها وأما عن «العولمة» كقضية شغلت العالم كله فى هذه الفترة وتركيزا منذ بداية ٩٩ فلم تتعد الكتابة عنها فى الخمسة اشهر الاولى من هذا العام سوى أربعة مقالات أو خمسة وكان ثلاثة منهم حول منتدى دافوس ومشاركة مصر فيه وكيف كان الرئيس صوت الدول النامية فى منتدى دافوس وأن الفرصة متاحة لترجمة ما ينادى به الرئيس إلى واقع فعلى من اجل تعظيم الطاقات الذاتية للاقتصاد المصرى وتعميق البعد الاجتماعى. ورغم قصور الصحف المعارضة فى تعرضها للعولمة بشكل واضح حيث التركيز على البعد الاقتصادى وتوظيفه للهجوم على الحكومة مما يؤكد سيطرة ثنائية حكومة – معارضة على الأحزاب، إلا ان كلا من «الشعب» و«الأهالى» اعطى هامشا للأبعاد الأخرى فجاء رأى د. سعيد إسماعيل على «أ. اصول التربية» بكلية تربية – جامعة عين شمس فى أحد التحقيقات بـ «الشعب» عن الاختراق الإعلامى والضغط العربى فى هذا المجال والتأثير السلبى للاستعمار الثقافى على قيمنا وعلى الشباب ، وتعرض أيضا د. شوقى جلال لتلك القضية فى «الأهالى» وواجبنا فى التفكير فى كيفية اتباع أسلوب المنافسة فى إنتاج الفكر والثقافة والعلم ويضيف د. نبيل على فى تلك القضية رؤية جديدة حيث إمكانية هزيمة إسرائيل على الساحة الثقافية هى فرصتنا الوحيدة لامتلاكنا مقومات ذلك.

وقد سلطت «الأهالى» الضوء على قضية السيادة من خلال كتابات محمد سيد أحمد عن مصير السيادة فى عصر العولة وأنها قد يكون سلبها لتحقيق مصالح قوى كبرى. وينقده لازدواجية المعايير التى تتبعها أمريكا وكان الهجوم على سياسات أمريكا امرا برز فى الصحف كلها وخاصة المعارضة، وهذه الحرب التى شنتها الصحف المعارضة ضد أمريكا والعولة والجات وسياسات الصندوق والدعوة لمواجهة ما سبق والتصدى له لم يمكن القارئ من الاختيار الحر والحكم الصائب على القضية وتحديد موقعه منها فكان الهجوم والخلط فى الأوراق يتصدر الكتابات لذا كانت «الأهرام» بمعالجتها الموضوعية من خلال الكتابات المتنوعة إنقاذا



للقارئ، ففيما يتعلق بالبعد الاقتصادى باعتباره الأوضح، كان التركيز على الحل والمواجهة أكثر من المهاجمة فيشجع د. شريف دولار الاندماج بين الشركات والمؤسسات والالتزام بشفافية المعاملات الاقتصادية للمنافسة الخارجية والارتقاء بتكنولوجيا البنوك كمسئولية للدول النامية ومطالبة المؤسسات المالية والدولية بالتوقف عن ممارسة الضغط على الدول النامية فالكاتب يحمّل كلا الطرفين المسئولية، كما عرض أيضا احمد طه نفس الفكرة فى حديثه عن «مجموعة الـ١٥» وفرصة قمة «جامايكا» فى مواجهة الأنظمة الاقتصادية للدول المتقدمة ودور مصر فى إعلان صوت الجنوب وفى نفس الوقت يجب على الدول الكبرى وضع ضوابط لتجنب المنافسة غير المتكافئة مع البلدان النامية.

وتكشف الدكتورة عواطف عبد الرحمن جانبا هاما من مخاطر العولمة حيث سلبها بعض مكاسب القارة الافريقية التى حققتها بعد استقلالها وتدعم رايها بالتضاعف الملحوظ فى انتقال ملكية الأراضى للأجانب فى القارة وخطورة تسعير المياه التى تتوفر لدى تلك الدول واستغلال فقرها وحاجتها من جانب الدول الكبرى هو أحد الجوانب التى تعرض لها د.ضياء الدين فى مقاله «الدائرة الأفريقية» وحازت الاهتمام فى كتابات الأهرام وتعرض حلمى شعراوى لها أيضا بمناسبة الحديث عن عولمة الحروب بسبب الحدود وغيرها واستغلال دول كبرى تلك الحروب لتحقيق مصالحها.

والهيمنة الأمريكية هى فكرة مرفوضة كما أوضحت جميع المقالات ولكن مع التمييز بينها وبين العولمة فيؤكد السيد فليفل أن الرفض ليس للعولمة ولكن لأن تقترن العولمة بأى قوة تعمل على توظيف آلياتها للسيطرة على العالم.

ونظرية المؤامرة لم تخل منها الكتابات فى الاهرام وذلك فيما كتبه رجب البنا عن المسلمين وتآمر العالم عليهم والدعوة بالتالى لتفعيل منظمة المؤتمر الإسلامى وإحياء الصحوة والدعوة التى نادى بها جمال الدين الأفغانى بوجود جامعة إسلامية.

وإلقاء الضوء على مخاطر أخرى أعطى تميزا لتلك الجريدة فى تناولها للموضوع، حيث تأثير العولمة على البيئة من خلال مبانيها النفعية والاستغلال الاقتصادى كما يقول عادل أبو زهرة وهو يطرح مفهوم التنمية المستدامة التى تتحقق بالحفاظ على البيئة حتى تظل تعطينا، وفى رؤية جديدة لاتفاقيات الجات وغيرها ومن منظور مختلف أكد أحمد أبو بكر أن إنتاج العولمة اتفاقات جديدة وقوانين متطورة يتطلب تعديل الدساتير والأعراف المتعارف عليها وما يقتضيه ذلك من توفر مهارات معينة لدى المحامين ومعرفتهم باللغات واكتسابهم قدرات تمكنهم من التعامل مع الجوانب القانونية فى التحليلات الحديثة للعولمة.

وتغيير سياسات التعليم بما يتفق مع مقتضيات العصر والتسلح بالمهارات المطلوبة عالميا وبما يتطلبه السوق واحتياجاته كانت دعوة واضحة فى كل من «الأهرام» و«الشعب» وكان على مستوى البعد الثقافى للسيد أمين شلبى حلول جديدة لمواجهة الغزو الثقافى كالتعاون بين المؤسسات المصرية المعنية بالثقافة مع الدبلوماسية المصرية لوضع أجندة مشتركة للعمل الثقافى.

والعودة والتمسك بالقيم والتراث والحفاظ على الهوية الثقافية كانت أيضا مشتركة بين «الأهرام» و«الشعب» بشكل أوضح منه فى الصحف الأخرى، كالدعوة لوجود شعوب ذات إرادة حرة تتعاون مع حكوماتها الديمقراطية لتحقيق المصالح والتصدى للهيمنة ومطامع الدول الأخرى وهى دعوة تكاد تظهر فى جميع مقالات الوفد وكان من بين ما تميزت به عن الصحف الأخرى. وكما هو واضح مما سبق أن الاهرام كانت أكثر اقناعا وتأثيرا فتقول د. درية شرف الدين إن وسائل الإعلام تؤثر فى جمهورها تأثيرا بالغا كما تؤثر فى المجتمع ككل ولكن لن يتحقق هذا التأثير إلا إذا جاءت فى شكل موضوعى ومقنع وربما يرجع افتقاد هذه الصحف الحزبية للإدارة الحرة فى النقاش حول قضية العولمة رغم اهمية ذلك لها هو تركيزها على المعارضة والنقد بشكل اساسى وهى قضية يعانى منها الخطاب العربى المعاصر بشكل عام فكما يقول أ. سيف الدين عبد الفتاح إن من أكثر ما يوصف به هذا الخطاب هو الطابع الانفعالى له أى العزلة وتصور أن الواقع السياسى والدولى يمكن أن ننعزل عنه أو الطابع الانفعالى كتكبير الظواهر وتهويلها وعدم اعطائها الحجم الحقيقى وكلاهما خطأ لأن الخطاب بتلك إما يعجزك وإما يهبطك فإلى متى تستمر تلك الظاهرة والتى تؤدى كما نبه الكثيرون إلى إعراض المجتمع عن إعلام وطنه لأنه لا يقدم له ما يكفى !!

مروة عيسى

مشاهد من عصر العولمة.. الأمريكى والرواية العربية (٢)

د. مصطفى عبدالغنى

..وكما كانت امريكا تغدق بالمعونة والاحلام على الفقراء، كذلك كانت الرموز الامريكية الحالمة مازالت تعمل جنبا إلى جنب مع الوسائل الاخرى. للاقتراب من السيطرة على العالم.

لقد سعت الولايات المتحدة فى هذه الفترة نهاية الاربعينيات وبداية الخمسينيات إلى التماس وسائل اخرى لبلورة استراتيجية (الاحتواء) بحجة مواجهة التهديد الشيوعى، وفى الوقت نفسه لم تتخل عن رموزها، بل رسختها من اجل تاكيد الراسمالية الجديدة الشرسة.

مشهد رموز العولمة

لقد اضافت امريكا منذ فترة مبكرة إلى رموزها رمزا جديدا هو مشروب الكوكاكولا، نستشفع الراوى فى (اللجنة) عند صنع الله ابراهيم:

(ومنذ ظهورها ارتبطت الكوكاكولا بالمعالم الرئيسية للعصر، بل وساهمت أحيانا كثيرة فى صياغتها، فقد توصل الصيدلى الامريكى «بمبرتون» إلى تحضيرها بمدينة «اتلانتا» عاصمة ولايا جورجيا، مسقط رأس الرئيس الامريكى كارتر، وعصابات كلو - كلوس كلان الشهيرة، فى سنة ١٨٨٦، وهى نفس السنة التى تم فيها نحت تمثال الحرية الشهير، الذى اصبح رمزا للعالم الجديد).

هذا هو المناخ الذى ستكون فيه هذه الزجاجة رمزا للصورة التى ستتبلور اكثر وتتوحش فيما بعد، فى هذا المناخ الذى عرفناه فى العالم الثالث، وهو المناخ الذى سيضاف اليه فى التسعينيات بوجه خاص العديد من الرموز الاخرى التى تمثل ثقافة جديدة تحاول أن تطغى بطوفاتها امريكا على العالم ومن ملامح هذه الثقافة الجديدة بجانب الكوكاكولا - الفيلم الامريكى الماكر والسلع المادية اللافتة ولوازم التسلية.

وعلى هذا النحو، تتحول افلام مثل (الجميلة والثعلب) فى التليفزيون و(تيتانيك) فى السينما الى وسائل حقيقية لتاكيد صورة الغرب الراسمالى الشرس - وهو جزء من العولمة الاقتصادية - من تسويق الكوكاكولا والاغذية والالعاب والموضات و(النموذج) الامريكى الذى لايخرج عن اطار السياسة الامريكية بايه حال، انه زمن الرمز الذى يعمل لصالح الواقع العنصرى.

بيد ان هذا الرمز الذى يعمل فى قطر لاستخدام الاعلام، يعمل فى قطر اخر بكل سفور من أجل القضاء على من عارضه، ان (السمارتو) فى رواية نزار عبد الستار يبدو فى حالة من التوحش التى يبدو معها اقرب الى التوحش الامريكى فى اعلى صوره، يتذكر الراوى ماحدث فى (الاسطورة) التى هى بغداد، فيقول كاشفا عن المعنى الحقيقى للرموز الامريكية الفجة:

(ثم تذكر ما كان يقوله لاولاد المحلة عن مشاهدته لقنابل من دمى البنات تلقى من الجو، وعن اصابع الديناميت المغطسة بالشيكولاته، وعلب البيبسى كولا التى تطلق رغوة كثيفة تغمر الاسنان لتتصلب كما الاسمنت، وكذلك كرات النايلون البارودية، هدايا الطائرات والتى تتسلل خارجه من اقدام اللاعبين لتتدحرج فى الشارع باحثة عن اصوات محركات سيارات التويوتا، والبرازيلى كى تنفجر تحت عجلاتها، ثم فكر بأن هذا الوحش قد يكون مدفعا متنكرا او ديناصورا امريكيا...)

انها رموز العولمة التى تكون دائما فى خدمة الراسمالية الجديدة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣/ ١١/ ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهذه هى بعض الرموز التى مثلت فى نهاية المطاف الحلم الامريكى بالعولمة او الى العولمة لقد تنبه صنع الله ابراهيم لقول رئيس اللجنة منذ فترة مبكرة فى السبعينيات وربما قبل ذلك من الربط بين الحلم والسيطرة على الكرة الارضية، نعود ونسمع على سبيل المثال هذه الفقرة التى يشير فيها الى احلام البشرية التى تراءت للغرب الامريكى منذ الخمسينيات، يقول:

(ونحن نشير بذلك الى الحلم القديم، وهو حلم الوحدة الارضية، حيث يندمج سكان الكوكب جميعا فى دولة متجانسة، تحقق لهم الرخاء وتنشد لهم الحياة الافضل).

كان هذا الحلم فى الظاهر يبدو مثاليا، كالمثالية التى روج لها العالم الجديد، لكنه الحلم الذى بدا كابوسا خاصة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية فى مؤتمر بريتون وودز الذى اقيم فى ٢٢ يوليو ١٩٤٤ بدعوة امريكية، وفى هذا المؤتمر تمت صياغة اليات السيطرة على العالم: صندوق النقد والبنك الدوليين ثم اتفاقية (الجات) التى تبلورت فيما بعد فى منظمة التجارة العالمية الى جانب الشركات المتعدية الجنسيات Trans-national Corporations لقد اتخذت العالم كله نشاطا لعملياتها وماترتب عليه من الهيمنة الاقتصادية حيث تتسم بالضخامة وتنوع الانشطة والانتشار الجغرافى والاعتماد على المدخرات العالمية والافادة من الكفاءات على مستوى العالم، ومن هنا اصبح المنظور الاقتصادى والسياسى مرادفا للمنظور الثقافى الامريكى ،ان نص اللجنة يعبر عن هذا العالم الذى اصبحت فيه الشركات العملاقة تستخدم العالم.. فتحول العمال الى الات والمستهلكون الى ارقام، والاوطان الى اسواق، وصاحب (اللجنة) يتنبه منذ فترة مبكرة (اذ كانت معدة للنشر منذ عام ١٩٨٠) فيرى هذه الشركات هى نتاج قرننا العلمية والتكنولوجية كما انها (غير معرضة للفناء او النضوب) الى اخر تجليات هذه اللجنة التى مثلت فى حد ذاتها شركة ضخمة تقود العالم كله انها العولمة التى تعمق الراسمالية الجديدة الشرسة أكثر، الاسطورة التى سرعان ماتتحول الى قوة اسطورية بغيضة تريد احتواء العالم والهيمنة عليه، وتدخل فى هذا فى تحالف اعلامى، غير رسمى، تتلاقى فيه المصالح فى الداخل ويشمل صناعات الاعلان والاعلام والمعلوماتية وما الى ذلك.

مشهد الإعلام

وقد بدا هذا الاعلام يقوم بدوره باطراد فى دائرة العولمة بشراسة، يعاون فى ذلك الحياة الامريكية فى الداخل.

والواقع الذى حاولت الراسمالية الغربية تبنية فى الخارج، ان تقارير هذه الفترة كانت تؤكد ان قبضة وسائل الاعلام كانت تنتج مصداقية النظام الجديد انها تمنح السلطة الاعلامية بل السلطة على الاطلاق.

ان الراوى فى (تورنتو ثانية) لمارى شو - سورية تقيم فى كندا يرصد هذه الشراسة او هذه الشراسة التى تحولت داخل المدن الامريكية نفسها الى واقع فصفات الامريكى ،كما تلاحظ هند ،هى الانسياق وراء اهم فكرة يتداولها المحيط، ويظل من اهم سماته استسلامه لاحاديث الاعلام بكل صدق وايمان.

ان الامريكى كما تتوالى نجوى الذات هنا:

- (يبدو واضحا ومقتنعا اشد الاقتناع وهو يدافع عن قضية ببساطة طفل ويحلم بتحقيقها كجزء من خصوصياته..و..)

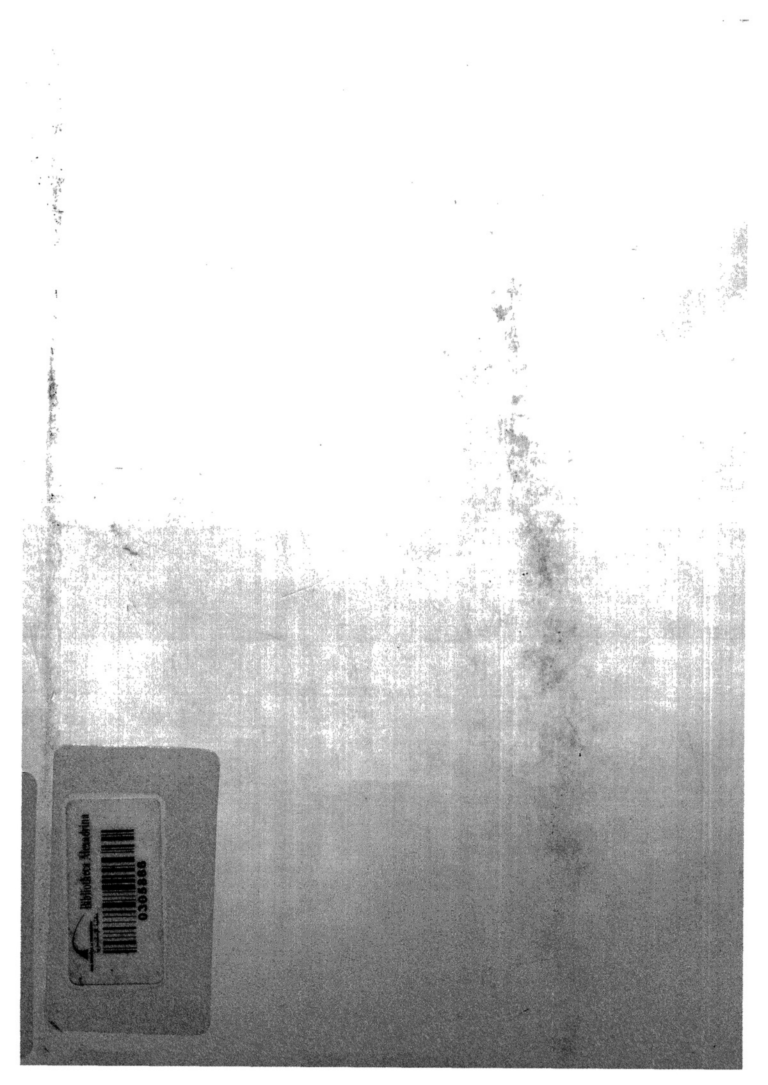
- (ان اهتمامات الشعب الامريكى مصور قيد الدعاية والاعلام)ونلتقى بعديد من هذه الصور داخل امريكا نفسها مما يدل على ان (عصر الاعلام) فى الولايات المتحدة اصبح امرا مؤكدا مؤيدا كل اليات العولمة، حيث يصبح الهدف المركزى فى السياسة الامريكية الان هو «الفوز فى معركة تدفق الاعلام العالمى بالسيطرة على الموجات مثلما سيرت بريطانيا العظمى فى الماضى».

مما يشير إلى اننا اليوم امام لون اخر من الوان العولمة التى عرفناها مع القوى الكبرى السابقة.

السيطرة واحدة والتاريخ يتغير ليصبح سطوة عاتية او اسطورة عنيفة ، انها اسطورة الاعلام تتمدد لتطغى على كل شئ من اجل الكائن الضخم الخرافى السيد الجديد ، وهو مايصل بنا الى مشهد آخر.

مشهد الخروج من الاسطورة للوقوع فيها مرة اخرى عند الرمز الامريكى فى عصرنا السعيد.

٠٠٠٣٠١


Bibliotheca Alexandrina
0305886